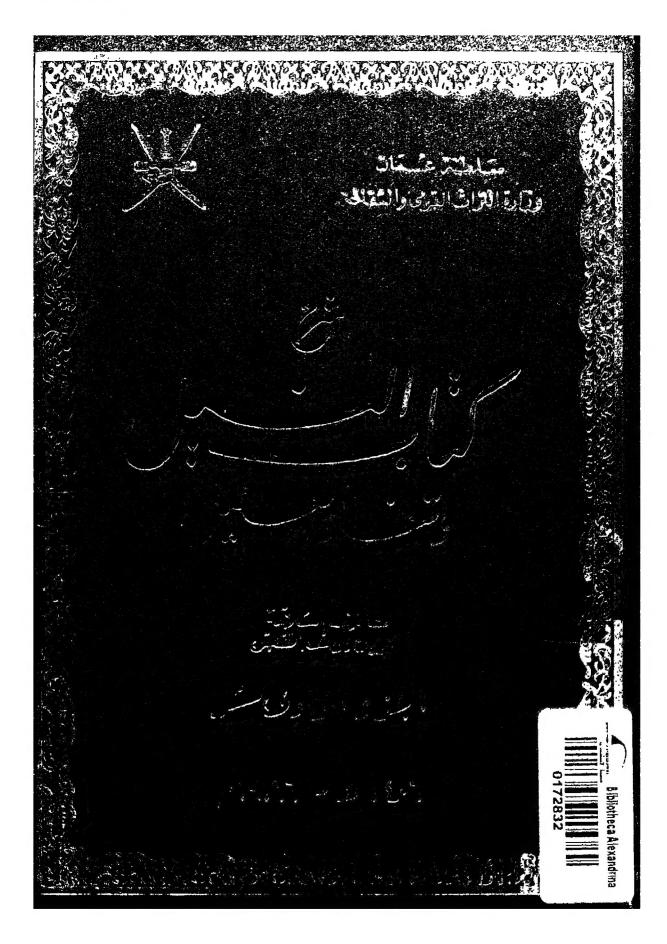
ted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version









verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

کتاب شرح النیل وشفاء العلیل (الجزء الحادی عشر)

اهداءات ١٩٩٨ وزارة التراش القومي والثقافة سلطنة عمان Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

مسلطنة عسمان وفاية التراث القوى والثقافة

شع السنالي المسايل وشون المهاليل المهال

متا ليف العُدالِمة محدين يوسف اطفيش

أمجزه أكادى عشر

+ 19AA / A 1E+A

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسماسه الرحمن الرحب

الكتاب الثالث عشر

في الرهن

وهو جاتز في الكتاب والسئنة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الكتاب الثالث عشر: في الرهن

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

في سفر ٍ أو هضر ٠٠٠٠٠٠ ث ٠٠٠٠٠

أو أترض لى لونيت له ، أنى وأله الأبين في الأرض وأبين في السماء ، فأمر رسول الله على أبا رائع أن يرنع له درعه غرهنها له » (١) فأنزل الله عز وجل تسلية له عن الدنيا : ﴿ ولا تمدن عينيك الى ما متعنا بسه أزواجا ﴾ الى قوله : ﴿ وأبقى ﴾ (٢) .

وقد اختلفت الأخبار غيها رهنها له غيه ، غقال بعضهم : في عشرين صاعاً من شعير ، وقيل : في ثلاثين صاعاً من التبر ، غمات رسول الله ورعه في الرهن عند اليهودي ، وفي الحديث : « خمس سنن أولها اباحة معاملة أهل الكتاب » وغيه نقض ، قول من قال : لا تجوز معاملتهم مما يتخلون في تجارتهم مما كان محرماً مثل بيع الخمر والخنزير والربا وما اشبه ذلك ، وفي ذلك نقض من قال : لا يجسوز الرهن الا في السفر ، وقد رهنها على يومئذ في المدينة ، والسنة الأخرى اباحة أن يهدح الرجل نفسه عند من لا يعرف قدره أذا احتاج التي ذلك ، والسنة الأخرى فيها نقض قول من تأل : لا يجسوز للرجل أن يد خر اكثر من قدر قوت يومه وليلته ، والسنة الأخرى فيها جواز البين بالله أذا علم أنه حق ، ونكر في هذه الرواية : « أن رسول الله على الدخر ذلك الطعام يأكل منه هو وعياله حتى مات ويتى بعض منه » أمر الله عن تضييعها وأمرهم أن يتونتوا أذا أرادوا بيعها بالد ين بالكتاب والبينة ، والرهن (في سفر أو حضر) قال في الكشاف : فان قلت : لم شرط السفر والرهن (في سفر أو حضر) قال في الكشاف : فان قلت : لم شرط السفر في الارتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في الارتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في الرتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في الرتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في الارتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في الارتهان ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله على درعه في

M. Walter St. March

⁽۱) رواء البخاری •

⁽٢) سورة الحجيز : ٨٨ .

وعرَّف بانه بذل من له البيع ما يباع بحق علتَّق إليه ٠٠٠٠٠

غير سفر ؟ قلت : ليس الغرض جواز الارتهان في السفر خاصة ولكن السفر للساكان مظنة "لاعواز الكتب والاشهاد أمر" على سبيل الارشاد الى حفظ المسال من كان على السفر أن يقيم التوثيق بالارهان مكان التوثق بالكتب والاشهاد ، وعن مجساهد والضحاك أنهها لم يجوزاه الا في حال السهار أخذا بظاهر الآية اه . . .

(وعرف) الرهن على المعنى المصدرى (باته بذل) اى اعظاء " بن له البيع ما يباع) اى من شانه أن يباع وهو حد غير مانع لشموله النصف الثانى من الصداق ، لكن على قول من قال أنه متوقف الى الدخول ، وقيل : تستحق الكل بالعقد وينفسخ الثانى بالفرقة قبل الدخول ، وهو أيضاً شامل البيسع الموقوف لحق ، مفعول البذل من له البيع (بحق) اى الإجل حق (علق اليه) أى الى ما يباع ، عبارة خليل : الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غرراً ، ولو اشترط في العقد وثيقة بحق ، كولى ومكاتب ومأنون وآبق وكتابة واستوفى منها أو رقبته أن عجز وخدمة مدبر وأن رق جزء نمنه لا رقبته ، قال بعض شراحه : الرهن لفة : اللزوم والحبس ، وكل ملزوم محبوس ، وكل الله تعالى : حق كل نفس بما كسبت رهيئة ﴿ (١/١) أى محبوسة والراهن دائمه والمرتهن بالكسر آخذه ويقال بالفتح لأنه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا دائمه والمرتهن بالكسر آخذه ويقال بالفتح لأنه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا المينات غلا رهن في المين لأن الدين لا يتقرر في المين ، وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمى بناء على الاستعمال الكثير ، وعرفه المؤلف يعنى خليلاً بالمنى بالمعنى الاسمى بناء على الاستعمال الكثير ، وعرفه المؤلف يعنى خليلاً بالمنى المصترى بناء على الاستعمال الكثير ، وعرفه المؤلف يعنى خليلاً بالمنى المستعمال الكثير ، وعرفه المؤلف يعنى خليلاً بالمنى المصترى بناء على الاستعمال الكليل عند الفتهاء بقوله : الرهن بذل من له المصترى بناء على الاستعمال الكليل عند الفتهاء بقوله : الرهن بذل من له

⁽۱) سبورة المذهر ، ۲۸ ۰۰

والنظر أولاً في أركانه ثم في صفة عقده وشروطه وأحكامه ، أما الأركان فهي الراهن والمرتهن والمرهون ، وما فيه الرهن

البيع ما يباع او غرر ... المخ . وثيه جواز رهن الغرر كالآبق لأن له ان بدقع ماله بلا وثيقة غساغ اخذه ما فيه غرر لأنه شيء خير من عدم شيء ه ولا يصنح الرهن من مجنون وصبى يميز وسفيه وعبد ، ويتوقف على اجازة وليهم ، وان عرض عارض عن القبض فالغرماء فيه اسوة ، وقوله : كولى ومكاتب وماذون مثال لقوله : من له البيع ، والمراد بالولى الأب ومثله الرمى ونحوه يجوز الرهن من مال اليتيم في مصلحة اليتيم .

وتوله : وآبق ، داجع لقوله : أو غرر أو مثله الحيسوان الشسارد السرة القرر غلا يرهن الجنين لقوة الغرر ، وقوله : وكتابة ، معطوف على توله كولى ، ويستوفى من نجوم الكتابة وان عجز غمن رقبته غان غلس الراهن بيعت النجوم واستوفى منها ولا يلزم المرتهن الصبر حتى يقبض النجوم ، وقوله : أو رقبته ، معطوف على هاء من قوله : منها ، ومثل الكتابة الكاتب غائه يرهن ويستوفى من كتابته أو رقبته أن عجسز ، والمكاتب لا يباع ، والكتابة تباع ، وقوله : وخدمة مدبتر عطف على آبق يجسوز رهن خدمسة والكتابة تباع ، والمذهب أن المدبر حر وأنه لا يرهن ولا يصح بيع نجومه ولا رهنه الغرر ...

(والنظر اولا في اركانه) اى في اجزائه الذاتية له (ثم في صفة عقيده وشروطه) وهي ما خرج عن ذاته (واحكامه ، اما الاركان فهي الراهن) الذي يعتد ماله لغيره معلقاً له في حقه عليه ، (والرتهن) الذي يكون ذلك المال معلقاً له في حقه ، والارتهان انتعال لمطاوعة الرهن ، تتول : رهن له الشيء نارتهن عنده أوله ورهنه شيئاً نارتهنه (و) الشيء (الرهون وما فيه الرهن)

من الدين وسائر التباعات ولو صداقا أو أجرة ، وفى الرهن فى القرض والسلم خلاف مرّ (فالراهن هو) الانسان (الجائز فعله) فى المسال مطاقا أو نبيها أريد رهنه فيكون فعله فيه تصبيره رهنا ، ودخل بجواز الفعل رهن العبد مالا لفيره باذن مالك المال سواء سيده أو غيره ، ودخل أيضا رهن الطفل ما أذن له مالك المسال فى رهنه عند مجيز أفعال الطفل أذا أمره من له الفعل ، ودخل أيضا رهن الطفل ما اطمأن القلب اليه أنه أرسله قائمه به أن يرهنه ، أو اطمأن القلب أنه مقدار ما يكسبه عند من يجيز مبايعته فى ذلك .

وكلام الشيخ يغيد ذلك ، غانه لم يشترط الحرية مدخل العبد بقوله : او غير مالك اذا رهنه باذن مالكه ، ودخل الطفل بقوله : انه يجوز رهن الخليفة كما يجوز بيعه ، وعلى أن الرهن أخف من البيع لأن البيع خروج ملك والرهن موقوف الى أجل ما ، فاذا جاز البيع من الصبى جاز من محدوى الخطاب الرهن من باب أولى على قول لو ح اليه ، ولو صرح قبل بقول المنع اذ قال : أما الراهن فين صفته أن يكون بالفا عاقلا (كما ذكر) في قوله بائه بذل من له البيع ما يباع ... الخ . ، فان البذل فعل له تصرف على المعولية وتعود الهاء الراهن أوفى نسخة : البيح تصرفه بالياء فينصب تصرف على المعولية وتعود الهاء الراهن أيضاً على معنى أن الراهن أباح التصرف الذي له المرتهن ، والنسخة الأولى أولى (في) الشيء (المرهون) بأن يفعل فيه كل ما شاء من البيع والهبة وغيرهما ، والمأمور بأن يرهن مالا من مال غيره تصرفه هو تصييره المال رهنا ، والخليفة والوكيل لهما التصرف لكن تصرف الخليفة أم ، وقد جمع الاباحة بانواعها في قوله : (وأن) كانت اباحة التصرف (بخلافة أو توكيل ا و اذن أو اجازة ، وأو) كانت

الاجازة (بعد رهن) بأن يأذن الانسان لزيد مثلا أن يرهن من ماله لبكر في حلى بكر عليه أو على زيد أو غيرهما أو بأن ترهن من مال عمرو لزيد مثلا

في حق لزيد عليك أو على غيره بالا أذن من عمرو ثم يجيز معلك .

ويجوز لاحد المتفاوضين ان يأخذ الراهن في دينهما بغير اذن صاحبه ، وأن يرهن في دين عليهما ، وأن كان لولد احدهما دين عليهما أو كان عليهما دين ليتيم استخلف عليه احدهما غرهن احدهما غيه للآخر رهنآ لم يجز ، وأن رهن احدهما بعد انفساخ العقدة شيئا مشتركا بينهما في دين عليهما لم يجز ولو سبق الدين الاننساخ ، وأن رهن احدهما للآخر رهنآ في دين كان له عليه قبل عقدتهما غتاتما انفسخ ذلك على قول من يجوز عقدتهما ، وأن رهن له في دين لابنه الطفل أو يتيم استخلف عليه وتفاوضا بعد ذلك جاز ، وأن رهن احدهما رهنآ غيما كان عليه من صداق أو تعدّ ثبت وضمن نصيب وأن رهن احدهما رهنآ غيما كان عليه من صداق أو تعدّ ثبت وضمن نصيب شريكه في ذلك الرهن ، وشركة العنسان كالمفاوضة في ذلك كله ، ولا يثبت رهن شريك غير شركة عنان ومفاوضة غيبا عليهما أو عليه ، وجاز المقارض رهن شريك غير شركة عنان ومفاوضة غيبا عليهما أو عليه ، وجاز المقارض أخذ الرهن المال القراض أن رأى ذلك صلاحا ، ولا يرهن صاحب المال منسه في وقيل : يرهن أن رأى ذلك أصلح ، ويجاز أن يرهن صاحب المال منسه في دين مال القراض وجب بفعله وبفعل المقارض ، أو بافساد مال القراض ، وأن رهن في دينه من مال القراض ضمن المقارض ما نابه من الربح .

وأن أخذ رأس المسال ورهن في دينه من الربح لم يجز الا باذن المقارض ، وكذا أن رهن المقارض من الربح في دينه لا يجوز الا باذن صاحب المسال ، وأن كان على وأن رهن لصاحب المسال من مال القراض في دين عليسه ، وأن كان على المقارض لا ين لابن صاحب المسال أو ليتيم قد استخلف عليه مرهن له من ذلك

وجاز الخليفة وإن الأخرس رهن ما استخلف عليه اجلب نفع أو دفع ضي ، بقدر حق الرتهن لا بزائد عليه ، وإلا ضمن ، · · · ·

المسال جاز ، وكذا ان كان الدين لن ولى امره غرهن له صاحب المسال من التراض ، وان كانا مقارضين غرهن احدهما في دين وجب في ذلك المسال لم يجز ، وان قارض باموال رجال غرهن مال في دين بعض لم يجز وضمن ، وان رهن المقارض من مال القراض في دينه لم يجز ، ورخص ، وياخذ الماذون له الرهن ويعطيه ، ويجوز لسيده ذلك أيضا أن كان المسال له ، وأن كان لغيره لم يجز له أن يعطى منه الرهن ، وأن كان له على عبده لاين من ذلك المسال له أيضا غيما عليه .

(وجاز الخليفة وان) كان خليفة (الأخرس) لا ينهم بالكتب ولا الاشارة بدليل التغيى به ، واما من ينهم بذلك نهو يرهن بننسه او بامره ولاسيما خليفة يتيم او مجنون » والخليفة الضعيف خليفة الفائب والاضعف خليفة الحاضر البالغ الماتل المتكلم ، وذلك أن الأخرس لا يعالج بخلاف المجنون ونحوه » (رهن ما) اى مال (استخلف) أو وكل أو أمر (عليه لجلب نفع) للمال (أو دفع ضر) عن ذلك المال (بقدر حق المرتهن) أو أتل (لا بزائد المجاته الضرورة الى أخذ دين لهؤلاء عليه) الا أن لم يجد الا بزائد المجاته الضرورة الى أخذ دين لهؤلاء المرتهن أمين في الزائد (والا) يرهن بغير زائد بل بزائد ، ولم تلجئه الضرورة الى زائسة (ضمن) الزائد ان ضاع ولو بات من الله بالا مسبب احد ، الا أن مسات الرهن بلا سسبب من المرتهن ، أو أمره مائه يضمن ويضمن الم المرتهن ، وان كان مبا الودن الا أن مبا المرتهن ، وان كان مبا الا أن كان رهنه سبب لتعطيل المرتهن عن صلاحه وتيل : لا ، ولا يضمن الأصل الا أن كان رهنه سبب لتعطيل المرتهن عن صلاحه المئه يضمن ،

ولا يشارطه فى أنه ليس عليه شىء من آفة تصيب الرهن وضمن ما هلك بيده إن شارطه فيه ، فإن باع بدين مؤجل ضمن ما هلك بذلك ، وليستع بنقد بما وجد ، وإن بنقص عن تأخير ، ورخص إن رأى صلاحاً وبخساً فى نقد أن يؤخر للىء ثقة بإشهاد عليه · · · · · · · · · · · · · ·

(ولا يشارطه) اى لا يثبت الراهن من مال غيره بينه وبين المرتهن شرطا في أنه ليس عليه) اى على المرتهن (شيء) اى ضمان (من آغة تصيب الرهن) بل يتركه على الأصل من كونه اذا ضاع ، ضاع بما غيه ، واذلك لا يرهن اكثر مما يساوى (وضهن) الراهن (ما هلك) من الرهن أى ثمنه (بيده) اى بيد المرتهن (أن شمارطه) اى ان شارط الراهن المرتهن (غيه) اى في أنه ليس عليه شيء أى في عدم شيء عليه عند من يقول : يذهب الرهن بما هو غيه ، (فان باع) الخليفة أو نحوه مال من ناب عنه (بدين مؤجل) ومعجل أو أراد بالتأجيل مطلق التأخير ويدل لذلك قوله : والبيع بنتد وممن ما هلك) أى ثمنه (بذلك) التأجيل أو التعجيل ، وتقدمت أقيال في كلامي عن «الديوان » في الوكالة على البيع ، وتقدم كلام لى والمصنف في كلامي عن «الديوان » في الوكالة على البيع ، وتقدم كلام لى والمصنف واشدخ في أوائل باب بيع الدين ، (وليه بنقد) لا بعاجل ولا بآجل (بها وجد) باء بنقد للمصاحبة ، وباء بها وجد للالصاق المجازى ، أو بالعكس ، أو الثانية للبدل غلا يلزم على عبارته تعدى عامل واحد بحرف جر المعنى واحد بلا واسطة التبعية .

(وآن) كان يبيع (بنقص عن) بيع به (ستاخي ، ورخص ان راى صلاحا وبخسا في) بيع به (سنقد أن يؤخر الليء) أي أن يبيع بتأخسير لغنى (ثقة باشهاد عليه) ولو باع بعاجل غان السبب في الاشهاد عليه البيع

بالآجل موجود في البيع بالعاجل وهو التوثق عن التضييع ، وهذا الترخيص هو تول ابن بركة ، لا وان ارتهن) الخليفة أو الوكيل أو المامور رهنا (لن الستخلف عليه) أو وكل عليه أو أمر (شارط) المرتهن الذي استخلف عليه أو وكل أو أمر (الراهن أن لا تلزمه آفة تصيب الرهن) وأنه أن ضاع ضاع عليك أيها الراهن لا على ولا على من تبت عليه (والا) يشارطه ذلك (ضمن) من ماله لمن تأم عنه (ها تأف هنه) أي من الرهن ، وهذا على التول بأن ذهاب الرهن ذهاب با غيه ، وأما على غيره فلا يحتاج الى مشارطة ذلك ، فأن ضاع ضاع على الراهن وذمة الراهن تبتى مشغولة بما غيه ، (وهن أحاط دين بماله) وكان تدر ماله أو زائداً عليه (جاز رهنه) لماله (وأفعاله) فيه كبيع وشراء به وهبة وأصداق وأعتاق وغير ذلك (ما لم يحجر عليه عليه المراء به وهبة وأصداق وأعتاق وغير ذلك (ما لم يحجر عليه عليه المراء بالمالة ولو تبل أن يحجر عليه المراء المالة المن أن المجر عليه المراء المالة والو تبل أن يحجر عليه المراء المالة والو تبل أن يحجر عليه المراء المالة ولو تبل أن يحجر عليه المراء المالة والو تبل أن يحجر عليه المراء المالة والو تبل أن المجر عليه المراء الموافقين أن المالة والو تبل أن المجر عليه المريق الصواب ، وكذا القاضى والولى والجماعة والامام .

وفى « الديوان » ، المعدّم مو الذى احاط الدين بماله أو كان اكثر من ماله ، وأمنا أن كان الديّن أقل من ماله فلا يقال له معدم ، وأنمال المعدم عائزة في ماله من العقق والتعبير والهبة والصدقة والبيع والشراء وتقاضى الديون وما أشبه ذلك وليس هو مثل المفلس ، ولا يجزيه الصوم فيما يجب عليه من كفارة القتل أو الظهار أو كفارة اليمين ، ويلزمه أن يعشر ماله أذا

والرتهن كالراهن جوازا ومنعا ،

حنث به ، ويدرك عليه وليه النفقة ولا يدركها هو عليه ما لم يقم عليه الغرماء ويفلسه الحاكم ، ومنهم من يقول : لا تجوز انعال المعدم في ماله مثل المفلس ، ومن امر رجلا أن يأخذ له الدين واعطاه ما يرهن غاخذه الرجل لنفسه ورهن من ماله مثله ولم يخبره بذلك ضمنه ورد من المديان رهنه ، وكذلك من اخذ من مال من ولى امره رهنا لنفسه ورهن منه في دينه ضهن ، وذكر في الكتاب أن هذا الرهن جائز أن لم يكن على من ولى أمره ، ولكنه ضامن الا أن احاط الدين بمال من ولى أمره ، ولكنه ضامن الا أن احاط ولى أمره الا بمحاصة أصحاب الديون ، وأن أعطى الرهن في دين من والى أمره فراي أمره الا بمحاصة أصحاب الديون ، وأن أعطى الرهن في دين من والى أمره فحرج دين آخر عليه ، فقد انفسخ الرهن ويكون بين الغرماء أن لم يكن من المسال ما يستوفى منه الباقون ، وأن كان من المسال ما يستونون منه ألماره في دين من وكى أمره منه ألماره في دين من وكى أمره أنه أماستعاره أو كراه من المرتهن فقد انفسخ .

(والرتهن كالراهن جوازا وهنعا) في كونه بالغا عاتلا جائز التصرف لكونه مالكا أو نائبا عن مالك نيابة شرعية ، لكن تصرف المرتهن وملكه باعتبار ما فيه الرهن فخرج الطفل والعبد فيها لا فعل لهما فيه ، وإما مقدار ما أجاز بعضهم فيه التصرف بالبيع والشراء للطفل بكونه مقدار ما يكسب أو بسكون النفس إلى أنه أرسل به فيجوز أن يبيعه ويتبض فيه الرهن الكثير والقليل ، وكذا أن أذن له في البيع فله أن يرتهن ما كثر أو قل" ، سواء أذن له أبوه أو غيره مهن المال له ، وكذا العبد المأذون له والعبد الذي أنبه المالك في اعطاء الدين ، فيرتهن ولو لم المابه المالك في اعطاء الدين ، فيرتهن ولو لم يؤمر بالارتهان ، وفي « المنهاج » : المرسل كالحر البالغ .

وفي « الديوان » : الرهن جائز بين البليّغ الصحيحي المقول ، الذكور منهم والاناث ، الموحّدين والمشركين ، والأحرار والعبيد ، ممن يجوز انمالهم من الناس ، والرهن جائز في الأوقات كلها والأماكن كلها الا ما يكره من الرهن في المساجد ، وانما يجوز الرهن في اللاّين الواجب كله ما حلّ اجله وما لم يحل اذا كان معلوما ، ولما اللاّيث المجهول غلا يجوز غيه الرهن ، ومنهم من يقول : جائز غيما كان مجهولا ، وسواء كان الدّين من قبل التعدى أو من قبل المعاملة ، وسواء الدّين من الصابحة أو غيره من جميع الأموال ، ولا يصح الرهن غيما كان أصله أمانة مثل القراض والعارية ولا في الشهدة ، ولا غيما لم يقرض من الأموال من المتعة والصداق والدية ، وما لم يقوم من غساد ، ولا في أجرة من لم يدخل العمل أو صداق مغروض قبل الاشهاد ، ولا كل د يَنْ لم يجب ا ه ، ومن الزم عقدة الإجارة أجاز الرهن في الأجرة ولو قبل الدخول ، ومن رهن في القرض غلا أجر له .

(والرهون ما عين) اى شخص فى الخارج وميزانه هو هذا لا غيره ، فخرج ما هو حقيقة تصدق فى فرد من أفرادها كالدين (وجور بيعه) بأن لم يمنع لعارض ولا بالذات ، فلا يرهن ما فى ارتهان آخر أو تعويض ، (وخالف المرهون فيه) ، وهو الدين وسائر التباعات كل المخالفة أو بعضها بحيث لا يحكم بنحوه فيما فيه الدين ، فخرج ما وافق المرهون فيه من كل وجه بحيث يحكم بنحوه ففى رهنه خلاف يأتى ، (وأبيح تصرف فيه للرأهن حال الرهن) وقبله ، أو حال الرهن فقط (لا بعده) مطلق التصرف الشامل المتصرف العام وللخاص المسادق بالرهن فقط ، فيصدق بما أذا لا تصرف فيه له الا بأن يرهنه بأن أذن له

مالكه في رهنه ، وتوله : لا بعده ، بيان للواقع ، غانه لا يتصرف الراهن في الرهن بعد رهنه الا بنحو اصلاحه من فساد ، وأما بالبيسع والحسرز فمختص بالرتهسن ،

﴿ وَالْ بِمَا مِر *) من خلافة أو وكالة أو اذن أو اجازة ولو بعد الوقوع بأن ارتهن لمن له الدّين بلا اذن منه ، ثم أجاز له ارتهانه ، وميه أن الاجازة للرهن بعد وقوعه لا يصدق عليها أنه يجوز التصرف نيه الراهن حال الرهن 6 الجواب أنه يصدق اذ كأنه رهنه حال الإجازة لبطلان ما قبلها الا لهذه الاجازة ، ولو شاء أبطله ، ولو أجاز له المالك (وقرر) عطف على عسين أو على البيح تصرف فيه (بيد مرتهن أو مسلط عليه) أي على الرهن ، حسرزا أو بيعا ، او كلا من ذلك ، (من قبل) اى جانب (راهن) ومرتهن جهيعا ، اذ لا يصبح تسليط أحد على قبض الرهن وحرزه أو على بيعه أو على ذلك كله الا" باتفاق الراهن والمرتهن جميعة ، ومن متعلقة بمسلط ، وان علق بقر ر أبي عين ابو بحال محذومة من ضمير أحدهما ، ملا يقدر مرتهن ، اي ما عين أو ما قرر صادراً من جهة الراهن ورجوع ذلك الى قوله : قرر ، أو الى الآنه الدي چری علیه الشیخ محترز به عما تقرر بید المرتهن بغصب او امانة او نحسو ذلك ، (وكان مقبوضاً لا ممنوعاً بحق الغير فيه) كتعلقه بكراء المكترى ، إلى ارتهان مرتهن له قبل ذلك ، ولو اسقط قوله : لا معنوعاً بحق الغير غيه لا أغنى عنه توله : وأبيح تصرف فيه للراهن الخ ، لأن ما تعلق بالكراء او ارتهان سابق لا يتصرف فيه برهن أو هبة أو غير ذلك من التصرفات ، وذلك اعم وأجمع من قول بعضهم : الرهن أي المرهون ما وضع عند انسسان في مقابلة ما أخذ منه ديَّناً ، فإن هذا غير جامع لكل انواع الرهن ، ولعله فسرَّر،

ولا يصح من ما بذميّة ، ولا طلاق أو شفعه عند بعض ، ٠٠٠٠

الرهن المذكور في الآية بانه في الدين أو لعله لا يجيز الرهن الا في الدين الذي أخذ أو أراد بأخذ الدين التزام التباعة بطلقاً.

(و) اذا تقرر ذلك ف (لا يصح رهن ما بذمة) كشياه السلم وشياه الدية تبل التبض ، لأنه ولو تعين الذي كان الشيء في ذمته تعينت كميته لكن لم تتعين ذاته لأن من عليه مائة دينار أيثها مائة دينار اعطاها كانت خلاصاً له ، (ولا) رهن (طالق أو شفعة عند بعض) ، لانهما ليسا شيئاً متعيناً متعيناً في الخارج ، بل الطلاق حق مترتب في ذمة الزوج اذا اراده منها زوجها وأومعه ومسع ، وكذا ناتبه ، والشفعة حق على المسترى يسلمه للشغيع أذا أراده ، وأجاز بعضهم رهنهما ، فاذا حل أجل الدين طلق المرتهن زوج الراهن ، ولا يغوت الطلاق بالتأخير ، وان لم يكن الأجل فمتى شباء طلق ، واذا طلق مُقد تخلص الراهن من الدُّيُّن ، ويكون طلاقاً باثناً لا يملك رجعتها الا باننها على ما يظهر ، لأن ذلك تضييق على المدين ، فهو كالطلاق الـذي يوقعه الحاكم بالالجاء الى حق ، وكتطليق نفسها اذا علق لها فالواضح فيسه البائن ، وأن كان يملك رجعتها نما مائدته ؟ ولا يصح الطلاق أن أعطاه الراهن الدين ، ولا يصح رهن الشفعة الا بعد بيع ما يشفع ، واذا بيع ملذي الشفعة رهنها ، خاذا رهنها فللمرتهن الخذها بأن يشفع بمال نفسه ما بيع ولو لم يكن شريكا في المبيع او في طريق او نحوه ، واذا شفع مقد تخلص الراهن من الرهن وكان الطلاق بائناً ، وان لم يشمع حتى ماتته الشمعة أو أبطلها ، غتيل: بطل دينه ، وتيل: لا ، وقد يكون الراهن والمرهون شيئًا واحدًا .

قالوا في « الديوان » : وإن أمر عبده أن يرهن نفسه في لاينه فقعل العبد فلك غلا يجوز ، وقيل : جائز أه ، وكذا أن يبيع نفسه أو يستأجر بهسا ،

ونحو ذلك من العتود ، (ومن ثم") أى الجل ما ذكرنا من عدم صحة رهن مسابغة (شرطنا) التعبّن و (التحقق في الخارج) ، ولم يكف العجق الذهنى (و) شرطنا (القبض) وما بالذمة الايصح أن يكون متبوضاً وهو متصف بالاستقرار في الذمة ، وأن قلت ألم يشترط التحقق في الخارج اقلت الشتراط التحقق في الخارج ، (وجواز بيعه) ، غلا يرهن ما بالذمة الأنه العين اشتراط التحقق في الخارج ، (وجواز بيعه) ، غلا يرهن ما بالذمة الأنه الخلاف في رهنهما مترتب على الخلاف في بيعهما (الفها جاز بيعه جاز رهنه غالباً) ، ومن غير الغالب رهن الخلاف في بيعهما (الفها جاز بيعه جاز رهنه غالباً) ، ومن غير الغالب رهن الشار على الشجر ، والصوف والشعر والوبر والريش على الحيوان ، غاته يجوز بيعها وتقطع قبل الزيادة على ما مر" في محله ، ولا يجوز رهنها والحيوان على قول مرجوح ، غفى «الديوان » : رهن الحيوان مكروه عند أبى الشعثاء على قول مرجوح ، غفى «الديوان » : رهن الحيوان مكروه عند أبى الشعثاء جابر بن زيد رضى الله عنه ، وقيل : يجوز ، وهو الملخوذ به .

وفى « المنهاج » : منع سليمان رهن الحيوان لأنه يذهب ويجىء ، قال ابن بركة : الاكثر منا على منعه غيه ولو عبيدا ، وأجازه الأقل ، قال : وقول المجيز اتوى فى الحجة ، وان رهن له ناقة حاملا نجاز ، وان رهن له ناقتين جاز ، وان قسال : رهنت لك هذه فى كذا وكذا وهذه فى كذا جاز ، تفاضلتا أو اسبتوتا وكل منهما رهن غيما رهنت غيه ، وان قال : رهنت لك هذه الناقة فى المستوتا وكل منهما رهن غيما رهنت غيه ، وان قال : رهنت لك هذه الناقة فى المث دينك على ، وهذه فى ثلثى الدين جاز ، وان قال : رهنتهما كل واحدة بكذا وكذا جاز لا ان رهنها لهما فى عقدات ، قلت : بل يجوز وان رهن نصفها لرجل فى عقدة جاز لا ان فى عقدات ، قلت : بسل يجوز ، ويجوز أن يرهن لرجل فى عقدة جاز لا ان فى عقدات ، قلت : بسل يجوز ، ويجوز أن يرهن

الشريك سهمه لشريكه الا نيما يكال أو يوزن ، أه بتصرف ، وغير الناتة كالناتة من حيوان وغيره وما نؤق رجلين كرجلين (بالا عكس) ، وهو أن يتال : ما لا يجوز بيمه لا يجوز رهنه ، وكذا العكس منتف ، لأن المجهول يجوز رهنه ولا يجوز بيمه كما ذكره أبو عبد الله محمد بن عبرو بن أبى سنة ، وذكره الثلاثي يجوز بيمه كما ذكره أبو عبد الله محمد بن عبرو بن أبى سنة ، وذكره الثلاثي في ديوانه ، وذكر في « لقط » أبى عزيز ، ونصه : وعمن رهن لرجل غداتا وهو لم يعرفه ولا المرتهن ، تال : ذلك جائز ، وليس هو مثل البيع ، وأما البيع محتى يعلمه المسترى والبائع ، وأن لم يعلمه المدهما غلا يجوز ، ومنهم من يرخص أن لم يعلمه المشترى أن يكون بالخيار بعد ذلك ، وكذلك الدمنة ، اذا لم يعلمها مثل البعدان المصوص ، وأمسا الهبة غجائزة وأو لم يعرفها الموجوب له ، وأما الواهب أذا أد عي أنه لم يعرف ذلك وصد قه الموجوب له ، فلا تجوز تلك الهبة أه .

وفي « الاثر »: ان لم يعلم الزاهن الرهن جاز ان علمه المرتهن ، والعكس المذكور اصطلاحي لا منطقي » وفي اطلاقه نفي العكس بحث لان العكس ثابت في غالب الصور ، فان غالب ما يمتنع بيعه رهنه ، غلو قال : العكس ثابت في غالب الاسكال ، وكذا لو قال : والعكس ، على ان يضمن في العكس معنى قوله : غالباً ، أو قال : فما جاز بيعه جاز رهنه والعكس غالباً ، فيعود غالباً الى العكس والمعكوس ، ولعسله ضمن في عكس من قوله : بلا عكس ، معنى قوله : غالباً ، كأنه قال : والعكس غالباً منتف على تعليق عكس ، معنى قوله : غالباً ، كأنه قال : والعكس غالباً منتف على تعليق غالباً الذي قدرته بالعكس ، قينهم منه أن العكس الذي هو قليل ثابت كما غالباً الذي قدرته بالعكس ، والحق أنه لا يرد على الشيخ جواز رهن المجهول ، والحق أنه لا يرد على الشيخ جواز رهن المجهول ،

ولا يجوز رهن ما ببطن الفرر ، ولا تمر على شجر واو أدرك ، ولا صوف

وفي « الديوان » : ومن العلماء من يقول : كل ما جاز بيعه جاز رهنه كما بجوز بيمه ، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه ، وقيل : لا يجوز ذلك ، ولا يجوز رهن المسجف والمدبر ، وقيل : يجوز رهنهما ولكن لا يباعان ، وقد سمى الشبيخ عامر في باب الغرر المجهول غرراً ، ولو كان في ذاته ظاهراً متعيناً لمن ذهب اليه ورآه ، والمحشى مهم أن معنى قبول البيع والنعيس أنه في ذاته مسا يحل بيعه وانه ظاهر لن اراد رؤيته ، قال أبو سليمان داود بن ابي يوسف: أن عرف المرتهن الرهن ولم يعرفه الراهن جاز ، وأن عرفه الراهن ولم يعرضه المرتهن لم يجز ، وأن لم يعرضه الراهن ولا المرتهن لم يجز ، وذلك اذا كان أصالاً ، وأن كان حيواناً أي أو غيره مما ليس أصلاً ، غلا يجوز ولو عرفاه ان لم يحضر ويقبضه المرتهن اه ، فكلام المصنف والشبيخ محمول على أنه لا بد أن يكون الرهن معروغاً عند الراهن والمرتهن ، لهذا ونحسوه نهو أو الى من أن يقال: المراد أن يكون الرهن متحيزاً في ذاته ، ولو حضرت عنده لعرفته ، وعلى الجواز فلا بد من علمه أذا أراد بيعه ، ﴿ ولا يجوز رهن مسا بيطن لغرر) ، تالوا في « الديوان » : لا يجوز رهن الحمل الأنه غرر ولا يصل المرتهن الى تبضه في ذلك الوقت ، وكذلك رهن اللبن في ضروع الاناث من الأنمام ، غلا يجوز ، وكذلك الآبق من العبيد ، والشارد من الحيوان ، لا يجموز رهنهما واو أنه يراهما ، ولا المحرمات مطلقاً ولا التراب المنجوس وما لم يدبغ أو يترب من جلد الميتة وصوفها ، قلت : وقيل : بالجواز ، ولا رهن غلة الحيوان وغليَّة العبد وغلة الشجر ، وسكن البيت كذا وكذا سنة والاستنفاع بكذا .

﴿ وَلا تَمْرُ عَلَى شَجْرِ وَلُو الدَّرِكُ وَلا صَوفَ أَو شَعْرِ عَلَى عَنْم ﴾ أو وبر على

لعدم القبض ، وهل جاز رهن الغضل عن حق مرتهن بإذنه ٠٠٠٠

البعير ، أو ريش على الطائر (لعدم القبض) في النهر وما بعده بخلاف ما اذا رهن النهر مع الشجر والحيوان مع نباته ، لأن ذلك تبع حينئذ ، وسا فكره مبنى على اشتراط القبض قبضاً حقيقاً ، وأما على القول بأن مجرد التخلية قبض والقول بعدم شرط القبض ، فيجوز رهن النهر على الشجر والنبات على الحيوان ، ولكن أن تركه بلا قطع حتى مضت ثلاثة أيام اننسخ الرهن ، وفيه المباحث والاقوال المتقدمة في البيع ، فقى « الديوان » : وأن رهن لسه صوفاً على ظهر على أن يجز"ه في البيع ، فلا يجوز الا أن رهنه له على أن يجز"ه في ذلك الوقت ، وكذلك أن رهن له جميع ما تنبته الأرض على أن ينزعه في ذلك الوقت ، وكذلك أن رهن له جميع ما تنبته الأرض على أن ينزعه في ذلك الوقت ، ومنهم من يقول : أن رهنه له على أن ينزعه فيما دون ثلاثة أيام فجائز ، ومنهم من يقول : أن رهنه على أن ينزعه فجائز ما لم تكن فيه إيام فجائز ، ومنهم من يقول : أن رهنه على أن ينزعه فجائز ما لم تكن فيه وأن أيادة ، ومنهم من يقول : ما لم يدرك ، وأن تركه حتى ادرك فقد بطل الرهن ،

وما نكره أيضاً مبنى على أن الثمار اذا ادركت خرجت عن حد" الأصل ، وأما أن قلنا : أن حكمها حكم الأصل ما لم تقطع ، مان كانت تزيد مالحكم مسا ذكرت آنفاً ، وأن كانت لا تزيد جاز رهنها جزماً ، ومن قسال : أنا أبرت خرجت عن حد" الأصل أجاز رهنها أذا أبرت أن قال بعدم شرط القبض ، أو بأن التخلية قبض ، ولكن ينفسخ أن مضت المدة التي تتحقق بها الزيادة ، وأن أجساز الراهن الابقاء وتخول الزيادة في الرهن لم ينغسخ بالمدة في تلك وأن أجساز الراهن الابقاء وتخول الزيادة في المرهن الم ينغسخ بالمدة في تلك عرضاً (وهل جاز رهن الفضل) أي مسا غضل من المرهون أصلا كان أو عرضاً (عن هيرة مرتهن بافنه)؛ أي بافن المرتهن سواء أذن في معيرة أو أطاق

وراهنــه لآخـر بأجل الأول أو بمـده لا قبله ، وقراره بيد الأول ،

(و) أذن (راهنه) عطف على الضمير المختوض بلا اعادة الخافض بناء على الجواز ، أو نصب على المعية ، وعلى كل حال يشكل مع قوله : رهن الفضل ، غان توله : رهن ، مصدر مضاف للمغمول وهو الفضل ، وفاعله محذوف هو الراهن ، أذ لا وجه لقولك : جاز رهن الراهن باذن المرتهن واذن ذلك الراهن أو مع اذنه لأنه اذا رهن بنفسه لم يحتج أن نقول : باذنه ، ولعلته أراد مطلق رهن الفضل بقطع النظر عن كونه معل الراهن ، ماته كما يصح قطع النظر عن المفعول فيكون الفعل كاللازم يصمح قطعه عن الفاعل اذا حذف ، كما يجوز كما هنا أو أراد بالرهن الارتهان وهو معل المرتهن الثاني ، معلى الوجه الأول يتعلق توله (الآخر) برهن ، وعلى الوجه الثاني يتعلق بـ « جاز » اي : جاز لانسان آخر أو لرتهن آخر ، اى لريد ارتهان أو مشارف الارتهان او مالح لارتهان أن يرتهن الفضل عن حق مرتهن باذن المرتهن والراهن ، واذ "ن" الراهن حينئذ هو رهنه ذلك الفضل أو رضاه ، ووجه آخر إن المراد يجــوز رهن الفضل عن حق مرتهن باذنه اذا رهنه الراهن وباذن الراهن اذا راهنه المرتهن وذلك بأجل بأن يكون قد حل" الأجل حين الراهن ، وتكذا أن كانا من أول بلا أجل أو (بأجل) المرتهن (الأول أو) بأجل (بعده لا قبله)، اذ لا يتبين الفضل الا" بعد بيع الأول ما يقابل دَيَّنه ، والهاء في قوله : وراهنه ، عائدة الى المرهون المدلول عليه بقوله : الفضل عن حق مرتهن ، فالاضافة للمفعول أو الى المرتهن ، أي والذي رهن الشيء لسه ، خالانسافة لغيره ككاسب عياله ، والهاء عائدة الى المرهون ايضاً في توله (وقراره بيد) المرتهن (الأول)

فما فضل عن حق الأول أخذه وإلا تبسع الراهن أو° لا ؟ قولان ·

لا يبجد الثاني قراره بيده الا باذن الراهن والمرتهن الأولى ، لأنه لا شيء لسه نيه الا بعسد خلاص الأول .

(فيها فضل عن حق الأول) بعد بيع ما يتابلُ حته منه (أخذه) ذلك الثاني وباعه في حقته أو باع ما يكليه منه أن كان الغضل يزيد وأمكن بيبع البعض ، وان لم يمكنه بيع مقدار حقه منط بلعه كله واعطى ما زاد من الثمن على حقه للثاني ، وان بقى ايضاً باق اعطاه الراهن ، وهذا القول لم يشترط عبض الرهن ولا معرفته ، ﴿ والا) يفضل منه شيء (تبع) المزتهن الثاني إ الراهن) بدرينه (أو لا) يجوز رهن الغضل ولو رضى الراهن والمرتهن جهيماً ، مان منعلوا بطل الرهن عن الأول والثاني وجداده الراهن لن شماء منهما أو لغيرهما أو أمسكه (قولان) ثالثهما : أنسه يجوز ولو لم يرض الرتهن الأول الن النضل لصاحبه الأول مبنى على عسدم اشتراط التبض ، لأن الناسس عسير متميز مضلاً عن أن يقبضه الثاني على حدة ، ولا يكفيه قبض الكل أن أثن لله نيه وعلى عدم اشتراط علم الشيء المرهون ، ومثله الثالث والثاني مبنى على اشتراط ذلك ، وأيضاً تمولاً تصح الزيادة الختلاف السعر ، وأيضاً اذا أأذن له المرتهن في رهن النضل ، غقد تصرف في الرهن ، والقاعدة انفساخه بتصرفه فيه ، والتولان أيضاً في رهن فضل عن ثان لثالث وغضسل عن ثالث لرابع وهكذا ، وفي تعدد أصحاب الطبقات أو بعض دون بعض وأن لم يبع الأول بل تضاه دينه أو ترك الرهن أو نحو ذلك غاذى الفضل الرهن بالتقدير ، ولا يجوز أن يزيد الأول ديِّنا على الراهن فيعتبر الفضل على الدينين معا لا بل يمتبر الأول مقط من الدينين عما زاف على الدين الأول مللتاتي ع ولا يجبر الربهن الأولى على بيع الرهن أو بعضه ليتوصل الثاني الى حقه ، وكذا من

لا رهن له لا يقهر له المرتهن مطلقاً على البيع هكذا ، والواضح أن يجبر في ذلك على بيع الرهن ليتوصل غيره الى حقه .

(وما ذهب من الرهن) على القول الأول الذى هو جواز رهن الغضل (فح) عدد ذهب (من مال) المرتهن (الأول) بأن يحسب عليه في دينه بمقداره أو كله على ما يأتى أن شاء الله (وما زاد عليه) أى على مال الأول في الذهاب بأن ذهب منه أكثر من حق الأول (فح) سقد ذهب من مال (الثاني) بأن يحسب عليه في دينه كذلك (وذهب حقهما) جميعاً (أن تلف) الرهن (كله) ومقدار دينهما أو أكثر وبقى بعض منه ويجوز أن يريد اأن تلف عقهما أى مقدار حقهما فيشمل ما أذا بقى منه وما أذا لم يبق (أن لم يشترط ذلك) بالبناء المنعول والاشارة للذهاب المفهوم من ذهب وقب على الراهن ومن اشترط أو الثاني الذهاب أى أن لم يشترط المرتهن الأول منهما ذلك غلا يذهب حقه بذهاب الرهن أو بعضه والمناهد ومن أنها المنهما ذلك على القول: أن منهما ذلك غلا يذهب حقه بذهاب الرهن أو بعضه وأو الله المنهما بذهابه أو ذهاب بعضه وأما على غيره غلا يذهب حقهما بذهابه أو ذهاب بعضه وأما على غيره غلا يذهب حقهما بذهابه أو

(وان النفسخ من يد) المرتهن (الأول) بما ينفسخ به الرهن مثل استنفاهه به (أو أبراً) المرتهن الأول (الراهن) من الحق الذي له عليه ويجهز أن يكون معنى قول الشيخ أبرأه اليه الراهن أن الراهن أعطى المرتهن الرهن ، عان

الحكم واحد في ذلك ، ﴿ آو وضع عنه حقه) يكفى عن ذكر الوضع ذكر الابراء ، لكن ذكره لاختلاف اللفظ كها تراهم يذكرون الإبراء والمحالة ونحوهها ، وكذا هنا غائه اذا زال شبغل فهة الراهن باى لفظ غان الحمكم واحد مثل ابراتك منه أو وضعته عنك أو جعلتك في حل منه أو وهبته لك أو تصدقت به عليك ، ويجموز أن يريد بالإبراء ازالة شبغل فهته بلا عوض بأى لفظ ، وبالوضع ازالة شبغلها في مقابلة عوض كار ش أو أجرة أو تين آخر للراهن على المرتهن ، وهذا أنيت وأنضل من ذلك كله أن تجعل معنى ابراء الراهن ترك المرتهن الرهن للراهن ووضع الحق تركه مثلاً ﴿ أو فكله منه) بأن أعطاه ماله عليه (فالوقف) هل مأل المرتهن الثاني في النشل أو لا لتعارض بقائه في الفضل وعدمه ، لأن الغضل انها يتحقق بعد خروج حق الأول من الرهن مع أن تحزير مقدار ما يغضل مثل تحقيق الغضل وأن انفساخه عن الأول يكون انفساخا عن الأول يكون انفساخا عنه لائه لم انفساخا عن الثاني لانه ماله الا الغضل أو لا يكون انفساخا عنه لائه لم يوجب غسخا ،

(واستحسن) في غير صورة الانفساخ وأما صورة الانفساخ غلا غضل غيها لبطلان الرهن (أن مال الثاني) باق (في الفضل) أي في متدار ما يكون غضلا بالتقويم (بحاله) أي على حاله الأول قبل بطلان المرتهن الأول من أن لسه غضل الرهن غيبيع مسا يقوم له أنه غضل ، والحقوق كلها كالدين حيثها ذكرناه في الرهن ، ورهن الغضل في دين آخر للمرتهن كرهنه لمرتهن ثان في تلك المسسائل والخلاف .

وفي « الديوان » : واذا رهن رجل لرجل رهنا في تينه ثم زاد له رهنا

آخر فى ذلك الدين مجائز ، وتيل : لا يجسوز رهنهما جميعاً ، وقيل : لا يجوز الآخر والأول ثابت ، وقيل : بطل الأول وثبت الآخر ، وكذا أن رهن مسلم يسوى عشرين ديناراً فى عشرة دنانير ماراد أن يرهن لسه الفضل أو يرهنه نغيره من الناس ملا يجوز ، ومنهم من يتول : جسائز والن اشترط أولا أن يرهن له الفصل أو لغيره لم يجز ، وقيل : يجوز ولو لم يشترط أى فيجسوز رهن الفضل على هذا ولو لم يرض المرتهن ، قالوا : وأن آذن رجل لرجل أن يرهن من ماله فى دين كان عليه مجائز ولا يرجع عليه بشىء أن باعسه المرتهن أو أتلفه سسواء المتداه صاحب المسال أو المسائون لسه .

وقيل: ان افتداه صاحب المسال غليس عليه شيء ، وان افتداه المسأذون له فليرجع عليه صاحب المسال باقل من قيمة الشيء ، أو ما رهن فيه ، وان رهن رجل لرجل رهنا ثم رهنه لآخر فلا يجوز رهنه للآخر ، وكذا ان رهنه للمرتهن في دين آخر وهو رهن ثابت في الدين الأول ، وقيل : جائز في الآخر وبطل في الأول ، واذا كان لرجل على رجل ديون شتى فرهن له رهنا في احدهما ولم يعينه ، أو قال له : رهنته فيما شئت منها فلا يجوز ، وان قصد الى أحدها فرهنه له فيه أو رهنه فيها جميعاً جاز ، ويكون على عددها ، تفاضلت أو تساوت اتفتت أجناسها أو اختلفت ، وأن تلف من الرهن شيئين أو اكثر في ديون لرجل في صفقة أو صفقات فها في صنقة يبيعه في صفقة أو صفقات نها في صنقة يبيعه في صفقة أو صفقات نها في صنقة يبيعه في صفقة في أجله وما في صفقات يبيعه في صفقات كل على حدة ، وأن باعها في صفقة بأطل البيع اتفقت الديون أم اختلفت ، الثقت الآجال أم الختلفت ، ولا يستوفى ما نقص واحد مها رهن فيه ما زاد الآخر على ما رهن فيه الا أن شبرط ذلك ،

وكذلك من جوز رهن الفضل المرتهن أو غيره ، وإن أجل له أن يبيع ذلك الفضل عند اجل بيع الرهن باع الأول متدار دينه ثم الثاتى الفضل ولا يبيع قبل الأول تبل الأجل ولا بعده ، وأن كان أرتهان الأول سخريا فلا يصيب صاحب الفضل البيع ولو لم يفت أجل بيعه ، وأن مضى أجل بيع الفضل قبل أن يحل أجل بيع الرهن فباع المرتهن ، فأن بتى الفضل في الثمن فليأخذه صاحب رهن الفضل ، فأن باع المرتهن الأول بعض الرهن في لاينه ويتى بعض نلا يجد صاحب الفضل ، عن الرهن لأن أجل بيعه قد مضى ، ولا ينفسخ الرهن عن الأول باستنفاع صاحب الفضل ، وأنهسا يجوز رهن الفضل ينفسخ الرهن عن الأول باستنفاع صاحب الفضل ، وأنهسا يجوز رهن الفضل اذا كان الفضل عند عقد الرهن ودام بعد ذلك ، وأن لم يكن عند المقد وكان بعد لم يجز رهنه أه أه ، قلت : هذا التفصيل أنها يتأتى على القول بالجازة رهن الفضل ولو لم يرض المرتهن وعلى أنه لم يرض ، وأما على الشتراط الرضى أو على هسذا القول ورضى فائه يجوز رهن الفضل ولو لم يكن عند النعقد بل عدث بعد ، وأن كان الرهن لرجال في صفتة باعوه في صفتة أو مفترةاً على قدر ما ناب كل واحسد .

وكذلك ان كان الرهن اشياء لرجال فى صفقة اتفتت ديونهم ام اختلفت كا وان رهنوه فى صفقات غلا يبيعوه فى صفقة اشتركوا فى الدّيّن ام لم يشتركوا ، وان باهوه كذلك بطل البيع ، وكذلك أن رهن اثنان لائنين شيئين أو شيئاً فى ديون فى صفقة ، وان رهن لاثنين رهنا جاز ولو لم يشتركا فى الدين بل كل على حدة ، ولو اختلف ديناهما وهو على رأس مالهما ، وأن استوفى احدهما حقه وبتى غضل اعطاه للراهن ، وأن امكنت قسمة الرهن قسماه ولا يكله احدهما للآخر ، وقيل : يكله أن كان الهينا ، واذا كان ممسا لا تمكن قسمته اخذاه

وحرم رهن مصحف وسلاح ورقيق اكتابي وإن معاهداً وبيعها ، • •

بالدول ، وان وكله احدها الى صاحبه غتلف فى يده غالذى وكله البه ضامن للسانابه من الفضل ان كان فيه ، وان تلف فى يده غلا يضمن ما نابه من الفضل ان لم يضيع ، وجاز أن ياخف الرهن فى دين اشتركه مع ابنه الطفل أو من ولى أمره ، وأن يأخذ الرهن من واحد فى دينه وديون من ولى أمره اختلفت لايونهم أو اتنقت ، وأن يرهن رجلان لواحد أو ما غوقه ، وجاز أن يرهن له رهنا واحدا أو رهانا ، وأن يرهن لن لا يجوز له الرهن ولمن يجوز أو أخسذ الرهن ممن يجوز رهنه وممن لا يجوز ، أو رهن ما يجوز وما لا يجوز أم يجز أى ، وقيل : يجوز الجائز ، وجاز رهن واحد فى ديون مفترقة حل اجلها أم لم يحل أو حل بعض دون بعض ، وأن قال : رهنته لك فى واحد من ديونك أو الذى شئت لم يجز حتى يبين ، وجاز أن يرهن له فى اكثر الديون أو فى الأقل ،

(وحرم رهن مصحف) ولو لم يكبل بل حرم رهن كلمة أو حرف أو آية فصاعدا من الترآن (وسلاح ورقيق) مسلم وخيل (الكتابي وان معاهدا) ولا سيما مشرك غير كتابي ، وكتابي غير معاهد ، (وبيعها) لهم وفي كتب العلم قولان في البيع والرهن ، والذي عندي كراهة ذلك وما ذكره من التحريم هو محترز توله : وجاز بيعه ، وقوله : ما يباع ، وقوله : فها جاز بيعه ، والمعتبر جواز البيع لمن يريد الارتهان ومنعه ، فما لا يجوز بيعه له لا يرهن له ولو جاز بيعه لغيره كهذه المحرمات المذكورة فان تحريم الشيء اميا لذاته كلحم الميتة والمدبر والمكاتب ، بل المكاتب حر ، وقيل : بجواز بيع المدبر فيجوز رهنه على هذا القول ، وهو رخصة ضعيفة جدا للجهل بالوقت الذي يخرج فيصه حرا ،

وشر°طنا أن يخالف ما رهن فيه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ورخص بعض فى بيعه ورهنه ان دبتر لمدة معلومة ، وقيل : بجواز بيع المدبر لعتق نيجوز رهنه على أن يباع لعتق ، وأذا بيع غليكن فى بلد يعلم نيه ما علق تدبيره اليه .

وفي « الديوان » : لا يجوز رهن المدبر ، وقيل : يجوز ولكن لا يجسوز بيعه ، وجاز رهن أم الولد وبيعها ولا تخرج حرة لاتها رهنت قبل موته ، وقيل : ان ترك ما يفي بالدين خرجت حرة ، وقيل : ان كان فيها فضل خرجت حرة واستسعت للمرتهن بهاله ، ولا يجوز رهن العبد الجاني ولا آتية الملاهي ، وقالوا أيضاً : يجوز رهنها ، وان رهن له عبداً عليه الحد ولم يعلم فأنه ان أقيم عليه الحد فلا يذهب من ماله ، وكذا الجدار المسائل والشجرة المسائلة ، وان رهن له ما أشرف على الهلاك ورضيه فجائز أه ، وإما لفيره كالجهل بالشيء والفرر ، وكتنزيه المصحف عن المشرك والعبد المسلم عن أن يهلكه مشرك ، والحسنر من أن يتقوى المشركون على المسلمين بالسسلاح والخيل ، وقيل : لا يجوز رهن المصحف ولو لمسلم ، والصحيح جواز رهنه لمسلم وبيعه رهنا أو غير رهن .

وفي « الديوان » : لا يجوز رهن المصحف اى ولو لمسلم ، وقيل : يجوز لكن لا يجسوز بيعه ، ورهن الكتب جائز (و تُسَرَّطنا) باسكان الراء مبتدا (ان يخالف) في تأويل مصدر خبر والحصر اضافي أى والشرط مخالفته الله المام وذكره مع أبه قد تقدم المام وذكره مع أبه قد تقدم

وإلا اشبه الربا في جنس وزيادة وأجل ، وجاز رهن جنس في خلافه عند الأكثر ، وجواز في وفاقه ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

ايبنى عليه قوله: (والا) يخالفه ، بل وافق (الشبه الربا في جنس وزيادة واجل) وكانه قسال: وشرطنا المخالفة لئلا يشبه الربا ، والا نشترط ذلك اشبه الربا في جنس وزيادة واجل ، أما الجنس والأجل فظاهران ، وأراد بالأجل مطلق التأخير ، وأما الزيادة فهى الاستيثاق بما بيده من الرهن ، والمراد بالمخالفة في هذا القول أن لا يكون من ذلك الجنس ، فلو كان منه لم يجز الرهن ولو كان مما لا يحكم به لبعض مخالفة كما يدل له جعله من الربا بمجرد الجنس مع الأجل والزيادة .

(وجاز رهن جنس في خلافه) أي في مثله الذي يخالفه بعض مخالفة بدليل توله: (عند الاكثر) والمراد بالمخالفة أن يكون مما لا يحكم على الراهن بمثله) ولو اتفق الجنس فيجوز رهن تطع من فضة وحسلى فضة ونحو ذلك في الدراهم وقطع الذهب وحليه ونحسو ذلك) والتبر في الدنائير والادوار المجيدية أو الاندلسية أو الفرنساوية في الاخرى) وهكذا كل مختلف لانه ولو اتفق الجنس لا يحكم له بمثل ما في يده بل يبيعه بيع صرف مثلاً فيلخذ ماله مثل أن يكون الدين الريالات الجزرية والرهن والادوار المدفعية) فعند الأجل أو بعده يصرف المدفعية وهي الاندلسية بريالات الجزائر) وكذا أذا وقسع الاختلاف بشيء لا يكون الحسكم به غانه يجهز الرهن كرهن تهر دقلة نورة الريانية في دقلة نورة الريانية في دقلة نورة الريانية في دقلة نورة الريانية في دقلة نورة الورقلية) فاذا حل الأجل أو بعده باع واشترى نفس ما يحكم له بمثله ،

﴿ وجوز ﴾ رهن جنس (في وفاقه) ولو وانته من كل وجه حتى أنه مسا

لانه ليس بيط ، وأن يبساح تصرفه للراهن بك ملك و ٠٠٠٠٠

يحكم بمثله للمرتهن ، واختاره أبو العباس في الجامع ، ولا ربا في ذلك (الله ليس بيعة) ناذا حل الأجل أخده المرتهن أن لم يعرض عليه المرتهن او مائيه مثله ، وإن مضل بعضه أخذه الراهن الا أن في هذا شبه علق الرهن وهــو ممنوع شرعاً مأولى من هذا أن يبيعه بمثله نقداً متلك ثلاثة أقوال : جواز رهن الجنس في مثله مطلقا ، وألمنع مطلقا ، والجواز أن خالمه بشيء ، والقول بالمنع مطلقا استخرجه المصنف من تول أبي عبد الله محمد بن عمر بن ابى سنة الا أن تشبيهه ببيع الربا يتنضى المنع في الجنس مطلقاً مرجحاً لهذا الشق من كلام أبي عبد الله على الشق الآخر الذي هو قوله : اللهم الا أن يقال المشبه لا يقوى قوة المشبه به النح لانه الموافق للنيوان الذ صرحوا به نيه اذ تالوا: لا يجوز رهن الشيء في جنسه في جميع الاشبياء كالمناتير في الدنائير اتنقت سكَّتها أو اختلفت ، وقبل : أن اختلفت جاز رهن بعضها في بعض ، وكذلك الدراهم ، وجازت الدنائير في الدراهم والعكس ، والمسكك في غيره والمكس ، وقيل : كل ما تبين خالفه جاز كشمير في شعير اختلفا في شيء وكحيوان من جنس اختلنت بالسن أو اللون ، وجاز الدتيق في القمح والنوى في التبر والزيت في الزيتون وثياب الصوف في الصوف وثوب القطن في القطن ورهن الاثاء غيما عمل منه وما أشبه ذلك اه بتصرف.

(و) شسر طنا ايضا (أن بياح) في الحال أو بالاجسارة بعد (تصرفه للراهن بك ملك) من خلافة أو وكالة أو أمارة وكل نيابة شرعية لأن الرهن تصرف وأجازة بيبع وعقد أجازة ولا يصح ذلك ممن لم يملك وأم ينب نيابة شرعية عن المالك ، ويجوز الأب رهن مأل طفله وأو كان له مأل 4 لكن

فإذا رهن شيئًا قبل أن يملكه ثم ملكه أعاده ثانياً • • • • • •

ان بيع أو تلف غعليه لابنه قيهته ، وان اغداه غليرده لابنه ، وان الحتاج ونزعه غلا ضهان ولا يدرك ابطاله من الرهن اذا بلغ ، ولا غداءة من تركة أبيه ، وان اغداه من ماله لم يدرك على الورثة ما اغداه به الا ان ترك أبوه مالا أغانه يدرك ألاتل ما أغداه به أو ما رهن غيه ، وان رهن مسال طفله في دين على يدرك ألاتل ما أغداه به أو ما رهن غيه ، وان رهن مسال طفله في دين على ابنه الآخر ولو بالمغا أو في دين من الناس جاز ، ولا يفسخه الابن اذا بلغ ولكن يدرك على أبيه قيمته ، وان مات الأب أخذه من تركته ، ولا يصح أن يرهن مال أبنه البالغ الا أن نزعه بالحاجة ولم يرهنه في دين ابنه الآخر أو غيره من الناس ، وأن رهن الأب ماله في دين أبنه جاز ، ويدرك قيمته أن تلف أو بيع ووارث كل في مقامه ، والجنون والاغاتة كالطفولية والبلوغ ، ولا يرهن الأب مال ولده أذا كان أحدهما مسلماً والآخر مشركاً أو أحدهما حراً والآخر عبداً ، وصح رهن الجد مال أبن أبنه الطفل أن مات أبو أبنه ، والبنت في خداً كله كالابن ، ولا ترهن الأم مال ولدها ولو قعدت ولو في دينه ، وقيل : هي كلاب أذا قعدت ، ولا يرهن الخليفة في دينه مال من جعل له خليفة ، وكذا المولى وأحد المشتركين في الولد وأحدد من أخلط الولد بينهما وأن أجسار الأخر جسار .

(فاذا رهن) الانسان (شيئا قبل أن يملكه ثم ملكه اعاده) أى اعاد رهنه بأن يجدد عقدة الرهن زماناً (ثانياً) أن شاء ، وأن شاء رهنه لغير الأول وأن شاء ترك رهنه ، ومن رخص فى أن تؤدى الكفارة أو التباعسة تبل أن يفعل موجبها غالظاهر أنه يرخص فى أبقائه بلا تجديد عقد ، والحق ما ذكره المصنف ، وقد تجوز متاملة فعلى كل لا يتركه بحاله مجتزئاً به لنهيه على عن بيع ما ليس معك ، والرهن كالبيسع قياساً ، ومعنى ما ليس معك ، ما لم يكن فى ملكك ، كانه قال : ما ليس معك ، ما لم يكن فى ملكك ،

وصح "رهن مال الغير بلا إذنه إن كان منتقلاً ، لأن القاعد فيه من كان بيده واليد دليل الملك ، والأصل إذا عرف لأحد بوجه لا يزال عن حكمه إلا بمعرفة إخراجه إلى ملك منتقل • • • • • • • • • •

(وصبح" رهن مال الفيع بلا اثنه ان كان) شيئاً ﴿ منتقلا) واجاز مالكه بعد ذلك ، فان اجاز صح" بلا تجديد ولا متاممة ولو لم يشترط الراهن رضى مالكه كما توهم بعض (لأن القاعد فيه) أى فى الشيء المنتل ﴿ من كان بيده واليد دليل الملك) كما روى : « أنه تنازع أثنان فى شيء عنده ولا نقضى به لذى بيده » (١) وقد « لافع في لعروة البارقي ديناراً يشترى له به أضحية فاشترى له شاتين فباع احداهما بلاينار فجاء اليه والله بشاة ودينار » (٢) فأجاز له النبي في الفعل فأجاز تصرفه فجاز ، والرهن كالبيع ، فاذا أجازه المالك جاز ، بل الرهن أولى بالجواز لأن رهن الشيء لا يوجب أن يكون مبيعاً لاحتمال أن يفدي ، وأن يفعل فيه ما ينسخه قبل أن يباع ، وأن أقر" المرتهن أنه عارف أن يفدي ، وأن يفعل فيه ما ينسخه قبل أن يباع ، وأن أقر" المرتهن أنه عارف بأنه ليس لراهنه بطل الرهن ، ويجسوز لك شراء عروض من يد انسان تعرفها لغيره من قبل أن لم ترب .

(و) أما (الأصل) في (سافا عرف الحد بوجه لا يزال) بالبناء للمفعول عن حكمه) أي لا يحكم بخروجه عن حكمه ولو ادعى انتقالاً الى ملكه (الا بمعرفة) بيان (اخراجه الى ملك منتقل) هو ، أي الأصل بكسر القاف ، فالصفة جرت على غير من هي له ، ولا يبرز الضمير لا من اللبس ، ويجوز نتحها فتكون

⁽۱) مواه أبو داود ٠

⁽۲) رواه الدارسي ٠

إليه بوجه ومن ثم لا يباع إلا بنسبة لمالكه ليصح خروجه يوقف إن ببيع أو رهن لإذن مالكه فإنه لا تصح فيه إجازة بعد وقوع إن ببيع بلا نسبة

لمن هى له ويكون توله (الله) نائباً عن الفاعل فاعل الصفة (بوجه) كبيع وهبة واجارة (ومن ثم) اى لأجل ذلك المذكور من أن الأصل لا يزال عمن عرف له الا بمعرفة اخراجه (لا يباع آلا بنسبة لمالكه) الا أن كان بائمه خليفة فله بيعه بلا نسبة ، وأما من يبيعه بأمر أو وكالة أو بدالة فلا يبعه الا بنسبته الى مالكه (ليصح خروجه) بأن يقول : هو ملك فلان أو انى نائب عنه في البيع أو وكيل عنه أو مأمور أو دللت عليه ، فأن صحت الوكالة أو الأمر مضى البيع وكذا في رهنه بذلك قبل في الخليفة أنه كالوكيل والمأمور و (يوقف أن ببيسع أو رهن بلا صحة وكالة أو بلا صحة أمر أو باعه أو رهنه بادلال أو فضول (لافن) أى الى أذن أى أجازة (مالكه) أو من له التصرف فيه ، فأن أجاز أو صدقه في الوكالة أو الأمر جاز والا رد (ف) ستقرر في يبع الأصل أو رهن (أن بيع) أو رهن (أن بيع) أو رهن يبع أو رهن بعنهم أن (بلا نسبة لمالكه) بل أن شاء مالكه جدد البيع أو الرهن ، ورخص بعضهم أن يبتام وأن بيع أصل أو رهن وشرط رضى مالكه .

فاذا أجاز قطعاً بلا تجديد ولا متامهة وكذا غير الأصل ، حاصل ذلك أنه أذا رهن عروضاً بلا أذن من صاحبها جاز بلا تجديد أن أجاز صاحبها بعد وأما الأصل فأن رهنه منسوبا لصاحبه بلا أذن منه فأجازه بعد فكذلك يجوز بلا تجديد وأن رهنه بلا نسبة لصاحبه لم يجز ولو أجاز بعد ، بل أن شساء مالكه جدد ألراهن رهنه منسوبا اليه ،

(وشرطنا اقراره) أي اقرال الرهن بمعنى الشيء المرهون ، ولفظ الرهن بعد بالمعنى المصدري (بيد مرتهنه من راهنه بالرهن) الحروف الثلاثة متعلقة باقرار ، مالباء الأولى بمعنى في أو للالصاق والثانية للسببية وهاء اقراره للشيء المرهون والرهن في قوله بالرهن مصدر ، وأنما شرط ذلك لأن الشيء يكون رهناً بالقبض من مالك التصرف فيه على أنه رهن وما قبضه بغصب أو سرقة أو أمانة او وجه ما فلا يكون به رهنا واذا تترر ذاك (فان من غصب شيئا) أي سرقه أو غالط نيه (لا يصح كونه رهنا بيده) أن رهنه له صاحبه ، ولا يصح ايضاً أن يرهنه لغير الغاصب حتى يتبضه (ما لم يقبضه ربه ثم يعيده) بالرفع على لغة من يهمل لم سواء اهملها ايضاً في يقبض أو أعملها فيه أو بالنصب على لغة من ينصب بها سواء نصب بها يتبضه أو جزمه بها ، وكلتا اللغتين ضعيفة مختلف في ثبوتها ، ويجوز أن تكون غيرها عاطفة بل ابتدائية على قول مجيز ذلك غيكون مرفوعا (والا ينتقل من ضمان غصب) أو سرقة أو مغالطة (الرهن) أي الى عدم ضمان ، وكنى عن هذا يذكر الرهن أذ لا ضمان في الرهن الا بتعدية عند من قال : لا يذهب الدين بذهاب الرهن ، ولم يصرح بذلك ليشمل اتوال الذهاب وعدمه (وكذا ما بيد) اى في يد مريد الارتهان (بكب عارية ﴾ لسبب مثل عارية (أو وديعة) أو أمانة (أو قراض) أو رهن ملك أو مسيخ ملا يرهنه لرتهنه حتى يقبضه ويرده على الرهن أو نحو ذلك مما هو في اليد بضمان أو بلا ضمان (لا يرهن) لا يصح أن يرهن ال حتى يقبض)

لا يرهن حتى يقبض ثم يرده على رهن ، فالأمانة لا تنتقل رهنا قبل لا يرهن ، والمصون لا ينتقل أمانة ، • • • • • • • • • • • • • •

يتبضه مالكه أو نائبه نيابة شرعية بنحو خلافة أو وكالة (ثم يرده) يرده مالكه أو نائبه كذلك (على) رسم (رهان ، فالأمانة لا تنتقل رهنا قبل قبض ، والمضمون لا ينتقل أمانة) فالمفصوب لكونه مضمونا لا يكون رهنا والرهن قد يكون فيه فضل والقاعدة أن المرتهن أمين في الغصل والغاصب لا يكون أمينا قيما غصب ، والرهن بما فيه أذا ضاع ، والأمانة لا تضمن الا بالتعدى ، والمدوض انتفاء التعدى .

ومن قال: ان المعاملة ترجع تعدية ، والتعدية ترجع معاملة غانه يجيز الانتقال من غصب ونحوه مما هو بضمان او بدونه المى رهن ، والمضمون الى الأمانة ولو قبل القبض ، وان قلت : غهل ان خلى " الغاصب او السارق او نحوهما بين الشيء وصاحبه او نائبه او قال له : خذه منى ، غلم يأخذه يصح ان يتركه بيده ويعقداه رهنآ ؟ قلت : لا كما تدل له مسالة العارية والأمانة ، ونحوهما ، غان ذلك المذكور من الأمانة وغيرها مخلى " بينه وبين صاحبه كما هو شأن ذلك ، ومع ذلك لم يجز رهنه الا بعد قبض ، ولو قال : خذه منى ، لكن الذي عندى جواز رهن ذلك كله عند من هو بيده مغصوبا او نحوه أو أمانة أو نحوها اذا لم يكن مع ذلك خوف ولا مداراة ، ولا منع ، واذا براه مالكه من ضمان ما بيده جاز رهنه كما في « الديوان » اذ قالوا : وان رهن العارية أو الأمانة لن هي بيده جاز ، وان رهن له ما بيده بالتعدية جاز ان

وشرطنا كونه مقبوضاً لا ممنوعاً لامتناعه بدون قبض ، • • • •

براه من ضمانه ، ولا يصح رهن ما كان موقوعًا الى احد ، ولا رهن ما كان ميدك أمانة أو تعدية والتقاطآ في دينك أو دين غيرك .

(وشرطنا كونه بقبوضا) غير ممنوع من القبض والتصرف غيه بحق الغير ، والمعنى أنه لا مانع له من قبضه واي لم يقبضه (لا معنوعا) بحق الغير اشتراط عدم المنع صادق بعدم صحته اذا كان ممنوعا (لامتناعه بدون قبض) لقوله تعسالى : ﴿ فرهان مقبوضة ﴿ (١) وقوله ﴾ : « لا رهن الا بقبض » (٢) غنى « الديوان » : أجمع الناس أن الرهن لا يجوز الا بقبض ثم اختلفوا في القبض ما هو ، وأجمعوا أن كل ما دخل يده فهو قبض وأن رهن ما يحيط به العلم والرؤية كعرمة الطعام ورزمة الثياب جاز ، وأن رهن الحيوان فساقها هو أو وكيله جاز ، ورهن الحيوان الواحد كبيعه ،

وانها يجوز له ارتهان ما عرفه هو او وكيله ملكا الراهن او اتعده فيه ، وان رهن له ما لم يكن في يد أحد كحبل وثوب او الطيور الأهلية أو النحل في حال خروجها من مساكنها أو بيتا هو فيه أى الراهن أو ما عليه من الثياب أو السلاح أو ما ركب من الدواب والسفن فقولان أه ، ، واختلفوا أيضاً هل المتبض شرط صحة أو شرط تهام كما يذكره المصنف أأ وقيل : شذ عن الإجماع المذكور « مالك » فانه فيها حكى عنه لا يرى القبض شرط صحة ولا شرط تهام ، وانه يجيز الرهن بلا تبض ، ويرى أن القبض في الآية خرج مخرج الرشاد إلى المصلحة لا أيحاب ، ولعل ذلك لم يصح عنه فان عنده في القبض

⁽١) سورة البعرة : ٢٨٣ ٠

⁽٢) مواه البيهتي وأبو داود ٠

فمن ارتهن قيل : دارا وقبضها بإقرار الراهن بلا معاينة شهود يجوز إقراره عليه في ذلك ، وإن جحد يوم الخصام وكانت بيده أو الواهب يومه قضى عليه بها • • • • • • • • • • • • •

قولين : قولاً أنه شرط صحة ، وقولاً أنه شرط كمال ، وأظن أن الحاكم عنه غلط في قولهم عنه أنه لا يجب القبض ، ونهمه على ظاهره مع أنه مراده لا يجب في انعقاد الرهن بل ينعقد بدونه ، ولو كان يجب الاقياض بعد ، واذا تحققت أن التبض لا بد منه (فهن ارتهن قبل :) اى ذكر اى سَتَدُ ذُكر َ في « الأثر » : أنه من ارتهن (دارا) أو غيرها ممن يصبح أن يكون رهنا (وقيضها) وغيرها مها ارتهن أي وثبت أنه مبضها (باقرار الراهن) بأن الرتهن قد قبضها (بلا معاينة شهود) للقبض ، وإراد بالشهود الجنس الصادق باثنين فصاعدا (يجوز اقراره) أي اقرار الراهن (عليه) أي على تنسه أي على الراهن وعلى الغرماء والورثة أن مات مورث الراهن (في ذلك) التبض أن لم ينكره المرتهن ا(وان جحد) الراهن التبض إلى يوم الخصام وكانت) تلك الدار وغيرها مما رهنه (بيده) اى بيد الراهن (أو الواهب) أى أو جحد الواهب قبض الموهوب له اياها بعد اقراره اعنى اقرار الواهب بقبض الهبة (يومه) أي يوم الخصام (قضى عليه) أي على مالك الدار مثلا وهو يشمل الربعن والواهب على سبيل البدلية أو على الحدهما والمعنى والحد (بها). اى بالدار اى بتسليمها او بدغمها ، وفي نسخة : يوم تضى متكون « ان » وصلية وذلك انه أقر بالرهن والأصل أنه متبوض محكم عليه بأنه متبوض أو يجبرا على الاتباض كما فى كلامه بعد (ودفعت أرتهن) أن رهنت (أو) لـ (سموهوب له) أن وهبت والصدقة ونحوها كالهبة .

(و) نلك التول بمضى اترار الراهن أو الواهب (هو المفتار) لتوله و المنار الرجل على نفسه خير من الشهادة عليه » (١) وهو تول ابن عبد العزيز (وه فع) ثبوت التبض أى ومنع ابن عبد ثبوت التبض فى نحسو الهبة وفى الرهن (بس) حمقتضى (اقرار كاتراهن) أى باترار مثل الراهن ومثله الواهب والمتصدق ونحوها ولو لم ينكر بعد الاتران (حتى يعاين الشهود) أى حتى يصمح أن الشهود عاينوا التبض فحيننذ يحكم بثبوت مقتضى الاتران لا من حيث أنه شهد به الشهود سواء عاينوا التبض الذى أتر به أو جدد تبضا آخر غرواه ، والقولان فى الهبة مبنيان على أن من شرطها التبض وكذا نحوها ، وأما من لم يشترط غيها التبض غلا غرق عنده شرار الواهب ونحوه بالتبض وعدم اتراره ،

وفي « الديوان » : تجوز في الرهن شهادة رجلين أمينين أو رجل و امرأتين

⁽۱) يواه ابن بلجه ،

فعلى الأول القبض من شرط التمام ، فيلزم الرهن بالعقد ، فيجسبر الراهن بالإقباض ، وعلى الثاني من الصحة ، فلا يلزم الراهن ما لم يقع ٠

لا من تجوز شهائته في الأحكام كالأب لابنه ، ومن دفع عن نفسه ضرآ أو جر لها نفعا ، وأنها تجوز الشهادة على الرهن والتبض معا أن شهدوا على اقرار الراهن والمرتهن على الرهن جاز أيضا ، وعن ابن عباس رضى الله عنهها : اذا شهدوا على الرهن ولم يشهدوا على معاينة التبض غلا تجوز شهائتهم ، ومنهم من يتول : جائزة ،

(فعلى) التول (الأول المقبض) تبض الرهن ونحو الهبة اى شرط التبض في شرط التبض ونحو الهبة (بالعقد ، فيجبر الراهن) ونحو الهبة (بالعقد ، فيجبر الراهن) ونحو الواهب ان أزاد المرتهن أو نحو الواهب (بالاقباض) اى بتصيير المرتهن أو نحو الموهوب له تأبضاً بأن يناوله الرهن أو نحو الهبة ، غالرهن ليحرزه للبيع ، ونحو الهبة ليتملكها ويتصرف غيها بما شهاء ، لكن ترتب هذا على القول الأول غير لازم بل محتمل ، لكن حاصله أنه يجوز التراره بالقبض ويحكم به غيمتمل أن الاتباض للقرار ، ويحتمل أنه لكون القبض شرط تمام ، بل توله بجواز أقراره كالنص في أن الاتباض لصحة القبض المقر به .

﴿ وعلى ﴾ التول (الثاني من الصحة) أي من شرط الصحة ﴿ فلا يلزم الراهن ﴾ الرهن (ما لم يقع) تبضه ، غلو عقد الرهن ولم يتبض غلاراهن التصرف

• • • • • • • • • • • • • • • •

غيه بكل ما شاء ، وكذا نحو الهبة لا يلزم ما لم يقبض على ذلك القول الثاقى ، وفي ترتب كون القبض شرط صحة على ذلك القول نظر ظاهر لأن حاصل ذلك القول منع قبول اقرار الراهن ونحو الواهب بالقبض ، ولا يلزم ان يكون هذا لكون القبض شرط صحة بل لو كان شرط صحة لقلنا بظاهر كلامهم أنه قد وجد الشرط بالاقرار فكيف لا يجزى الاقرار والله أعلم .

فصلل

صفة القبض في الأصول أهذ مرتهن من راهن مفاتيح رهن إن كأن

فصـــل في صفة القبض

اما صفة القبض في المنتقل نهو القبض باليد ، واما (صفة القبض في الأصول) نهو (اخذ مرتهن) أو مسلط (من راهن مفاتيح رهن أن كأن)، الرهن (مسكنا) أو نحوه مما له مفتاح كدار وبيوت وحمام ومخزن وغندق وغار ، واضافة مفاتيح الرهن للجنس فتصحق بماله مفتاح أو مفتاحان أو ثلاثة فصاعدا ، واذا تعدد مفتاح الرهن وقبض بعضا دون بعض فليس ذلك كافيا في القبض ، وذلك كمفتاح قفل حديد ، ومفتاح قفل عود لباب واحد ، وكمفتاح قفل عود أو حديد وكمفتاحين فصاعدا للقفل الواحد يكفى كل منهما في فتحه ، فاقه لا بد من قبضها كلها لائه ما لم يقبضها كلها لم يكن مستقلا بقبضه بل مشارك فيه ، وان كان داخل الرهن ماله مفاتيح فان كانت فيه كفى قبض مفتاح ما أحاط والا فلا يصح رهن ما له مفاتيح داخلا الا بقبضها ، وصح

وإخسراج أجير الراهن منه وإدخال أجيره فيه إن كان كجنان ، فهذا

رهن ما عداه أو بطل كله أو صبح كله على الخلاف فى العقدة المستبلة على جائز وغير ذلك كدار فى داخله بيوت لها مفاتيح ، وما ضاع مفتاحه أو تعطيل حتى لا ينقتح به فليقل الراهن لمرتهنه : اصنع له مفتاحاً ، أو ليقل له ، اقلع قفله ، أو يقل له : اصنع ما بدا لك فذلك اقباض .

(واخراج أجبي الراهن منه وادخال أجبي وأنا نعلا (فهذا قبضه) لاستئجاره (كجنان) لستى وغنم لرعى وكان له أجبي وأنا نعلا (فهذا قبضه) وما لم يكن له أجبي مما يحتاج لاستئجاره ، أو ليس له مفتاح مما يحتاج لفتاح وكان منتوحاً فاتباضه مجرد التخلية بينه وبين المرتهن ، وما له أجبي ومفتاح وكدار غرس فيها أو حرث أذا رهنت كلها وما فيها ولها مفتاح ، وأن كان فرس فيها أو حرث أذا رهنت كلها وما فيها ولها مفتاح ، وأن كان المجنان مفتاح وأجبي ، وأن كان في الدار غرس أل الجنان مفتاح في الدار غرس أل حرث داخل في الرهن فتبض فلك تبديل الأجبي والتخلية وأن لم يبدل الأجبي ولكن أعاد معسه عقد الأجرة وافقت الأولى وأخافت جساز فأن تغير الصفة كتفير الذات ، فأذا تغيرت العقدة الأولى بالتجديد فكانه بدل الأجبي وقد يحتمل كلام المصنف وغيره عموم هذا بأن يقال : المراد أخراج أجبي الراهن من الرهن ، فحذف المضاف آخرا أو أو أو ألا كان باتى الأجزاء اللابن جسزما من شيء لم يصح له غير متبوض ، وأجيز أن كان باتى الأجزاء اللابن وقبضه كله ولم يتبض الابن المنتاح ، ولم وأجيز أن كان باتى الأجزاء اللابن وقبضه كله ولم يتبض الابن المنتاح ، ولم يبدل الأجبير لم تصح الهبة ،

وعلى هذا القول لا يجوز رهن جميع التسميات لعدم صحة القبض فيها ، وكذا العطية عند من شرطه فيها ، وجور رهنها لشريك ، فمن رهن سهما فيمشترك وشرط عليه كونه بيد المرتهن على أن يكون سهمه أمانة ، لم يجز ، فمشترك وشرط عليه كونه بيد المرتهن على أن يكون سهمه أمانة ، لم يجز ، في القبض هنا لم يكن بحق" ، في من في من في من في من في بحق " ، في من في من في بحق " ، في بحق " ، في بحق " ، في بحق " ، في بحق المن بديل بحق المن بح

(وعلى هذا القول) الذى هـو اشتراط تبض الرهن وحوزه متميزاً عما عداه ، (لا يجوز رهن جميع التسميات) لشريك ولا لغيره في العروض ولا في الأصول ، أمكنت القسمة أم لم تمكن (لعدم صحة القبض فيها) على التمييز ، ولو رهن نصفا لرجل ونصفا لرجل وأعطاهما المفتاح مثلا فكان في أيديهما لم بكن قبضا ، وكذا لو كان مفتاهان فأعطى كلا مفتاحا لم يكن قبضاً .

(وكذا العطية عند من شرطه) أى القبض (فيها) كما فى كتاب الهبات (وجو"ز رهنها) أى رهن التسميات (لشريك) فى الاصلول والعروض والمكنت التسمة أم لم تبكن ، فلا يذهب الدين بذهاب بعض ما منه التسمية أو كله ، (فهن رهن سهما فى) شىء (هشترك) لغير شريك : أبى سهما هو فى جهلة المشترك وكانه قال : من مشترك ، (وشرط) ذلك الراهن (عليه) أى على الشريك المدلول عليه بقوله : مشترك ، (كونه) : أى المشترك (بيسد المرتهن) أو المسلط مثلا : أى طلب ذلك من شريكه نواغقه عليه وسماه اشتراطا عليه لانه يعسر ذلك عليه ، اعنى على الشريك (على أن يكون سهمه) أى سهم الشريك (الهائة عليه عليه ، اعنى على الشريك (على أن يكون سهمه) فى هذه المسالة (الم يجز ، لأن القبض هنا) فى هذه المسالة (الم يكن) كله (بحق) ، بل بعضه بائتمان ، ولمساهب الأماتة أن يردها غيزول القبض ، وهذه نفسها علة القول بمنع رهن التسمية ولو لشريك ،

وكذا زواله لا بحق لا يبطل الرهن كفصبه من يد الرتهن ، وجوَّل رهن تسمية من أصل لا من منتقل لاختلاف القبض ، إذ هو • • • •

لأن الشريك أن يبيع سهمه أو يخرجه من ملكه بوجه ما غيكون غير قابض أأن قبض ما ارتهن تابع لقبض سهمه ، وسهمه زال عنه قبضه بالبيع مثلا ،

(وكذا زواله) أى زوال الرهن الصحيح أو زوال القبض مطلقاً بغير حق (لا بحق لا يبطل الرهن كفصبه من يد الرتهن) مثلاً ، فأذا رجع كان رهنا على حاله ، وأما زواله بحق غيبطله ، الا ترى أنه لو قال الراهن المرتهن : أرهنه بد يثنك الذي عليك لغيرك أو الذي عليك لى بأن يكون الراهن عليه دين وعلى الراهن له بين لكان ذلك مبطلاً للرهن أن رضى المرتهن وأو لم يرهنه المرتهن الراهن ولا لغيره ، الأن رضى المرتهن وقبوله ذلك رد منه المره الرهن الى الراهن ، وقيل : لا يبطله ذلك حتى يفعل ما أمره به الراهن ، ويأتى القولان فيما أذا أمر المرتهن بالاستنفاع مما أرتهنه ولم يستنفع المأمور ، وأن رهنه المرتهن بالمائذ ، ينفسخ الأن رهنه ترك له ، وقيل : لا ينفسخ الذن الآخر ، نقيل : ينفسخ الدهما وحده ، ووجه الشبه أن ما كان بغير حق لا يعتبر ، فكما أن القبض بغير حق لا يعتبر بل يلغى فلا يصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ، كذلك يلغى النزع الذي بغير حق ولا يعتبر غيصح الرهن ،

(وجواز رهن تسمية) لشريك وغيره (من اصل لا من منتقل الختائف القبض) تبض الأصل) وقبض المنتقل وهو العرض) (الذهو) أي التبض

فيه رفع اليد عنه ، فصحح في بعض ككل ، وهو المختار عندنا ،

(فيه) اى فى الأصل (رفع اليد عنه) المؤكد نلسك الرفع باعطاء المفتاح الو اخراج اجير الراهن ، فما كان من الأصول ليس له ما يتبض به كالأرض كفى فيه ما ذكره من رفاع اليد عنه (فصح) التبض (فى بعض) وهو التسمية ، اذ رفع عنها مالكها يده (ككل) بخلاف المنتقل ، فان الرهن فيه هو قبضه باليد أو تخليته الصالحة للتبض باليد ، (و) هذا القول الذى هو تجويز رهن التسمية من اصل (هو المختار عندنا) ، ومن لم يشترط القبض لا شرط تمام ولا شرط صحة أجازه فى التسمية للشريك وغيره فى الأصل والمنتقل اشترط كون سهم الشريك فى يد المرتهن أم لا .

وفى « المنهاج » : واختلف فى رهن المساع وهبته يعنى التسمية ، فاجاز ذلك بعض ، وقاسوه بالبيع ووافقهم أهل الحجاز وكثير من المحدثين ، ومنعه بعض ووافقهم عليه أهل الكوفة ، وهو مذهب الشيخ أبى مالك ، لأن القبض يتعذر فيه لفير الشريك ، وقيل : لا رهن فى الأصول لتعذر القبض ، وقيل : ان عقده ، وتسليم الراهن له هو قبضه ، والآكثر أن قبضه حوزه وأخراج عامل والحال آخر ، وقيل : لا يصح قبض الدار أن رهنت حتى يفرغها ربها من ماله ومال غيره وعياله ويدخلها المرتهن أو يقف ببابها ويشهد بقبضها ، وقيل : حتى يسكنها أو يكريها أو يقر الراهن بقبضها أو يد عيها المرتهن بمحضره ولا يغير عليه ، وهسذا فى الحكم ، وأما غيما بينه وبين الله فحين يقبل فهو قبضها ، وعن عليه ، وهسذا فى الحضرة رهن ، غانه لا يقدر على احرازها فى الوقت ، أبى عبد الله : لا يثبت فى الخضرة رهن ، غانه لا يقدر على احرازها فى الوقت ،

(وقيل : القبض في الرهن و) القبض في (البيع سواء جوازا ومنعا) وانه فيهما مجرد التخلية في المنتقل والأصل ولا يشترط قبض المنتقل باليد .

وفي « الديوان » : وأن رهن له الأرض ومسا أتصل بها من العيون والآبار: والمواجل والغيران والدور والبيوت والاشجار مجائز ، وتبضه لهذه المعاتى أن يأخذ المرتهن مفتاح ما كان له مفتاح ، ويخرج الراهن من الذي سكن فيه مثل الدار أو البيت أو الغار وما كان معيناً فأراه له ، وأن لم يحضر من ذلك أ محداه له بحدوده وصفته منعه منه المرتهن عجائز فهذا تبضه ، غان كان الرهن شجرة واحدة ولم تحضر 6 مقد جار رهنها اذا حدا لها الحدود وسمى بصفة تعرف بها من غيرها ، وأما أن وصفها بصفة لم تتبين بها من غيرها غلا يجوز ، ومنهم من يتول تبوله للرهن في هذه المعاني هو تبضه ، ولا يجوز ا رهن التسمية مما يكال أو يوزن أو من حيوان أو عبيد ، سسواء قصد الى التسمية من شيء واحسد أو من شيئين مصاعداً ولا من الثياب والآنية ، ويجوز من الأصل أو الأصلين أو أكثر كصف هذه النخل ، ولا يجوز رهن واحد من هذه الأشياء ، ولم يعينه ، ولا هذه الأشياء الا واحد أو لا يعض هذا ما رد هذا الموضيع من الثوب الى هذا الموضع ، ولا هذا الا تسمية منه أو بعضا نلا يجوز ذلك ، ويجوز رهن الحيوان الاحمله ، ان تبين ، أو الا صوفه أو شعره مثلاً ، والشبجر الا غلته التي فيه لا رهن ما يكال أو يوزن الا كيلاً أو وزناً معلوماً ولا رهن كيل أو وزن معلوم منه لا رهن ما يسكن الاستكناه واو وقت ، وكذا الأشجار الا ما تستغل ، والحيوان الا ما يلد أو يستغل أو ما ينتفلم به الا تلك المنفعة أو العين ، أو البئر الا ماؤها ، أو كذا وكذا ذراعاً من هذه الأرض أو هذه الأرض الا كذا وكذا دراماً منها ، ويجوز البيت الا

ولا يجوز رهن ما سبق كراؤه لغي المرتهن كدار أو عبد أ وبيت أو دابة للمنع بحـق الغي ، وكذا بيعه وهبته وإصداقه وكراؤه لا له وما فيسه المهن هو المال المضمون • • • • • • • • •

بقعته أو حيطانه أو الا ما غوقه من الهواء أو الأرض الا ما غوقها من الهواء ، أى الا أن ترك اليها ما تنتفع به لما هي له أو الغار الا جو"ه ، أه. .

(ولا يجوز رهن ما سبق كراؤه لغير المرتهن) متعلق بكراء (كذار او عبد او بيت او دابة) وغير ذلك مما يكرى (المهنع بحق الغير) وهو المكترى ان من شأن الرهن أن يتبضه المرتهن ويحفظه ويتعلق به له أمور ويبيعه المذا كان متعلقاً بالكراء منع عنه بحق المكترى هيه المرتهن و وكذا بيعه) أى بيح مساسبق كراؤه (وهبته) وتصدقه و اهداؤه والاستثجار به وقضاؤه في الرش او دين أو تباعة (واصداقه وكراؤه الاونو ذلك لفسير المرتهن (لا له) أى لا المرتهن اواما رهنه له في دين آخر وذلك بعد فسخ الاكراء أو بيعه له وهبته واصداقه له واكراؤه له فجائز لائه بيده المولد الى مالكه أن هذا له حق فيه أو يغرق بينه وبين غيره مها يشترط فيه المرد الى مالكه أن هذا له حق فيه بالكراء فساغ رهنه بلا رد وليس كامانة وغصب المولاسداق يتصور بأن كان المرتهن أنثى أو ذكراً والصداق من أجل أمته الموبوز أن يعاد الهاء من قوله المرتهن أنثى أو ذكراً والصداق من أجل أمته الموبية واسداته فجائزات الا له له يستعاض عن هذا تهله : وكراؤه اللهم الا أن أراد به كراء مجدداً بعد فسخ الأول الا أذا تلنا بعد فسخ الأول المكذا سائر الامور غير الكراء .

(وما فيه الرهن) أي الحق الذي يعتد الرهن بسبيه (هو المال المضمون

معيناً كم عارية أو بنمة كأثمان البيعات وعناء الإجارات وأرش الجنايات والصدقات بتعيين ، وكذا في حمالة وحوالة • • • • • • •

معينة كما عارية) اشترط ضمانها أو على القول بانها مضمونة ولو لم يشترط ضمانها وانما صح الرهن نيها والحال أنها موجودة بنفسها غير ذاهبة باعتيار ذهابها أو ذهاب بعضها لأنه يحكم بالضمان اذا ذهبت كلها أو بعضها ، وتقدم عن « الديوان » أن العارية لا يرهن نيها ، وفي « المنهاج » : من ارتهن في عارية رهنا وقبضه نضاع ، أو ضاعت ، فلا ضهان ، ولا على المستعير الا أن شرط المعير ضهانها وردّها نيضهنها حينئذ اذا ضاعت ، وإن الخذ الرهن بالضمان غهو بما غيه كالرهن في الحق ، وإن كان الراهن صبياً أو مملوكاً فضاع الرهن ضمنه المعير ، ولا ضمان عليهما في العارية واو شرطه المعير عليهما الا ان أرسلا في ذلك نيلزم المرسل اذا صبح ارساله ، ويجوز الرهن في اعارة الميزان والمكيال ولو لم يجز أحدد الأجرة عليهما (أو) لازما (بدهة) أي غيها (كاثمان المبيعات) وكالزكاة غانه يجوز للامام أو ناتبه ونحوهما قبل الرهن فيها لا في الخراج كما في « المنهاج » (وعناء الإجارات وارش الجنايات والصدقات) وضمان الأموال والتباعات (بقعيين) لكهية الصداق والأراش وغيرهما ، فلو لم يتعين لم يحكم بالرهن فيه مثل أن يرهن له في الأرش قبل أن يفرض لــه الحاكم ما هو وكم هو ، ومثل أن يكون ثمن المبيع أو واحد ما ذكر بعده كله معلومًا ثم نسى أو تولى عقد ذلك غير مالكه نلم يعلم مالكه كم هو أو ما هو ، غلا يصح في الحكم أن يرهن فيه ، وأما فيما بينها وبين الله أذا تراضيا على الراهن فيه على أن يبيع الرهن أذا علم ذلك ، أو يبيعه ويحفظ ثمنه حتى يعلم نيجوز ذلك ،

(وكذا) يجوز الرهن (في حمالة وحوالة) ونحوهما من انواع البيوع ،

- ۶۹ -(م ۶ - النيل - ج ۱۱) onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وذلك أن يكون الرهن من مال الحميل ، وهو الضمين ، ومن مال المحال عليه (وقرض) على القول بجواز الرهن فيه مطلقا أو القول بجوازه فيه بعد عقده (لا) في (سلم) ، وقبل : يجوز فيه الرهن ال وقد مر ") أن " السلم لا رهن فيه بل فيه الحميل ، وقبل : فيه إلى معجلة) تلك المرتبات في الذهة من أول عقد الرهن عند عقدها الرهن عند عقدها أو بعده (أو مؤجلة وأن حلت) عقد الرهن عند عقدها أو بعده أو بعد حلولها ، وقبل : لا يصح الرهن في المعجل سواء عجل من أول أو كان مؤجلا فحل " ، ويكون في المعجل باجل وبلا أجل ، وقبل : لا يصح بلا أجل سسواء كان ذلك حالا عاجلا " من أول أو آجلا حل ، وأن رهن المحمول عنه المحمول عنه قبل القضاء عنه ، فيجوز بعد القضاء .

(وان ارتهن شيئة) في حق غير معلوم (لا في معلوم مما يرد لقيمة على ان يبيعه ويقبض ثمنه) قبل أن يعرف ماله على الراهن ، (فاذا عرف ماله على الراهن بقيمة عدول) ، لانه لا يكتنى بعدلين في التتويم وأجيز الاكتفاء بهما وأجيز بواحد (قضى منه حقه) أو على أن يتبضه رهنة ، فأذا عرف ماله على الراهن بتقويم العدول على حد ما مر باعه وقضى من ثمنه ، (جاز على متاهمة) أي أمضاء بعد الجواز لما فعلاه قبل الجواز ، وذلك أذا رضيا به ، وان تحاكما لم يحكم الحاكم به (ويمتنع) الرهن (في الهائة) أي في أنواع الأمانات (كوبيعة وعارية)

اذا شرط المستعير أن لا يضمنها المعير ، أو على القول بأنها غير مضبونة أن لم يشترط المعير الضمان ، وأذا تعد"ى صح الرهن المعقود بعد التعدية لاتها في ضمانه بالتعدية ، (ومضاربة) والأمانة المعلومة بين الناس وكل ما ليس في ضمان من كان عنده مُدخلت الأمانة المعلومة بالكاف ، مالراد بالأمانة : أنواع الأمانات ، وقسوله : كوديعة ، أي تمثيل للأمانة ، ويجوز أن يريد بقوله : أمانة خصوص الأمانة ، متكون « الكاف » لمجرد النظير (الانتفاء الضمان بالتاف) متعلق بالضمان .

(وفي ضمين وجه) لانتفاء الضبان ، اذ لا ضمان سال على ضبين الوجه على الاصبح ، واما على مقابله ، وهو القول بأنه اذا لم يحضره لزمه المسأل غانه يصبح فيه الرهن ، (ومنع رهن في رهن) مثل أن يخلف المرتهن استحقاق الرهن أو بخسه غيرتهن من الراهن رهنا آخر على انه أن استحق الأول أو بخس غلم ينف بالدين أو لم يوجد من يشتريه باع الثانى ، كل ذلك لا يجوز ، (ولو احاط بهما) أى بالرهنين (دين) أو حق مما يجوز فيه الرهن ، ويحتمل أن يريد بالدين ما يشمله ولا سيما رهن في رهن ورهن ثالث في رهن ثان ، وهذا ، ووجه التغيى باحاطة الدين بهما أن لا يجد بيعهما معا ولو أحاط الدين بهما معا غلن استفراق الدين الرهين أقرب الى جواز رهن في رهن نتوجته الدين اليهما معا ، وإذا فعلا ذلك (فالرهن هو الأول لا الثاني) ولا الثالث ولا مسا بعده ولا ينسخ الأول ، (ولا يذهب الدين بذهابه) : اى

(فان باعه) اى الثانى ، وكذا ما بعده بر وقضى منه دينه جاز ان اتفقا على ذلك) المنكور من البيع وتضاء الدين بر باذن) ولم يحساكه فى ذلك (لا بوجوب وازوم) فى الحكم ، فانه لا يحكم الحاكم بذلك لأن الرهن انها هو فى المسال المضمون والرهن ليس فى ضمان المرتهن مطلقا ، وقيل : ليس فى ضمائه حتى يتلف ، فعلى كل حال ليس الآن فى ضمائه وليس على شرط رجوعه للراهن كالعارية لانها على الرجوع لصاحبها ، وكذا الرهن ليس فى ضمان الراهن فضلا عن أن يرتهن فيه المرتهن رهنا آخر ولو على القول بأنه لا يذهب الدين بذهابه ، بل حاصله أن يرجع اليه أن لم يبعه المرتهن وفكه الراهن ، ويأتى فى باب « أحكام الرهن » أنه لا يجوز رهن فى رهن ولا عوض فى رهن والمصنف حمل كلام الشيخ هنا على أنه أراد لا يأخذ المرتهن رهنا آخر على الرهن ، وكلامه المنكور عن أحكام الرهن يدل عليه ، لكن لا مائع من أن يريد أن الراهن لا يأخذ رهنا عن المرتهن ، وكلامه فى الحكام الرهن من أن يريد أن الراهن لا يأخذ رهنا ولا عوضا فى رهنه الذى بيد المرتهن ، والله أعلم ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يناب

بساب في صفاة عقد الرهن

(ان تعامل اثنان) وكذا ثلاثة نصاعدا) والذكر والانثى ساواء) (وارادا رهنا انها شهودا) أو احضراهم أن لم يحضروا) وإراد بالشهود الجنس الصلاق بالانتين نصاعدا) (وقال لهم الراهن : لفلان بن فلان) وان لم يتبين زاد الجد أو صفة حتى يتبين كالتبيلة (أو) قال لهم : (الهذا) مشيرا لحاضر) يعرفونه ولو لم يعرفوه الا من حينئذ (على كذا وكذا من بيع كذا وكذا) ، ومن تباعة كذا أو حق كذا (الأجل شهر كذا الأتي) الاضافة للبيان أي لاجل هو شهر كذا أو ليوم كذا أو عام كذا أو نحو ذلك ، وفي التلجيل بالشهسور

ورهنت له كذا الذى لى فى كنا وكذا بكله وكل ما فيه من ناس لناس رهنا يباع عند الأجل ، أو بعده ، وأجل بيعه هو أجل الثمن • • •

العجبية وسنيها ومواقيتها خلاف" متر" ، وان لم يكن اجل جاز الرهن ولم يذكر أجلا (ورهنت له كذا الذي لى في كذا وكذا) من الاصول (بكله وكل ما فيه من ناس اناس) ومن ناس اناس أو بنحو هذا من الحدود ، أو بدون ذكر من ناس اناس أن تميز على حد ما مر من الخلاف والتغصيل في البيوع ، وأن رهن له دارا ميتزها وتال : بكلها ومصالحها (رهنا بياع عند) حلول (الاجسل) منصلا به (أو بعده) منفصلا عنه ، (واجل بيعه هو أجل النهن) ، فيتول الرتهن نعم ، أو يذكر المرتهن ذلك فيتول الراهن : نعم ، وصح " ، وأن لم يتل ذلك عند الحاكم ولا عند الشهود ، وأنما يحتاج إلى الشمود اللانكار ولا يحتاج إلى الشمود والحاكم في رهن العروض .

وفي « الديوان » : واذا أراد الرجل أن يرهن لرجل رهنا في دين كان له عليه ، فرضى صاحب الدين ذلك الرهن واتفقا على رهنه فاتهها ينبغى لهما أن يحضرا الشهود ، ويكتب الوقت الذي رهنه فيه ، ويكتب الشهود باسمائهم واسماء آبائهم وقبائلهم وصفة الشيء المرهون وما رهن فيه من المسال والجنس والأجل الذي يبيع ذلك الرهن فيه ويختما على ذلك الكتاب ويجعلاه بيد أمين لئلا يكون فيه الاختلاف والمجادلة في ذلك ، وأن لم يكتبا هسنا كله فالرهن جائز ، ويقول الراهن للمرتهن : رهنت لك هذا الشيء فيها لك عندى من ترن كذا وكذا الى أجل كذا وكذا ، تبيسع عند الأجل وتستوفي رأس مسالك ،

ويقول له الرتهن: قبلت ، وان قال له أيضاً: أخذته أو رضيته جاز ، وان قال له الراهن: رهنت لك هذا الشيء رهنا غيما كان لك هلى" من مال غجائز ، وان رضعه المرتهن بغير قبول غلا يكون رهنا ، غان قام من مكاته ولم يقبل ثم قبله بعد ذلك غجائز ، ومنهم من يتول : لا يجسوز قبوله اذا قام من مكاته الأول ولم يقبل ، وان قال له : رهنته لك ، وقال المرتهن : نعم أو بلى غلا يجسوز ، الا ان قال لسه الراهن أو أحد" من الناس : أقبلته أ فقال : نعم غذلك جائز .

وان رهنه له الراهن بالكتاب ، فتبله المرتهن بالكتاب غلا يجوز الا أن منع لهما الكلام ، وقيل : جائز ، وأن قال : رهنته لك أمس ، وقال له : قبلت منك أمس ، غلا يجوز الا أن كان ذلك أقراراً منهما بالأمس فجائز ، وأن قال الراهن : رهنته لك أن شاء ألله فجائز ، وكذلك أن قال له المرتهن مثل ذلك على هذا الحال ، وأن قال : رهنته لك الى مشيئة غلان فلا يجوز ، وكذلك أن قبله المرتهن الى مشيئة غيره ، فأن علق كل وأحد منهما المشيئة الى من لا تتوهم منه أو ألى من لا يوصل الى نفسه ، وأن علق كل منهما المشيئة الى من لا تتوهم منه أو ألى من لا يوصل اليه جاز ، وقيل : لا ، وأن قال : رهنته لك الى خيار ثلاثة أيام ، وأبله المرتهن الى خيار ثلاثة أيام ، فالرهن جائز والشرط بأطل ، وقيل : لا يجوز ذلك الرهن ، وأن وكل الراهن من يرهن له لمن له عليه الدين نفكر الوكيل للمرتهن الألفاظ التي تجوز بين الراهن والمرتهن أو نكر له الألفاظ التي تجوز بين الراهن والمرتهن ، وكذلك وكيل المرتهن مع الراهن بينهها فهو مثل ما ذكرنا في الراهن والمرتهن ، وكذلك وكيل المرتهن مع الراهن وكيلاهما جهيعا على هذا الحال .

وان قال الراهن للمرتهن : رهنت لك نيما كان لك على" ، نقبل وكيل

المرتهن أو خاطب الوكيل نقبل المرتهن جاز فى الوجهين جميعاً ، وكذلك أن عقد الأب الرهن على ابنه الطفل أو على ابنه المجنون أو عقد خليفة اليتيم أو المجنون أو الفائب على واحد منهم نبلغ الطفل أو أغاق المجنون أو قدم الغائب نقبل واحد منهم قبل أن يتبل من ولى أمرهم نجائز ، وأن قبل من ولى أمرهم بعد ما زال من الخلافة فلا يجهوز .

وكذلك ان لم يقبل صاحب الدّين الرهن غقبله غيره من الناس غلا يجبوز ، وان قال المرتهن : دغعت الرهن بعد مسا عقد لوكيله ، غان قال ذلك قبل ان يقبله وكيله غجائز ، وان قبله وكيله قبل ذلك فقد لزمه ، وامسا ان قال المرتهن للراهن : قبلته ، ثم قال له : لم اقبله ، أو قال : لم اقبله ، ثم قال : قبلته ، وانمسا ينظر في ذلك الى قوله الأول في الانكار واالقبول ثم قال : قبلته ، وانمسا ينظر في ذلك الى قوله الأول في الانكار واالقبول جميعا ، وان قسال له المرتهن : ضعه أو ارضعه ، فليس في ذلك شيء ، وان رهنه لأحسد المقيدين فقبله الآخر فذلك جائز اذا علم أنه رهن لعقيدة ، وان دغع الأول قبل أن يقبل الآخر فالقول قوله ، وكذلك ان رهنه العبد الماذون لمع النجارة في دين العبد فقبله السيد جاز ان كان المسال لسيده ، والا فلينظر الى قبول العبد ، وكذلك المقارض ورب المسال ان عقد الرهن لأحدهما فقبله الآخر أو دفعه على هذا الحال .

وان وكل رجل من يقبض دينه عن غريهه غرهن الغريم للوكيل رهنا مقبله صاحب المال غجائز ، وان قبله الوكيل لم يجز ، وان رهن خليفة اليتيم أو الغائب رهنا غزال من الخلافة قبل أن يقبله محدث خليفة آخر في

مكانه فقبله غلا يجوز ، وكذلك ان رهن لرجل رهنا نهات قبل ان يقبل غلا يجوز قبول ورثته ، وكذا ان زال عقله لا يقبل خليفته ، وان راهن الرهن فى الوقت الذى لا يجوز فيه قبوله او الذى لا يجوز فيه قبوله الا فى الوقت الذى يجوز فيه قبوله او رهنه فى الوقت الذى يجوز فيه قبوله ولم يقبله الا فى الوقت الذى لا يجوز فيه قبوله فلا يجوز الوكالة فى قبض الرهن وقفعه ، وان وكل من لا يجوز فعله أن يأخذ له الرهن أو يرهن من ماله لغيره غلا يجوز ، وان وكل وان وكل من له عليه د ين أن يرهن من ماله لنفسه فى دينه عليه غلا يجوز ، وان قال له : وكلت عبدك أن يرهن لك من مالى فى دينك على فجائز ، وان قال أيضا : وكلت عبدى أن يرهن لك من مالى فى دينك على فجائز ، وان قال أيضا : وكلت عبدى أن يرهن لك من مالى في دينك على في أو أن على أن يرهن أن يرهنا شيئا من ماله فى د ين كان عليه أو وكلهما أن يأخذا له الرهن أو يرهن له من ماله شيئاً فهات الآمر أو عليه أو وكلهما أن يأخذا له الرهن أو يرهن له من ماله شيئاً فهات الآمر أو عليه أو وكلهما أن ينعل الوكيل ذلك فلا يجوز أسه ذلك .

وقيل: تثبت الوكالة في زوال العقل له ، وكذا ان زال عقل الوكيل المائق الملا يصنع شيئا مما وكل عليه ، وقيل: هـو ثابت في الوكالة ، وان وكل رجلاً ان ياخذ دينه المتبض له رهنا المو بالخيار ، وكذا من وكل رجلاً ان يكرى شيئا من ماله المخذ في الكراء رهنا ، أو وكلته المراة أن يزوجها المخذ رهنا في الصداق ، الخيار للموكل والمرأة ، وإن وكله أن يشترى لـه شيئا المشتراه المرهن الوكيل من مال الموكل في الثمن الميس في ذلك شيء ، وإن وكله أن يأخذ له الرهن من الملان أو يرهن لفالان المائة المراثة المرهن الذي المره أن يأخذ منه الرهن أو يرهن لفالان المائة المائة الورثة أن يأخذ منه الرهن أو يرهن لفالان المائة المائة

ويستثنى ما فيه كتبر ومسجد بخط كما مر" في البيع ، • • • •

خليفته ، وأن أمره أن يرهن لخليفة اليتيم في دين عليسه لليتيم تإسل أن يرهن لخليفته فلا يرهن له ذاسك حيث بلغ .

وكذا ان أمر من يرهن الأب في دين ابنه الطفل غبلغ غلا يرهن لأبيسه ورخص ، وان وكل رجل رجلا ً ان يرهن من ماله لن عليه العين أو وكله ان يأخذ له الرهن ممن له عليه الدين ولم يعين له أحداً جلز ، وكذا أن وقت له أن يفعل ذلك نيما دون مدة معلومة جاز ، ولو أنه لم يعامل أحداً الا بعسد ما وكله أن يأخذ له الرهن أو يعطى الرهن من ماله غليستشهد على وكله ، وأن وكله أن يأخذ له الرهن أو يعطى الرهن من ماله غليستشهد على يرهن له شيئاً من ماله غلا يجوز في الوجهين جميعا ، وقيل : يجوز ، وأن وكل عملحب المسلل من يرهن له قيالتجر أذا كأن يتجر بأبوال الناس غجائز ، وأن كأن يتجر بمال سيده غلا ، وأن وكله أن يأخذ له الرهن أو يعطيه من ماله فخالف يتجر بمال سيده غلا ، وأن وكله أن يأخذ له الرهن أو يعطيه من ماله فخالف أحدهما مما ذكرنا غيثبغي أن ينعله بحضرة الحاكم أو الشمسهود أو بحضرتهم جميعا ، ويتول الراهن أو نائبه ، أو يتول هو أو نائبه غيصحة الراهن أو يتول هو أو نائبه ،

(ويستثنى) من غمل ذلك (بها فيه) اى الرهن (كَفْبِر ومسجد) ومصلى إ بخط) او غيره مما يميز به ان لم يتميز ذلك بنفسه وكان ذلك له او لآبائه (كما مر في البيع) ، ولعلهم يذكرون الخط على المسجد وشدوه مما تبين باعتبار

أو كبيت أو غار وثمار مدركة ، ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

حريمه ، غالمراد الخط على الحريم ، وان كان ذلك المرتهن او آباءه او غيره وغير آبائه لم يلزمه استثناؤه (أو كبيت أو غار) او دار او أرض او شجرة أو نخلة (وثمار مدركة) على نخسلة أو شجرة على حد ما من في البيسع خلاقا وتفصيلا ، واختلفوا في الثمار المدركة اذا لم تستثن ، فقيل : يشملها الرهن وهي من جنس أصلها ما لم تقطع ، وقيل : لا يشملها وليست منسه ، وكذا المؤبرة ، قيل : يشمل رهن الثمار ما لم يؤبر ، وقيل : يشملها ما لم تدرك ، وضابط ذلك أنهم واختلفوا متى تكون غير الأصل ، واذا كانت غير الأصسل فاستثناها فله أن يرهنها على حدة لمن رهن له أصلها ، وقيل : يجوز رهن غاستثناها فله أن يرهنها على حدة لمن رهن له أصلها ، وقيل : اذا لم يستثن اللهركة انفسخ الرهن ، وهو قول من قال : لا يجوز رهن جنسين أو اكثر بمرة ، وهو قول من قال : لا يجوز رهن جنسين أو اكثر بمرة ، وها أذا لم يشنهلها المبيع ولم يرد رهنها استثناها ، وان ابراده صرح بدخولها ، وإذا شملها شملها الرهن الا ان استثناها ،

وفي « الديوان » : اذا قال بكلها وكل ما نيها دخل ما نيها من شجر ونبات ودار وبيت وغار وبئر وعين ونحو ذلك ، وان لم يقل : وكل ما نيها لم يدخل في الرهن الا الارض ، ولو قال : كلها ، وكذا ان رهن له الدار أو البيت أو الخص ولم يقل : بكل ما نيه وان رهن الحمام أو الرحى أو المعصرة أو السنينة نكل ما يجره البيع يجره الرهن ، وكذا ان رهن له العبد أو الجمل أو نحو ذلك ، وان رهن له الاشجار وعليها غلة لم تدرك نفيه قولان ، ويدرك المرتهن من المغلة والنبو نهو مثل الرهن الأول ، وقيل : ليس برهن ولا يدركه المرتهن من الغلة والنبو نهو مثل الرهن الأول ، وقيل : ليس برهن ولا يدركه الراهن ، بتصرف ،

(ويذكر الشهود ما حدث فيه) اى فى الرهن (هن ثمار أو زرع أو نبات) غيدخل فى الرهن (أو تحويل) كتحويل نخلة أو شجرة من موضعها ولا تخرج بذلك عن الرهن (أو نقص ، ويبينون) فى البيع ونحسوه غير الرهن بدليل توله بعد : ولا يحتاج الشهود (أنها) أى الشهادة المفهومة من الشهود أو تلك الأشياء المشهود بها (بصفة) بوصف ، أى بأن وصفها لهم الراهن أو غيره ولم يعرفوها بعينها (أو بتات) أى أنهم عرفوها تطعا بعينها (لأن الاشياء أما أن تعرف بمشاهدة) أى (قطع) أى معاينة (وبت) أى تطع (وأما بصفة ولقب) أى اسم ، سواء كان لقبا اصطلاحيا أم لا ، وأصداق وأيصاء) ونحو ذلك مما فيه خروج ملك وارسال الأمناء أو ذهاب الحاكم بنفسه اليه ليراه ،

(ولا يحتاج الشهود في تبليغ الخبر) اى الشهادة (تحاكم الى ذكر صفة أو بت في رهن لانتفاء ارسال أ) الحساكم أسر (الأمناء) الى الشيء المرهون (والاخراج من الملك) فيحتساج الى ذلك استحباباً حين البيسع للرهن ،

وترهن الدور والبيسوت والآبار والحمامات بكلها ومصالحها ، ورهن التسمية كبيعها ، ومن رهن جميع أصله في حد معروف أو نصيبا منه ذكره بكله وما فيه من ناس لناس بحدوده بلا احتياج إلى ذكر ما فيه من كجب والرهن كالبيع في الاحتياج وعدمه ، ولا يضيق على شهود بدمنة وذكر ما حدث فيها من ثمار وبناء وشجر مما يحتاج إليه الخاص إذا حدثت فيها من ثمار وبناء وشجر مما يحتاج إليه الخاص إذا حدثت

(وترهن الدور والبيوت والآبار والحمامات) ونحو ذلك (بكلها ومصالحها) اى بذكر ذلك استحباباً) وان لم يذكر تبعها ذلك كالبيع والرهن كالبيع (ورهن التسمية) عند المجيز (كبيعها) يجوز حيث يجوز بيعها ويمنع حيث يمنع ويحد الكل ليعلم السامع أن التسمية من الكل على حد ما مر في البيع الا أن رهن تسمية من دمنة غلا يحتلج الى حد (ومن رهن جهيع اصله في حد معروف) كترية كذا أو موضع كذا (أو نصيبا منه نكره بكله وما فيه من ناس ناس (بحدوده) على حد ما مر في البيع وجوبا وجوازا وتفصيلا وخلانا) (بلا احتياج الى تكر ما فيه من كجب) وغال .

(والرهن كالبيع في الاحتياج وعدمه) تنصيلاً وخلافاً (ولا يضيق على شهود بدمنة) هي في العرف ما يهلكه الانسان في الليم كبير أو صغير كبلاد ميزاب وكنفوسة وكحوزة ، وذلك أن يتول : أنى رهنت له ما في ميزاب أو منوب أو ننوسة أو نحو ذلك من ميزاب أو يتول : رهنت له دمنتي في كذا ، أو يتول : رهنت له دمنتي في ميزاب أو نفوسة أو نحو ذلك (ونكر ما حدث فيها من ثار وبناء وشجر مما يحتاج اليه) الرهن (الخاص اذا حدثت فيه) المنكورات

(او زالت عنه) لأن الدمنة عامة والعبوم يصلح دخول المخصوص نيسه ويقيده ولا يبطله ، وإذا وجب استثناء شيء في البيع أو الرهن أو غيرهما ولم يستثن في العقدة لم يحكم الحساكم بصحة العقد ولو علما أن العقد كان على غير دخول المستثنى ، وإن المضياه برضاهما مضى ، ولا يلزم نكر الصغة أو البتات في الدمنة لئلا يقع الحرج عليهم لانهم ربها يخطئون فيقدح ذلك في شهادتهم ، وقد أمروا أن يأتوا بالشهادة على وجهها ، ولا يحتاج الحاكم أذا أراد أن يحكم لاحد بالدمنة أو يقعده فيها أو يحلفه عليها إلى ارسال الأمناء لمسا في ذلك من الحرج ، وذكر الشيخ في آخر أحكام الرهن : أنه أذا رهن رجل لرجل معاناً أو بستاناً ثم خرج فيه بئر أو جب أو غار لم يعرف به حال الرهن فلا يضر الرهن ، ويكون ذلك رهنا يباع مع الرهن كالجنين في بطن أمه ، ويذكره الشهود أذا بلغوا خبر الرهن ويذكره المرتهن في دعوته ، وكذا البيع والصداق يدخل ذلك أن لم يذكره ، فاته لم يوصل الى معرفة ذلك كما لم يوصل الى معرفة الجنين .

فصل

غصــل في شروط الرهن عند المقد او بعده

ولم يذكر شرط ايقاع الرهن ، وذكروه في « الديوان » اذ قالوا : من باع واشترط أن يرهن له معلوماً في الثمن معيناً أو غير معين غليتم له شرطه ، وأن أبي بطل البيع ، وقيل : صح وجبر أن يرهن ، وقيل لا يجبر ، وقيل : يوقف البيع الى تهام الشرط ، وأن كان الشيء المتفق على رهنه لغير المشترى وقد علم المرتهن أن أن له صلحبه جلز وألا لم يجز ، وصح البيع ، وأن لم يعلم المرتهن أن الرهن لغسير المشترى فقيل : يدرك عليه أن يرهن له من ماله ، وقيل : لا يترك ، وأن عين له ما يرهنه له فتلف قبل أن يرهن له شيئاً وأن تبل أن يرهن له شيئاً وأن تنف بما جاء من قبل الله فالبيع جائز ولا يدرك أن يرهن له شيئاً وأن تفيم بها جاء من قبل الله فالبيع جائز ولا يدرك أن يرهن له شيئاً وأن تغربه ، وأن كان الشيء المتلق على راهنه بشراء فانفسخ أو خرج فيه عيب غربه ، وأن كان الشيء المتلق على راهنه بشراء فانفسخ أو خرج فيه عيب غرد"ه لم يدرك عليه أن يرهن له شيئا ، وقيل : يدرك ، وكذا أن استحق ذلك ، الشيء المتلق على رهنه أو بعضه استحقه المرتهن لنفسه أو لمن ولى أمره الشيء المتلق على رهنه أو بعضه استحقه المرتهن لنفسه أو لمن ولى أمره الشيء المتلق على رهنه أو بعضه استحقه المرتهن لنفسه أو لمن ولى أمره الشيء المتلق على رهنه أو بعضه استحقه المرتهن لنفسه أو لمن ولى أمره ولى أمره المنهن النفسه أو لمن ولى أمره المنهن النفسه أو لمن ولى أمره ولى أمره وله المنهن النفسه أو لمن ولى أمره ولمن المنهن النفسة أو أن ولى أمره وله ولمن ولمن المنهن النفسة أو أن ولى أمره ولمنه أو أن ولى أمره وله ولمن ولمنه أو أن ولى أمره ولمنه أو أن وله ولمن وله ولمنه أو أن وله ولمن وله ولمنه أو أن وله ولمنه أو أن ولمن وله ولمنه أو أن ولمنه أو أن ولمنه أو أن ولمنه أو أن ولمنه أن ولمن ولمنه أو أن ولمنه أن ولمنه أو أن ولمنه أن ولمنه أو أن ولم أن أن ولمنه أن ولمنه أو أن ولمنه أو أن ولمنه أو أنه ولمنه أن و

جاز لمرتهن من شروط الرهن عند عقده أن يقــول راهنــه الشهوده: الرهن بيد المرتهن إلى آخر حقه، ولا له بقية وزيادة إلا في الثمن، • •

أو استحقه على الراهن من ولى أمره أو غيره أو وجه الأجر أو كان ضالة أو لقطة أو حراماً أو حرا الارك أن يرهن له غيره ، وأن قال : سارهن لك غيره فأمسك فلا يشتغل به ، وأن تغير بفعله أو بفعل غيره أو بالسمع فتشاحاً أن يرهن له غيره فالقول قول المشترى أن كان التغيير نقصان التية ، وأن زادت قيمته فليرهنه له .

و (جاز الرتهن من شروط الرهن عند عقده) اى عقد الرهن (آن يقول راهنه) اى راهن الرهن أو راهن الرتهن اى الذى ارتهن للمرتهن ، ومعنى جواز ذلك أنه يمضى للمرتهن قول الراهن كذا وكذا ، أو أنه جاز له أن يدعو الراهن الى أن يقول (الشهوده : الرهن بيد الرتهن الى آخر حقه) بمعنى أنه لا ينفسخ الرهن من يده باعطاء الراهن يعض دينه بل يبيع الرهن في البعض الآخر (ولا له) مقتضى الظاهر أن يقول : ولا لى لكنه التفت التفاتا سكلكيا من التكلم الى الغيبة كأنه قال : ولا للراهن وهو المتكلم المستشهد للشهود (بقية وزيادة) هما واحد الا أنه اعتبر ما مضل بالتيا للراهن في معنى النفى كأنه قال : لا خروج للرهن من يد المرتهن الى آخر حقد في معنى النفى كانه قال : لا خروج للرهن من يد المرتهن الى آخر حقد ولا له بقية وزيادة الا في الثهن بمعنى أن له أن يبيع الرهن كله ولو كان يفيء بعضه بحقه كله أو نفى بها نظراً إلى النفى في قوله : ولا له من

فإن باعه بنفسه أو أمر به أو النزمنى أو الرهن ولا له من آفة تصيبه • وللمرتهن اشتراط كلّ ، • • • • • • • • • •

(فان باعه بنفسه) هذا من جملة كلام الراهن ، أى وبعدما اشترطت للراهن ما ذكر ، فأن باعه بنفسه (أو أمر به) أى بالبيع (أو التزمنى) أى طالبنى بحقه (أو) التزم (الرهن) أى قصد أن يبيعه غله ذلك ، واذا قال الراهن : هــناا غللمرتهن أن يلتزم واحب بعدما التزم آخر ويكرر ذلك (ولا له من آفة تصييه) أى ولا للراهن متتضى الظاهر ولا لى على حد ما مر حساب من آفة تصيب الرهن ، بل أن أصابته آفة فقد أصابته عليه ولا يذهب من حق المرتهن شيء بها ، غاذا قال الراهن ما ذكره المنف قال المرتهن ، من حق المرتهن أن يخاطب المرتهن في ذلك بمسمع الشهود بأن يقل : قلرهن في يدك الى آخر حقك ولا لى بقية وزيادة الا في الثمن ، فان بعته بنفسك أو أمرت به أو التزمت الرهن فلك ذلك ولا لى من بنفسك أو أمرت به أو التزمتنى أو التزمت الرهن فلك ذلك ولا لى من

وقال مالك: لا يجوز له بيع الرهن الا ان انن له الراهن بعد العقد ، وان انن في العقد غلا يجوز ، لأن الانن منفعة زادها الراهن له فهو هدية مديان ، ويبحث غيه بائه ليس هدية مديان بل أمر مباح مشروط في العقد بل انما يشبه الهدية ان انن بعد العقد ، والذي عندنا أن الاذن في البيع يجوز مطلقا ، (والمرتهن اشتراط كل) فيتول الراهن: قبلت هذه الشروط على نفسى ، ويجوز غير تلك الإلفاظ مها يؤدي معناها بالعربية أو بالعجبية بالمتال أو اطالة مطلقا ، ويبيع بالصالت وغيره وأن لا ينفسخ بطول الأجل وأن لا يكون سخريا وأن يبيع بالحال بلا قبض ثمن في المجلس ، وأن لم يشترط هذه الأمور التي ذكرتها باع بالقبض ، وقيل : يجوز بالحلول ، وباع يشترط هذه الأمور التي ذكرتها باع بالقبض ، وقيل : يجوز بالحلول ، وباع

يشترط كونه بيده إلى آخر حقه انفسخ ورّال حكمه من يده إذا قبض من دينه ولو يسيراً وفيه بحث فإنه إذا حبس في الدين وبعضه لم يزل محبوساً إلى آخسر حق المرتهن ، وإن لم يشترط ذلك • • • • • • •

كل الرهن ان امكنه وباع بالذهب والفضة ، وكان سخرية اذا كان موجب السخرية ، وله أن يشترط البيع بغير التفاتير والدراهم ، والبيع بعاجل أو آجل أو بخيار الى أجل معلوم بعد أجل الخيار أو عناجل بعده أو آجل بعده .

وان لم (يشترط كونه بيده الى آخر حقه انفسخ) الرهن (وزال حكمه من يده انا قبض من دينه ولو يسيرا) من غريبه او نائبه ولا يجد بيع الرهن بعد ، بل يرده اليه ويطالبه ببقية دينه ، كذا قالوا (وفيه بحث غانه اذا حبس في الدين وبعضه) اى علق في مجموع الدين وفي كل جزء من اجزائه غالاضافة في قوله : بعض للاستغراق كانه قال : وابعاضه ، وفي النسخ أو بعضه بهمزة وواو وهي بمعني الواو (لم يزل محبوسا الى آخر حق الرتهن ، وان لم يشترط ذلك) المنكور من كونه في يده الى آخر حقه ، غان بيع في مجموع الدين صبح ، وان المذكور من كونه في يده الى آخر حقه ، غان بيع في مجموع الدين صبح ، وان عبدي صعق الدين وبيع الرهن في باتي الدين صبح ، كما أنه اذا قلت اعتقت عبدي صعق على أن مجموعها اعجبك وأن اعجبتني زوجي وكان جسمها كله حسنا صدق على أن مجموعها اعجبك وأن كل عضو أعجبك ، وأذا قلت : اعتقت عبيدي صدق أن مجموعهم معتق وأن كل عضو أعجبك ، وأذا قلت : اعتقت عبيدي صدق أن مجموعهم معتق وأن كل واحد معتق ،

واذا قلت: جاء الزيدون صدق أن مجهوعهم جاءوا ، وأن كل واحد جاء ، وهذا لا يختل في الجمع واسم الجمع ، غنن الأصل غيهما تسليط الحكم على كل غرد غيثبت الحكم للمجهواع بثبوته لجميع الأغراد ولو اختلفا من حيث أن الجمع بمنزلة قولك: ثبت الحكم لهذا ولهذا ولهذا واسم الجمع بمنزلة قولك: ثبت الحكم للكل الصادق بكل غرد ، ومقابل ذلك الأصل الحكم بالمجموع بحيث أن بعض الأغراد لا يثبت له الحكم ، غاذا أطلق الجمع أو اسمه أو الأغراد المتعاطفة في الرهن حمل ذلك على ما هسو الأصل غيطق الرهن بكل غرد غرد من السدين حتى يتم الكل غيجبس الرهن حتى تبرأ ذمتسه من السدين (كحبس التركة عن الوارث) لا يرث منها شيئاً ولا تقسم (حتى يؤدى ما على ميئة) من الحقوق التي تخرج من الكل ، يؤديها من اللكل والتي من الثلث ،

(نعم اذا حبس) الرهن (في جملته) ولم يحبس في كل غرد غرد (انفسخ باخذه شيئاً) ولو يسيراً من دينه عن الراهن (لاته علق الى جملته ان لم يشترط) كونه بيده (الى آخر حقه) يعنى انه اذا اطلق الرهن ولم يشترط ذلك انصرف الطلاته الى جملة الدين لا الى كل غرد غرد ولا الى كل غرد غرد والى الجملة فيكون اذا اخذ شيئاً منه لم يكن الدين موجوداً كل بل بعضه برئت منه الذمة غلم يصح بيع الرهن لانه في الكل والكل غير موجود ، والجملة تعدم بعدم الجزء ، وانها الموجود بعد عدم الجزء البعض لا الجملة) (و) كونه معلقاً الى

هو المختار عندنا ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

جهلته اذ لم يشترط الى آخر حقه (هو المختار عندنا) ووجهه أن المجمع عليه أولى من المختلف غيه ، فأن الرهن يباع في الكل اجماعاً ، وأما في البعض غهو مسالة الخلاف ، وقال غيرنا : انه اذا اطلق ولم يشترط الى آخر حقه علق الى كل فرد فرد غلا ينفسخ ، ولو أخذ من الدين ما أخذ فله بيعه في الباتي ولو قل على ما يأتي ان شماء الله تعالى وعز وجل وهو واضح لأن الأصل في الحكم الكلية ، وهى أن يكون لكل فرد فرد ،

واعلم أن بيع بعض الرهن وقضاء نهنه في بعض الدين حكمه حكم أخسد بعضه عن الراهن ، وفي « المنهاج » : اختلفوا ان كان الرهن يتجزى بلا ضرر وسلم الراهن بعض ما عليه ، فقيل : ان طلب أن يلخذ من الرهن بقدر، ما أدى من الحق جاز له ، وقيل : الرهن كله ثابت غيما بقى منه لانه معتقل غيه حتى يفكه بجبيع ما رهن فيه ، وان كان يتجزى يقسم أو عدد لا بكيل أو وزن غالاكثر أنه ان كان لا ينقسم ولا يتجزى الا بالضرر كسيف أو ثوب غلا يمكن الراهن آخذ بعضه غلا ينفك من الرهن الا بدفع جميع ما رهن فيه ، وان شرط أن لم يأته بحقه الى وقت كذا باعه واستوفى حقه جباز ، وقيل : لا ، ولا يبعه الا برأى راهنه أو الحاكم فيجعل الحاكم الخيار في رهنه وفي اتمام فعله وكان بسا فيه على الغلف ، ومن ارتهن من أحد ما قيمته الف على أن يقرضه الفا بيسا فيه على القرض ضمن لراهنه ألفاً لأنه ليس أمامه ، ومن مات وعليه هاية ألف لعشرة رجال لكل عشرة آلاف وقد أخسذ أحدهم منه رهنا بهاية رد"ه أو مثله أن تلف هو أو ثبله أن هو أحق به من الغرماء على الوجهين ، يسوى ماية فهو له لأنه في يده ، وقيل : هو أحق به من الغرماء على الوجهين ،

وفائدة اشتراطه أن ليس للراهن بقية أو زيادة من الرهن إلا في النقدين احتمال تعاثق الدين بجملة أو بقدره منه ، فإذا تعلق بها جاز بيعه في كل الدين ، ولو أقل من الرهن ، • • • • • • • • • • • •

(وفائدة اشتراطه أن ليس للراهن بقية أو زيادة من الرهن الا في النقدين)

البيع بهما الذهب والنضة الموزونين أو المسكّكين ، وسواء كان الدين من جنسهما أو كان من غير جنسهما فيباع الرهن بهما ويشترى بهما جنس الدين ، وقيل : يباع بجنس الدين ، وعلى هذا يتول : ليس للرأهن بقية أو زيادة من الرهن الا فيما يباع به ، وذكره النقتين هنا تنسير لذكره الثمن هنالك ، اذ قال : ولا له بقية وزيادة الا في الثمن ، والأو لى أن يذكر هنا لفظ الثمن غيكون اللفظ عاما للنقدين وغيرهما مما يكون ثبناً يقبضه المرتهن ، ولكن خص النقدين لائهما الأصل في البيع ، وعبر هنا بالوالو ليفيد أن الواو بمعنى « أو » أو يشير الي أن الما صدق واحد ، بالوالو ليفيد أن الواو بمعنى « أو » أو يشير الي أن الما صدق واحد ، لان معنى الأول لا له بقية ولا له زيادة ، ومعنى الثاني أيتهما فرض من الزيادة أو البقية لم يجدها ، والفرق بين القيمة والزيادة أما راجع الى لفظ اللافظ أي يقول : ليس لى زيادة ، والما الى المفهوم ، غان ما خرج عن مقدار الدين من الرهن باعتبار أنه بقي بعدما المفهوم ، غان ما خرج عن مقدار الدين من الرهن باعتبار أنه بقي بعدما قابل المقدار يسمى بقية ، وباعتبار أنه زائد على ما قابل المقدار يسمى بقية ، وباعتبار أنه زائد على ما قابل المقدار يسمى زيادة والما صدق واحد « احتمال تعاق الدين بجملته) أى جهلة الرهن زيادة والما صدق واحد (احتمال تعاق الدين بجملته) أى جهلة الرهن ويادة والما صدق واحد (احتمال تعاق الدين بجملته) أى جهلة الرهن ويادة والما من الرهن ،

﴿ هَادًا ﴾ عَلَنا ﴿ تَعَلَقَ بِهَا ﴾ أى بجملة الراهن ﴿ جَازُ بِيعَهُ ﴾ أى بيع الرهن ﴿ في كل الدين ﴾ ولو ﴾ كان كل الدين ﴿ أقل مَنْ الرَّهَنَ ﴾ فيصح وإن تعاتق بقدره منه لم يجز للمرتهن أن بيبع منه إلا قدر دينه إن لم يشترط ذلك ، واختير ذلك كالأول وعول عليه ، • • • • • •

أن يباع ما تبهته الف دينار في دينار واحد ، (وان) تانا المعلق بقدر منه لم يجز المرتهن أن يبيع منه الا قدر دينه) اى ما يتاريه بحسب الامكان ، فان باع اكثر وقد امكنه بيع المقدار بطل البيع وانفسخ الرهن (ان لم يشترط ثلك) المذكور من انه نيس الراهن زيادة أو بقية الا في الثبن ، وإذا اشترط ذلك زال الاحتمال وباع الرهن كله أن شماء في الدين الذي هو اتل من الرهن الا أنه ينبغي له أن يبيع المقدار أو ما يقاربه بحسب الامكان ، كذا قبل ، فيكون تعلقه بالجملة عند الاشتراط بمعنى أن له بيعه كله وأن له بيع بعضه ، (واختير ذلك) المذكور من أنه أن لم يشترط احتمل التعلق بالجملة أو بالمقدار ألا يقوى على بيع الكل في أتل منه الاكالول) الذي همو تعلقه الى جملة ، أن لم يشترط الى آخر حقه ، الوعول عليه) ، ومقابله تول قومنا : أنه أن لم يشترط أنه ليس له زيادة ولا بقية الا في الثمن أنصرف اطلاته الى تعلقه بالجملة فيجوز بيعه كله في أتل منه .

قال ابن عرفة : كل جزء من الرهن بكل جزء من الدين الذي هو رهن غيه أي في الدين كله في كل جزء من الرهن أن اتحد مالك الدين ومن ارتهن داراً من رجلين صفقة واحدة في دين لهما ولا شركة بينهما فقضى احدهما كل حقه الخذ حصقه من العار ، وفي « مدوية » مالك : من ارتهن دابة أو داراً أو ثوباً غاستحق نصف ذلك من يد المرتهن فباقيه رهن بجهيع الحق ، وفي ال

واشتراطه على الراهن إن باع أو أمر ببيعه جاز لانه لو لم يشترطه انفسخ إذا أمر من يبيعه كالوكالة إذا وكل الوكيل وكيلاً على ما و ل عليه بلا إذن موكله كما مر واشتراطه عليه أن يقول: إن لزمنى أو الرهن جاز له لأنه يحتمل أن يكون براءة • • • • • • • • • • • • • • • • • •

« المختصر » : : واذا تتضى بعض الدين أو سقط مجميع الدين نيما بقى ، ولا يدرك الراهن أن يرد له من الرهن ما يقابل ما مضى من الدين أو سقاط الا أن رضى المرتهن ، قال العاصمي :

والرهن محبوس بباتى ما وكتَّع فيه ولا يرد قدر ما اندهمَع ا

(واشتراطه) اى المرتهن (على الراهن ان باع) هو اى المرتهن المتكلم ، ومتتضى الظاهر أن يتول : واشتراطه على الراهن أن بعث الأنه يتسول فى اشتراطه أن بعث وكذا فى تولسه : (أو أمر ببيعه جساز) يتصدد ويفعل (النه أو لم يشترطه) أى جواز بيعه والأمر ببيعه (انفسخ آذا أمر أن يبيعه) ولي أمر الراهن ، وتيل : لا ينفسخ حتى يبيعه المسلمور (كالوكالة أذا وكل الوكيل وكيلا على ما وكل عليه بلا أثن مولكه) بطل نعمل وكيل الوكيل وانفسخت وكالته (كها مر") فى الكلام على الوكالة فى البيع ، وتيل : كل ما يفعله الوكيل يفعله بنفسه أو بأمره أو بوكالته ، وتيل : يجسوز للمرتهن أن يأمر ببيع الرهن .

(وانستراطه عليه ان يقول: ان ازمنى او) النزم (الرهن جاز اله) يقصد ويفعل (الأنه) اى الشان أو الرهن (ايحتمل) هو أى الرهن (ان يكون براءة

للراهن وعدمها ، فإن قلنا لم يكن براءة له جاز له أن يطالب بدينه أيهما أراد ، فيكون بيده ثقة بحقه كتملق الحق بالضامن والمضمون عنه كما مر ، فذهاب أحدهما لا يبطل حقه ، وعلى الاحتمال الأول دهب الدّيّن بذهاب الرهن لقوله عليه الصلاة والسلام : « الرهن بما فيه » (١) • • •

للراهن وعدمها) أي عدم البراءة (فان قلنا : لم يكن براءة له جاز له ان يطالب بدينه ايهما اراد) الراهن أو المرتهن (فيكون) الرهن (بيده ثقة بحقه) أي محافظة له وتقوية وهو قول عزان بن الصغر كنا ذكره الشيخ بعد فيكون كالألملة غليس الراهن حينئذ من الدين حظ لانه كالضامن فلا يذهب الدين بذهابه كما لا يذهب ببوت الضامن ولو لم يشرط ذلك على هذا الاحتمال فتعلقه يلتزم الرهن وله بعد التزامه أن يلتزم الرهن وبالعكس ، وهكذا يتردد بينهما ما لم يكمل دينه (كتعلق الحق بالمضامن والمضمون عنه) في قول حتى يشترط المحمول عنه براءته بالحميل (كما مر) في أيواب الحمالة ، وتقدم قول أن المحمول عنه برىء بالحميل ولو لم يشترط ذلك (فذهاب الحمالة) وتقدم قول أن المحمول عنه برىء بالحميل ولو لم يشترط ذلك (فذهاب الحمالة) الرهن أو الراهن (لا بيطل حقه وعلى الاحتمال الأول) وهو كونه براءة الراهن وهو الراهن (نهب الدين بذهاب الرهن) يذهب الراهن الأن الذي هو ثتة هو الرهن (نقوله عليه المحلاة والسلام : (الرهن) يذهب (بما فيه) من الدين » (الرهن) فاذا ثبت الاحتمالان غليض المرتهن عنهما باشتراط لزوم ايهما من الدين » (الدين » (المن) فاذا ثبت الاحتمالان غليض المرتهن عنهما باشتراط لزوم ايهما

⁽۱) تقسدم ذکره .

شاء فلا ينفسخ الرهن بالتزام الراهن ولا يحوم حول المرتهن الشك في ذهاب مله بذهاب الراهن أو الرهن .

(فان لم يشترط ذلك انفسخ) الرهن (اذا ازم الراهن ، وعليه العمل ايضا ، ولا تنصب خصومه في دين فيه رهن او حميل ان لم يشترط ازوم من شها) •

وفى « الأثر » : لا ينصب الحاكم الخصومة فى الدين الذى وضع نيسه الرهن لأن الرهن بمنزلة البراءة للراهن من ألدين ، أى الا أن شرط لزوم من شاء منهما غانه ينصبها ليخلص له حقه منه لأن له مطالبته ، وقيل : له أن يلزم أيهما شساء ولو لم يشترط بناء على أن الرهن ليس براءة للراهن ، ونستفيد من هذا القول ومن ثبوت جواز لزوم أيهما أراد أذا اشترط ذلك أنه يجوز أن يأخذ الضهين مع الرهن لأن الرهن على هذا القول وعلى الاشتراط لا يكون براءة للراهن ، غاذا لم يبرأ به جازت مطالبته وأخذ الضهين عنه ، وأذا لم يشترط فعندنا لا يجتمع الضمان والرهن ، غان عقدا معا بطلا ،

وفى « الديوان » : ان اشترط الحميل مرضياً له ثم استمسك به أن يعطيه الحميل غلا يعرك عليه وان شرط الرهن غاعطاه حميلاً وتمسك أن يرهن له غله ذلك ، وهذا الحديث صريح في أن الرهن براءة الراهن ، ولمساكان الرهن براءة للراهن لم يجز أن ينصب الحاكم الخصوبة في الدين الذي غيه الرهن ،

ومذهب اصحابنا أن الرهن براءة للراهن لا ثقة وأنه محبوس في كل جزء من الدين لا في جملة الدين متعلق بمقداره من الرهن لا بجملة الرهن .

(واشتراطه أن لا تأزيه آغة تصيب الرهن الله ان لم يشترط ذلك) و ذهب الرهن (دُهب دينه بدُهابه) لحديث « الرهن بها نيه » و و يل : يذهب بذهابه و واذا اشترط لم يذهب بذهابه جزباً بلا خلاف اذ المؤمنون على شروطهم ما لم تحرم حلالا و تحل حرابا ، وان شرط نوعا من الآغات أن لا تصيبه أو أن لا تصيبه الآمات الا في تسمية أو عدد من الدين أو تسمية أو بعض من الرهن جاز ، (وان شرطا رهنا يباع على الأجل وأم يذكر) أنه يباع « بعده لم يبعه بعده أن فاته) البيع (عنده) ، فاذا حل الأجل سارع الى بيعه بحسب بحسب الامكان ، وان أمكنه الشروع نيه نتأخر أو تباطأ بجزمه بعد الاسراع بالشروع نيه وقد أمكن جزمه شرعاً غلا يبعه (وكان) رهنا (مسخريا) منسوبا الى السخرياء وهي الاستهزاء اذ كان لا يقدر على بيعه في حينه بعد نوته لكن يكون عنده .

: فاذا ساتا) أى الراهن والمرتهن (جاز نوارث المرتهن بيعه) وقيل : ان مات الراهن باعه المرتهن أو مات المرتهن أو مات المرتهن أو مات المرتهن في) حق (عاجل) أو آجل بعد حلوله (رهنا بباع متى شاء)

إلى أجل كذا ، يبيعه عنده وإلا لم يجز بعده وكان سخريا ، وإن رهن الأجل كذا كان رهنا باليد ولا يباع عنده وينفسخ إذا حل ، وجاز كونه سخريا بعد كونه مؤجلا كعكسه باتفاقهما ، • • • • • • • • •

المرتهن اللي اجل كذا يبيعه) المرتهن (عنده) اى عند حضور طرف الأجل ، وبالأولى يجوز بيعه في الأجل تبل حضور آخره كبن أجل لبيعه من وقته الذي عو رجب مثلاً الى تمام رمضان غله بيعه في رجب أو شعبان أو رمضان ما لم ينسلخ ويجوز أن يريد بتوله عنده الأجل كله لا طرفه الذي حد به (والا) بيعه حتى انسلخ الأجل الم يجز) بيعه (بعده وكان سخرياً) يبيعه ورثة المرتهن اذا مات هو والراهن ، وقيل : اذا مات أحدهما بيع .

(وان رهن لأجل كذا) بأن يقول : همو رهن في يدك الى وقت كذا (كان رهنا بالبد) يبريه من حلف أن يقع الرهن ويحنث من حلف أن لا يقع ، وفائدته ذلك ، أو أن يفعلا ذلك لغرض أن يبنع الراهن ذلك الرهن عن ظالم أو عن أبيه أو عن الغرماء في ذلك الوقت ولو كانوا يستوون اليه بعد أو لغرض من الأغراض أو لئلا يدخل في الصداق أن أصدق ماله كله أو غعلا ذلك للجهل والا غلا يباع في الأجل ولا بعده كما قال (ولا يباع عنده) أي في الأجل (وينفسخ أذا حل) غيرده للراهن أذا حل .

(و) في « الأثر » : (جَالِ كونه سخرياً) أي غير مؤجل لتوله : (بعد كونه مؤجلاً) هو كونيه مؤجلاً بعيد كونه سخرياً أي غير مؤجلا (باتفاقهما) وكذا كل ميا يكون به الرهن سيخرياً يفعل فيكون سيخرياً ويزال ويجعل غير سخرى ولو تكرر مراراً بأن يجعل سخرياً بعد كونه غيير

وكذا شروطه تثبت بعد عدم ، وتزال بعد ثبوت وإن بوكلاتهما لا باحدهما فقط ، فما جاز منها عند العقد جاز بعده • • • • • • • • •

سخرى ، ثم يجعل غير سخرى ثم يجعل سخريا وهكذا (وكذا شروطه تثبت بعد عدم وتزال بعد ثبوت) ولو تكرر ذلك مرارا كثيرة (وان) كان ذلك (وكلاهما لا) يصح ذلك (باحدهما) أو بوكيله (فقط) لحديث : « المؤمنون عدلى شروطهم » (١) (فها جاز منها) أى من الشروط (عند العقد جداز) باتفاقهما (بعده) أى بعد العقد قبل حلول الأجل وبعده وبعد العقد بلا ألجل الدين ، وفي « الديوان » : أن اتفقا فنزعا الأجل جاز وكان سخريا ، وكذا أن أجبلا له أجلين أو ثلاثة فاتفقا على نزع بعض الآجال دون بعض على هذا الحال أى يجوز ذلك ولم يريدوا رحمهم الله أن يكون سخريا ، وأن كان الرهن بلا أجل فلها أن يتفقا على أجل ، وقيل : لا ألا أن أفسخاه وجددا له الرهن وأن كان أجل وان كان أجل أو أن كان أبلا أن أفسخاه وجددا له الرهن وأن كان أجل وانها أن يؤجل أجل دونه أو بعده جاز ، وتجوز شروط الرهن كلها بين الراهن والمسلط لا بين المسلط والمرتهن ، وأن اتفق أحد الراهنين سع المرتهن أو المسلط أو أحد المرتهنين مع الراهن على الشروط جاز في نصيبه ،

واذا بلغ الطفل أو الحاق المجنون مرتهنا أو راهنا فاراد تجديد الشروط جاز وكذا كل ما يجوز في الرهن يجسوز في بعضه ، وفي شيء واحد أن تعدد الرهن ، وأن رهن لرجلين فأجل الأحدهما دون الآخر جاز أن كان مما يجسوز بيع التسمية منه ، ويبيع الذي أجل له نصيبه ويكون نصيب الآخر سخريا ، وأن كان مما يجوز بيع التسمية منه وقف كله ، وأن كان مما يجوز بيع التسمية منه وقف كله ، وأن كان مما يجوز بيع التسمية منه وقف كله ، وأن كان مما يجوز بيع التسمية منه وقف كله ، وأن كان مما يجوز بيع التسمية منه وقف كله ،

⁽۱) تقدم ذکره ،

التسمية غارادا قسمه ليبيع الذي اجل له نصيبه لم يجز قسمه ، كذلك ان رهن رجلان لرجل واحد رهنا واحدا غاجل له احدهما دون الآخر ، وان رهن لرجلين على ان دين احدهما اكثر أو على أنه ود ين الآخر سدواء وتبين خلاف ذلك ، او رهن لهما في دينهما غاذا الدين لواحد منهما أو في دين غتبين أنه لم يكن عليه وانما عليه دين آخر أو اخذ الرهن في دينه ودين من ولى أمره غتبين أنه مات قبل الرهن أو بلغ لم يجز ، وان رهن رهنين مغترقين غوقت أحدهما الا بالذن صاحب الرهن ، وكذا ان قال أحدهما : وقت كذا ولم يعينه ، وسدواء في ذلك الدين الواحد أو الديون والله أعلم .

فصل

الســخرى ما لم يشترط عند عقده بيمه عند الأجل أو بمــده •

فصيسيال

الرهن (السخرى) المذكور في الأثر المتدم (ما لم يشترط عند عقده بيعه عند الأجل أو بعده) وانها قيدته بالأثر لأن الرهن قد يكون سخريا يغير الصفة المذكورة في الأثر كما مر ، فلو أطلقناه لتنافي هذا وما مر ، وقيل : ان الرهن لا يكون سخريا ولو لم يذكرا عند الأجل ولا بعده ولا يكون سخريا بشيء ما ، غيباع مطلقاً عند الأجل أو بعده لأنه يعقد لذلك الا أن شرطا شرطا فلهما فلهما ومها يكون به الرهن سخريا أن لا يجعلا له أجلا أو يجعلا له أجلا ويجعلا له أجلا مجهولا كالحصاد ، ومثل أن يتول أجل كذا أو أجل كذا أو أجل كذا أو أجل كذا أو أبعد في الرهن في دين لم يحل ، وأما ما حل كلا يحتاج رهنه إلى أجل ، وقيل : يحتاج كما في الرهن في دين لم يحل ، وأما ما حل كلا يحتاج رهنه إلى أجل ، وقيل : يحتاج كما في الرهن في دين لم

وكذا ما لا اجل له اصلا" ، وأن قال : بع وقت شئت جاز ، وأن جعلا

فإذا ماتا باعه وارث الرتهن كما مر"، وجورٌ بموت أحدهما، وكذا النسل الحادث في الحيوان بعد رهنه في حكم السخرى، • • • •

اجلا ينسد مثل التين والبطيخ بطل الرهن من أصله ، وقيل : جائز ، فقيل : يذهب الرهن بنسباده ، وقيل : اذا خيف فساده بيع ، وانها يؤجل مسدة لا يفسد فيها ، وقيل : ان أجل " أجلا يفسد فيه بيع وأمسك الثمن الى وقت طول أجل الدين فيقضيه ، ولفظ « الديوان » : وأن أجل له أأجلا أقل من ثلاثة أيام فلا يجوز ، ومنهم من يقول : جائز ، وأن جعل له أجلا الف سفة أو ما لا يعيشانه أو ما لا يعيشه الشيء المرهون فلا يجوز ذلك الأجل ، وأن رهن لم ما يسرع فساده مثل التين أو البطيخ أو ما أشبه ذلك فليجعل له أجلا لا يغسد فيه ذلك الشيء ، وأن جعل له أجلا يفسد فيه ذلك الشيء فسألا يجوز ، ومنهم من يقول : جايز أه ، ، وأذا جعل الأجل أقسل من ثلاثة أيام لم يجز ، وقيل : جايز أه ، ، وأذا جعل الأجل أقسل من ثلاثة أيام لم يجز ، وقيل : جايز أه سحيح عندى ،

واذا صبح أن الرهن سخرياً (فاذا ماتا) أى الراهن والمرتهن (باعه وارث المرتهن) ووارث الوارث وهكفا ما لم يبع (كما مر) تبل الفصل اذ تال : فاذا ماتا جاز لوارث المرتهن بيعه (وجوز) بيعه (بموت احدهما) فان مات المرتهن باعه وارثه ، وفي « الديوان » : وان استمسك المرتهن بالراهن أن يجعل للرهن السخرى أجلا يبيعه فيه ويستوفى رأس ماله غليس عليه ذلك ، ومنهم من يرخص ، والذا اتفتا على بيع السخرى جاز (وكذا النسل الحادث في) بطن (الحيوان بعد رهنه في حكم السخرى) لا يباع الا بعد موتهما وجوز بموت الحدهما لأنه لم يشرط للنسل الحادث بيعه عند الأجل وبعده ، فلو شرطا تبل حدوثه أو بعده لم يكن سخريا ، وأما ما

ويرهن في عاجل رهنا بياع متى شاء الرتهن ، وإن وقتّت لبيعه لم يصح ،

كان فى البطن وقت عقد الرهن غليس سخرياً الا ان كان الرهن سخرياً ، وأما سيائر غلات الحيوان غليست سخرية ولو حدثت بعد العقد الا أن كان الرهن سخرياً .

(ويرهن في عاجل) و آجل بعد الأجل (رهنة يباع متى شساء المرتهن كما أن أصله وهو الدين يتبضه متى شاء (وان وقت لبيعه لم يصح) الأن المعين لا تقبله الذبة ولانه لا وقت لأصله وهو الدين العالجل ولا تأخير له وقد قيل بأن الأجل في القرض لا يثبت ولو اتفقا عليه فللمقرض طلبه متى شساء ، (وجوز) لأن المؤمنين على شروطهم ، والشرط هنا في تأخير الرهن نقط فللمرتهن طلب الراهن قبل أجل الرهن ، وأما بعده فلا الا أن اشترط أن يطلب أيهما شاء وهو الصحيح عندى ، أذ لا مانع من توقيت لشيء دون أصله ، ولائه لو جعل صاحب الدين العاجل أجلا لهذا العاجل بعد كونه عاجلا ورضى الغريم لجاز ، وأن رهن في مؤجل على أن يبيع المرتهن قبل أجل الدين ويقبضه ويقضيه أو يقبضه وفي « الديان » : يجعل أجلا معلوماً يبيع فيه المرتهن قبل أجل الدين أو بعده وقضاه في ماله ، وأذا و معه ، فان كان قبله باع الرهن وأمسك الثمن وقضاه في ماله ، وأذا جعلاه قبل الأجل أو بعده ولكن يقول : ابيع عند الأجل وبعده .

وقيل : لا يحتاج قبله ولكن يقول : أبيع قبل الأجل ، وأن لم يذكر الراهن الأجل وذكره المرتهن أو غيره من الناس أو لم يذكراه وذكره غيرهما

او ذكره الراهن غقط لم يجز الا ان تبله من لم يذكره ، ووكيل كل بمقامه ، وان رهن على أن يبيع بعد اجل الدين بمدة كذا كشهر بعد أجل الدين جاز ، وتتدم عن « الأثر » أن الحاكم لا ينصب الخصومة في الدين الذي نبه الرهن ، وهذا يقتضى أنه أذا تأجل الرهن تأجل الدين لانه ربما احتاج الى الخصومة الا أن يقال : لا ينصب الخصومة أذا كان الدين مؤجلا كارهن أو كان براءة المحيان .

(و) ليست الضمانة في ذلك كالرهن ، نان الرهن اصل وضعه انه براءة من الدين وليس له لزومهما معا الا بشرط ، نسر (سان أعطى ضمينا في حتى علجل) و آخل حل أجله (غائسترط ان لا يحل عليه ما ضمنه لأجل كذا) ، و إذا كان اجل كذا حل عليه (جاز ولا يدركه عليه ربه حتى يحل الأجل الذى ضمن اليه ، ويلزيه ما المتزم ، وتلخير الحمالة لا يوجب تاخير الدين حيث جاز لربه) في الجهلة (ازوم اليهما شماء) الحميل والمحمول عنه ، وقيل : لا رجوع له للمحمول عنه ولى لم يشترط المحمول عنه براءة الا ان اشترط صاحب الحق الرجوع الى من شماء ، واما في المسالة نما لم يحل أجل الضمانة يطالب المحمول عنه ، واذا حل طلبه أو طلب الحميل ، وتيل : الحميل على حد ما مر (وان قال : رهنت كما رهن غلان انهلان) رهنا آخر أو ذلك الرهن ونك عنه وارتهنه هذا

وقد شرط غلان شروط الرهن او بعضها ، سواء علم الراهن أو المرتهن أنه اشترط غلان أو لم يعلم ، وقوله : غان وقعت دل على أن الراهن أو المرتهن أو كليهما لم يعلم والحكم سواء علما أو لم يعلما (جاز الرهن دون الشروط) •

و (ان اشترطها المسمى) غلان المنكور (وهو الأصح) ولو علم أن غلانا قد شرط لانه لم يذكر الشروط في العقد مفصلة ولا مجملة بل قال : كما رهن غلان فقط : غلعل وجه الشبه مطلق ايقاع الرهن غفيه الجهالة لفظا ونية أو لفظا ، بل لو صرّح بأن له شروطاً كشروط غلان وتبين أنه لم يعلمها غمن الأصول والقواعد فنيه قولان (وجوزت) له شروط غلان (كالرهن) ولو لم يعلمها الراهن والمرتهن ومعا جازا فيها بينهما وبين الله قطعا ، وذلك شبيه باحرام الانسان بما أحرم عليه صاحبه من غير أن يعلم بما أحرم عليه صاحبه ، والصحيح جوازه ، ولم يصحوا الجواز هنا لأن مسألة الاحرام وردت في زمانه على الامام من غير معرفة أين ليس في العبادة ، وأشبه ذلك أيضاً الدخول على الامام من غير معرفة أين ليس في العبادة ، وأشبه ذلك أيضاً الدخول على الامام من غير معرفة أين رهنه وكيفية عقد أجله كأجل فلان مثل أن يقول : أجل الرهن هو الأجل الذي يبيع فيه غلان رهنه ، واقتصروا في « الديوان » على المنع في هذا المثال ، وكلام يبيع فيه غلان رهنه ، واقتصروا في « الديوان » على المنع في هذا المثال ، وكلام المنف يشمل الخلاف في ذلك .

(فان وقعت) شروط الرهن في رهن غلان المسمى (باع) المرتهن الرهن

عنده وإلا صار سخريا ، وجاز رهن حيوان وبيعه وهبته وإصداقه والإيصاء به دون ما في بطنه إن استثنى ، وهل عتق الأم عتق لحملها ولو استثنى أو لا ؟ قولان ، • • • • • • • • • •

(عنده) أي عند الأجل ، وكذا بعده على القول الأخير الذى ذكره بقوله : وجوزت ، ولم يذكر المصنف بعده لأنه مفهوم بالمسلواة لفرض الكلام فى أن الشروط وقعت ، ويحتبل أن يريد بقوله : عنده ، وقت بيع الرهن ، وهو كل وقت بعد الأجل بالا انحصار ، ويحتبل أن يرد ضمير عنده الى المجوز المدلول عليه بجوزت (والا) تقع الشروط حتى الأجل لم يقع (صلر) الرهن (سخريا) يباع بعد موتهما أو بعد موت احدهما كما مر" ، وأن وقع بعض دون بعض غله ما وقع .

(وجاز رهن حيوان) غير ناطق وناطق (وبيعه وهبته واصداقه والايصاء به) والاستجارة به واهداؤه وكل معاملة من المعاملات الجائزة به (دون ما في بطنه ان استثنى) كما يجوز ذلك مع ما في بطنه ان لم يستثن ، تيل : لأن الحمل غير الأم ، وبيحث في العلة خصوصاً انها لو صحت لم يدخل في العقد ان لم يستثن ، وتيل : لا يجوز ذلك الاستثناء ، وذكر تولين في البيواع بلا ترجيح ، ولعله اقتصر هنا على الجواز لانه مختار ، (وهل عتق الأم عتق لحملها ولو الستثنى) كما ان نكاة أمه ذكاته (أو لا) يكون عتها عته ان استثنى والا نمتها عته ؟ (قولان) اصحهما عندى الثانى ، ولا يرد عليه كون نكاة الأم نمتها عجد اذراجه منها لجددت ذكاته لانه غيها يوجد مينا بعد الذبح ، خلو وجد حيا بعد اخراجه منها لجددت

ولا يصح "اشتراط بيمه قبل الأجل ولا جواز أكل غلاَّته ٠٠٠٠

له التذكية ، وليس في اختيار المذكى لها أن تموت ويحيى جنينها في بطنها ، ولأن المعتق مؤكد أمره في الشرع يقع بالهزل والجد والصحة والمرض .

(ولا يصح الشراط بيعه) اى بيع الرهن (قبل الأجل) والرهن صحيح كبيع وشرط اذا تلنا صح الرهن وبطل الشرط ، وتيل : يجوز على أنه لا يتفى الثمن في حقه حتى يحل الأجل ، ووجه الأول أنه لا يدرك دينه تبل الأجل ، والدين اصل للرهن غلم يجز له ادراك بيعه قبل الأجل ، ووجه الثانى أن بيعه ليس بمنزلة قبض الدين قبل الأجل ، وانه لو رضى الغريم غاعطى الدين قبل الأجل لجاز قبضه بوضع أو دونه ، (ولا) اشتراط (جواز اكل غلاته) أى لا يصح أن يشترط عليه أن يسوغ من جبانبه اكل غلاته وتملكها زيادة على الدين قبل الأجل ولا بعده ولا محاسبة من الدين قبل الأجل ، وأما بعده فيجوز السراط المرتهن اكل الغلة والاستنفاع أن عينت المدة لذلك ليخرج من الجهل اشتراط المرتهن اكل الغلة والاستنفاع أن عينت المدة لذلك ليخرج من الجهل وكان الرهن في عقد البيع غير القرض وذلك أنه في البيع المنفعة المشتركة جزء من الثمن ، والثمن يجوز أن يكون منفعة مع شيء ولا يجوز ذلك في موض هدية مديان ، وبالعوض بيع مديان ، وما ذهب اليه أصحابنا – رحمهم عوض هدية مديان ، وبالعوض بيع مديان ، وما ذهب اليه أصحابنا – رحمهم الله — هو الحق أذ على تقدير كونه جزءا من الثمن تدخله الجهالة والمخاطرة ،

وفى « الديوان » : ان اشترط المرتهن أو الراهن أن ينتفع بالرهن أو يأكل غلته بطل ، وكذا أن اشترط أحدهما على الآخر ما وجب عليه من مؤنة الرهن لم يجز أيضا ، وأن اشترط المرتهن غلته أو نفعه على أن تكون عليه مؤنته ،

ووجه من أجاز أشتراط الانتفاع لأجل معلوم أنه حمل النهى على الانتفاع بلا شرط كما حمله بعض ، على عدم العوض ، وذلك كالثمار والصوف وكراء الدواب والدور وغير ذلك ، (وسكنى دوره) أى درور الرهن أى دورهى الرهن ، أو دور مطلق الرهن ، أو الرهن بالمعنى المصدرى (وبيوته وركوب دوابه وشرب الباته والانتفاع بمنافعه) أى منفعة كانت ، عطف عام على خاص (للمرتهن) منطق بجواز ، وأن لم يجز ذلك ، الن تملك ذلك أو الأكل أو الانتفاع به زيادة على حقه فكان ربا من أنواع الربا كما يسمى بيع الجزر في الأرض ربا ، وكما سمى في الحديث غير المسترسل ربا .

(وجاز اشتراط ذلك) المذكور من المنامع كلها ولو جهلت أذ هي تابعة ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (التقوى الرهن) بأن يشترط أن يكون ذلك داخلا في الرهن يبيعه كما يبيع الرهن كالثمار والألبان والأصواف والكراء أذا باع الرهن باعها ، وأن خاف نسادها باعها ، ولو تبل حلول الأجل وتبض ثمنها حتى يحل الأجل نيتضيه ، وكذا الكراء يتضيه أن كان من جنس حته وحل الأجل والا حبسه حتى يحل ، وأن لم يكن جنسه باعه بجنسه أو يالعين واشترى بها جنسه ، وكذا ما أشسبه هذا ودخل في شروط الرهن اذا عباله .

(ولا) يصبح التراضى على (أن يكون دينه في الرهن أن زاد) الرهن على الدين (ف-) الرهن كله بزيادته (له » وأن نقص فعليه) نقصه ، فيأخذ الرهن

وهذا من غلته وغليَّته المنفصلة عنه ونمائه ، قيل : معه والفرع تابع لأصله ، وقيل : كالرهن في البيع والذهاب • • • • • • • • •

نقط (وهذا) اى المذكور من كون الرهن المرتهن زاد أو نقص إلى هُلته) وهو احتباسه عن الانفكاك ومن غلقه أن يقول له : ان لم أوفك دينك فالرهن لك ، أو أن كان كذا أو أن لم يكن كذا فهو لك ، ويجوز أن تكون الاشارة الى كون نقصه على المرتهن ، وأما اشتراط المرتهن أن يأخذ الزيادة من الثمن بعد البيع فلا يجوز وهو في معنى ذلك ، وعلة عدم الجواز أن ذلك أكل مال بلاحق ، وهو شبه القمار ، وأما اشتراط الراهن أن لا أزيدك على ثبن الرهن أن لم يف بدينك أو المرتهن أن تزيدنى أن لم يف فجائز (وغلته المنفصلة عنه) كلفلة المؤبرة عند قوم ، وهى قبل التأبير متصلة ، وقبل : هى متصلة ما لم تدرك فحكمها أذا أبرت أو أدركت على القولين حكم ما قطع ، وكالصوف الذي بلغ أن يجز فاته في حكم ما أنفصل ، وكسائر الثمار والبتول والفواكه أذا أدرك ذلك وكالكراء (ونهائه) زيادة الشيء في نفسه ككبر وغلظ وسمن ، وزيادة أغصان وجرائد على ما قال الشيخ مفسراً لكلام « الأثر » ، والأولى ويعل لشبه الترادف المرادف أو يجعل الفلة في النبات والنماء في الحيوانات ، ويعل لشبه الترادف المرادف أو يجعل الفلة في النبات والنماء في الحيوانات ،

(وقيل) تعقل وتباع (معه) ولا يذهب الدين بذهابها (والفرع تابع لاصله) في المنفعة لا في المضرة غلا يذهب بذهابها ، وبه قال أبو حنيفة والثورى وكذا قال حكم الحمل تابع لحكم أمه في التدبير والكتابة ، (وقيل : كالرهن في كل شيء كا البيع والذهاب) ذهاب الدين بذهابها وقيمة ما انسده احد من النغلة بمنزلتها ، وما انسده من النماء أو من اصل الرهن بمنزلته ،

ولا يباع ما وجد وفاء في غلته ، وقيل: هي لربها لم تدخل لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يغلق رهن لصاحبه غننهه وعليه غنر منه شه الله عليه وسلم: « لا يغلق رهن لصاحبه غننه وعليه غنر منه منه الله عليه وسلم : « لا يغلق رهن لصاحبه غننه وعليه غنر منه الله عليه وسلم : « لا يغلق رهن لصاحبه عنه وعليه غنر منه الله عليه وسلم : « لا يغلق رهن لصاحبه عنه وعليه عنه وعليه عنه و الله و الله عنه و الله و ال

وقال « مالك » : ما كان من نماء الرهن على خلقته وصورته مانه داخل في الرهن كالحمل ، وما لم يكن كذلك كتمر الشخل المدرك أو المؤبر وكراء الدان وخراج الفلام لم يدخل ، لأن الحمل حكمه حكم أمه في البيع يتبعها بالا شرط » والتمر المدرك أو المؤبر لا يتبع الا بشرط .

(ولا يباع) الرهن (ما وجد وفاء في غلته) المنتصلة ، ولما النماء ومنه النفلة المتصلة كثمار لم تؤبر أو لم تدرك على القولين ، وكصوف لم يبالغ أن يجز وهو كذات الرهن يباع معه ، (وقيل) غلته المنتصلة (هي لربها لم تدخل) في الرهن لأن منفعته عليه فكانت مادته أعنى ما زاد له ، وبه قال الشائعي (لقوله صلى الله عليه وسلم) من رواية سعيد بن المسيب عن أبى هريرة (« لا يغلق رهن لصاحبه) وهو الرهن (غنمه وعليه غرمه » (١)) وذلك أنه كان أحدهم يرهن الرهن ويشترط الى وقت كنا وكذا فان لم أو منك فهو لك بحقك فأبطل النبي على ذلك ، في ان لم آتك فهو لك بحقك فأبطل النبي على ذلك ، في الرهن » أي لا يحتبس عن فك صاحبه ولا يبطه عن مله ما المسلم عن المسلم عن المسلم عن المسلم عن المسلم عن المسلم عن المسلم النبي على المسلم عن المسلم النبي المسلم عن المسلم النبي المسلم عن المسلم ا

وهذا مثل شرطين في بيع او شرط وبيع ، والشرط لا يوجبه ، قال أبو ستة على كلام الشيخ : ان قوله شرطين في بيع ، هذا بالنظر الى قوله : مما زاد منه على حقه الخ فانه يتنضى البيع مع شرط عدم اخذ الزائد وشرط عدم دمع الناقص ، وقوله : لو شرط وبيع هذا بالنظر الى اصل ما ورد

⁽۱) رواه الثسانعي والدار تطني وابن ساجه ٠

نيه الحديث ، غان توله : يشترط الى وقت كذا شرط ، وقوله : غهو الته بحقك بيع مسورى ، والشرط لا يوجبه بمعنى لا يصححه لكون البيع معلقا عليه ، وفي « الديوان » : وذكر في الكتاب أنه كان في أول الاسلام اذا رهن رجل لرجل رهنا صار المرتهن ينتفع بغلات الرهن ويحمل مؤنته غنسخ ذلك غامرهم رسول الله في أن لا يفعلوا ذلك ، وان اشترط عليه أن يتخاصما في الرهن غلا يجوز رهنه ، وان اشترط أن يبيع شيئاً آخر لم يجز ، وان شرط أن يبيع غلته أو أن يستوفي منها أو أن يقضى حقه منها جاز ، وان شرط الراهن أن لا يكون بيد المرتهن ولا يبيعه لم يجز الا أن سلطا عليه انسانا .

وكذا ان شرط المرتهن ان يكون بيد الراهن لميلى بيعه لم يجز ، وان شرط الراهن ان لا يزول عنه حكمه كتسر ى الأمة لم يجز ، وكذا ان شرط ان لا يبيع الا بمشورته ، وان شرط محضر له لن أو مشورته أو سسوق كذا جاز ، وان شرط انه ان جاء الأجل ولم يوف ماله المسكه في دينه لم يجز ، وذكر في الكتاب أنه جائز ، وان شرط أن يغرس لهيه أو يبنى أو يعمل لهيه أو شرط المرتهن الاستنفاع لم يجز ، وان شرط أن لا يذهب ماله بذهاب الرهن وأن لا ينفسخ بطول أبجل ، أو شرط الراهن الفضل جاز ، وقيل : لا يجوز ، وأن شرط رهنين أو شرط في أحدهما ما لا يجوز قبضه أو أن يقبضه المرتهن ، وكذا أن رهن الاثنين أو أنسان لواحد وشرط الحدهما الانتفاع لم يجز ، وفي الوطأ معنى قوله رقي : « لا يغلق الرهن » (١) فيما يروى

⁽۱) تقسدم ذکره ۰

هل معناه له غلته وخراجه وعليه غرامة الدين أي فكاك · · · ·

من تفسير هذا التحديث أن يرهن الرجل الرهن عند رجل في شيء وفي الرهن مضل عها رهن فيه فيقول الراهن للهرتهن : ان جئتك بحقك الى اجل يسميه له والا غالرهن له بما فيه ك غهذا لا يصح ولا يحل .

قال ابن يونس: هو رهن باطل لا ينتظر به الأجل ، قال أبو محمد: فان كان في سلف مؤجل حل السلف ولك حبس الرهن حتى تأخذ حقك وانت أحق به من الغرماء ، قال ابن يونس: وان كان هذا الرهن مع البيع أو السلف في عقدة واحدة فسد البيع والرهن أو السلف والرهن جميعاً لانه لا يدرى ما يصح له في ثمن سلعته الثمن أو الرهن ولا السلف أو الرهن ، كذا قال ، وهو مشكل لانه موجود في كل رهن صحيح ، قال العاصمي :

عن شرط مالك الرهن حيث لا يقع انصاغه من حقه النهى وقع

واختلفوا في توله: « لصاحبه غنهه وعليه غربه » (۱) (هل معناه له) اي لصاحبه وهو الراهن (غاته) بن ثبار والبان وأصواف ونحوها متصلة أو بنغصلة (وخراجه) ما يخرج عنه بن كراء دار، أو عبد أو نحوهما ، وما يجلب به ككلب صيد رهن غصاد وكشبكة رهنت غصادت وكعبد رهن غلكتسب ، وهذا كله داخل في الغلة في غير هذه العبارة قبل وبعد ، وانها لم أدخله هنا نيها الأنه عبر عنه بالخراج ولنا ادخاله نيها نيكون توله : وخراجه خصوصا بعد عهوم (وعليه غراهة الدين) الضهير للدين

. . . .

⁽۱) تقدم ذکره ۰

الرهن منه ومصيبته ونفقته وجنايته أو له زيادته وعليه نقصه ؟

المعلوم من المقام (أي فكاك) بكسر الفساء وفتحها والفتح المصسح (الرهن منه) بقضاء الدين (ومصيبته) أي ما أصاب الرهن من ذهابه كله أو بعضه ، فاته يذهب على الراهن ولا ينقص من دين المرتهن ، وهذا عند من يقول: الرهن ثقة بالدين لا براءة منه ٤ (ونفقته) ان كان حيوانا أو عبيدا من ماكول ومشروب وملبوس وكل ما يحتاج اليه غير مسكنه على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وجنايته) في أموال الناس أو أبدانهم ، وسياتي قبل باب « ما لا يجوز للمرتهن » في كلام الشيخ أن جناية الرهن ومصيبته على المرتهن وهو قول (أو له زيائته) من غلة ونماء وخراج (وعليه نقصه) وأما المضال فكالأول لا ينقص من دين المرتهن شيء لأن الراهن قد رضى أمانته ؟ (تأويلان) متفقان في أنه لا يذهب من دين المرتهن وهو مثلكل لقوله ﷺ: « الرهن بما نيه » (١) ولعل الشيخ رجع الضمير في توله « منه » حيث قال : وعليه غرامة الدين أي افتكاكه عليه ومصيبته منه الى الدين ، ولعل الشيخ أراد بالمسيبة الجناية في الحيوان مثلاً أو النفقة أو نحب و ذلك ، وممن قال بذهاب الرهن على الراهن الشافعي واحمد ، وأبو ثور . ونسب لجمهور الهل الحديث مستدلين بقوله : وعليه غربه ، وقال أبو حنيفة وجمهور الكوفيين ، وقال مالك والأوزاعي وعثمان البتى: ان كان مما يفاب عليه من العروض مبن المرتهن ، وما لا يغاب عليه كالحيوان والعقار مما لا يخفى هلاكه من الراهن ، وقال أبو حنيفة : غنمه في الحديث ما غضل منه عن الدين وغرمه ما نقص عنه ، وكذا قال

⁽۱) تقدم ذكره .

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

غالمتاً منه الشجر والغالبة والحيوان زيادة الشيء في ذاته فحكمها حكم الرهن • • • • • • • • • • • • • •

أصحاب أبى حنيفة ، واحتج بن قال : بن المرتهن ، أنه عين تعلق به الاستيفاء ابتداء نوجب أن يسقط بتلفها أصله تلف المبيع عند البائع اذا أمسكه حتى يستوفي منه الثبن ، وإذا شرط التزام أيهما شاء وذهب الرهن لم يذهب من مال المرتهن ، وذكر: الشهيخ في ذهاب الرهن من باب ما يكون على المرتهن حديث « لا يغلق الراهن » الخ انه تبل: المعنى له مادة الرهن وعليه غرامة الدين اي مصيبته ، وقيل : له زيادة الرهن على الدين وعليه نقصائه أى ما نقص عن الدين ، وقبل : له زيادة الرهن وعليه نفقته أذا كان مما ينفق ، وفي « الديوان » : معنى لا يغلق أنه أذا كان الرهن أقل من الدين فليستوف ثمنه ويرجع على الراهن بما بقى من الدّين ومعنى قوله : لصاحبه غنمه أي ربحه يعني ما فضل عن الدين وعليه غرمه يعنى اذا كان الرهن الله من الدين مرجع عليه بما يقى له من الدين ، وأما قوله : وهو ذو انفلاق اذا كان الرهن والدين سواء نذهب ذهب بما نيه ، وان باعه غليستوف رأس ماله ولا يدرك شيئاً ولا يدرك عليه ا هـ (ف-) النفلة (المتصلة كنماء) أي زيادة (الشجر) كزيادة الأغصان والأوراق والجرايد والخوص (و) نماء (الفلة) ككبره وغلظه ونبات الاسنان والسمن (و) نباء (الحيوان) بأن يرهنها مع الأصل ويدخلها في الرهن وهي مؤيرة أو مدركة غتنمو بعد ذلك أو يرهن أصلها وهي نميه غير مؤبرة أو غير مدركة متدخل بلا ادخال وتنهو (زيادة الشيء في ذاته) المتصلة مبتدأ وزيادة خبر ، اى ما زاد في الشيء مما لا يحكم له بحكم جنس آخر ، أو المتصلة مبتدأ وكنماء خبر وزيادة بدل من نماء ، أو خبر ثان ، وأذا ثبت في علة أنها متمسلة ﴿ فحكمها حكم الرهن) تباع معه ويذهب الدين بذهابها على النصسسانية .م.

وكذا الحمل وغير الدركة وقت بيعه من الفلَّة الحادثة فيه ، والمنفصلة إن كان أصلها منه فحكمها حكمه كالثمار إن لم تدرك • • • • • •

(وكذا الحول) في بطنها (و) الغلة (غير المدركة وقت بيعه) اى في وقت بيع المرتهن للرهن ما عقد الرهن الأجله وكان عقده وقت البيع أو بعده وهذا كالتمثيل غان الرهن لحق مطلقاً كالرهن لبيع (من الغلة الحادثة فيه) أى في الرهن اى في المرهون ، وكذا بيان لقوله : غير المدركة ووصفها بالحدوث لقرب حدوثها غانه غير مدركة أى حدثت في ذات الشيء المرهون قبل أن يرهن ورهن قبل أدراكها ، أو حدثت حال الرهن : وهذا وجه صحيح في تأويل كلام الشيخ والمسنف : حكم الفلة غيه حكم الرهن بلا اشكال ، ويجوز أن يعود ضمير بيعه للرهن ويكون قوله الحادثة غيه بمعنى الحادثة في الرهن بعد كونه رهنا وهو المتبادر من العبارة فيكون بباع المراد أن الغلة غير مدركة حدثت بعد الرهن وبيع الرهن قبل ادراكها غانها نباع مع الرهن وحكمها حكمه في كل شيء غيشملها بيع الرهن ، وهاذا في نفسه معنى صحيح أيضاً ولو كانت عبارة المصنف لا تصدق الا باحد الاحتمالين نفسه معنى صحيح أيضاً ولو كانت عبارة المصنف لا تصدق الا باحد الاحتمالين غليها حملت عليه الحق به الآخر ،

(و) الفلة (المنفصلة ان كان اصلها منه) أى من الرهن (فحكهها حكمه كالثمار ان لم تدرك) سمى الثمار غير المدركة غلة منفصسلة فتكون المتصلة هى نماء ذات الرهن ، والأولى غير هذه العبارة بأن يسميها متصلة غيتول : كالثمار المدركة فتكون المدركة منفصلة فينهم أن غيرها متصسلة ، ويحتمل أنه بنى على أن الثمار المؤيرة منفصلة فاتهم اختلفوا في الثهار ، فقيل : هى كجزء من شجرها ما لم يؤير ، وقيل : ما لم تدرك ، وقيل : ما نعطع ، فينهم بالأولى من توله : أن لم تدرك ، أنها أن أدركت سميت منفصلة ، فنان الذى يتبادر من كلام الشيخ أن الفلة المدركة منفصلة حكمها

والالبان والاصواف، وإن كانت الزيادة منه وأصلها من خارج عقلت معه ولا تباع معه كالسخرى والنسل الحادث، • • • • • •

حكم الرهن ، رهن أصلها وهي مدركة ، أو حدثت وأدركت ، أو رهن أصلها وهي غير مدركة ثم أدركت ، كما أن المتصلة حكمها حكمه وهي التي لم تدرك ، وأما كلام « الأثر » مالمتبادر منه أن غير المدركة يشملها الرهن والمدركة لا يشملها ، وتعبير من يعبر بأن النقلة المدركة لا تباع من الرهن محتمل لأن يريد أنها من الرهن وتباع وحدها لانها شيء آخر ، وهو قول من قال : لا يباع مختلفان بثمن واحد ، وفي موضع من « الديوان » : الحمل والنقلة الموجودة حال الرهن داخلان في الزهن حكمها حكمه مطلقاً ، وكذا ما حدث ، وقيل : ليس ذلك رهنا غلا يذهب الرهن بذهابه ولا يفسخ بفعل غيه ، ويمنع من الراهن ، وتبل : لا يهنع منه ا ه باختصار .

ويحتمل أن يريد بالمنفصلة المتطوعة الحاضرة مع أصلها ، ويدل له ما ذكره في باب « ما يجوز للمرتهن » استثناء ما ولدت أمة الراهن من محرمه (والألبان) المجتمعة في الضرع (والأصواف) والاشمعان والأوبار التي بلغت أن تقطع نذلك كله منفصل حكمه حكم الرهن في كل شيء ، ولو حدثت بعد الرهن أو ادركت بعده .

(وان كانت) المنفصلة التي هي (الرّيادة منه) اي من الرهن وهو عديل توله : والمنفصلة ان كان اصلها منه (واصلها من خارج عقلت معه ولا تباع معه كالسخرى) في أنه لا يباع (والنسل الحادث) عانها تباع اذا ماتا أو مات احدهما على الخلاف السابق ، وعطف النسل الحادث على السخرى لانه ليس

وأما الغرس أو النقض الحادث فيه فإن كان أصله من خارج فهو النور النقض الرهن ، وإن كانت الزيادة فيه لا منه ككراء الدور

رهنا معتودا عليه من أول مرة متعينا موجودا ولو كان حكمه حكم السخرى غلم يشمله لفظ السخرى شمولا ظاهرا والضبحا أى كالسخرى حكما وكالنسل الحادث تبثيلا ، فالنسل هو المثال للأصل من خارج الأن النطفة من خسارج ،

(وألها الغرس أو النقض الحادث فيه) وهو ما يبنى غيه من نحو حجارة وطين وخشب (فان كان أصله من خارج فهو ان الخله ولا يكون مع الرهن) سواء ادخله الراهن أو المرتهن ، ولكن أن كان قد الدخله المرتهن ، فقيل : ينفسخ الرهن ولو قصد به أن يكون من الرهن ، وقيل : لا ، كما يأتى فى الانتفاع بالرهن قولان : قول يفسده ، وقول لا يفسده ، وهعنى كونه للمرتهن أنه غير داخل فى الرهن سواء قيل بصحة الرهن أم لا ، وأما الكلام على اثباته أو نزعه فيفنى عنه ما مر فى أحكام البيهع الفاسدة والقسمة ، واختلفوا أثباته أو نزعه فيفنى عنه ما مر فى أحكام البيهع الفاسدة والقسمة ، واختلفوا فيهن أشبه الغاصب هل حكمه حكم الغامس فى أن يحمل عليه أم لا ؟ وهذا أشبهه ، وسواء فى ذلك الراهن والمرتهن ، ويأتى فى بهب : ما يجهز المراهن من الأنعال وما لا يجهز أن الغروس للراهن أذا كانت من الأرض المرهونة فاتها تباع مع الرهن ، وان كان من الرهن بأن نزع منه بعد الارتهان وبنى فيه فائه يباع مع الرهن .

(وأن كانت الزيادة فيه) من خارج (لا منه ككراء الدور) والبيوت تبل

والحوانيت وخراج العبيد والدواب ففيه نظر مع شرطنا أن وال القبض من يد المرتهن بحق ، سبب لفساده • غير أن هذا الحق منفعة له بتقوية رهنه ، فمن ارتهن كدار ثم أكراها بإنن الراهن فهل تنفسخ • • • •

الارتهان أو بعده وما تبله ياخذه الراهن ، والمكرى هو الراهن (والحوانيت) وغيرها مما يكرى (وغراج العبيد والدواب) ما يجلبون من المناقع بكسب أو اكراء (ففيه) أى : فنى تصوير ذلك (فظر) يصطحب (مع شرطنا أن زوال القبض من يد المرتهن بحق) من الحقوق كاكراء واصداق واستجارة هو (سبب الفساده) ، فكيف يتصور اكراء الرهن مع بقاء كونه رهنا حتى يكون الكراء للمرتهن كما هو قول الربيع ، أو للراهن كما هو قول غيره ؟ وانما المناسب لذلك انفساخه كما هو قول ابن عبد العزيز ، نعم ، أن اكراه الراهن بالا أمر من المرتهن فالكراء للمرتهن ولا فسخ على الاطلاق أو على الرهن ، وكذلك لا ينفسخ أذا أكراه المرتهن بلا أن من الراهن .

واما باذنه غتولان كما ذكره قريباً ﴾ ﴿ غير انس) سه قد يقال في الجواب من ذلك النظر أن ﴿ هذا الحق ﴾ اذ كان ليس نبه خروج ملك كاكرااء ﴿ منفعة له ﴾ أي للمرتهن ﴿ بتقوية رهنه ﴾ ويده عليه باقية برسم الرهن غليس خارجاً عن قوته بالاكراء وخروجه الى يد المكترى كخروج الدابة المرهونة الى الرعى (غمن ارتهن كدار) أو دابة ﴿ ثم اكراها ﴾ لمكتر ﴿ بانن الراهن فهل تنفسخ ﴾ من الرهن بتسليط المكترى عليها وبارجاع أمرها الى الراهن حيث استأمره

أو لا ؟ والكراء قضاء من حق المرتهن عند الأجل ؟ قولان ، وعلى جـواز الكراء مع صحة الرهن جاز للراهن أن يشترط الفلة ، وأن شرط سسكنى الدور وخراج ما ذكر أن ينتفع به بنفسه لنفسه لم يجز لإخراجه من معنى القبض إلا" إن أخذه بكراء جاز له كغيره على قول ، • • •

فى اكرائها ، وأن أكراها بلا أذن منه مانفساخها بتسليط المكترى عليها مقط والكراء للراهن وعليه دين المرتهن (أو لا). تنفسخ لأن أكراهها ليس أخراجاً لها عن حكمه بل تتوية ، وأذن الراهن فى ذلك زيادة تتسوية وتتسرير.

(والكراء قضاء من حق المرتهن عند الأجل) يكون بيده حتى يحل الأجل نياخذه بحساب من حته (قولان) الأول لابن عبد العزيز والثانى للربيع ، وتيل : الكراء للراهن لا يدخل في الرهن (وعلى جواز الكراء مع صحة الرهن) أي بقاءه غير ناسد (جاز الراهن أن يشترط المفلة) كالثمار والألبان والكراء والكسب عند عقد الرهن أن تكون له بأن يلي ذلك مرتهنه ويوصله إلى يد الراهن .

(وان شرط سكنى الدور) أو البيوت أو نحوها (وخراج ما ذكر) أى ما يخرج منه بعينه كلبن وثمار أو بكراء أو كسب (أن ينتفع به بنفسه انفسه) بأن شرط الراهن أن يركب الرهن ويحلب الحيوان ونحو ذلك مما يليه بننسه (لم يجز لاخراجه من معنى القبض) من لم يشترط التبض في الرهن أجاز ذلك (الا أن أخذه بكراء جاز له كغيره) ولو أكتراه برخس (على قسول) في

وينفسخ إن أعاره له في الاظهر، وجاز أكتراء خليفة من مرتهن رهنسة وإن تلف من يده فمن مال الرتهن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

غيره ، وهو تول من اجاز للمرتهن اكراه للناس ، وجاز للمرتهن اشتراط ان لا يذهب ماله بذهاب الرهن أو لا يذهب منه الا تسمية معلومة ، وأنه ان ذهب زاد له رهنا آخر ، ولا يجوز أن يشترط الراهن ضمان الغضل أو ضمان أكثر من قيمة الرهن ولا أن يشترط هو أو المرتهن أن يبدل رهن آخر أو أن يأخذ رهنه وقت أراد ، وأن يرده للمرتهن وقت أراد ، وجاز أن يرهن له الى وقت كذا وبعد الوقت يكون رهن آخر معه أو أن يبطل الأول ويكون الآخر، ان علم الوقت .

(وينفسخ ان اعاره) اى اعار المرتهن (له) اى المراهن إلى الأظهر) لائه اخراج الى يد الراهن بلا أمر يكون تقوية له اعنى للرهن ، ويدل اذلك التسوية بين الراهن وغسيره فى الكراء يقتضى الفسخ لأن العارية لغير الراهن لا تجوز ، وقال الشاهمي : يجوز أن يعيره للراهن (وجاز اكتراء خليفة) خليفة الرهن (من مرتهن رهنه) لنفسه أو لمن استخلف عليه من يتيم أو غاقب أو الغيرهم من الناس ، وقيل : لنفسه أو لغير من استخلف عليه مقط ، وسواء اكتراه الخليفة باذن الراهن أم بلا اذن ، وكذلك ان اكتراه خليفة المرتهن من الرتهن بعد ما دخل يد المرتهن ، (وان تلف من يده) أى من يسد الخليفة اذ اكتراه لنفسه أو غيره (فمن مال المرتهن) .

وكذا ان اكترى الراهن الرهن لنفسه أو غيره غانه يجوز على تول ، وان

تلف من يده نمن مال المرتهن كما قال الشيخ ، وكذلك الرهن كله ولو كان لغير اليتيم لجاز أيضا كما جساز للخليفة حيث كان اليتيم ، والأوالى أن يقول : يجوز بدل قوله : يجوز ، مستانف لزيادة التقرير والله أعلم .

فصـــل

فصـــل في التسليط على الرهن

يجوز تبول التسليط بلا شرط وبشرط ، مثل أن يشترط: أن لا يبيع أو أن لا يبيع الا بمحضر غلان أو باذنه أو برأيه أو الا في وقت كذا أو في مكان كذا ، ومثل أن يقول: أنا مخير ، أو تبلت أن شاء غلان أو الأمر ألى مشيئته ، وأن رهن رجلان رهنا واشترطا أن يكون واحد منهما مسلطاً على بيع الرهن غلا يجوز ، وجاز أن يسلط كل منهما على بيع سهم صاحبه ، وأن رهن واحد لاثنين واشترط أن يكون واحد من المرتهنين مسلطاً على الرهن كله ، أو اتفقا أن يكون كل مسلطاً على سهم صاحبه جاز ، وأن اشترط الراهن أن يكون مسلطاً على ما ناب أحدهما دون صاحبه غلا يجوز ، وأن رهن أثنان لاثنين على أن يكون كل من الراهنين مسلطاً على سهم صاحبه جاز ، وأن رهن أثنان لاثنين على أن يكون كن من الراهنين مسلطاً على سهم صاحبه جاز ، اشتركا الرهن أم

جاز لهما أن يتفقا على رجل ولو عبداً بإذن أو مشركاً · · · ·

لا ، وكذا المرتهنان يتسلط كل منهما على ما ارتهن صاحبه وعلى الكل ،
 وان سلطا على تسمية من الرهن غان أمكن تسسمه تسم ، والا أخذاه بالدول .

وان تركه احدهما في يد الآخر حتى تلف ضمن ما نابه من الرهن ، وقيل : لا ، ويجوز اخذ الأجرة على بيع الرهن وعلى حفظه ، وان وكتل رجل" رجلا" أن يرهن من ماله ، فرهن ، فسلط هو والمرتهن أحداً جاز ، ولا يكون الوكيل مسلطا ولا موكتله ، ولا الرجل الماذون له في التسليط ولا الراهن ، وقيل : يجوز المسائون له ، وان ر هن الأب مال ابنه أو اخذ فيه الرهن فبلغ فاراد أن يجد مع المرتهن أو الراهن مسلطا آخر جاز ، وكذا كل شرط يجسوز تحويله والأب قد خرج الأمر من يده ، وكذا خليفة اليتيم والمجنون ، وكذا وان جعلا مسلطا على الرهن ولم يأمراه بالبيع جاز ، وكان سخريا ، وكذا أن كان سخريا فسطا على الرهن ولم يأمراه بالبيع جاز ، وكان سخريا ، وكذا والرتهن (أن يتفقا على الرهن ولم يأمراه بالبيع جاز ، وكان سخريا ، وكذا والرتهن (أن يتفقا على رجل) عدل أو غير عدل او أمراة عدل أو غير عدل ، والأولى أن يتفقا على العدل ، وسمى مسلطا لأن له تسليطا أى قوة يتصرف في الرهن بالإمساك وكل" ما جعل اليه .

وفى « الديوان » : غليختارا رجلا تجوز أنعاله أمينا يتوم برهنهما ولا يحيف الى أحدهما دون الآخر ، وان أبى أحدهما من التسليط فلا يجبر ، وجساز تسليطه (ولو عبداً) ان كان (بائن) وان كان مسرحاً لم يحتج الى اذن لأن هذا مما قد ينتفع به فى تجره ويكون عبد المرتهن أو مقارضه أو عقيده مسلطاً على الرهن وكذا عبد الرهن ، وقيل فى العبد : لا يجوز ان كان للزاهن ، وجاز المسلط ولو مشركاً غير كتابي (أو مشركاً) كتابياً أو مستامنا أو حربيا

أو قريباً لهما أو من أحدهما يكون الرهن بيده كالرتهن ، ويشترط له ما مراكه ، ولا يسلط مشرك على رهن كمصحف

غائباً حاضراً (أو قريباً لهما أو من احدهما يكون الرهن بيده كالرقهن) يحفظه ويتبض ثمنه ولا يكون الراهن مسلطاً على الرهن ولا أحد العقيدين الا أن سلط على غير البيع ، وكذا المقارض وصاحب المال في مال القراض ، وأن رهن أحدهما رهنا على أن الآخر مسلطاً لم يجز ، وأن رهن له رهنا ولم يحضر على أن يكون في يد المسلط أو حضر واشترط عليه أن يسلط من أراد أحدهما ولم يعيناه لم يجز ، وكذا أن سلطا عليه أحداً من هؤلاء الرجال أو من بنى غلان ولو لم يعيناه لم يجز ، ولا يجوز تسليط الطفل أو المجنون على الرهن ، وأن رهنه على أن يبيعه هذا الطفل أو المجنون اذا المبنئ أم يجز ، ولا يتها أو المجنون اذا المبنئ أو المبنون المنها أو المجنون اذا رهن مالهما في دين عليهما ، وأن أخذ الرهن عن هؤلاء جاز تسلطه ، وكذا الشريكان في الولد وأبو الخليطين .

(ويشترطله) الى يشترط المسلط المتفق عليه لنفسه مما يعود نفعه للمرتهن او هو بالبناء للفاعل ، أو يشترط له الراهن والمرتهن (ما مر" له) الى للمرتهن ، ويجوز بناء يشترط للمفعول فيصدق باشتراطه لنفسه وباشتراطهما له ، وأن سلطا أحدا الى وقت مجهول أو قالا : أذا كان وقت كذا ففلان مسلط وهووقت مجهول أيضاً لم يجز ،

(ولا يسلط مشرك) ولو كتابيا إلا على رهن) ما لا يبلكه الشرك أل لا يبسكه إلى كمصحف) وعبد وأمة ، وأن سلطا على ذلك صبح التسليط لانه ليس تملكا له ولا يبكن من مس المسحف ، وأذا جاء وتت بيعه أخذه من علاقته أو .

فكل من محيَّت وكالته جاز تسلطه ولا يزال بأحدهما إن دفعه له أو تبراً له منه ما هلك من حق كل بدفعه ، • • • • • • • • • • • •

نادى عليه وهو فى غير يده ، ويبيع العبد والأمة بنفسه ، ويجهوز تسليط الموحدين على راهن المشركين كما فى « الديوان » أى ان لم يكن مما لا يحل كالخمر والخنزير ال فكل من صحت وكالته جاز تسلطه) على الرهن ، وفى تسليط الطفل المهيز ولو لم يراهق قولان ، ولا يصح تسليط مجنون الولا يزال المسلط من التسليط أو لا يزال التسليط بالبناء للمفعول فيهما من الازالة (بلحدهها) لانه صار مسلطا بهما الأن ذلك حق دائر بهما معا ، فليس كسائر الوكلاء يزاول من الوكالة بواحد ، فمن وكله فى حق من ازاله والمسلط كوكيل وكله الراهن والمرتهن ، وقال الشافعية : اذا عزله الراهن انعزل ، وان عزله المرتهن لم ينعزل فى الأصح النه وكيل الراهن ، واذن المرتهن شرط فيهه ، قسال السعويكاني : ما قالوه غير ظاهر الأنه بمنزلة الوكيل لهما فلجعله وكيلاً المعمود ون الآخر تحكم والله أعلم ،

قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة : بل كالام الربيع يدل على أنه وتكيل الراهن فقط كما سيأتى ، لكن المصنف يعنى الشيخ نص على أن العزل لا يكون الا منهما معا لانهما جعلاه بيده معا وضمن المسلط المتفق عليسه (ان دفعه) أى الرهن (له) أى لأحدهما (أو تبرأ له منه) أى من الرهن الرهن المرتهن أو تبريه ، فأن دفعه للمرتهن أو تبرأ له منه غهلك ضمن الرهن للراهن أو للبرتهن أو تبريه ، فأن دفعه للمرتهن أو تبرأ له منه غهلك ضمن مثله أن كان مثلياً الراهن وقيمته أن لم يكن مثلياً ، وأن دفعه للراهن أو تبرأ له منه غهلك منه مثله أن كان مثلياً الراهن وقيمته أن لم يكن مثلياً ، وأن دفعه المرتهن أو تبرأ له منه غهلك منه منه غهلك ضمن المرتهن دونه ، وما زاد

وجاز أن يسلطاه على بعض الوجوه فقط كبيعه أو حرره أو قبض ثمنه إذا بيع حتى يدفع للمرتهن فلا يتعداًى ما وكل عليه وقيد له ، وإن ذهب من يده على هذا فمن مال الرهن ، من من من يده على هذا فمن مال الرهن ، من من من من من من على هذا فمن مال الرهن ،

معلى الراهن ، ولا يعد المسلط متبرعاً بل يدرك نزع الرهن ممن دفعه لــه ان كان موجــودًا ، ويرجع كل والحـد بما دفع عنــه ان كان قد هلك ، قال أبو زكرياء: أن أدعى المسلط أنه دفع الرهن إلى الراهن أو دفع الى الرتهن حقه أو دمع الفضل من ثمن الرهن الى الراهن معليه البينة والاحلف من انكر ، (وجاز ان يسلطاه على بعض الوجسوه فقط كبيعسه) أي الرهن (او حرزه او قبض ثهنه اذا بيع) أي باعه المرتهن (حتى يدفعه) ــ الالمرتهن) وكبيعه وحرزه وكبيعه وقبض ثمنه وكحرزه وقبض ثمنه ، وفي « العيوان » : يجوز لهما أن يجعلا مسلطاً على حفظ الرهن ، وآخر على بيعه ، وآخر على ميضه ، كان في يد المرتهن أو يد غيره ، وآخر، على أن يقضيه ثمن الرهن في ماله ويسلط أيضاً على التسمية من الرهن أو على شيء معلوم منه ، وأن رهنه للمسلط في مال المرتهن جاز ، وكذا أن رهنه في يد المسلط على أن يبيعه المرتهن او على أن يبيعه المرتهن والمسلط جميعاً على هذا الحال ، وأن قال : رهنت لك هذا الشيء على أن يكون في يدك وهذا الرجل والمسلط على بيعه رجل آخر جاز ، وكذا أن جعلاه في يد المسلط على أن يبيعه المرتهن وكل من سلط لزمه الوقوف على ما سلط عليه ، (فلا يتعدى ما وكل عليه) من الوجود (وقيد له) الى غيره من الوجوه التي لم يوكل عليها ، (وأن دهب) الرهن (من يده) الى المسلط (على هذا) اى على هذا الذكور من التسليط سواء سلط على كل وجه أو على بعض ، ويأتى كلام عن « الديوان » (فهن مال الراهن) لانه ليس رهنا متبوضاً في يد المرتهن بل زحزح عنه الى المسلط علم تلحقه مضرة بذهابه الد لم يكن له ميه سلطان ، بل للراهن ميه حكم اذ لم يخرج عنه

وقيل: الرتهن، وإن هلك بيد مسلط وقيمته تساوى الدين فهل ذهب بما فيه وبطل الدين أو هو بحاله على الراهن وهو المختار ؟ قولان ، وإن مات الراهن، وعليه دين، والرهن بيد مسلط فالرتهن • • •

الى المرتهن بل بجعله بيد المسلط ، وأن كان بيد المرتهن لكن بعض وجوهه الى المسلط فكذلك أذ لم يتم سلطان المسلط عليه ، (وقيل :) أذهب من مأل (المرتهن) لأنه وأن لم يكن بيده مقبوضاً لكن قد صبح أنه رهن له ، وقسد ناب عنه في القبض المسلط ، والقبض حق المرتهن لا للراهن فالمسلط نائب فيه عن المرتهن لا عن الراهن ، وقد صبح أنه رهن ، وقد ورد في الحديث : « الرهن بما فيه » (١) وسبواء في القولين أنه ساوى الرهن الدين أو كان دونه أو أكثر .

وق « الاثر » : (وان هلك) الرهن (بيد) في يسد (مسلط وقيمته تساوى الدين فهل ذهب) الرهن (بما فيه) من الدين (وبطل الدين او هو) أي الدين (بحاله على الراهن) والرهن ذ مب عليه (وهو المختار ؟ قولان) الأول : لابن عبد العزيز ، والثانى : للربيع بن حبيب ، انتهى كلام « الاثر » . وانها ساته المصنف متابعة للشيخ ، والا نهو داخسل في عموم الكلام المذكور قبله ، وقد علمت أن التولين نهما أذا تساويا أو لم يتساويا لانه قد اختلفوا : هل يذهب الرهن بما نهه أو بما يقابله نقط ؟ .

(وأن مأت الراهن) أو أنلس (وعليه دين والرهن بيد مسلط فالرتهن

⁽۱) تقسيم ذكوه ،

أحق به من الغرماء ، وقيل : بل يحاصصهم وعليه العمل أيضاً ، وإن كان بيده وهو أحق به منهم اتفاقاً ، والمختار أنه لا ينفسخ بانتفاعه إن كان بيد مسلط ه • • • • • • • • • • • •

احق به من الغرباء) لانه قد تحتق أنه مرتهن ، وأن ذال ومن صحيح ، وذلك قول أبن عبد العزيز ، وأن غضل شيء من دينه غلغرباء ، وأن لم يف الرهن بدينه فهو أحق بالرهن ويتعاصصه مع الغرباء بباتي دينه في سائر مال الراهن ، (وقيل) : ليس المرتهن أحق بالرهن من الغرباء (بل يعاصصهم) لانه ليس متبوضاً بيده أو لم تكن أوجهه كلها له ، وأيضاً تقبيض المسلط لم يختص به المرتهن بل به وبالراهن ، وهذا قول الربيع ، (وعليه العبل أيضاً) كما أختر قوله في المسألة التي قبل هذه ، ولا يلزم من كونه لا يجوز للراهن انتزاعه أن لا يكون بهنزلته لأن هذه العلة تعود بالنتض على أبن عبد العزيز غلا يصح "التعليل بهذا لانه مشترك الالزام ، فكما لا يجوز للراهن انتزاعه دون أمر الراهن ،

(وان كان بيده) اى بيد الربهن وكانت وجوهه كلها اليه (وهو المتصود بالرهن احق به منهم اتفاقاً) لانحيازه به عنهم من كل وجه ، وهو المتصود بالرهن في الشرع (والمختار) وهو تول الربيع (انه لا ينسخ) الرهن (بانتفاعه) اى المرتهن أو أمره بالانتفاع انتفع المامون أم لم ينتفع (ان كان بيد مسلط) الا ترى أنه هو والفرماء فيه سواء ، وقال أبن عبد العزيز: ينفسخ لأن الرهن الذي بيد المسلط عنده كاذي بيد المرتهن سهواء ،

وفي « الديوان » : وان قال له الراهن : رهنت لك هذا الشيء في دينك

وصدق إن اداعى تلفه أو ثمنه إن بيع أو الفضل منه وحلف ، قيل :

على أن يكون في يد هـذا الرجل الى أجل كذا وكذا نبيبعه ويقضى لك مالك نجائز ، وكذا أن رهن له على أن يكون في يد غيره مسلطاً على بيعه خاصة ، وهذان الوجهان المرتهن أحق بالرهن من الغرماء نبهما ، وأن ذهب الرهن ذهب بما نبيه ، وأن استنفع به أنفسخ ، وأن اشترط المرتهن على هذا الحال أن لا يذهب ماله نله ذلك (وصحق) المسلط ولا يتهم ولا يحكم عليه بتهمة ولا يحين عليه لأنه أبين في ذلك أبناه سواء كان عدلا أم لا والرهن بيده بمنزلة الأمانة (أن أدعى تلفه) أى تلف الرهن الذي بيده أو بعضه (أو) تلف (ثمنه أن بيع) أى باعه المسلط (أو) تلف (الفضل منه) أي من الثمن وفى كل وجه من وجوه الرهن أذا رجعت الى المسلط كلها صدق نبها ، وأذا رجع عليه منها ، وقيل : أن أتهم جرى عليه حسكم بعضها اليه صدق نبها رجع اليه منها ، وقيل : أن أتهم جرى عليه حسكم التهمة وحلف كما قال (وحلف قيل : أن أتهم) كما قيل بتحليف المؤتمن أنها أتهم على أمانته ، وقيل : لا يمين على المؤتمن ، والمشهور الذي عليه العمل أمان أبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة أنه يحلف ويقال الأمين أمين أمان أبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة أنه يحلف ويقال الأمين أمين أمان أبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة أنه يحلف ويقال الأمين أمين أمان أبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة أنه يحلف ويقال الأمين أمين أمان أبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة أنه يحلف ويقال الأمين أمين أمين أمين أمين أله في المؤبد الميدن (وجاز جعله) أى الرهن (بيد مسلطين) أو ثلاثة فصاعدا .

وفى « العيوان » : يجوز تسليط الواحد على رهان شتى عند رجل واحد وعند رجال شتى كانت لرجل أو لرجال وتسليط رجلين على رهن واحد كان مسلط على الكل في عقدة أو عقدات وان سلط من يجوز تسليطه ومن لا يجوز لم يجز ، وقيل : يثبت تسليط الكل لمن يجوز ، وقيل : هو مسلط على النصف ، وان سلطا أحد الى وقت كذا ويكون صعه اذا جاء الوقت آخر معلوم مسلط او

ولا يتركه أحدهما للآخر ، ورخص إن كان أمينا ، وإن باعه وحده لم يجز ، وكذا مرتهنان أو مأموران ، ، ، ، ، ، ، ،

سلطا اثنين على أن يخرج أحدهما وقت كذا أو سلطا واحدا الى وقت كذا غيرجع الرهن للمرتهن بعد ، أو قال : رهنت لك الى وقت كذا فيكون في يد المسلط او سلطا عليه احد الى وقت كذا وبعده يكون في يد مسلط آخر جاز ذلك كله اذا عين من سلط ، وإن اشترط رجوعه في يد الراهن جاز وكان منسخا ، قلت : ويجوز تسليط احد الى وقت كذا تسليطاً كالملا وبعد الوقت بكون له بعض الوجوه والبعض الآخر يبطل أي يرجع للمرتهن أو للسلط آخر، أو يسلط على بعض الى وقت كذا وبعده على وجوه آخر مع البعض الآخر من الوجوه ، وأن جعلا مسلطين على أن يبيع أحدهما غلة ثلث الرهن والآخر، الثلثين أو أحدهما الرهن والآخر الغلة جاز أن عيناهما وأذا سلط أثنان لزم كلاً حفظه (ولا يتركه احدهما) أو احدهم (الكفير) أو اثنان أواحد أو اثنان لاثنين ونحو ذلك في الحنظ او البيع أو وجه من وجوهه بل يفعلان ذلك أو يفعلونه بأن يجعلانه أو يجعلونه في بيت مشترك لهم أو في بيت بعضهم باننه واذن الآخرين ويجتمع الكل على البيع ، أو يسأمرون بعضهم ببيعه ، وكذا سائر أوجهه (ورخص ١/ أن يتركه بعض أبعض (أن كأن) البعض المتروك له (الهيئة) وان سلطا كل واحد على حدة جاز فعل كل ، ويمضى فعل من سبق منه الفعل ·

(وان باعه) بعض (وحده) ولم يكن التسليط لكل على حدة (لم يجز) ذلك البيع الا أن الجساز صاحبه ولا يبطل التسليط بذلك (وكذا مرتهنان) لشيء يبيعه احدمسا في دينهما (أو ماموران) على كل عقد أو وكيلان على كل

أو خليفتان على كل عقد إلا إن جاز له صاحبه فعله كما مر" غير مرة ، والأصح" جواز الفعل بواحد ، وإن ماتا أو أحدهما فوارث كل" بمقامه

عقد (أو خليفتان) وكذا ما نوق الاثنين (على كل عقد) يعنى على عقد ما من العقود كالبيع والشراء والنكاح والاعتاق والطلاق والاستجارة وغير ذلك » (الا أن اجاز له صاحبه فعله كما مر غير مرة) مر في الزكاة والنكاح والبيوع م

وقال في اواخر كتاب الزكاة في توله: باب جاز لغنى دفعها الخ: وصح التوكيل لموكل على دفعها أو لمتعدد ولا يدفعها كل منهما لصاحبه الخ ، قال: وان استخلف كلا على حدة جاز دفع كل لصاحبه ، وقال في كتاب النكاح: فصل: ان قرن امر مأمورين في امارة فتزوج عليه كل على حدة أو باجتماع الخ ، وقال في البيوع: فصل لا يعقد وكيل دون صاحبه أن وكلا معا الا أن أجاز له أو موكلهما ، وان جوز أحدهما ودفع الآخر نظر للأول وجوز عده ا ه ، وياتي في الوصايا أيضاً: فان أجاز له أن يفعل فعل جاز في ذلك ، وأن استخلف كلا أو أمره أو وكله على حدة ففعله جائز ، وأن تعدد الفعل مضى الفعل السابق ، ما ذكره قول غير صحيح ،

(و) التول (الاصح) أى الصحيح (جواز الفعل بواهد) ولو استخلف كلا" بهرة لا 'كلا" على حسدة بل الاصح عدم الجواز ؛ واذا تال : استخلفتكم أو الهرتكم أو وكلتكم فهم خليفة واحدا أو مأمور أو وكيل واحد ؛ وأن قال : استخلفت كلا" منكم أو وكلت كلا" منكم أو أمرت كلا منكم في واحد خليفة على حدته أو مأمور أو وكيل ؛ (وأن ماتا) هما الراهن والمرتهن (أو احدهما) وقد سلط على الرهن مسلط (فوارث كل بمقامه) .

ويبيع المسلط ويدفع للمرتهن أو وارثه حقه والفضل إن كان للراهن أو وأرثه ، وإن مأت رجع الرهن الراهن أو لوارثه إن مأت ، ولا يقوم وارث المسلط مقامسه ، • • • • • • • • • •

وفي « الديوان » : وتيل : ان مات الرأهن بطل التسليط ويرجع الرهن المورثة (و) على ما ذكره المصنف : التسليط باق و (بيع المسلط) الرهن إلا ويدفع المرتهن أو وارثه حقه و) يدفع (الفضل) عن حقه (ان كان) أي ان حصل الفضل (الراهن أو وارثه) متعلق بيدفع المقدر وبطل الرهن الا عند من لم يشترط القبض مانه لا يبطل أي ويدفع الراهن الفضل أن كان ، وانها يبيعه المسلط أن حل الأجل والا فحتى يحل لأن قول الراهن : رهنتك هذا الشيء يقتضى حبسه بيد المرتهن فيكون في مسالة التسليط محبوساً بيد المسلط وهو حي غلا يبيعه حتى يحل الأجل .

(وان مات) المسلط على القول بأنه أولى به وأنه بالمحاصاة للغرمساء (رجع الرهن الراهن أو الوارثه أن مات) الراهن ، ومن قال : الرهن المسلط عليسه يختص به المرتهن ، قسال : يرجسع المرتهن أن مسسات المسلط (ولا يقوم وارث المسلط مقامه) أي مقام المسلط لأن عند التسليط لم يقع لهم وليس الرهن منهم ولا الدين لهم ، والرهن أنما يرجع للراهن أذا فك أو فسنخ لانه له ، والمرتهن له الدين والرهن وقع فيه ، والمسلط سلط على الرهن : فكأنه وكيل ولا وكالة ولا سلطان لوارثه ، وقيل : أذا مات المسلط جعل الحاكم لهما مسلطاً آخر كما في « الديوان » ، وقال الشيخ أحمد : أذا مات أو تجنن جعل الزاهن والمرتهن مع القاضي أو جهاعة المسلمين رجلاً بمكانه أو بهناء المسلمين رجلاً بمكانه أو بهناء المسلمين رجلاً بمكانه أو بهناء المسلمية أو رده في يسد المرتهن أو غيره ،

وإن مات المرتهن فورثه المسلط أو بعضه كان بيده على حاله بييسع ويستوفى ، وإن ورثه معه غيره أعطاه حصته ، وإن ورث الراهن تبعسه المرتهن بدينسه ولا يكون راهنا مسلطا ، • • • • • • •

(وان مات الرتهن فورثه المسلط) أو أكثر أن تعددوا أو ورثه بعضهم (أو) ورث (بعضه كان) الرهن (بيد) أى بيد المسلط (على حاله يبيع) وان لم يسلط على البيع غلا يبيع (ويستوفى) أى الدين كله ويأخذه لنفسه أن ورثه وحده) وأنها كان له أن يبيع لأن المسلط في مقام المرتهن فلا يتولى البيع غيره مع وجوده) وأنها كان في مقام الراهن عند « الربيع » بالنظر الى استاط الضمان عن المرتهن أذ لم يكن في يده .

(وان) ورث بعضه بأن (ورثه معه غيره اعطاه حصته ، وان ورث) المسلط (الراهن تبعه المرتهن) اى تبع المرتهن المسلط (بدينه) الأن الدين تد انتقل الى التركة وكما يرث ماله يتعلق به ما عليه ، وكذا أن تعدد المسلط فورثوا كلهم أو بعضهم (و) بطل الرهن ، بطل تسليطه الأنه (الا يكون) الانسسان الواحد من جهة واحدة (راهنا مسلطا) الأن كونه راهنا يقتضى أن الا يكون الرهن بيده ، وكونه مسلطا يقتضى كونه بيده ، غلما تنافيا بطل الرهن الا انه يجوز تسميته راهنا لتنزله منزلة الراهن بارثه اياه ، والتسليط منفسخ على كل حال تبرأ المسلط من التركة أم الا ، شاركه غيره أم الا ، لكن يتبع بتدر منابه أن لم يتبرأ منها أو ورث معه غيره الا أن تبرأ من التركة ، وقبسل غيره من الورثة غانه باق على التسليط الا ينفسخ تسليطه ، ومن لم يشترط القبض لم الورثة غانه باق على التسليط الا ينفسخ تسليطه ، ومن لم يشترط القبض لم يتل ببطالان الرهن ، ومقتضى قول ابن عبد المعزيز أنه أن مات المسلط أو مات الراهن فورثه المسلط رجع الرهن الى المرتهن ، وإن مات المسلط و والرتهن الراهن فورثه المسلط رجع الرهن الى المرتهن ، وإن مات المسلط و والرتهن والراهن فورثه المسلط رجع الرهن الى المرتهن ، وإن مات المسلط و والرتهن والراهن فورثه المسلط و والهن المنهن والرهن والمنهن والمناه والمنهن والمنهن والمنهن والمنهن والمنهن والمنهن والمنهن والمنه والمنه والمنهن والمنهن والمنه والمن

باعه المسلط ، وأن انتقل الدين إلى المسلط بوجه أو بعضه لم يبطل التسليطا ولا يجد بعض ورثة الراهن أن يفك منابه أو بعضه من الرهن بعد أجماعهم على فكه كله .

(وان مات احد المسلطين) او اكثر (دفع الباقي منهما) او منهم (الرهن المراهن والرتهن) يحضرهما ويدنع لهما بوضعه قدامهما أو يتبرأ اليه منهما ان كان أصلا أو كانت له مؤنة ، وان دفع لاحدهما باذن الآخر جاز (فيعيدانه بيده) وتنآ (ثانياً) نيكون مسلطاً عليه او يعيدانه بيده مع غيره أو بيد غيره أو يجعله الراهن بيد المرتهن والرهن باق غسير منفسخ ، شساء الراهن أو أبى ، كما قال : (ولا يبطله) أي الرهن (موت أحدهما) أحد المسلطين أو المسلطين ولا موت النين فصاعداً منهم ، بل يجعل بيد من بقي أو بيد بعض من بقي أو بيد غيره أو بيده ويد غيره أو بيد غيره ويد غيره ويد غيره و

والأولى ما نكرته لا ما يتبادر من كلام المصنف أنه لا يكون الا بيد المسلط الا أن اتفقا على غيره لانه ولو كان متفقاً عليه في الجملة لكن لما مات صاحبه ضعفه جانبه لانه اتفق عليه في الجملة لا بخصوصه ، فالاتفاق عليه غير باق على حاله فهو كالعدم ، فان أراد الراهن كونه بيد المرتهن فالقول له لانه الأصل أن يكون بيد المرتهن فيجبر على قبضه والا فليتفقيها على من يصلطانه عليه ولا يبيعه لانه لا يجوز بيع أحد المسلطين الا أن يجيزه الآخر أو الراهن والمرتهن معا (ولا يخرج) المسلط (من المتسلط ان جن ثم أفاق)

وإن باع ما بيده ثم ردّ عليه بعيب فيه قبل البيع واو بعد دفع الحق والفضل أعاد بيعه ، فإن باعه بفضل دفعه الراهن بعد استيفاء الرتهن حقه ، وإن بنقص ضمن إن دلس بالعيب ، • • • • • • • •

قبل الأجل أو بعده ما لم يتفقا على نزعه أو يحل" الأجل ويطلب صاحب الرهن أو المرتهن الرهن ، وأن كان ذلك أجبر من أبى منهما على التسليم لبيع الرهن ولا يخرج من التسليط بالارتداد أو بالاسلام أو بالعتق أو بالبلوغ أذا جعل بيد مراهق مثلاً .

وفي « الديوان » : وان ارتد الراهن او المرتهن او المسلط لم يبطل التسليط ، وتيل : ان ارتد المسلط بطل تسليطه ، وتيل : ان جن المسلط لم يبطل تسليطه ، (وان باع) المسلط (مابيده ثم رد عليه بعيب » على التول بفسخ بيع المعيب أو التول بتخيير المشترى فاختار الرد وذلك العيب (فيه قبل البيع ولو) لم يتع الرد الا (بعد دفع ا) لمسلط الله (لحق) المرتهن (والفضل) للراهن ان كان (اعاد بيعه ، فان باعه) ثانيا (بفضل) عن البيع الأول وعن حتى المرتهن (دفعه) اى الفضل (الراهن بعد استيفاء المرتهن حقه ، وان) باعه (بنقص) عن البيع الأول (ضمن) ما نقص عن البيع الأول واعطاه المرتهن .

وكذا الوكيل (ان دالس) أى غر" المسترى (بالعيب) ولم يذكره له لاته اذا سمع الناس أنه مردود بعيب بخس عندهم ولو باعه أولا" بلا تدليس لكان قد عمل ما عليه غلا أو رخص ولم يقع عليه اسم المردود بعيب ولا يرجع فى الحكم ولا غيما بيئه وبين الله على الراهن بما خمن لأن الظالم احق أن يحمل عليه ، والذى عندى أنه لا يضمن النقص ولو دلس فى البيع الأول ما نقص

وإلا، وقد ردَّه بلا إجبار حاكم ضمن في الحكم ، • • • • •

بلا عيب ، واذا تساوى البيع الأول والثانى فلا ضمان كذلك ، وفي نسيان العيب أو نسيان الاخبار به قولان : قول أن حكمه حكم التدليس ، وقول أن حكمه حكم غير التعليس .

ثم ان هنا ما مر" من الاتوال في بيع الوكيل لأن المسلط وكيل ، نتيل أيضاً: يهسك الشيء لنفسه اذا رد بعيب هو عالم به ولم يخبر به المشترى ، وقيل: يبيعه ويقضى منه ما اعطى ، فانظر ما مر في بيع المعيب (والا) يدلس (وقد رد"ه بلا اجبار حاكم) وبلا حكمه اصلا" (ضمن) ما نقص (في الحكم) لأن قوله: انى لم اعلم بالعيب أو نسيت ، غير مقبول على غيره ، ولا قوله: ان العيب بعد البيع ، لأنه قد رد"ه ، ولها فيما بينه وبين الله فلا ضمان عليه لأنه قائم متام الراهن فلا يرد أن الخطأ لا يزيل الضمان ، فاذا ضمن في الحكم فله أن يأخذ من مال الراهن خفية قدر ما ضمن ، وان رده بحكم الحاكم رجع على الراهن في الحكم ، وفيما بينه وبين الله ما نقص ، ولا شيء منه على المسلط لأنه قد قضى ما عليه من الوصول للحكم مع أنه لم يدلس ، بخلاف ما أذا رده بلا حكم فانه كبتبرع برد" متساهل .

وفي « الديوان » : وعهده الرهن على المسلط غيما ذكر في الكتاب ، وكذلك ان كان المسلط عبدا باذن مولاه فتكون عهدته على سيده ، وان باع المسلط الرهن فليدفع للمرتهن ماله ولا يحتاج الى اذن الراهن ، وان فضل شيء فليدفعه للراهن ، والتسليط في بيع التسمية من الرهن والابعاض والنماء والغلات كما ذكرنا في المرتهن ، وكذا حطاطه من الثمن ومحاباته وما غر" به ، وان غرم المرتهن والمسلط قيمة ما انسد في الرهن فانه مسلط على ذلك اه .

(وكذا الرتهن) اذا باع الرهن المعيب ولم يخبر بسه غرد" عليسه) روخليفة الوصية) اذا باع ما جعل الميت غيه انفاذ وصيته أو ما اعطاه الورثة ليبيعه في ذلك ، وكذا كل وكيل أو خليفة أو مامور على بيع ، فان دلسوا ضهنوا النقص ، ولا يرجعوا على صاحب المسال بما ضهنوا ، والا" ردوه بلا حكم ضهنوا في الحكم فقط ، ولهم أخذ من مال صاحب المسال ، وأن ردوه بحكم رجعوا على صاحب المسال (ولا يدرك احدهما) أي الراهن والمرتهن ، وأن طلباها معا الركا (اجبار مسلط على بيع) بيع الرهن الفي الحكم) ويدركه كل واحد غيما بينه وبين الله الأن في امتناع المسلط عن البيع تعطيل الراهن عن فك ذمته بالرهن وعن توصله الى الفضل عن حق المرتهن ، وتعطيل المرتهن عن حقه ، وأن طلباه معا بالبيع ادركا عليه البيع الانهما معا بجعلاه المرتهن عن حقه ، وأن طلباه معا بالبيع ادركا عليه البيع الانهما معا بجعلاه المرتهن عن حقه ، وأن طلباه معا بالبيع ادركا عليه البيع الانهما معا بجعلاه المناه المن

وبحث نيه الشيخ بأن الظاهر أنه يدرك كل واحد منهما أن يبيعه المسلط ولا يجد المسلط الامتناع عن البيع فيما بينه وبين الله ، ولا في الحكم لانه لا تضيع من قبلهما وليس أحدهما يقوى في الحكم ولا فيما بينه وبين الله أن ينزعه من يد المسلط حتى يتبين تعطيله فنحينئذ يقوى عليه فيهما بينمه وبين الله فقط ، وكل منهما دخل على ذلك فلا تعطيل من قبل المسلط في الحكم ، فلمما لم يكن الأحدهما سلطان على نزعه كان ينبغي أن يدرك كل منهما عليه بيعه الا أن اتنق الراهن والمرتهن غلهما نزعه ولو أبى ، وكذاك سائر الغرماء مع المسلط أذا أرادوا البيع ليتبين الباقي ، وكذا راهن الفضل ، وأمسا

فإذا أراده شهد الشهود للمرتهن ، لأن أصل الدَّين له ، فإذا تمت تولى عقده ، ولا يبيعه للمرتهن ، لأنه بمقامه ، فلا يكون بائعا مشتريا .

المرتهن اذا أبى من بيسع الرهن غانه لا يدرك عليسه الراهن بيعه لأن له أن يغديه بقضائه الحق من سائر ماله لكن قد لا يكون له مال سوى الرهن ، غير أنه قد يكتسب ، لكن قد لا يطيق الكسب ، وكذا لا يدرك الغرماء على المرتهن أن يبيع وذلك فى الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فكل تعطيل قسد أمكن خلافه فحرام لانه من باب منبع الناس من أموالهم ، وقسد يجاب عن البحث بأنه قد يمكن الراهن أن يغك الرهن من المسلط بقضاء الحق ، وقيل ان الغرماء والراهن والمرتهن كل منهم يدرك على المسلط أن يبيع ، وكذا يدرك الراهن والغرماء على المرتهن (فاذا أراده) أى أزاد المسلط بيسع الرهن (شهد الشهود المرتهن) عند الحاكم أن له رهنا ها وكذا في الرهن ولا للرهن (شهد الشهود المرتهن) عند الحاكم أن له رهنا ها وكذا في ولا للراهن (الأن أصل الدين المن وانها عبر عنه بالأصل ولا للراهن (الأن أصل الدين الني المن وانها عبر عنه بالأصل لأن الرهن فرعه اذ بني عليه ،

(فاذا تمت) تلك الشهادة (تولى) ذلك المسلط (عقده) أى عقد بيع الرهن بعد ندائه عليه بنفسه ، قيل : أو بغيره (ولا بييعه المرتهن لانه) أى المسلط (بهقامه) بالنظر الى البيع ولو كان بهقام الراهن عند « الربيع » لانه بهقام الراهن عنده بالنظر الى عدم ضمان المرتهن (فلا يكون) المسلط (بالمعا مشتريا) كغيره بن الوكلاء والامراء واللظفاء على ما مر " ، وذكر الشيخ

أحمد فى « الجامع » : كل وجه يكون المرتهن أولى بسه من المسلط غائه ذهب المسأل بذهابه وانفسخ بقعله ، وأن كان القبض بين المرتهن والمسلط غالمرتهن أولى به عسلا يذهب ماله بذهابه ولا يفسخ بقعله ، ويجسوز له أن يشترط أن يكون لسه من شروط الرهن مثل ما المسلط أو بعضيسه ، وأله أعلم .

بساب

إن قال الراهن : فطت في رهنك ما يفسخه أو تبرات منه لم

بساب فی احکام الرهن وما للراهن او الرتهن او علیهما من الحقوق

(أن قال) المرتهن (المراهن : فعلت في رهنك ما يفسخه) كالانتفاع به وكالأمر بالانتفاع به مع نعل المأمور أو دونه على مسا يأتى (أو تبرأت منه) اليك أو تركته لك ، نطق بذلك أخبارا عما قال في الغيبة أو نطق به انشساء لذلك بحضرته ، وهذا مما يدل على ما ذكرت من أنه لا ينفسخ ولو أتى المرتهن ببيان ألخ ، لأنه أذا كان لا ينفسخ بقوله تبرأت منه فأولى أن لا ينفسخ بانتفاعه مثلا ، والداعى الى تول المرتهن ذلك أن لا يحتاج الى بيع الرهن وأن يتخلصه من المن الرهن كذهاب الدين بذهابه (لم يشتفل) أى الراهن (به) ولو أتى المرتهن ببيان على نسخه أو نعل أو قال بحضرته ، أما الانتفاع ونحوه مما

هو شعل ملأن الرهن عقد بقول ملا يفسخ بفعل ، وانها يفسخ بقول ، ولانهها عقداه مما غلا ينسخ الا بهما كما قال : (ولا يرجع الراهن الا باتفاقهما) على نسخه نحينئذ يننسخ نيرجع اليه ، وأما التبرى منه ونحسوه مما هو قسول ملانه عقد بهما غلا يفسخ الا بهما كما ذكره المسنف ، قال الشبيخ : هدذا القول من قائله يدل أن الرهن من العقود أللازمة فلا يصبح فيه فسنح احدهما دون صاحبه ، وهو تول من قال : لا يفسخ الرهن ولا يكون سخريا . ويؤيد هــذا أن ما كان عقده وتصحيحه بالقول غلا يفسخ الا بالقول ، اصله سائر المقود ، أي ينفسخ بالقول لا بالفعل لأنه عقد بالفعل فلا ينفسخ بالانتفااع لانه معل ، وكذا كالعليل الذي هسو أخص من المدعى لاته انمسا يناسب الكلام على الانتفاع لا الكلام على التبرى ، ماتما عنى به تقوية جانب هـــذا القول في عدم الانفساخ بالانتفاع بتليل قوله : مان قال قائل : مسلا ينفسخ الرهن اذا باستنفاع المرتهن ، أي لانه ليس بقول بل معل على هذا القياس منعم يدل عليه ذلك ، وهو قول من قولين ذكر ا بعد ، قبل : ينفسخ بانتفاع المرتهن وهو المعبول به ، وقيل : لا ، وسائر المقود تقوى عدم الانفساخ الا بالقول كالوكالة يبطلها الوكيل او الموكل ، وكالاجارة يبطلها قبل الدخول على ما مر الأجير أو الستأجر ، وكالنكاح يبطله الزوج بالطلاق أو تبطله الزوجة أن علق لها الى معلوم ، أو أن بلغت أو عتقت أو عتق العبد ، وكالبيع عانه تبطله الاقالة ، فترى العقود بالقول تنفسخ بالقول فقط ، لكن اما من الجانبين معا كالاتنالة ، واما من جانب ايهما كان كما مثلنا ، وذلك غالب ، وقسد ينفسخ بالتول كالجماع في الحيض أو النفاس او في الدبر، على خلاف مر".

وفى « الديوان » : وان اتفق المرتهن والراهن ان يفسخا الرهن لم ينفسخ حتى يفسخاه بأن يقول الراهن للمرتهن : رددته

لك ، أو قال له المرتهن : رددت لك رهنك ، نقال الراهن : قبد أخذته : أو قالا : قد ابطلناه أو تركناه ، وان أمر أحدهما الآخر أن يفسخه أو أمرا غيرهما بذلك منعل مقد انفسخ ، وان مسخه احد مجورًا له انفسخ ، وان قالا : نسخناه وقتاً معلوماً انفسخ الى الله ، وأن كان الوقت غير معلوم لم ينغسخ ، وإن غسخه أحدهما مع وكيل الآخر انفسخ ، وإن غسخه خليقة اليتيم أو أبو الطفل مع غيره أو المسخه صلحب المال أو المقارض أو أحد العقيدين أو سيد الماذون انفسخ اذا كان له المال مع عبده ، وأن لم يكن له في يد عبده شيء غفعل العبد أو صاحب المال الذي في يده ما ينسخه النسخ ، وان نسخا تسمية منه اننسخ كله ، واستدل الشيخ أيضاً على عدم الانفساخ بالانتفاع بتجويز بعض الفقهاء بيع مقام الرهن وهبة مقام الرهن ، وعليه شيوخ « جادو » مُأمّاموهما مقام الرهن ، مان ذلك يدل على أنه لا ينفسخ لأن البيع والهبة لا ينفسخان ، غلو كان الرهن ينفسخ لم يصبح قيام البيع والهبة مقامه لما يلزمهما من الانفساخ ، وذلك باطل غيهما عند استيغاء الشروط ، وانها المتيما مقام الرهن ليكون للشيء الجبيع ألو الموهوب أجل كالرهن ، وانسا جعلوه بيعاً أو هبة لينتفع به المرتهن ، ويحتمل أن المراد بهذا البيع هو البيع المسمى عند غيرنا ببياع عهد ووغاء وبياع والتالة ، ولهم بيع عهد ووماء وبيع واقالة بلا بناء على دين ميكون على أجله بل بيسع مستقل .

كل ذلك جائز عندهم ، غانه جائز عند الحنفية والمالكية ، لكن يشكل عليه ما ذكره الشيخ من أن بعض من جو "ر هذا البيع يقول : لا يذهب الدين بذهابه وكيف يكون الشيء بيده على وجه البيع ولا يذهب عليه ، هـذا في غاية الاشكال ، وأما الهبة فيظهر فيها عدم الضمان ، لكن يشكل من حيث كونه هدية مديان ، ويجاب عن عدم الذهاب بأن المـال لم يتعلق بذلك الشيء ،

• • • • • • • • • • • • • • • • •

ويضمن المشترى أو الموهاوب له ذلك الشيء اذا بلغ الأجل وأراد نسبخ ما بينهما ، نياضة دينه من البائع أو الواهب ويدنع له قيمة ما ذهب في يده ، وهاف الجواب ينحل به الاشكال بالنسبة الى البيع ، وكيفية هبة مقام الرهن أن يقول الراهن للشهود عند الاشهاد على الهبة : لفلان بن فلان على "كذا وكذا ، لشيء يسميه ويسمى أجله أن كان مؤجلاً ثم يقول لهم بعد ذلك : الفدان الذي لى في مكان يسمى بكذا وكذا بكله وكل ما فيه من القاس الى الناس وهبته له هبة مقام الرهن .

وكيفية بيح مقام الرهن أن يقول: بعته له بيع مقام الرهن ، وهسو الذي الترت له به أول مرة فيكون عنده مثل الرهن الأول الذي التيمة المبتة الهبة أو البيع ، ولا يبيعه حتى بيلغ الخبر به عند الحاكم ، كما أن الرهن كذلك ، وينادى عليه ويستقضى ثمنه مثل الرهن ، ولا ينتسخ بيع مقام الرهن وهبة مقام الرهن باستغفاع المرتهن ، ولا يذهب ماله بذهابه وهو اسسوة بين الغرماء ، والمرتهن اذا اقلس الراهن أو ماه وعليه ديون ، وقيل : هو كالرهن في الانفساخ بالانتفاع ، وذهب المال بذهابه ، وكون المرتهن أحق به من الفرماء ، ولا يقال : يجب على قياس من جور هبة مقام الرهن وبيع مقام الرهن ، وقال : لا يذهب الدين بذهاب ذلك المبيع أو الموهوب أن يذهب مال المرتهن بذهابه لأنه لم يكن بيده على سبيل الأمانة على هذا الوجه فضلاً عن أن لا يذهب الدين بذهابه ، وانهسا كان بيده من جهة الهبة أو البيع ، بل يذهب بذهابه حيث كان من جهة البيع أو المبية ، ولم يكن أمانة لانا نقول : كون الرهن أمانة لا يقتضى عدم الذهاب التعلق بل المتضى لعسدم الذهاب عدم التعلق بالشيء ، والمتضى للذهاب التعلق بالشيء .

مالرهن يذهب المسال بذهابه لتعلق الحق به بدليل اختصاص المرتهن به عند التغليس أو الموت ، وفي بيع مقام الرهن ، وهبة مقام الرهن لا يذهب الدين بذهابه لتعلق الدين حينفذ بالذمة ، ألا ترى أن الغرماء فيسه أسوق مع المرتهن ، والرهن أمانة ، لكن تعلق الدين به فذهب الدين بذهابه على الراجح ، وقيل : لا يذهب بذهابه ، قيل : وهو أيضاً أمانة في البيع والهبة المذكورين ، لكن لا يذهب بذهابه لتعلقهما بالذمة ، والمفهوم من كلامهم أنه يجوز الانتفاع ، ويحتمل أن يريدوا أنه لا يجوز ، ولكن أن وقع لم ينفسخا وظهن ما انتفع ، وذلك أن الانتفاع غعل ، وما عقد بقول لا يفسخ بفعل .

ومن أوجه بيع مقام الرهن أن يطلب مريد أخذ الدين ثياباً أو طعاماً من معطى الدين على أن يبيع للمعطى شيئاً في مقام الرهن نيقول معطيه : أبيع مثلاً كل ثوب بدينار نقداً أو بدينار ونصف الى أجل كذا ، نيشترى مثلاً عشرة أثواب بخمسة عشر ديناراً ، نيقول مريد الدين للشهود : أنما أريد أن أبيع نعانى الفلاني مثلاً لهذا الرجل بيعاً قاطعاً ، نيشتريه معطى الدين بنحو عشرة دناني مقدار ما اتفقا عليه عند بيع الثياب مثلاً أو لا ولم يدفعها ولن يدفعها ، ويقول للشهود : اشتريته شراء قاطعاً ، وذلك الفدان مثلاً يساوى أكثر مما اشتراه به ، نيمكث الفدان في يد مشتريه ينتفع به الى الأجل الذي أجالاه الشيساب .

والأوالى أن يذكر الأجل للشهود ويبيناه لئلا يحصل الضرر بموتهما أو موت أحدهما لعدم معرفة غيرهما ، وعقد البيع صحيح ولو لم يشهدا أو لم يبينا ، غاذا حل " الأجل قال له : بعت لى فدانك بعشرة دناتير فان شئت فاشتره

بخمسة عشر ، والا بعته لغيرك بما أريد ، غليبعه له بخمسة عشر غيرده من عنده ولا يمسكه المرتهن لنفسه ولا يحبسه للانتفاع بل لابد من بيعه ، ولا تحل له الغلة بعد ، واذا باعه لغيره استقصى فى البيع والفداء واستوفى الخمسة عشر ويرد له البتية ، وأن باعه بأقل تبعه بما بقى ، وأنما جاز ذلك لانه قد خالف بيع الذرائع لأن الزيادة فى بيوع الذرائع فى مقابلة الأجل ، وهنا فى مقابلة رجوع المبيع الى صلحبه أو غيره بالبيع ، وبيان الزيادة أن معطى الدين اشترى الفدان بعشرة ويبيعه بخمسة عشر مثلا مع أكل الغلة والأجل ولو كان غيه ليس للزيادة بل أجلا ليأكل الغلة فى الأجل ، وبهذا يجاب من جانب الشيخ أذ

اعترض عليه العمدة أبو ستة ، وذكر أبو ستة رحمه الله أن بيع الذرائع لا يدسدق عليه بيع الذرائع لانك اذا أضغت البيع الأول للثانى وجدته ردت اليه سلعته

ولم يقبض عشرة يدنع نيها خمسة عشر بل قبض ثيابا .

قال الشيخ: اشبه من جهة البيع والزيادة بيع الاقالة بزيادة ، ومن جهة البيع والأجل وهو بيع المدان مثلا" الى أجل وهو أجل الثياب في المثال ، أشبه الرهن الى أجل ، غصار ذلك بين البيع والرهن وليس بيعا محضا لأنه الى أجل ينقطع غيه ، ولا رهنا محضا لانه يأكل الغلة ، وقد عقد بلغظ البيع ، ومبنى هذا البيع على الرجوع غيه عند الأجل ، ولذلك سموّه بيعا واقالة ، الى بيعا مع اقالة ، ولا يقال كيف يتبعه بها بقى ، وما غائدة كون الغدان مثلا بسوى خمسة عشر مثلا ، ويشتريه بعشرة ، فهلا اشتراه بخمسة عشر بسوى خمسة أو بمائة أو غير ذلك ولا غرق ، حيث أنه يرجع اليه بمثل الدين أو لا يرجع اليه بل يشتريه غيره ، فنان زاد على الدين دفعه له أو نقص رجع عليه البائقص ، لاثنا نقول : لذلك فائدة هى انهما تعمدا أن يأكل الغلة ، ويحسب المجلة ثمن الاثواب .

وقيل: يرجع للراهن ويحكم عليه بالمال في الحال، وإن استحق بعض أرض رهنت، خيرٌ مرتهنها فيما صح الراهن منها يتم منه · · ·

(وقيل : يرجع) الرهن (للراهن) لأنه حق للمرتهن وقد أقر بابطاله (ويحكم عليه) للمرتهن ﴿ بِالْسَالُ) الذي نيه الراهن ﴿ في الحالُ) بالا انتظار لبيع الرهن الأنه باطل أن كان عاجلا" أو آجلا" حل" ، وأن لم يحل غلا يحكم عليه بالمال حتى يحل ، وأذا حل حكم به ولا رهن له ، ولا يقال المراد انه يحكم عليه بالمال قبل حلول الأجل لأن الرهن ثقة بالمال وقد زادت الثقة ، ولأن للرهن قسطاً في أقساط بعض الثمن عند البيع أو لأنه لولا الرهن لم يداينه ، وان داينه بلا رهن ثم رهن له فالرهن دفع عنه المطالبة بالدين ان لم يشترط لزوم أيهما شاء كما يتبادر ذلك من قوله : في الحال ، غانه ظاهر في الاحتراز عن الانتظار الى الأجل لا في الاحتراز عن انتظار بيع الرهن لو لم يبطل ، لأنا نقول : المرتهن ظالم لحظ نفسه حيث فعل أو قال ما يبطل الرهن فهو أحق بالحمل عليه لا الراهن ، محملوا عليه بالمسخ تفليظاً عليه اذ جاوز الحد في الرهن ملا يحل دينه ، ولو كان يحل لتسارع المرتهنون الى غعل ما يفسخه أو قول ما يفسخه ليحل الأجل خيقع الظلم على الراهن اذ ربما يداينه الى أجل كسنة وأكثر، وأقل نينعل أو يقول ما يفسيخ الرهن عقب العقدة أو يعدها ، نيأخذ دينه في الحال كثيرًا كما يأخذه من داين الأجل وقد كان كثيرًا الأجل الأجل ، والأجل في قد بطل ، (وان استحق بعض ارض) أو بعض دار أو غيرهما من العروض واالاصول (رهنت ، خير مرتهنها فيما صبح الراهن منها) أن أستحق بشهادة المعدول على حد ما مر في البيوع من الفرق بين الاستحقاق بهم ويفيرهم " وياتي كالام هنا عن « الدياوان » (يتم بهناه) أي مها صاح الراهن

بعضا ، ويرجع بالباقى عليه ، وفي الرجوع عليه بكل المال كالبيع والصداق ، وهذا إذا لم يعرف مرتهن وامرأة ومشتر بشريك ، ولا تصح " له الإقامة على الباقى إن عرفوا به أولاً ، والشهود أن يشهدوا لهم عليه

(بعضا) من دينه بالبيع اذا حل الأجل ان كان اجل (ويرجع بالباقى) من دينه (عليه) أي على الراهن .

(وفي الرجوع عليه بكل المال) اذا حل الأجل ان اجلّ المان الأجل مسطا من الثبن المبيط الرهن ما صح منه وما لم يصح (كسر) سما يخسير في (البيع والصداق) والإجارة ونحوها من العقود اذا استحق بعض ما عقد عليه ، المن شاعوا ابطلوا ، المبيخ المشترى ثمنه والمراة مثل ما اصدق لها أو تيمته والأجير كذلك ، وان شاعوا اخذوا ما صح لمن اعطاهم ذلك ورجعوا عليه بالباتي لأن الشريك عيب ، والصحيح عنسدى في ذلك خله البحللان لاشتمال العقدة في ما لا يجوز ، (وهذا) أي المذكور من التخيير انها يقال به راذا لم يعرف مرتهن) في مسالة الرهن (وامراة) في مسالة السمداق (ومشتر) في مسالة البيع واجير في مسالة الإجارة وما اشبه ذلك (بشريك ، ويرجعسوا ولا تصح له الاقالة على الباقي) من صداق أو مبيع أو رهن ، ويرجعسوا بما بتي من حقوقهم بل يبطل ذلك ويرجعون بكل حقوقهم (أن عرفوا به أولا) عند العقد على المختار ، وهو أن المعقدة الواحدة اذا اشتمات على ما يجوز وما لا يجوز الهي غير جائزة .

قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة : ذلك أذا أشتملت على ذلك قصداً كما يدل عليه تول الشيخ : وأن عرفوا ، وتيل : تصبح لهم الاتالة (والشهود أن يشهدوا لهم) أي للمرتهن والمرأة والمشترى وكذا ما اشبههم

(عليسه) أى على من عقد ذلك من راهن أو زوج أو شريك ، وكذا ما أشبههم بأن يتولوا : رهن كذا أو أصدق كذا أو باع كذا ، ويذكروا كذا (أن القاموا) على الباتى (ويخبرون) الحاكم (بما استحق) ولا يضر ذلك شهادتهم ، والرفع ينيد وجوب الاخبار عطفاً للفعلية على الاسمية ، وذلك أن شهدوا ، وأن لم يشهدوا غلهم ذلك فلا أخبار ، ويدل لذلك قوله : وللشهود أن يشهدوا ، وأنما جاز لهم أن لا يشهدوا لتغير ما تحملوا من الشهادة بالاستحقاق ،

(وكذا من رهن نصف فدان معروف) أو نصف دار أو غيرها من العروض والأصول ، ومثل النصف الثلث وغيره من التسميات ، (ثم استحق نصف الفدان فلمرتهنه نصف النصف الباقى) لأن توله : نصف الفدان يفيد أنه رهن نصف الفدان مطلقاً ولو نصف صاحبه فرجع النصفية الى نصف سهمه فقط .

(وقيل: النصف كله) كما اذا تال: النصف الذى لى نيه ، وتيل: يبطل ذلك كله لاشتمال عقد الرهن على ما لا يجوز ، ولو قال: رهنت لك النصف الذى لى فى غدان كذا لصح له النصف ، وان رهن له ثلثاً فاستحق نثث فلمرتهنه ثلث الباقى ، وقيل: ثلث كامل ، وقيل: يبطل كله لاشتمال العقد على ما لا يجوز وهكذا ، ووجه الشبه فى قوله: وكذا مطلق الحصول على بعض ما رهن غقط لا على كله ، ولو ذكر فى المسمالة قولين دون الأولى ، وكون الشهود يخبرون بما استحق بعد أن يذكروا التسمية هنا كما يذكرون

وكذا البيع والصداق، وإن رهن أكثر من واحد فاستحق واحد لا بعينه انفسخ، ولا يصح إنعام بالباقى كالبيع والمسداق • • •

الكل في المسألة الأولى ثم يخبرون بما استحق ، وكون شرط الاقامة على ما صح للراهن عدم معرفة المرتهن وأنه ان عرف لم تصح له الاقامة وهذا على خلاف ، (وكذا البيع والصداق) وغيرهما ، مثل أن يبيع له نصف الندان ويستحق غيره النصف ، فللمشترى نصف النصف الباقى ، فيرد الباقع له من الثمن ما ينوب نصف النصف ، وقيل : له النصف كله ، وقيل : ببطل كله لاشتمال العقد على ما لا يجوز ، ومثل أن يصدق لزوجه نصف يبطل كله لاشتمال العقد على ما لا يجوز ، ومثل أن يصدق لزوجه نصف الفدان فيستحق غيره النصف غلها نصف النصف ، ويزيد لها قيمة نصف النصف أو مثله ، وقيل : يبطل ذلك كله لاشتمال العقد على ما لا يجوز .

(وان رهن اكثر من) غدان (واحد) اى ما زاد على الواحد ، وكذا الأشياء غير الغدان كالجمال والنخل والدور (فاستحق واحد لا بعينه) سواء استحقه المرتهن او غيره ، وكذا في المسائل المذكورة قبل هذه (انفسخ) ، وبالأولى أو المساوى ينفسخ ان استحق بعينه بيان استحقاق فد ان واحد لا بعينه أن يلتبس غدان من آخر ولو كان لا يتبين بعد لموت الشهود مثلا أو أن يكون الفد ان بالأفرع لا بالتشخص ، ومثل أن تكون بالتشخيص ، لكن أوصى المائك للفدادين قبل هذا الراهن لأحد أو مسجد أو غيره بأحدها أو وهبه ، وكذا غير الفدان ، والأولى اسقاط قوله : لا بعينه ، فتحمل المسألة على كل ما تحله ، ولا يتوهم لزوم عدم التعيين .

(ولا يصح) من المرتهن (انعام بالباقى كس) سما لا يصبح انعام بالباقى في (البيع والصداق) ونحوهما لانه غير معروف ما يخص كل واحد من

الفدانين مثلاً من الدين لأنه يذهب من الدين قدر ما يذهب من الرهن على ما يأتى في محله أن شباء الله ، ولذلك مّال : (أن لم يكن لكل ما يخصه من الدين) غلو عين لكل واحد ما يخصه من الدين اصح الاتعام بالباتي على قول ، وقيل : يصح ولو لم يعين لكل ما يخصم فيعين له بالتقويم حين الاستحقاق وقيد الانعام بالباقي في باب « الاستحقاق » وبما ليس مكالاً ولا موزوناً ، ولم يقيد هنا حملاً على ذلك أو لأن المسألة خلافية مطلقاً ، ونظير ذلك ما اذا خرج عيب في شيء من أشياء متعدِّدة بيعت في عقدة مانه يرد وحده ان عين الثمن ، وفيه الخلاف المذكور ، وأصل الخلاف في ذلك : هل العقدة المستملة على مسا لا يجوز تنفسخ مطلقاً أو يصح منها ما جار مطلقاً أو يصبح ما جاز أن عين له ثمن ، وأن أستحق منهما نصيب معروف غالباتي معلوم الثمن قطعا فيجوز الانعام بالباتي مثل أن يستحق الربع من هذا ٤ والربع من هذا ، متكون الثلاثة الأرباع الباتية من كل واحد من المدانين رهناً ميما بقى من الدين وهو خمسة عشر مثلاً ، ماذا باعها بالخمسة عشر أخذها ورجع عليه بالخمسة فيأخذها منه ، وأن باعها بأنتص رجع بالنتص ورجع بما بقى ، وان باعها بعشرين دفيع له خمسة ثم يطلبه بالخمسة الباقية ،، وتقدم في أوائل باب الاستحقاق ما يشبه ماذكره المصنف اذ قال : وأن استحق بعض° معلوم كتسمية من معين أو دمنة خيرً في المساك الباتي واخذ مناب التسمية الم ان قال : وجار ذلك لا في مكيل وموزون ، الى أن قال : وأن استحق مجهول كهشتر أكثر من فد"ان فاستحق منه واحد لا بعينه الخ ، وذكر غيه لفظ : بعينه كما ذكر هنا ، وقال : في العيوب : باب هل يلزم مشتريا انواعا بصغتة ان عيب بعضها المساك الكل النح .

وفي « الديوان » : ان استحق المرتهن لنفسه أو لمن ولى أمره أو غير

المرتهن بعض الرهن أو شيئاً من جملة أشياء مرهونة والباتي رهن عنسد الربيع وانفسخ عند ابن عبد العزيز ، وان ادعى الراهن أن الرهن مستحق لمن ولى أمره أو أنه أمانة بيده لم ينصت لداعواه ، وأن استحقه الرتهن بعد البيع انفسه أو لن ولى أمره رد" الثمن للمشترى ورجع على الراهن بدينه ، وإذا استحق الرهن مستحق بقى نمساؤه وغلته في الرهن ، وان تلف الرهن ماستحق لم يشتفل بهن استحقه ، وذكر في الكتاب انه يدرك قيمته على المرتهن ، ويرجع المرتهن بما غرم ويدينه ، وإن استحقه المرتهن بعد تلفه ذهب ماله ولا دعوى له ، وإن أراد أن يصل إلى ماله مليستمسك به أن عليه كذا ، مان بين أو أقر والا حلف واخذ من ماله خفية ، وأن أقر" وقال : لكن رهبت له فيه رهنا فهد"ع ، فأن أقر المرتهن أو بيسٌ برىء من دعوته ، وأن أنكره المرتهن طف ما رهن عنده شيئاً ، وأن أقر وقال : لكن رهن عندي مالي نمد ع ، نان أقر الراهن أو بين هو ثبت الشيء وأدرك ماله على الراهن والاحلف ، وإن استحق الرهن بشهادة العدول عند الراهن والمرتهن رجع على الراهن بماله وان كاثوا عدولاً عند الرتهن فقط رجع عليه نيما بينه وبين الله وأخذه خنية من ملله والرهن برىء في الحكم وعند الله ، وأن كانوا عدولاً عند االرهن مقط أعطى للمرتهن دينه ولا يأخذه المرتهن ويتبع من استحق الشيء بذلك الشيء أو تيمته أن تلف ، وان كالوا غير عدول عندهما برىء الراهن من الدين ولا يرجع المرتهن عند الله ، وأن استحق المسلط أو غيره الرهن أو استحقه المرتهن ، وأذا باعه المسلط عاستحق رد الثبن وأدرك المرتهن ماله على الراهن ، وإن استحق وتلف الثبن رجع المسترى على المسلط ورجع هو على الراهن ، وقيل : لا يرجع عليه بشيء ، وأن وصل المرتهن رجسع المسلط على الراهن أو المرتهن بالثبن ، وان اختار احدمها عبدا له أن يرجب علاخر عله ذلك ، ولا يجوز رهن في رهن ، ولا عوض فيه كما مر" لأنه إن استدق الرهن أدرك الربهن على ماله ، • • • •

وكسذا ان مات الذي اختار أو اثناس أو غاب مله أن يرجع للآخر 4 وفي الكتاب : أنه أن اختار أحدهما لم يرجع للآخر .

(ولا يجوز رهن في رهن ، ولا عوض فيه) سواء رهن له كذا في رهن حال عقد الرهن أو بعده ، أو قال - حال عقده - : أن استحق رهنت لي كذا ، او قال : رهنت لى غيره ، او قسال : ان استحق فكذا رهن لى وكذا في التعويض ، كل ذلك لا يجوز ، (كما مر") مجموع ذلك في اواخر مصل صفة القبض في الأصول آخذ مرتهن لا جميعه لاته لم يتقدم انه لا يجوز عوض فيه ، وانها ذكر في كلام أبي ستة : وانها لم يَجز "رهن" في رهن (لأنه ان استحق الرهن ادرك الرتهن على الراهن أن يرهن له ما يثق به على ماله) ، أو يعطيه ماله في حينه ولو لم يحل الأجل ولو لم يشترط عليه عند عقد الرهن أو لا أنه أن استحق رهن له رهنا آخرا أو مكذا رهن له ، وذلك اذا عقد الرهن أولا مع الدين في عقدة واحدة أو شرط الدين على قول مجيز بيع وشرط وعقد بعده والاثم رهن له ناستحق ، فاته يدرك ما لــه ولا يدرك عليه أن يرهن لسه آخر لأنه لم يبنيا عليه الدَّين بخلاف ما أذا بنياه عليه ، ماته اذا اختل بالاستحقاق أدرك عليه آخر لأنه حينئذ لولا الرهن ما داينه ، وإن شياء أعطاه ماله في حينه لأن للرهن قسطاً من الثمن ، الأن من يرهن يرخص الناس لــ في الدين ، ومن لا يرهن يغالون معه أو لا يداينونه اسلا ، ولا ظلم على الراهن في ذلك لانه اخذ برسم الرهن ، غاذا استحق اختار اعطاء النال عاجلا لاختلال ما كان الرسم عليه أو اختار

تجديد رهن آخر فالأجل ولو كان له قسطاً من الثمن لكن له أن يعطى الرهن كما رسما ، فيسلم من اعطاء قسط الأجل بلا أجل ، والا صبح جواز أخذ التين قبل الأجل اذا رضيا معا ، لكن الخيار هنا للراهن .

والذى عندى انه لا يدرك أن يرهن له رهنا آخر أذا استحق الا أن شرط أولا ، ويدل لبه اقتصار « الديوان » على الرجوع على الراهن بدينه ، وذكر الخلاف فيما أذا شرط في التبليع الرهن بعد ولم يرهن في الحين (و) أنها لم يجز عوض في رهن ، لأن الرهن (اليس بيده) أي بيد المرتهن (بهلك حتى يدرك) بالرفع ، لأن «حتى » ابتدائية ، أي غضلا عن أن يدرك (عوضا ، وأن خرج) الرهن (حراها) أو تعبد أخدة حراها (رده مرتهنه لربه لا للراهن) ، وكذا المسلط .

(وكذا الوديعة) والأمانة (والعارية والعوض والبضاعة) والأجسرة والصداق وكل ما دخل يد أحمد (ان كانت) تلك الأشياء ، اى كان بعنسها أو كلها (بيد مسلم) أو مشرك ، وخص المسلم بالذكر لأنه الذى ينتفع بهمذا الاثر ولاختلافهم في خطائب المشرك بغروع الشريعة (ثم على حرمتها) بريا أو غصب أو سرقة أو تمار أو زنى أو غسير ذلك من وجسوه الحسرام لردها لربها لا لجاعلها بيده أن علمه ، والا) يعلمه (باعها وانفق ثمنها) على الفتراء بنيسة الصدقة عليه .

ورخص إن علمت توبته ، وإن رهن نصرانى لآخى محراً ما كفنزير أو خمر فباعه مرتهنه فقضى منه دينه ثم أسلما برىء الراهن من الدين لإيفائه في الشرك ، وإن من محراً م ، • • • • • • • • •

(ورخص) أن يردها لجاءلها بيد (أن علمت توبته) أى توبة الجاءل ، وتقدّم مثل ذلك في كتلب « الإجارات » تبيل توله : باب أن مات أجير ، ورخص أن يرده بيد جاءلها بيده مطلقاً كما ذكرته هنالك ، وأذا علم أن ذلك حرام من أول الأمر غلا يأخذه ألا أن نوى أن يأخذه ليرده الى ربه غانه يجوز لأنه من أقامة العدل وباب المعروف ولو كان يخلف الضرر على نفسه ، وأن خرج ميتة أو نحوها مما لا يملك أتلفه ولا يرده لمن أعطاه ..

(وان رهن نصرانی الله) — نصرانی ال آخر) او لیهودی ، او رهن مشرك المشرك او متدیت من الموحدین شیئا (محر"ما كفنزیر او خور) او ریا او ما اتی به من وجه حرام كتمار وزنی (فباع مرتهنه فقضی منه دینه ثم السلما) من الشرك او تلب الموحد من تدیشه كصفری ارتهن من آخر ما غنم من الموحدین الثنین هم اصحاب كبائر غباعه وقضی ، غناب من تحلیله مال الموحد ذی الكبائر ، سهواء آد خل فی مذهب الاباضیة او المالكة او غیرهما الم المیدخل (بریء الراهن من الدین لا یفانه فی الشرك) او حال التدین ، از وائن) یدخل (بریء الراهن من الدین لا یفانه فی الشرك) او حال التدین ، از وائن) وما غمل بتدیش مضی ، ولم ینقض فی الحکم ، ولو كان خطا عند الله ، غما الموجوه الجهور كما ذكره فی اواخر المبیع وابی حنینة ، والمختار المنع ، وعلیه الجههور كما ذكره فی اواخر المبیع وابی حنینة ، والمختار المنع ، وعلیه الجههور كما ذكره فی اواخر المبیع وابی حنینة ، والمختار المنع ، وعلیه المبهور كما ذكره فی اواخر الموزالات ، وقد بسطت الكلام علی ذلك فی جزء لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقهد مر " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقهد مر " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقهد مر " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقد در " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقد در " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقد در " ان ما اقتسمه لطیف ، ولم یصرح الربیع ومت ذكر بالصغری ، وقد در " ان ما اقتسمه للای در المی یصرح الربیع ومت در المیده و می در المی یصر و الربی و می در در المی یصر و الربی و می در در المی و در المی و

وإن أسلما وهو بيد مرتهنه رجع على الراهن بحقه وأراق الخمسر وقتل الخنزير ، وإن أسلم الراهن وباع المرتهن المحرَّم · · · ·

المشركون على قسمة الشرك مضى ، ولو أسلموا هم أو بعضهم وهو بايديهم وما أسلموا عليه قبل قسمه فليقسموه قسمة اهسل التوحيد لقوله على :

« أيما دار قسمت في الجاهلية فهى على قسمة الجاهلية ، وأيما دار ادركها الاسلام لم تقسم فهى على قسمة الاسلام) (۱) .

(وان اسلما) أو تابا من تدينهما (وهو بيد مرتهنه رجع على الراهن بحقه) اذا حل "الأجل ، ولا يدرك عليه أن يرهن له رهنا آخر (واراق المخمر) أو التي نيها ملحاً نيكون خلا حلالا عند بعض ، والمشهور المنع ، وفي الحديث من طريق أنس: «سئل رسول الله يَقِيلُ عن الخمر تتّخذ خلا "، قال : لا »(٢)، وعنه على : « بعثت بقتل الخنزير واراقة الخمر » (٣)، أي أذا أظهر هما المشركون ومن أيدى المسلمين ولو أخفوها (وقتل الخنزير) أو ردهما الى الراهن نيفال ومن أيدى المسلمين ولو أخفوها (وقتل الخنزير) أو ردهما الى الراهن نيفال خلك بهما ، ويرد المال الحرام الى أهله أو يعطيه الراهن أذ رآه تأثباً على حد ما مر " نيرده كالربا وغيره ، كذا قيل ، وهو قول من قال : ما أسلم عليه الانسان من حرام رده لاهله ، والمشهور الصحيح أنه لا رد عليه أن كان بيده بتدين فالحرام بالذات ينسده ويتركه والحرام لعارض يحل له .

(وان أسلم الراهن) أو تاب من تعيفه (وباع الرتهن) وهو مصر ﴿ المحر"م

⁽۱) رواه مسلم ۰

⁽۲) رواه مسلم واهبد ه

⁽۲) رواه أبو داود والنسائي ٠

واستوفى منه حقه لم يتبرأ الراهن منه ، وفي العكس يدفع الراهن رهنه ويرجع عليه بحقه ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

واستوفى منه حقه لم يتبرأ الراهن منه) أي من الحق لأن ما استوفى منه حته حرام في دينه فلا تقضى منه تباعثه ولو حل" في دَين المرتهن (وفي العكس) ، وهو أن يسلم المرتهن أي أو يتوب من تديثنه دون الراهن (يدفع) المرتهن (للراهن رهنه) في حينه (ويرجع عليه بحقه) اذا حلَّ الأجل أذ لا يقضى حقه مما حرم عليه لقوله عليه : « لعن الله اليهود حرَّمت عليهم الشحوم مُجِملُوها وباعوها وأكلوا أثباتها » (١) ، فلعنهم على ثبن المحرم ، نعم لو دغمه للراهن وباعه وقضى له دينه من ثمنه لحل له ، وكذا يجوز تبض ثمن الحرام من كل من أتى به اذا دان بحل الحرام مثل أن يبيع نصراني خمراً أو خنزيراً غيتصدق بثمنه عليك أو يهبه لك أو يهديه لك أو يقضى به حقاً لك عليه او نحو ذلك ، وفي الدليل والبرهان في أهل الكتاب الغالبين أنهم يعاملون في اموالهم ولا يحذر منها شيء ولو كانت أثمان الخنازير أو الربا ولا يعاملون بالربا ولا تؤكل خنازيرهم ١ ه ، والعلة في ذلك تعيثهم لا الغلبة ، مالحكم كذلك ولو كاتوا مفلوبين كما يدل له حل" ما غنبوه من اموال السلمين على تول الربيع ، وجواز معالمة من يأخذ الجزية منهم في الكتمان اذا قادته ديانته الى ذلك عند بعض مع أنه لا يجوز: أخدُها منهم في الكتمان ، وقيل : يجوز لمن يريد الظلم عنهم وفي العدل والاتصاف وامرأة من أهل الدعوة تزوجت رجلاً من الخوارج ماستمسكت به عنعنا لحقوقها من النعقة والكسوة والصداق وليس في يده الا ما حاز من غنائم أهل التوحيد غانا نحكم لها بجميع حقوقها في هــذا المسال ، وأن كان المسال معرومًا أهله ، ولكن بعد ما وقعت المقاسم ،

⁽١) التريذي وأبو داود ويسلم والنسائي ٠

وجآز دفع محرام لن جاز له بشرعه ، • • • • • •

وان وقعت الوغاة حكمنا لها بميراثها ووراتنا اولادها ، وان عجز المكاتبون واسترقيهم القاضى مضى عليهم الرق ، وان وقعت المواريث غلك ان تأخذ سيهاك منهم ومن أثمانهم ا ه .

خان باع احد ممن يتول بطهارة ابوال ما يؤكل لحمه سمنا الو زيتاً أو نحوهما من المائعات ولو كانت لا تصلح الا للأكل كاللبن ، فلمن لا يحل ذلك في مذهبه أن يقيض ثمنه ، ولا سيما ما غيه منفعة أخرى غير الأكل كالسمن والزيت ، فيجوز قطعاً ، وان تلف المحر"م في يد المرتهن لم يجز له أن يشترى له مثله أو يكسبه له ولم يذهب بماله ، وكذا كل محرم كان بيده بوجسه ما كشراء ، (و) أن قلت : كيف يصبح للمرتهن أن يدفع الحرام للراهن الذي حل" في شرعه مع أن دنعه اليه اعانة له على الحرام ، ومع أله لا يجوز له قضاء حقه من حرام ؟ قلت : (جاز دفع محرام الن جاز اسه بشرعه) كمن اشترى صلبون ميتة من مشرك يرده له ، وكمن اشترى اوراق الدخان ممن أجازه من المخالفين ترده له ، وأن أعطاك ثمنه غلك أخذه لانه حل" في مذهبه ، وسواء في ذلك أكان رهناً أو أمانة أو بضاعة أو غير ذلك من كل ما يكون بيد أحدد يدخلها ممن حل في دينه أو من غيره لكن ملك للذي حل في دينه أو من غير يد أحد مثل أن يراه في الأرض فيرفعه لأن ذلك دخل يده بأمانة او نحوها مع حلية ذلك لن يتملكه في زعمه بدينه كما تسم عمر ميتة بسيفه بين كلاب تتهارش عليها ، وقد اختلف في مثل هذا والقاء فأر ميَّت المهر حتى اختلفوا في اطعام الاطفال ما أصله حلال طاهر وتنجس ، ولأن " الله جل وعالا وتبارك وتعالى أمرنا أن نعقد لأهل الكتاب الذمة ونبقيهم على ديانتهم وكتابهم الذى تمسكوا به ، وقال سبحانه لنبيته على : ﴿ وَكُنِّ مِنْ مُسْكُونَكُ وَعَنْدُهُمُ

وإن أنسد مسلم لشرك حلاله بدينه أعطاه قيمته بعد ولهم ، •

التوراة فيها حكم الله ثم يتولئون من بعد ذلك ﴿ (١) ، ومعناه التعجيب من تحكيمهم له ﴿) مع أنهم يخالفونه اذا حكم ، ومع أن في التوراة الحكم لو حكموا لخلا هم وحكمهم وما ذلك الا ثيد عوا عليه العجز أو مخالفة التوراة أو لطمع أن يكون حكمه سهلا .

(و) لنحو تلك العلل ثبت في « الأثر »: انه (ان افسد مسلم) أو مشرك دان بالتحريم (اشرك) أى أو متديّن (حلاله بدينه اعطاه) ذلك الدن أفسده (قيمته بعدولهم) أى عدول هؤلاء الشركين المتلول عليهم بذكر مشرك أو بعدول المتديّنين ، وانها لم يحكم في ذلك عدول المسلمين غير المبتدعين لأنه لا قيهة للمحرّم عند المسلمين ، ومع ذلك لا ينبغى للآخر أن يأخذ عنه ثهن الخمر والخنزير بعد السلامه سواء أسلم جميعاً أو أسلم الذى له الحق ، وكذلك اذا كان لأحدهما على الآخر د ين ثبن حرام كخبرا أو خنزيز أو سلف أو سلم ، غيأخذ مثلاً قيمة ما أسلم اليه أو ما أسلف أو صداق أو غير ذلك ، غله أن يأخذ بعد السلامه على كراهة بتيمة أهل الشرك ، وكذا المتدين ، وانها أن يأخذ لتقرر ذلك الحق قبل الاسلام ، وهو بمنزلة ما كان بيده ، وقد خال المين على نكاحهم ونسبهم بعد السلامهم ، وما ذكره من أن المسلم يغر ما أنسده على نكاحهم ونسبهم بعد السلامهم ، وما ذكره من أن المسلم يغر ما أنسده

⁽۱) الماندة : ۳۶ ٠

⁽٢) تقدم نکره ٠

وإن غُصب رهن من يدر مرتهنه ثم رداه أو ردا عليه ، فهو بهداله لا يزال بغصب ، وإن تلف عند غاصبه وغرم قيمته أو مثله فكالأول ،

من محر"م للمشرك انما هو اذا لم يظهره ، وان اظهره غالواجب على المسلم اعساده ان قدر ، ولا ضمان عليه ، لأن عقد النمة لهم شرطه عدم اظهار ذلك ، ولا يفسد عندى حلال اتخذوه ليئول الى المحر"م حتى يكون محر"ما واظهره كعنب اتخذوه ليجعلوه خمرا ، غلا يفسد لهم قبل أن يدخله الاسكار ، لأن غيه منفعة حلالا قبل الاسكار ، ويفسد المسلمون خمر اهل النجة مطلقا ، وقبل : ان حدثوا في بلد الاسلام لا ان كان البلد لهم قديما .

(وان غصب رهن) او سرق او خرج بوجه غير حق كفلط احد فيه (من يد مرتهنه ، ثم رده) مرتهنه (أو رد عليه) بان رد عليه غييه غييره او رده الفاصب لتوبة أو لأمر ما ، (فهو) رهن (بحاله لا يزال) رهنا ، بنتح المثناة ، وهو من زال العاملة ككان ، والخبر محذوف كما علمت ، ويجوز ضمها من الازالة ، أي لا يزيله حلكم أو غيره من كونه رهنا (بغصب) لأن زوال الرهن من يد المرتهن بغير حق لا يبطل الرهن ، وأن أعطى الراهن مالا حتى رد الرهن من الفاصب ، فهو رهن بحاله ولا يدرك على المرتهن ما أعطى عليه ، وأن رد للراهن رده الراهن الى المرتهن .

(وان تلف عند غلصبه) او سارته أو من خرج الى يده بغير وجه حق (وغرم قيمته أو مثله غم) سالمون من تيمة أو مثل رهن (كنس) سالرهن (الأول) الذي هو الرهن الذي تلف ، أو أراد بالأول : الرهن الذكور في

المسالة قبل هذه ، وهو الذي رجع بنفسه ، وكذلك أن لم يتلف ولم يقدر، أن ياخذ الا تبمة أو مثلاً ، وأن قدر أن يأخذه ماخذ القيمة أو المثل انفسيخ الرهن ، واذا رجع الرهن المغصوب أو قيمته أو مثله الى يد الراهن عليرده الى المرتهن ، وأما مال المضاربة اذا غصب مثلاً بعد الدخول في العمل ورجع هو أو تيمته أو مثله معلى حاله من المضاربة الآنه قد سبق اليه التغيير بالمضاربة غصار المضارب خصماً فيه وشربكاً لصاحب المسال ، غلم تبطل المضاربة بتغيير الغاصب ، وأما قبل الدخول غليس مضاربة بعد الرجوع حتى يعقده لسه صاحبه على المضاربة على حد" ما مر" في محله مما تجوز به المضاربة ومل لا تجوز ، مان ضارب به بلا تجهيد مليس له الا أجرة مثله ، ويضمنه ان ضاع كما تقديم في المضاربة لما لم يكن الخراج بالضمان صار متعدياً ، وهذا على الراجح من أن" المتعدى على مال غيره لا شيء له ، لكن لما دخل أولاً بوجه شرعى جعلت له أجرة المثل والا فالقاعدة أن المضاربة الفاسدة له أجرة نيها دون الضمان ، والغرق بينها وبين الرهن أن المضارب وكيل لمساحب المسال ، والوكالة في معين تبطل اذا تغير المعين الى مثله أو قيمته الا أن وكل على تغييره كالمضاربة ، والمرتهن خصيم في الرهن ، والرهن مجوس في الدَّين ، ومثله أو تيمته مثله كحبس تركة الميت في ديونه ، وأن أتلفها متلف خرجت الديون من مثلها أو تيمتها ، وأن المضارب يرد المال الى صاحبه أن أراد ، والمرتهن لا يرد الرهن الى الراهن الا برضى الراهن ١ والحجة في أن تيمة الرهن أو مثله أو تيمة مال القراض أو مثله بهنزلة الرهن أو مسال القراض قولسه على: « لعن الله اليهسود حرمت عليهم الشموم ٠٠ » (١) ٠٠ الحديث ، فنزل الثبن منزلة الشموم ، وما ذكره المصنف

⁽۱) تقسدم ذکره ۰

ومن عليه مائة دينار قرضا فرهن اربها فيها رهنا ثم استحق منها كنصف أو ثلث لم يجز الرهن في الباقي إن لم يشترط كونه بيده إلى آخر حقه ، وليعده له ثانيا ، • • • • • • • • • •

انما هو على تول من أجاز الرهن للجنس في الجنس وأما على المنع فيقبض المرتهن التيمة ويتضيها في دينه لانه لم يرتهن اللجنس في الجنس بل في خلانه المرتهن التيمة من غير جنس الدين جازا ١٠١

(ومن عليه ماتة دينار) مثلا (قرضاً) على تول من أجاز الرهن في الترخس مطلقاً أو قول مجيزه بعد عقد القرض أو سلما على تول بن أجاز نيه الرهن مطلقاً أو بعد العقد أو بعد الأجل (فرهن أربها فيها رهنا ثم أستحق هنها) بعض معين أو تسمية شائعة (كنصف أو ثلث) ، وأنسا صبح الاستحقاق في السكة أذا أمكنت الشهادة عليها بوعقها أو بالمشاهدة من الشهود بحيث أم تغب عنهم أو بنحو ذلك (لم يجز الرهن في الباقي) بل يبطل الرهن كله (أن لم يشترط كونه بيده ألى آخر حقه) لأن الاستحقاق بمنزلة الدنسع البعض الدين ، همذا ما يظهر من كلام الشيخ بدليل تقديره في الزوجسة والاجير بعد ، وأن اشترط صبح الرهن كله ، وقيل : يصبح ما يقابل الجائز ، والذي عندي أن الرهن يبطل عند من يقول ببطلان العقدة المشتبلة على ما لا يجوز ولو اشترط كونه بيده إلى آخر حقه ولم يذكره لتقدمه في محله ، وذلك الذي ذكره الشيخ كلام « الأثر » كما شمال همو ، (و) أن شهماء واتفقا الذي ذكره الشيخ كلام « الأثر » كما شمال همو ، (و) أن شهماء واتفقا وأحد ، وقبل : يرهن له وجوباً كما هو ظماهر ، وكما قال آنفاً : أن استحق وأحد ، وقبل : يرهن له وجوباً كما هو ظماهر ، وكما قال آنفاً : أن استحق وأحد ، وقبل : يرهن له وجوباً كما هو ظماهر ، وكما قال آنفاً : أن استحق

وإن غرم الرتهن المستحق منابه من الدناني فالرهن ثابت بحاله ، ومن تزوج امرأة بمفروض فرهن لها فيه رهنا ثم مستها ، فالرهن بحاله ،

الرهن ادرك المرتهن على الراهن أن يرهن له ما يثق به على ماله ، انتهى ، مكذلك هنا يرهن لسه الراهن الأول ، والظاهر أنه يرهنه أنسه على هسدًا أو غيره مما يثق به .

(وان غرم المرتهن المستحق منابه من الدغاني) مثلا (فالرهن ثابت بحاله) في جهلة المسال ، لأن ما يكال أو يوزن اذا تصرف نيه غير مالكه ممن كان في يده صار تصرفه نيه تفويتاً له وعليه المثل لصاحبه ويصبر له كل ما جلب ذلك المكيل أو الموزون لا لصاحبه ، وثبوت الزهن أنما هو على التول الأول ، وقيل : كل ما جلب نهو لصاحبه ، وثبوت الزهن أنما هو على التول الأول ، وأما على التول بأن ذلك لصاحبه ، نمن قال ببطلان العقدة المشتملة على ما لا يجوز قال ببطلان الرهن كله ، ومن قال بصحة النياز منها قال : يصح الرهن يجوز قال ببطلان الرهن كله ، ومن قال بصحة النياز منها قال : يصح الرهن كله ان قال : بيده الى آخر حقه والا نمةه يصح ما يقال الجائز ، وقيل : يصح الرهن المسلم ، نمائه اذا كان الرهن محر ما كالخبر وأسلما أو أسلم المرتهن الاسلام ، نمائه اذا كان الرهن محر ما كالخبر وأسلما أو أسلم المرتهن والمرتهن المشرك ، والمرتهن المسلم لا يحل له بيع الحرام ،

(ومن تزوج امراة بس) صداق (مفروض غرهن لها فيه رهنا ثم مسلها فالرهن بحاله) باق على أنه رهن في جبيع الصداق ، وكذلك أن رهن

فإن طلقها قبله أو حرمت فهو في نصفه إن شرطت أنه بيدها كذلك ،

لها بعد المس" ولم يذكره لان المراد مقابلة ما اذا رهن قبل المس و فارقها قبله ، كما قال : (فان طلقتها قبله) اى قبل المس بنوع طلاق ولو فداء أو طلقت نفسها كما يجوز لها (أو حرمت) قبله بوجه ما (فس) سالرهن كله (هو) رهن (في نصفه) اى نصف الصداق (أن شرطت أنه) أى الرهن (بيدها كذلك) الى آخر حقها والموت قبل المس ، قبل : حمكم المس ، وقبل : حمكم الطلاق ، وأن لم تشترط أنه بيدها كذلك فنصف الرهن رهن فى نصف الصداق ببنزلة الاستحقاق ولا يقال : يبطل كله لانه بمنزلة دغع بعض الثمن ، وقبد تتدم أنه ينفسخ باخذ بعض الحق اذا لم يشترط ذلك لانا نقول : ليس ذلك بمنزلة الدغع ، وقبل : نصفه فى نصفه ولو شرطت ، وما ذكره المسنف انسا هو قول من قال : أن الصداق انعقد كله واستوجبته بالعقد ، وأنه أن غارقها قبل المس كان كبن دفع النصف وأبقى النصف ، فاذا صبح انعقاد الصداق كله ثبت الرهن كله ولو لم تستحق الا نصف الصداق ، وأما من قال : نصف الصداق بالعقد ونصفه بالمس فلا يثبت لها من الرهن الا نصف أن غارقها قبل المس ، وتقدم فى كتاب الزكاة عند قول الشيخ : فصل : والمراة اذا تزوجت بنريضة الدنائير والدراهم الخ .

(وكذا أن) مسها و (اعطت له نصفه) أي نفس المدناق مبل المس أو

بعده أو معسه ، أى ابراته من نصغه (فكر جسوعه) أى رجسوع النصفة (الله بطلاق) غيكون الرهن كله في النصف الباتي ان شرطت أنه بيدها الى آخر حقها ، وأن لم تشترط بطل كله لأن أعطاءها أياه أبراء برضاها ورضاه منه فكأنه أعطاؤها أذ أو شاء لم يتبل عطاءها ، وقيل : ولو لم تشترط غانه كله رهن في النصف (وكذا أجم رهن له رب العمل رهنا في أجرته ثم بدأ لهما أو لاحدهما) ترك الإجارة (قبل المتمام) تمام العمل .

(فالرهن بحاله) هو كله رهن (ان شرط) الأجير أنه بيده الى آخر عمله وحقه (فيما استحق) هم من الأجرة بما عمله ، متعلق باستقرار توله : بحاله ، ولو قدمه لكان أولى بأن يقول : قالرهن بحاله فيما استحق أن شرط أن يثبت الرهن كله في بعض الأجرة الذي استحقه ببعض العمل أن شرط وأن لم يشرط ثبت منه ما يقابل ذلك البعض ولا يبطل كله كما قد يتوهم ، وتقدم أن المختار عند الشيخ أن لكل من الأجير والمستأجر الرجوع ، ولو شرع في العمل أن لم ينقد الأجرة ما لم يتم العمل وعليه جرى هنا ، والرهن في يد الأجير بمنزلة الأماثة فلا يصير رب العمل بمنزلة الناقد فضلاً عن أن يمتنع الرجموع .

وفي « الديوان » : وان تزوج امراة بصداق معلوم نمرهن لها رهنا أو استأجر أجيراً بلجرة معلومة نعدخل الأجير العمل ، مخرج قبل أن يتمه ، وطلاق المراة قبل أن يدخل بها أو خالعها بيعض صداتها أو كان ديناً معلوما مخرج بعضه منفسخاً أو ترك له بعضاً منه ، نهنهم من يقول : انفسخ الرهن ، ومنهم من يقول : لا ينفسخ والله أعلم ،

جاز لهما التمانع من زيادة أو نقص في رهن لا على إمسلاحه كبناء منهدم وسد منثلم ، · · · · · · · كبناء منهدم

بـــاب غيما للراهن أو المرتهن من الأقمال في المرهن

(جاز الهما) اى الراهن والمرتهن (التمانع من زيادة أو نقص في رهن) ان اراد الراهن الزيادة أو النقص جاز المرتهن منعه ، وان أراد المرتهن الزيادة أو النقص جاز المراهن منعه ، وجاز لكل واحد أن يترك الآخر يزيد أو ينقص كحفر بئر وغرس شجر وبناء بيت وازالة ذلك (لا على اصلاحه) كتذكير الاشجار وصرم ثمارها وسقيها وتجهيم الحيطان ، وترتيع الثوب وتشعيب الأواني ولا يتصد بذلك نفسه ، وأن قصد به نفسه أنفست الرهن ، كما في « الديوان » و (كبناء منهدم وسد منثلم) وحرث أرض ، فأن الشيخ ذكر عن الاثر : أن حرث الأرض اصلاح لها ولم يجعله زيادة ، نمن أراد منهما أن تحرث الأرض المرهونة لم ينصت الى منع الآخر فتحرث فيكون

التمر من الرهن لأن الأرض اذا تركت بلا حرث خرج نيها شجر البرارى أو كانت سبخة الا أنه اذا كانت تحرث وتترك تقوى ولا تنسبخ .

وقال الشيخ أحمد: ان حرثها المرثهن لنفسه أو لغيره انفسخ الرهن ، وان حرثها الراهن ولم يهنعه المرتهن غلاراهن أكل غلتها ولا يحرثها أحد باذنهما ، ولا باذن أحدهما ، واذا أثن المرتهن وحده أو مع الراهن ، قبل : انفسخ ، وقيل : حتى يحرث المساذون له ، ولا أجرة لمن أذن له المرتهن ان منعه الراهن قبل العمل أو علم أنها رهن والا نعناؤه على المرتهن ، ألا أن كان لاصلاحه عين بين ، فعلى الراهن وأو علمها رهنا ، وأن أذن له غتمنى غيها غمنعه الراهن وألمرتهن نعناؤه على الراهن ، وأن عمل باذن الراهن نباعها المرتهن فمنعه المسترى فعلى الراهن عناء ما عمله قبل البيع ، وعلى المسترى عناء ما عمل بعد الشراء ، وما زيد من المعين وأو لم يعلم بزيادتها ، الفسخ الرهن أو لم يعلم بزيادتها ، النفسخ الرهن أو لم ينفسخ ، أذن له أن يحرثها لنفسه أو فيها بينهما وبينه النفسخ الرهن أو لم ينفسخ ، أذن له أن يحرثها لنفسه أو فيها بينهما وبينه

وفى « المنهاج » : للمرتهن منع الراهن من حرث الأرض ، نمان زرعها غللمرتهن حبس زرعها فى يد ثقة اذا حل الأجل مبضه وباعه ، وأن تلف غبن ماله لانه حبسه .

وفى « الديوان » : ان أراد الراهن حرث الأرض أو غرسها أو بناءها نهنمه المرتهن ، وأن نعل بغير أذن المرتهن لم يكن ذلك رهنا الا أن جعله رهنا نفيه تولان ، ومن أصلاح الرهن تطع بعض ثماره أذا كثرت عليه ، ومعاواة وإن غرس ، قيل : راهن في أرض الرهن غروسا بلا إذن مرتهنها فله أخده بنزعها وإلا انفسخ ، • • • • • • • • • •

العبيد والحيوان ونحو ذلك ، ولا اجرة لن اصلحه الراهن أو المرتهن ، ولا يدرك احدهما على الآخر ما صرف من ماله على الآخر في اصلاح الرهن كأجرة المصلح وكصبغ الثوب وتقصيره وخياطته ورقعه ، وأن زاد منهما ذلك ميهة الصبغ والخيط والرقعة لا الأجرة ، وهذا كما يدل عليه حديث : « الرهن بمسا ميه » ماذا انهدم مثلاً كان ذلك مصيبة عليه اذا نقص عند البيع كما اذا ساوى قبل الهدم عشرين ورجع بساوى خمسة عشر فالنقص على المرتهن في هذه الصورة بخلاف ما اذا لم يحصل ميه هدم مثلاً مان المرتهن يرجع على الراهن بالنقص ، ومن عمل منهما أو صرف مالاً في العمل عد" متبرعاً الا أن اتفقاً على شيء فهما على اتفاقهما ولا يدرك الحدهما على الآخر أن يصلح الرهن ولو كان أن لم يصلح فسد وذهب الرهن بذهابه لم يدرك على الراهن أن يصلحه وحده ولا معه ٤ خان شاء أصلحه وحده ٤ وأن شاء تركه ، كذا ما يتولد من كلام أبي سنة ، وليس ترك المرتهن الراهن يصلح الرهن ولا أمره باصلاحه مبطلاً له ولا يعد ذلك تحويلاً للمرتهن ليد الراهن غيه وليس التصرف ميه من الراهن ولا من المرتهن للاصلاح انتفاعاً ، ولو رجعت عاتبته لهما نضلاً عن أن يبطل به أن معله المرتهن أو أذن منيه للراهن أو غيره ، وان اتفقا أن تهدم دار مرهونة ويبنيها الراهن ، جاز وكان رهناً بعد البناء بلا تجدید رهن ۰

(وان غرس قبل: راهن في ارض الرهن غروساً بلا اذن مرتهنها) وان كان باذن مأولى بالنساخ (قله) أى لرتهنها (اخذه بنزعها والا) ياخده بنزعها بالرهن وتحويل بنزعها بل تركه (انفسخ) الرهن لأن ابتاءه اذن في الانتفاع بالرهن وتحويل

وإن غرسها هو فيها باعها مع الأرض إن كانت منها ، وإلا فلا ، • •

ليده في الرهن ، ولذلك يدرك عليه النزع مع ان ملكه لم يزل عن الرهن ، فلو كانت الغروس من الرهن لكانت رهنا مع الرهن ولم يدرك نزعها ، وان كانت من غير الرهن ولكن انخلها الراهن على ان تكون رهنا مع الرهن ، فان شاء المرتهن اخذه بنزعها ، وان شاء تركه على انها مع الرهن ، وقيل : لا ينفسخ لائه لم يأمر المرتهن الراهن بالغرس ، كما أنه ان رهن له دارا فتركه المرتهن ساكنا فيها لم ينفسخ ما لم يقل له : السكنها ،

(وان غرسها هو) اى المرتهن (فيها) اى فى ارض الرهن (ا باعها مسع الأرض) اى باعها وباع الأرض سواء معا أو تبل الأرض أو بعدها اذا كان بحيث يجوز له التبعيض فى البيع (ان كانت) تلك الغروس (منها) اى من أرض الرهن (والا) تكن منها (فلا) يبعها معها بل يبيع الأرض وحدها لأن تلك الغروس ليست من الرهن وان شاء باع بعد ذلك تلك الغروس أو باعها تبل) وذلك انها يتصور اذا تراضى مع الراهن غلم يجبره على النزع كما مر فى بله، «بيع البراءة ») وانها لم ينفسخ الرهن مع استنفاع المرتهن بالمرهن بناء على التول بأنه لا ينفسخ بانتفاعه) ويتصور أيضا فيها اذا تلع الغروس أو قطعها من أرض أخرى مرهونة له أيضا وهى لهذا الراهن أيضا ، وأنها كان لا يبيعها فى هذه الصورة مع الرهن لانفصالها عن الأرض الأخرى الى هذه) والراهن عليه أن ينزعها ولو تفسد بالنزع الا أن اتفقا أن ياخذها بقيهتها ، وأن كان فى نزعها فساد الأرض لم يجد المرتهن نزعها أن ياخذها بقيهتها ، وأن كان فى نزعها فساد الأرض لم يجد المرتهن نزعها وله على الراهن تيمة أرضها ، وأن لم يكن فساد غله نزعها

(وان نزع احدهها منها غروسا فغرسها في ارضه كانت رهنا مع الرهن وبيعه) أي يبيع الرهن (الرتهن دون ما نزع) بالبناء للمفعول ايشهل كل من نزع منهما سواء الراهن او المرتهن ، او بالبناء للقاعل وهو ضمير يعود الى الحد من توله: احدهها أي دون ما نزع احدهما (منه) أي من الرهن (أن وجد) المرتهن (كفاف ماله لانفصاله) أي لانقصال ذلك المنزوع عن الرهن بالنزاع ، علمة لتوله: يبيعه المرتهن دون ما نزع منه (والا) يجد كفاتاً (باعه معه) أي باعه كما يبيع الرهن لاته ولو فصل حساً لكن هو باق في معنى الرهن غليبعه معه بمرة أو قبل أو بعد اذا كان يجوز له التبعيض ، وعندي يجوز بيع ذلك المنزوع ولو وجد كفاتاً في الرهن لاته لنزعه صار كالفلة المقطوعة سواء وجد الوغاء في المنزوع أو يبيع معه أو بعده شيئاً من الرهن ، بل هو الولى بابيع وحده أن كان غيه وغاء ، ولكن المصنف كالشيخ راعي أن معنى الزهن أتوى ولا أجرة للمرتهن في نقله الرهن الى أرضه ، ولا أجرة الأرضه وانتفاع ولا أجرة للمرتهن في نقله الرهن الى أرضه ، ولا أجرة الأرضه وانتفاع الرهن بها ، ولا يعرك ما صرف على ذلك ، بل لو نزع الغروس وماتت ولم تأخذ في أرضه فيكون ذهابها ذهاباً لمتدارها من ماله .

(ولا يصح الراهن في رهنه بيع ولا هبة ولا اصداق أو اكراء) أو رهن أو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو قسمة إن شورك فيه ، لأنه معقول بحق الرتهن ، وإن كان رقيقا فأعتقه الراهن • • • • • • • • • • • • • • • •

استثجار أو تعويض ولا اخراج من ملك بوجه ولا اخراج منفعة بوجه مسا (أو قسمة أن شورك فيه) ، هذا الشرط عائد الى توله: أو قسمة (الته) أى الرهن (معقول) عند المرتهن عن الراهن (بحق المرتهن) علا يصلح للراهن ميه تصرف ، ولثلا تجول يد الراهن في الرهن مبيطل ، نعم قد لا يبطل عند بعض لأنه عقد لا يغسخه الراهن وحده بفعله والتصرف فيسه برهن أو بيع أو هبة أو نحسو ذلك مما ذكرنا يقتضى صرفه الى تبض من أخرج اليه برهن أو بيع أو هابة أو ما ذكر ، وكونه معتولاً بيد المرتهن الأول يقتضى منع صرمه الى غيره ، مبطل كل عقد عقده الرياهن ميه حتى يفكه من المرتهن ، غان شماء جسدد المقد أو أتبه أن رضى المعتود معسه ولا يكفى العقد الأول بلا تجهيد ولا متاممة ، وقال الربيع : يجدد المرتهن اكراء الرهن لغيره ولو أبى الراهن ، وتجوز تسمة الثمار للمرتهن دون الأصول ، كما يأتي ، وأن تلت : أي تصرف في النسهة اذا كانت بلا تغيير وأى اخراج ملك غيها أو اخراج منفعة ؟ قلت : فيها التصرف بتعيين المرهون بعد أن كان شائعاً في كل جزء ، وذلك خروج معا يصير سهما لمقاسمه بالذات والمنفعة ٤ والهراج للمرتهن من كون مسهم المقاسم معتولاً بيده بعد أن كان كل جزء منه يشترك نيه مع المقاسم ، والذي عندي أن الشريك يدرك على الراهن أن يقسم أو على المرتهن ، أما الراهن ملائه ملكه ، أما المرتهن علائه في يده بحق ، ومرجعه الى البيع ان شماء الله ، ومنعه من العسمة اضرار له ، والاضرار لا يحل .

(وان كان) الرهن (رقيقا فاعتقه) كله أو بعضه (الراهن) الاعتاق

أو دبيّره جاز له إن كان في قيمته فضل عن الديّين ، ويرجع عليه المرتهن بحقه ، وإلا لم يجز إلا إن فكتّه بعد استيفاء المرتهن حقه ،

شامل لمكاتبته (أو دَبِيَّره) كله أو بعضه (جاز) أن مضى (له) اعتاقه أو تدبيره (أن كان في قيمته) أي تيمة الرهن وهو الرقيق (غضل عن الدين) فيكون العتق سارياً الى جملة الرقيق من ذلك الفضل ، كمن اعتق جزءاً من عبده تسمية او نصيباً من عبد شورك ميه سواء ظهر لهم المضل قبل البيع وثبت عند البيع أو زال أو لم يظنوا أن فيه فضلا حتى بيع ، والعتق لا يتجزأ ، وقد قال على الله من اعتق شقصا في عبد تو"م عليه » (١) ويتبين الفضل بالمعدول ان اختلف الراهن والمرتهن (ويرجع عليه المرتهن بحقه) ولو لم يكن له مسأل الا ذلك الفضل ، وينتظر ايساره وذلك لتشوف الشارع الى الحرية ، هذا هو المتبادر من كلام المصنف كالشبيخ ، أما ما يتبادر من تولهما : بعد أن كان موسراً غان التبادر الأول راجح عليه لأن الإيسار شرطه في قول آخر فيما ليس فيسه غضل ، (والا) يكن في قيمته غضل عن الداين عند البيع سواء ظنوا قبله أنه يوجد أو لم يظنوا اللم يجز) أي لم يثبت ما غعله من عتق أو تدبير لأن ذلك الرقيق أحاط به ما رهن نيه من دينه ، وقيل : يثبت عنقه أو تدبيره وأو لم يكن غضل ولو لم يكن الراهن موسراً بنساء على أنه ثقة لا تبرئة والدين مترتب في ذبته ، وكما خوطب الراهن بحتوق الرهن وزكاته اذا كان مما يزكى الذات أو لكونه للتجر ، وكما يجرى عليسه طلاقه وفداؤه ومراجعته ، ولا يصح ذلك من المرتهن ، وذلك كما اختلفوا في عنق من أحاط الدِّين بماله : هل يثبت أم لا ، وعمدة ما ذكره المصنف أن عدم الفضل صيره بمنزلة كون الراهن غير مالك له علم يثبت عنته (الا أن فكه بعد استيفاء المرتهن حقه) بأن تضاه الراهن

⁽۱) رواه مسلم وأهبد ٠

أو أبرأه منه أو انفساخ الرهن ، فيلزمه عتقه الأول أو تدبير • وكذا إن باعه المرتهن في دينه ثم دخل مثلك الراهن • • • • • •

حقه أو قضاه عنه غيره (أو أبراه) أى أبراً المرتهن ، والمفعول محذوف أى الراهن أو بالعكس (هنه) أى من الحق (أو انفساخ الرهن) بوجسه من الموجود التى ينفسخ بها ، والبعدية في قوله بعد النخ ، بيان للواقع وتصوير بأن الفك " لازم الوجود عقب تهام الفك ، والا فليس فكه يقع بفعل فاعل بعد الاستيفاء أو ما ذكر بعدده بل يلزم منه ، كلما وجد الاستيفاء وجد الفك ، وكلما وجد الابراء وجد الفك ،

(ف) النافة الأول) الك السابق عن الفك الو البراء الو البراء الو الانفساخ (بازمه عنقه الأول) الك السابق عن الفك الو الابراء الو الانفساخ) (او تدبيره) اى الأول ، ولو لم يعد المعتق او التدبير بعد الفك او الابراء او الانفساخ ، وقيل : لا يثبت المعتق او التدبير الا بتجديد بعد ما ذكر لائه وقع وقت لا يثبت فبطل كأنه لم يقع كمن اعتق عبدا قبل ان يمنكه ثم ملكه ، ففى « الديوان » : وان كان الرهن عبدا فاعتقه الراهن فلا يجوز عتقه ولو كان فيه الفضل ، وقبل : يعتق ان كان فيه الفضل ويجبر على الدين ، وقيل : لا يعتق الا ان أفداه أو دخل ملكه بمعنى ، وان مات الراهن فلا يعتق على ورثته أن دخل ملكهم بعد ،

(وكذا ان باعه الرتهن في دينه) بعدما اعتقه الراهن أو دبيره ، ولا نضل نيه (ثم دخل ملك الراهن) ببيع من المسترى أو بهبة أو غيرهما من وجده الاملاك ، أو باع المرتهن بعضه وترك البعض الآخر للراهن ولو لم يستوف حقه

ازمه أيضا ، وجورً عنقه وتدبيره • وإن لم يكن في قيمته فضل عن الدين إن كان موسرا ، ويرجع عليه بحقه ، ومن رهن فدا النا معينا ثم تزوج أمرأة فأصدقها نصف ماله في الأصل لم تدخل به فيه • • •

أيما باع (الرمه) مما غطه من عتق أو تدبير (ايضاً) بلا تجديد ازوال العلة المانعة وهي حق المرتهن الحيط به ، وقيل الا يثبت الا أن جدد ، ومتنفى ما نكره المصنف كالشيخ انه لو باعه المرتهن نعخل بعضه من مشتريه ملك الراهن لكان كله حرا نيضمن العبد للمشترى الحصة التي لم تدخل ملك الراهن ان لم يعلم بما غعل الراهن من عتق أو تدبير ، وان علم وادخل يعضه ملك الراهن في سلا سعاية على العبد ولا ضمان على احدد للمشترى (وجو ز عتقه وتدبيره) أي وأمضى بعضهم ما غعل الراهن من عتق وتدبير في حين ما غعل ذلك ، (وان لم يكن في قيعته فضل عن الدين ان كان موسراً) لانه ولو أحاط الدين بالرتيق لكنه كمن أحاط الدين بهساله لانه موسر فيرجع عليه المرتهن فيجد معه الوفاء كها قال : (ويرجع) المرتهن (عليه) أي على الراهن (بحقه) غان معسراً لم يثبت ذلك الا أن جدد بعد ، وقد فكرت لك قولاً آنه يهضى عتقه وتدبيره في حينه ولو لم يكن فيه غضل ،

(وون رهن فد انا معيد) أو شيئا معينا أصلا أو منتلا (ثم تزوج أمراة) أى أراد تزوجها (فاصدقها) بعد العقد أو تبله أو معه (فصف ماله في الأصل) أو ثلثه أو ربعه أو كله أو نحو ذلك من التسميات ، أو تزوج غيره فأصدق عنه من ماله كذلك (لم تدخل به) أى بالصداق (فيه) أى في ذلك الفدان مثلا

إن لم يكن به فضل عن مال الرتهن ، ولا يضر" الصداق جهل الزيادة ، وإن غراها وتزوجها على الفدان ، • • • • • • • • • • •

اى لم يكن لها نيه نصفه مثلا" (أن لم يكن به) أى نيه نضل (فضل عن مال المرتهن) لتقدم حق المرتهن ، وأن كأن فضل نيه دخلت فى الفضل ، وأن لم يكن عند البيع بعد لم يكن لها نيه شيء ، وأن لم يكن نضل ثم كأن فى البيع نلها الدخول فى الغضل ، وأن نك" الرحن أو نسد يوجه ما دخلت نيسه كله بقدر ما سبى لها .

(ولا يضر الصداق جهل الزيادة) بخلاف البيع لأن الصداق المتصود به المسلومة والمسلححة علم به المكارمة فجاز فيه الجهل والبيع المقصود به المسلومة والمشاححة علم يجز فيه الجهل الشيخ هذا وقال في العيوب: ان الصداق جمع تصد المكارمة والمعلوضة ويجمع بين كلميه بأن القصر في قوله هذا المقصود به المكارمة اغسافي منظور فيه الى كون البيع المقصود به المسلومة والمشاححة وكله قال: الصداق المقصود به المكارمة وحدها دون المكارمة والمعلوضة بالشاحة وحدها دون المكارمة والمعلوضة بالشاحة وعدها ومدها دون المكارمة والمعلوضة بالمسلحة وعدها ودوره لا يضر بالنظر الى طرف المكارمة و المعلوضة والمعلوضة اذا جمعا فيه اذ قد يقصد به المكارمة أو المعلوضة أو المعلوضة أو كلاهما وتقدم كلام في النكاح والبيوع .

(وأن غرّها وتزوجها على الفدان) المذكور في المسالة تبل هذه الرهون

أو نحوه مما رهن (ولو تعلم أنه في الرهن فلها العوض) عما ينوبها من ذلك القدان مثلاً وهو نصفه .

(وان فكه) أو أبرا أو انفسخ (فهو المعوض) أى بدل العوض المذكور ، أى أن فكه لم يحتج للعوض أى تدخل فيه بها ينوبها (وتدخل فيها زاد فقط أن عليمت) أنه مرهون (ولا يضر الصداق جهل الزيادة) فلها الزائد في الرهن ولو مجهولا أن مست ، ونصفه أن لم تبس ، وأن لم تكن الزيادة ولا بس فالتمة ، أو كان المس نصداق المثل أو العتر ، (وجاز له) أى للمرتهن (بيع جهيع الرهن أن شرط) أن يبيع جهيمه ، ولو كان وغاء حقه في تليل منه ، ولا يبنعه من ذلك ما للمراة من الفضل ،

(ويكون) مثلا (نصف ثمن الفضل عن حقه للمراة) وانما تال : نصف بناء على الفرقة تبل المس ، أو على أنه أصدق نصف أصله ، (والا) يشترط (باع قدر حقه) بن الرهن (فقط) لا كله .

(ولا تدخل زوجة الرتهن في رهن بيده ولا في ثمنه) أن باع اذا تزوج

لأنه ثقة بيده في حقه لا مالكا له ، وتدخل في الأظهر في دين يقتضيه من ذلك الثمن ، إذ هو من جملة ماله ، وهذا إذا حلّ أجله ، وإلا فهل تدخل فيه لأنه من جملة تعلقاته ، ويرثه ورثته أو لا ، إذ لم يجز له الشرع أخذه ، فكأنه غير مالك له بدليل أنه لا يزكى عليه فيه ، تردد ، والأظهر الدخول .

واصدق لزوجته نصف مله أو ثلثه أو نحو ذلك ، وقد كان في يده رهن ارتهنه من غيره أو أصدق عن غيره (لآنه) أي الرناهن إلى ثقة بيده في حقه) حسال كونه غير مالك له (لا مالكا له) غلا تدخل هيه بما يتوبها لانه غير معلوك له ولا في ثبنه لأن ثمن الشيء مثله الا أن غر"ها وأوهمها أته ملك غلها نصف مثله أو تبيته (وتدخل في الاظهر) أي بناء على الوجه الاظهر أن أصدق لها جهيسع ماله أصلا ومنتقلا أو نصف ذلك كله أو غير النصف (في دين يقتضيه من ذلك الثمن) الذي فيه الرهن نكرنا أنه لا الثمن) الذي فيه الرهن يعنى الدين الذي فيه ذلك الرهن نكرنا أنه لا منه (أن هو من جهاة ماله ، وهذا أذا حل أجله) حال عقد الصداق أو نسمية كان على الطول من أول (والا) بحل أجله (فهل تدخل فيه) أي في الثمن الذه من جهاة تعرفاته يوثه ورثته أو لا) تدخل فيه (اذا لم يجز له الشرع كان على الطول من أول (والا) بحل أجله (فهل تدخل فيه) أي في الثمن أفذه فكانه غير مالك له (بدليل أنه لا يزكى عليه أفذه فكانه غير مالك له (بدليل أنه لا يزكى عليه غيه ، تردد ، والاظهر) من كلام الشيخ (الدضول) ، ويدل له أنه تدرك غليه النفتة ولا يدركها ، وانه يزكيه ولو لم يحل أجله والا لقال : ولا نيسها

رهن قيه أذ لم يحل الأجل ، وللرأهن أن ينجى نفسه من العدو أو من مهلك أو مضرة أو جوع أو عطش بالراهن ، ويغرم قيمة نفعه المرتهن تكون بيده رهنا ، والصحيح خلاف ما استظهره في ذلك كله ، فلا دخول لها لأن الرهن ملك الراهن فكيف تدخل في ثبنه ؟ والله أعلم .

باب

بسساب في حقوق الرهن على الراهن

(تلزم الراهن مؤنة الرهن وما يحتاجه) أى ما يتنضيه الرهن ويلتزمه ولذا عدى احتاج بنفسه لقوله على : « لصاحبه غنمه وعليه غرمه » (۱) وفى « الديوان » : ان كان الرهن مما يحتاج للنفتة وغاب الراهن رفع المسلط أمره الى الحاكم ويأمره بما رآه من النفقة ويكون لاينا على الراهن ، وكذلك جميع ما يجب على الراهن اذا غاب نفطه المسلط رجع عليه بذلك .

(فان كان) الرهن (اصلا مثهرا) وهو الأرض والشجر والنخل ملا يلزمه سعيه والتيام به ، بل من شاء منهما قام بذلك بلا جير و (الزمه صرامه) الى

⁽۱) تقسم ذکرہ •

وإيصاله لمرتهنه بنفسه أو بماله لا بالرهن ، ولو حدث الثمر بعده أو لم يكن به فضل ، وأجر حارسه من ماله لا منه أيضا ، وكذا ما ياخذه جائر من خراج ثماره أو غيرها من المرهونات ، · · · · · ·

تطعه أى قطع ثماره (وايصاله) أى ايصال ثماره ، ويجوز عود الهاء الثمر المداول عليه بتوله : مثمراً (المرتهنه بنفسه) بأن يحمله هو (أو بماله) كحمله على دابة نفسه أو عبده واستثجاره من يحمله بنفسه أو دابته أو من يصربه أو بأن يحمله له أحد بنفسه أو دابته بلا أجرة ، وأما بأجرة فداخل فى توله : بماله ، (لا بالرهن) فلا يستعمل العبد المرهون فى الصرم أو الحمل ولا الدالبة فى الحمل لتلك الثمار التى هى من الرهن ، وراهن الكل واحد ولو فى دين واحد ، ولا تعطى أجرة الحمل أو الصرم من الحمل (ولو حدث الثمر بعده) لو هذه وصلية والهاء عائدة الى الرهن بالمعنى المسدرى على طريق الاستخدام ، لأن الرهن المنكور بمعنى المرهون ، أو عائدة الى الرهن بمعنى المرهون على حذف مضاف ، أى : ولو حدث الثمر بعد عقد الرهن ، وهو الوجه الراجح لتعينه فى توله : (أو لم يكن به) أى فيه (فضل)! فياً بهذا لأن الراهن اذا كان له غضل فى الرهن يبادر الى حمله للمرتهن ليبتى له ولا يمنع فهو يسمى فى تبييز ما يبتى له ،

(واجر حارسه) اى حارس الرهن عن السرقة أو الدواب والطير (من ماله) اى مال الراهن ، اى يدنع الراهن ذلك بن سائر ساله (لا منه) اى لا بن الرهن (ايضًا ، وكذا ما ياخذه جَاثر بن خراج ثماره أو) خراج (غيرها بن الرهونات) كمشسور الحيوانات ، يعنى أنه ذهب ذلك على

إلا إن أعطاه المرتهن ذلك فمن ماله ، وإن أخذه بيده لا بهما فمن ماله أيضاً على قول ، وكذا زكاته على الراهن من ماله لا منه أيضاً ، • • • •

الراهن وكأن مصيبة نزلت بماله الذى هـو الرهن ، ولا يذهب من دين المرتهن متدار ذلك سـواء أخـذ الجائر ذلك بنفسه أو بواسطة أو اعطاه الراهن (الا أن اعطاه الرتهن ذلك) الخراج من ثمار الرهن أو غيرها (غمن بائله) لا من مال الراهن (وان الخذه) ذلك الجائر (ببيده) أو بأمره (لا بهما) أى لا بواسطة الراهن والمرتهن (غمن) مال الراهن على قول كما مر آنفا ، ومن (بالله) أى مال المرتهن (أيضا) كما إذا أعطاه بيده (على قول) آخر .

(وكذا زكاته) اى زكاة الرهن وثماره كالابل المرهونة والغنم المرهونة والدناتير والعراهم المرهونة على ما مر فى رهنها فى جنسها أو غيره ، وكالحلى الذى هو ذهب أو غضة وككل شيء مرهون مما اتخذه الراهن المتجر (على الراهن بن ماله) اى مال الراهن (لا منه) اى لا من الرهن (أيضاً) الا ان شرط أن زكاة الرهن تخرج منه ، وأما ثمار الرهن والحيواان المتولد منه اذا كان من الحيوان التي تلزم الزكاة غيها بالذات وهي الابل والبقر والنغنم فان الزكاة تخرج منها أن كان الحيوان في البطن والثمار على شجرها حال المقد أو حدثت بعده الأن زكاة الشيء منه على القاعدة والأصل ، ولو كانت تخرج الزكاة من نفس الرهن مطلقاً لكان نقصاً مما رهن واتلاغاً منه ، وذلك ضرر على المرتهن ونقص من حقه مع أن الرهن محبوس في الرهن عنده وحق له ، فغلبوا حق المرتهن على الحق الذي هو أخراج الزكاة منه غلزم الراهن اذ هو المخاطب بالزكاة أن يخرجها من ماله ولا ياخذ ما أخرج من ماله من ثمن الرهن المرتهن ماله من ثمن الرهن

اذا بيع ولا متداره من نفس الرهن ولو لم يكن له مال أو كان من غير جنس ما يخرج من الزكاة والزكاة في ذمته ، هــذا تحتيق المقام ، واما اخراج زكاة الحلى من غيره مثلاً واخراج زكاة ما لا تلزم نبيه الزكاة اذاته كسائر العروض من غيره معلى خلاف القاعدة والأصل .

وفي « الديوان » : على الراهن زكاة الرهن فيما تجب منه الزكاة سواء في ذلك ما كان من الرهن عند عقد الرهن وما حسدت من النماء والغلات ولا يصيب اخراجها من الرهن ، وللعامل أن يلخذ من الزهن ولا يحتاج الى اذن الراهن ولا المرتهن والمسلط ولا يضر ذلك المرتهن ، ويؤدى المرتهن زكاة دينه اذا كان الدين مما تجب فيه ، وذلك اذا كان في مال الراهن وفاء ماله ، ويجب على الراهن عشر الرهن اذا حنث بماله للمساكين ولا يلحق بذلك الرهن ولكن يعطيه الراهن من نفسه ، (فان كان) الرهن (حيوانا) يرعى الرهن ولكن يعطيه الراهن (علقه ورعيه) أى احدهما لقوله : (وخير في احدهما) أى الراهن (ولا يمنه عيه المنه على الراهن (والمنه ورعيه غيره لكنه يخير في احدهما ، وأن اتفقا على الرعى والعلف (ولا يهنعه المرتهن من اخراجه للرعى فيها يرعى فيه مثله من المناس) بحسب الصلاح والأمن ومحافظة الراعى ، وكل ما يفعله من ذلك بنفسه أو بماله فلا يدركه على الرتهن .

(وان كان) الرهن (رقيقا او بهيئة لزمه سا احتاج اليه من ختان)

أو احتجام أو ظفر أو جلال أو دهن أو دواء ونحوها مما لا يستغنى عنه من ماله لا منه أيضاً ، وكذا نكاح الرقيق وطلاقه وفداؤه وارتجاعه وكففه ودفنه إن مات بيده دون الرتهن أو المسلط · · · · · · · ·

ومداواة الختان (او احتجام او) مداواة (ظغر) بظاء مشالة منتوحة وناء منتوحة والمنرد ظفرة بالتاء وهى الجلدة التى تغشى العين من الجانب الذى يلى الانف على بياض العين الى سوادها (او جلال) للفرس أو غيره واللباس للرقيق (أو دهن) أو ضغر بضاد معجمة غير مشاله وهو ضغر الشعر (أو دواء) لمرض أو جرح أو داء ما أو جنون (ونحوها مها لا يستغنى عنه من ماله لا منه) أى لا من الرهن (أيضا ، وكذا نكاح الرقيق وطلاقه) وظهاره (وفداؤه وارتجاعه وكفنه ودفنه) وغسله (أن مات بيسده) أى فى باده أو أمياله (دون الرتهن أو المسلط) مانهما لا يلزمهما شيء من ذلك ، ولا يصبح الا أن اذن له أو أجيز بعد النعل الا الكفن والدنن والغسل غانهن أن وقعن بالمسلط أو المرتهن صححن .

وكل ذلك يقع بالعبد والأمة ، غان سيد الأمة اذا شرط على متزوجها أن الطلاق بيده معلقاً لمعلوم غله أن يطلق ، غاذا طلقها كذلك غلا يملك الزوج رجعتها على الصحيح الا برضى سيدها غله دخل في ارتجاعها ، واذا طلب العبد أو الأمة التزوج لزم السيد أن يزوجه ويجبر بضرب حتى يزو ج ، وقيل : يحبس ، وقيل : لا يجبر ، وأن كان معسراً لم يجبر بالضرب بل يؤمر ، غان شاء تكلف ذلك أو باع غاستراح أو أخرجه بوجه ما أو أعتقه لوجه الله تعالى

وإن تلفت المثمار أو الحيوان أو فسد لأحد في يده قبل إيصاله للمرتهن فمن ماله أيضاً إن ضيتًع ، وإلا فمن مال المرتهن ، • • • •

او اكنتّارة ، وقسد تقدم فى كتاب النكاح فى باب شهر عنه : « لا نكساح الا بولى » (١) ويجبر الولى ان امتنع بالا عدر ، فقيل : يضرب بلا عسدت حتى يزو جها من كفوها ان حضر ، وكذا السيد ان طلبه مملوكه ، انتهى ،

وفى « الديوان » : ان ابى الراهن او المرتهن ما وجب عليه اجبر عليه ، وان كان الرهن عبداً عبات ععلى الراهن كفنه وسنته من الفسل والدفن وما السبه ذلك ، وان عمل ما يجب به الحد اخذ الراهن أن يأتى به ، وان أقر "بالتعدى فى مال الناس اخذ الراهن أن يجوز اقراره ، واذا جوز غرم ولم يذهب من مال المرتهن الا ان كانت البينة (وان تقفت الثمار أو الحيوان) أو غيرها (أو فسد) الحيوان المرهون أو الدار المرهونة أو النخلة أو الشجرة المرهونة بالوقوع بعد التقدم ، وكذا البئر بالانهدام بعده ، وأما قبله غلا ضمان الا غيها بينه وبين الله أن عام سهواء "فسهد ذلك (المحهد) أصلا أو منتقلا أو حيوانا أو أنست فى أنسان حال كونه (فى يده قبل أيصاله المرتهن ، فمن أو حيوانا أن ضبع الراهن أو المسلط ، (والا) يضبع الراهن (فمن مال المرتهن أو المسلط ، (والا) يضبع الراهن ألمسلط ، فمن مال المرتهن ، والصحيح أنه من مال المسلط الا ما أفسدت الدابة من مال أو نفس أذ لم يقدر عليها ولم يتبعها يصبح غانه لا يلزم الرهن ولا المرتهن كالمرتهن كما لا يلزم ولو فعلت قبل الرهن ، ما تقدم كلام بالتفصيل .

⁽۱) تقدم ذكره في كتاب النكاح ٠

^{- 171 -}

(وكذا ان حدثت مضرة على بيت كراء) أو نحوه من الأصول التي تكرى (يدرك فزعها ربه) أي رب البيت لأنه بأق على ملكه ، ولو ملك المكترى

ومكتريه إن كانت تضرُّه ، ويتداركان إن آجدتها أحدهما ، والعارية يدرك الزعها عليها ريُّها لا مستعرها ، • • • • • • • • • • • •

الانتفاع به مدة ، (ومكتريه ان كانت تضره) في مسدة الكراء واي بعد ، ولا سيما في الحال لتعلق حقه بالبيت مثلا ، وان كانت لا تضره في مدة الكراء مثل غرز خشبة في جدار لا ينهدم بها ، ومثل تظليل ينقضي مدة الكراء قبل زمان يكون الظل غيه مضرة غلا يدرك نزعها ، ولا تنصب له خصوبة في نزعها ، بل يدرك ربه ذلك وتنصب له ، (ويتداركان) أي يدرك المكتري نزعها على رب البيت ، ورب البيت على المكتري (أن احدثها احدهها) ادرك عليسه الآخر نزعها ، أما المكتري غيدرك عليه ربه نزعها اذ احدثها مطلقا ، وأما الكتري غيدرك عليه الكتري نزعها الا أن كانت تضره في مسدة الكراء ولو بعد لا في الحال ، ولا سيما في الحال ، والغرق بينه وبين المستعير المستعير لا يملك الانتفاع بل يبلح له ، ومتى منع امتنع ، والمكتري يملك الانتفاع بل يبلح له ، ومتى منع امتنع ، والمكتري يبلك ما لم يرجع نهو على حكم الوجوب ،

(والعارية يدرك نزعها) اى نزع المضرة حال كونها محدثة (عليها) اى على العارية (ربها) اى رب العارية لاته المالك نها ولمتاهما (لا مستعيما) لاته لم يملكها ولم يملك منفعتها ملكا علم يجب له غيها حق غلا يدرك النزع فى الحكم ، وأما غيما بيئه وبين الله غيدرك النزع الأن له حق الجوار غله أن ينهى محدثها عن احداثها ، وأن ينهاه بعد حدوثها عن ابتائها ، وفى « الديوان » : يؤخذ محدث المضرة بنزعها عند الحاكم أو الجماعة أو القاضى أو يشبهد ، وأن لم يضيع عند علمه أو أخذه غليس عليه ضمان غيما أغسدت المضرة ، والخليفة

أو نحوه مثل صاحب الشيء ، وأن قدم أهــد من الناس الى محدث المضرُّة على ما جعل للأجر ضمن ، وكل من قدم من أهل المشاع أو الشركاء أدرك نزعها ، وان تدم طنل ومجنون ولم ينزع ضمن ، ويدركه الرهن والمرتهن وصاحب العوض وصاحب الامساك وصاحب الكراء والعارية وصاحب الشيء ، واذا قدم الى الخليفة وضيَّع النزع ضمن ماله اذ ضيع ، وقيل : من مسال الطفل أو المجنون أو الغاتب ونحوهم مبن استخلف عليه ، وله أن يعطى الأجرة من مال من استخلف عليه على النزع ولا يؤخذ الخليفة والمرتهن والماسك والمكترى بمضرة ما بأيديهم ، ويؤخذ الشريكان الا ان غاب من أحدث ملا يؤخذ الحاضر وما وقف ببيع أو احسداق يؤخذ بمضرته مالكه حتى ينتهى الى من وقف اليه ، وما جعل للأجر أو للمسجد ينزع مضرته من حدثت عليه ، وقيل : يؤخذ بنزعها من جعله لذلك ، ومن قدم اليه في نزعها نباع قبل أن ينسد شيئاً ملا عليه أن علم المشترى ، ولا يكون التقدم اليه تقدماً إلى المشترى ونحوه ، وأن لم يعلم المشترى ونحوه حتى أغسد ضمن الأول ، وأن باع الخليفة غمن ماله اذ لم يخبر المسترى ، وأن أحدثت على رجال غير مشتركين وقدم واحد فلا يضبن الا له ، ويضبن من قدم اليه أحدد في نزعها كل ما أنسدت له أو لغيره من مال أو نفس ، واذا مات محدث المضرة لم يدرك النزوع على وارثه ، وإن مات من أحدثت عليه أدرك وارثه النزع، وقيل : يدرك النزع على وارث المحدث اذا مات ، وقيل : الحق يدرك النزع مات من مات ، واذا أحدث على رجال ادرك كل واحد نزعها ، وان جهوز بعض مُلْغِيره نزعها قرب أو بعد في ذلك ، وكل ما ينزعه الحاكم ينزعه من جعلت اليه أن لم يخف الشر ، وأنها يقدم في صرف المضرة الى الراهن دون المرتهن ، وأن نزعها الراهن ملا يضر ذلك المرتهن ، وأن كان الرهن منتقلاً بثل المسد والحيوان اذا جعلوا المضرة ماته يتقدم الى صرف المضرة الى كل والصد وإن أتى على مضرّة وما تثبت به كأثمار أو سنين تثبت إن كان الراهن أو ربّ بيت الكراء أو المارية حاضراً ، لا إن كان غائباً أو طفلاً أو مجنوناً ، ولو حضر مرتهنه أو المسلط • • • • • • • •

منهما ، ولا يجوز لاحدهما أن يأنن لن يحدث المضرة على الراهن ا ه (وأن أتى على مضرة وما تثبت به) في الحكم (كالمسار أو) منى ثلاث (سنن) وكاستفناء .

قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر: من غرس في أرضه ما يكون مضرة على جاره كم يكون مقدار ما تثبت عليه غيه ، قال في ذلك أقاويل ، منهم من يقول : حتى يستفنى ، ومنهم من يقول : عيثما نبت ذلك من غرس أو نبت من غير غرس مثل النوى أو غيره من الحب ، حيثما نبت ذلك من غرس أو نبت من غير غرس مثل النوى أو غيره من الحب ، والملخوذ به في هذا حتى يستفل ، وتلك القلة حتى تلد نحيث ما ولدت غهى عابتة ، ادركت أو لم تدرك ، قلل ذلك أو كثر ، غلا يشتغل بغلة غرست معها سواء في ذلك استغلها صاحبها أو غيره ، ومنهم من يقول : في هذا ما رد ثلاث سنين الى غوق ، ومنهم من يقول : سبع سنين ، ومنهم من يتول : ما رد ثلاث سنين الى غوق ، ومنهم من يقول : سبع سنين ، ومنهم من يقول : الخلاف غيها ، ولا يشتغل بغلة في أقل من هسذه المسدة ، ومنهم من يقول : لا تثبت عليه المضرة أصبلا غحيث ما استمسك به غانه يدرك نزعها لا أن مات من حدثت عليه ، ومنهم من يقول : من مات منهما غقد ثبتت الخ ، وكذا الخلاف في مضرة البناء الا الاستغلال (تثبت ان كان غائباً) خارج رب بيت الكراء أو المعارية حاضرا) بالغا عاقلا (لا أن كان غائباً) خارج رب بيت الكراء أو المعارية حاضرا) بالغا عاقلا (لا أن كان غائباً) خارج النوسخين (أو طفلا أو مجنونا) غان كان غائباً أم تثبت عليه .

(والوحض) في تلك المدة (مرتهنه) أي مرتهن البيت (أو المسلط

أو كلاهما ، أو الكترى أو المستعير ، ولا يضرتُ حضور هؤلاء مع غيية رب الشيء ، كما لا ينفع عكسه ، · · · · · · · · ·

او كلاهما) في مسألة الرهن (أو المكترى) في مسألة الكراء (أو المستعم) في مسالة العارية لأن مدة ثبوت المضرة انما تمضى في حضور الذي ملك الشيء الذي أحدثت عليه المضرة لاته هو الذي لو اجاز المضرة على الشيء المعار أو على الرهن أو المكرى بعد الخروج من الارتهان أو الاكترااء لجازت ، فيكون اذا لم يطلب ازالتها كان سكوته كالرضى بها ، (و) المرتهن والمسلط والمكترى والمستعير غير مالكين ف (الله يضر حضور هؤلاء مع غيية رب الشيء) الذي احدثت عليه المضرة (كما لا ينفع) في دنع ثبوت المضرة (عكسه) أي عكس ما ذكر أو عكس حضور هؤلاء المصحوب بغيبة رب الشيء ، والمعنى واحسد وهو حضور رب" الشيء ، وغيبة هؤلاء بأن غاب المكترى ونحوه مجاءوا ، منتالوا : لا تثبت المضرة لأنا غائبون ، لا ينفع قولهم هذا ، مان قلت : كيف يتصور كون الراهن أو المكرى أو المعير طفلاً أو مجنوناً ؟ ملت : بأن برهن أو يعير أو يكرى أبوهما مالهما نيموت الأب أو يفيب أو يجن ويبقى الطفل أو المجنون أو يفعل ذلك خليفتهما لمصلحة لهما فيموت الخليفة أو يغيب أو يجن وبيقي الطفل أو اللجنون أو يرثان ما هو في الكراء أو الرهن ، وألما في العارية نيرجع اليهما بارثهما اياه ، ويتصور في الجنون أن يرهن أو يكرى أو يعير حال الصحو ثم يرجع في الجنون أو تبل جنونه ثم يجن ، واذا بلغ الطغل أو أماق المجنون غلهما العيام الى النزع ولو رضى الخليمة أن لم يكن في الرضي بها مسلحة لهما .

وقال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رضى الله عنهم : وأما خليفة الفائب ما حدث من الفائب من المضرات قبل خلافته أو بعدها ،

ولا يثبت عليه شيء من ذلك بحضور خليفته ، وكذلك خليفة اليتيم والمجنون النح ، وقيل : في رضى الأب يمضى على مجنونة أو طفله ، واذا رضى صاحب الشيء بالمضرة ثم قدم المكترى أو المرتهن فلهما القيام للنزع لتعلق حقهما بالشيء ، غان قاما بازالتها ثم عاد الشيء الى صاحبه لم تثبت كما يثبت المعتق لتشوف الشهما المرتهن أو المحترى قبل ثبوتها لم تثبت .

(و) انما (جاز) نزعهم ، أى نزع المرتهن والمكترى لتلك المضرة معبر عن الاثنين بضهير الجماعة بل الضهير لهما وللمسلط ، ويدل على أن الضهير لهم وحدهم دون المستعير ما تقدم من أن المستعير لا يدرك نزعها ويدل له أيضاً توله : (لتعلق حقهم بما أحدث عليه) أى على الشيء والمحدث هدو المضرة ، ومعنى تعلق حقهم بها أن لهم ازالتها ، ولو قال : بما الحدثت عليه لكان ظاهراً ، ولعل هذا هو المراد ميكون عليه نائب الفاعل مان المستعير لا حق له حكما .

(وعلق ثبوت مضرة لسكوت حاضر جائز تجويزه لها) في الجبلة أو لم يكن الشيء متعلقا غيه حق هؤلاء أو بعض خروج الشيء من حقهم (وسكوته) أي سكوت الحاضر الجائز التجويز لها عن دفع المضرة (بدل) بالباء الموحدة (عنه) أي بدل عن التصريح بالتجويز ، (وأن حدثت) مضرة (من رهن) بيتا أو شجرة أو غير ذلك (أو بيت كراء أو عارية) أو نحوه مما يكرى على

الفي أخذ بنزعها محدثها ولو مرتهنا أو مسلطاً أو مكتريا أو مستعيراً ، ويؤخذ الراهن أيضاً وربث البيت بهم وإن لم يحدثا كما يؤخذان بحدوثها من الرهن والبيت نفسهما لا من أحد لانهما المالكان ، وإن ضيتًا الراهن نفقة الرهن وكسوته وعلفه • • • • • • • •

(الغير) أى على مأل الغير ﴿ أَخَدُ بِنْزِعِهَا مِحدثها وَلُو مِرتها أَو مسلطا أَو مسلطا أَو مسلطا أَو مسلطا أو مستعيراً) بأخذهم الراهن أو المكرى أو من حدثت عليه بنزعها أو يأخذ احدثوها ، وأذا كان المحدث غيرهم غان من أحدثت عليه يأخذه بنزعها أو يأخذ الراهن أو المكرى لأنهما المالكان ، ولا يؤخذ المرتهن ولا المكترى ولا المسلط ولا المستعير أذ لم يملكوا ولم يحدثوا .

(ويؤخذ الراهن ايضاً ورب البيت ب) الحداث (سهم) تلك المضرة اذا احدثوها ، يعنى المرتهن والمسلط والمكترى والمستعبر ، (وان لم يحدثا) اى والحال أنهما لم يحدثا لأن ذلك مالهما (كما يؤخذان بحدوثها من الرهن والبيت منهما) ونحو البيت مسايكرى كميلان الشجرة والحائط (لا من احد لاتهما المائكان) لذلك ، فجاز اخذهما ولو كان المحدث غيرهما ، وفي «الديوان » : لا يدرك على المسلط صرف مضرة كانت من الرهن ويدرك عليه ما أنسد الحيوان ويرجع على الراهن ان لم يضيع ، ويدرك عليه صرف مضرتهم ، ولا يجوز له في الرهن فعل الا ما سلط عليه ، فان ساق الدابة أو قادها فانست برجلها ضمن وعليه أن يغرم من أنسد في الرهن .

(وأن ضيع الراهن نفقة الرهن وكسوته وعلفه) معطومان على النفتة

عطف خاص على عام فان النفتة تشبل ذلك وغيره كالستى والمداواة (والمتفع) بعدما طلبه المرتهن أو المسلط بلا هروب (أو) طلبه و ﴿ هرب) أو كان غائباً أو طفلاً أو مجنوناً ولا خليفة له أو تأثم ﴿ فَقَفْق المُرتهن) أو المسلط (من مالله وكسا) ما يكسى كعبد وأبة وكفرس يحل ﴿ أو علف أخذ ذلك) أى مثله أو تيبته (من ثمن الرهن أذا باعه أن لم يعطه الراهن إله) مثل ما أنفق أو تيبته (وأن لم يكن فيه) أى في ثمن الرهن ﴿ فَصَـلَ تَبِع بِه الراهن) وأن أنفق ولم يطلب الراهن أو خليفته أو تأثمة قبل الانفاق عد متبرعاً .

(وان اعطى المرتهن اجرة صارم الرهن) أو حاصده (أو هابله البيت من ماله غذهب الشجر والفلة) أو احدهما (قبل) أى تبل أن يتفى مأله من ثمن الفلة أو بعد بيمها أو تبل أن يبيع (ذهب الرهن بما فيه) وأن لم تذهب الفلة غله أخذ ما أعطى على الصرم مثلاً منها وكفا من الرهن أن لم يتلفآ (وادرك) في هذه الصورة السابقة من اعطاء أجرم الصرم مثلاً وذهاب الرهن وفي صورة أعطائه أجرة الصرم وهدم ذهاب الرهن (على الراهن أن امتفع) من الصرم أو الحصد أو الحمل (أو غلب) ولم يكن خليفة له أو كان مجنوناً أو

طنلا ولم يكن له خليفة (ما اعطى على الصرام) والحصد (او الحمل ، فكل ما يهلك الرهن بتركه اذا فعله مرتهنه) او المسلط (من ماله ادركه على راهنه ان امتنع) من غطه (او غساب) ولم يكن له خليفة او كان طفلا او مجنونا ولا خليفة له ، واذا امتنع الخليفة أدرك على الراهن ، ويجبر الراهن أو الخليفة على النعل وقيل : لا يجبر (وكذا ما داواه) المرتهن أو المسلط ولو لم يبرا (به من مرض) أو جنون (أو جرح أو فداه به من عدو يدركه على الراهنة في (رأى من جعل المرهن ثقة بحقه) أى حق المرتهن (في يده) كالضمائة غنان الحق يتعلق بالضامن والمضمون على ما مر في محله ، و (لا يتعلق به) أى بالرهن (حق ضمائة لم يتسبب) مرتهنه (لهما) هذه الجهلة نعت ضمائة وهو نعت لبيسان الواقع الن الرهن لا سبب له اذ جساءه الضرر من غسيره (لا على رأى من جعله) أى الرهن براءة للراهن ، وقال : ذهاب الرهن ذهاب (بما فيه لتعلق ضمائه) أى الرهن (بالضامن) اللام علة لقوله : لا يتعلق ،

على أن المداواة أمر ممكن النفع لا محققة ، ولا يحكم حاكم بذلك ، والنافع الحقيقي هو الله تعالى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

واسا على تول من تال : هو براءة المراهن نسلا يدرك المرتهن او المسلط ما انفق على الرهن او صرفه عليه لأنه لو لم ينفق ولم يصرف لهلك الرهن كله أو بعضه نيذهب دينه بذهاب الرهن ، غانفاته وصرفه تنجية لمساله من الذهاب غلا يدرك ما انفق وصرف على الراهن بل يعد ذلك مصيبة نزلت بماله (على) أى مع (أن الداواة أمر ممكن النفع لا محققة ولا يحكم حاكم بذلك) المذكور من النفع اذ لا يدرى هل وقع النفع لامكان أن لا يكون المداواة سببا في برئه (والنافع الحقيقي هو الله تعالى) ولا يخفي الفرق بين ما احتاج اليه الرهن على كل حال كالاكل والشرب واللباس ودهن ما يحتاج للدهن ، فهذا ينبغي أن يدركه المرتهن أو المسلط أن فعله لأن الرهن يتوقف بتاؤه على ينبغي أن يدركه المرتهن أو المسلط أن فعله لأن الرهن يتوقف بتاؤه على خرض وجنون فهذان لا يدركان على الراهن ما صرفا فيه ، وايضاً هذا كمرض وجنون فهذان لا يدركان على الراهن ما صرفا فيه ، وايضاً هذا لا يتحقق الهلاك بتركه بخلاف نحو الاكل والله أعلم ،

ومن بيده المائة أو عارية وغداها من عدو أو سبع أو ما ينسدها مطلقاً بمائه غانه يدرك ما صرف على صاحبها أن لم يكن حاضراً ، وحفظت ذلك نصاً موجوداً في « الأثر » : ومن نجى مال غيره أو نفسه بماله غفى ادراكه قولان ، من قال يلزمه أن ينجى لم يقل بالادراك ، ومن قال لا يلزمه قال : يدرك أن أشهد على أنه يدرك ، وسيأتى أن من غدى الرهن بماله أدرك ما غداه به غيما بينه وبين الله لا في الحكم لانه يمكن أن يتبرع ، غلو أشبهد على الإدراك غيما بينه وبين الله لا في الحكم لانه يمكن أن يتبرع ، غلو أشبهد على الإدراك

• • • • • • • • • • • • • • •

لأدرك في الحسكم أيضاً ، وتقدم في الجنائز أنه أن لم يكن من أوليائه أحد كفيّه من حضروا ولو بجميع أموالهم » ويدركون ذلك من مآله أن أشهدوا والا أدركوا نيما بينهم وبين الله ، وتقدم في « باب حقوق اليتاني » أنه يجوز لخلينة اليتيم أن يعطى الطبيب الأجرة عليسه ، وأن أعطاها من مآله حسبها عليه ، وكذا أن نعاه من العدو .

وفي « القواعد » : ونعطى منه النوائب يعنى من مال اليتيم وهدذا هو الحق ، وكذا يعطى الخراج اذا كان ان لم يعط أخذه الجبار كله أو اكثر مساطلب ، وليس كما قال الحوارى : اذا بلغ اليتيم وطلب ما أدى عنه الوصى الى البيتيم ، وبقدم ذلك في المحتوق ، وليس على المسلط حصاد الرهن ولا صرم ثماره ولا ما يوضع نيه ولا مأواه ولا رعيه بل يرجع بهذا كله على الراهن اذا نعله لأن هدذا كله على الراهن اذا نعله لأن هدا كله على الراهن ، وان داواه المسلط أو اعطى عليه حقاً للطبيب نلا يعركه على الراهن ويعرك ما نجاه هو أو المرتهن من الهلاك على الراهن ، وسواء كان الرهن كفاف الدين أو أكثر أو أقل أن أراد أن يداويه نعدل ، وأن شساء ترك ، وذكر في الكتاب أنه أن رهن في أقل من قيمته فتكون المدالواة بينهما على المحاصصة ، وأن ضيع المسلط الرهن حتى أتلف أو المسد في أموال الناس ضمن ، وأن أتلفه بنفسه أو ماله غرم قيهته للراهن وردها منه فتكون رهناً بيده يعرك ذلك عليه المسلط والمرتهن أن يردها بيد المسلط ،

وان مات الراهن أو زال علله أخذ العشيرة أن يجعلوا له خليفة يتبضها منه ويردها له رهنا ، وأن قال له الراهن أو خليفته : المسكها رهنا ، لم يجز حتى يقبضها ، ولو قال : المسكها رهنا قد أبراتك من الضمان ، وأن التفع المسلط من الرهن ضمنه أن تلف ورد قيمسة النفع ، ولا ينفسخ باتفاعه ويمنعه الراهن والمرتهن والله أعلم «

باب

> بساب غيما يكون على المرتهن من الحقوق

(على المرتهن حرز الرهن) حفظه (كيف شاء) بالغ في هذا العموم بتوله: وان عند الخ (ومحله) من ماله) وان أعطى الكراء على الحرز أو المحل غلا يدركه ويضعه (وان عند زوجته) أو سريته أو خادمه أو خازنه (كماله أن لم يعلم لها) أو لن ذكرته (خيئة أو عند أمين أو يحمله معه في سفره أن شاء) وكان لا يخاف عليه في سفره) وان شاء وضعه عند من ذكر وساهر بدونه) وان خاف عليه في بنده نقله الى المأمن) وان انتقل منه نقله معه وجاز تركه عند من يأمنه عليه) وكذا سائر الأمانات يضعها عند من ذكرنا كله ولا ضمان عليه في ذلك ان ضاع الرهن أو الأمانة ولا يعد مضيعاً .

فقى « التيوان » : كل ما تداوله الرجل من مال كان فى يده ضمنه ما لم يصل صاحبه ، ورخص ان رجعت الى يده ولم تتلف بسبب ذلك ، وأما زوجته فانه يضعه عندها ان لم يعلم أنها تخون الوديمة ، ومع ذلك ففيه الخلاف فى ذهاب الرهن ، هل يذهب ماله به أو قدره ، أو لا يذهب شيئاً ؟ وليس كما يتوهم من كلام بعض المشايخ أنه لا يطالب بالنضل قطعاً ، وقيل : أن وأضع الأمانة أو الوديعة عند غير زوجته أو سريته ضمن .

وفي « التاج » : ان أودع الأمانة بلا ضرورة ضمن ، وان سيافر بأمانة ضمنها أن تلقت عند الشائعي وموافقيه أن لم يأذن صاحبها ، وقال اصحابه: أن أراد االسفر حملها إلى الحاكم وأودعها ثقة ، وقال أبو حنيفة: له أن يساغر بها ، وقال صاحباه : أن كان في حملها مؤنة كراء أو غيره ضمنها ، والا فلا ، وأجاز هو الأمين دفعها الى من يثق به ممن يلزمه عوله اذا كان في منزله ، والا ضمن ، ونحوه عن زيد بن على ، وضمنه الشانعي ، والأصح أنه أذا دفعها ألى ثقة يأمنه على ماله فلا يضمنها ولو الجنبية وكان في غير منزله ، ذكره في « التاج » ، وذكروا في « الديوان » : لا يجوز للمرتهن رهن الرهن ولا أعارته ولا الاستثقاع به ، مان معل مهو ضابن ولا يستودعه الا عند زوجته أو سريته أن علم أنها لا تخون الودائع ، وأن أودعه عند غيرهما مهو ضامن أميناً أو غير أمين ، وقيل في الأمين : لا يضمن ، وان اراد سغرا او تحویلاً عن موضعه الذي هو فیه فلیرفعه ان کان مما یمکن نقله ، وأن كان مها لا يمكن نقله غليوص عليه زوجته أو سريته ، وأن لم تكن الزوجة أو السرية غليوص عليه الأمين ، وأن لم يجده غليختر خير من وجد ، والمسلط بمنزلة المرتهن في التضمين والرفواع والاستيداع والبيع والتضييع على حسب ما ذكرنا في المرتهن ، وإن أعاره المسلط للراهن نتلف من يد الراهن

وعليه الأشكال والقيود إن كان حيوانا ، ورديه اراهنه وإن الفسيره بعارية ، ورهنه بإذن ربه ولو علمه إن فسخ أو فك من يده بإبراء

غهو ضلمن للمرتهن ماله ، ولا يضمن الفضل للراهن ، وأن أعاره للمرتهن مثلف مالسلط ضامن لقيمة الرهن للراهن ، ومال المرتهن على قدر أقاويلهم فيسه .

(وعليه الاشكال والقيود ان كان هيوانا) لأن ذلك من تهام تبضيه المذكور في تول الله جل" وعلا : ﴿ نرهان متبوضة هيه (١) (و) على المرتهن (رده) أي رد الرهن أو الباتي (لراهنه وان) كان ملكا (لغيم) أي لغير راهنه اذا صار عنده (بعارية) أو أمانة أو وديعة أو غلط أو لقطة أو وجه من وجوه غير الغصب والسرقة (ورهنه بالذن ربه) وهو الذي جعله بيده عارية أو أمانة أو وديعة ، والذي تبين أنه له وان رهنيه بلا اذن ثم أجاز ربه غكالك ، وان غصبه أو سرقه فرهنه ، بطل ، وقيل : يصح أن أذن له ربه في أن يرهنه ولو لم يتبضه ربه ، ورخص ولو رهنه بلا أذن فأجاز ربه فأذا جاز الرهن رد لراهنه ، بل قال بعض : اذا كان الشيء في يد انسان بلا غصب ولا سرقة فرهنه ، ثبت الرهن ولو لم يجوز ربه ولم يأذن ، وعليه فيرده المرتهن للراهن ، وأذا لم يجز الرهن فاتها يرده لمائكه ، وأذا جاز رده لراهنه (ولو عله) أي ولو علم ربه الرهن فاتها يرده لمائك الرهن بل خصمه الراهن (ان فسنغ أو فك من يده بأبراء) بأن أبرأه المرتهن من الرهن وتركه له مطلقاً على قول ، ويشرط بأبراء) بأن أبرأه المرتهن من الرهن وتركه له مطلقاً على قول ، ويشرط

⁽١) تقدم ذكرها (البقرة ٢٨٣) .

ان يرضى الراهن بالترك على تول آخر (أو) بـ (وضع) أي بوضم الدين ، اي اسقاطه عن الراهن (أو) بس (ساستيفاء) لحقة من الراهن او من ناب عنه (أو هية) بأن يهب دينه الذي على الراهن الأحد أو لنحو المسجد فلا تكون ذمة الراهن مشفولة به للمرتهن ، فلا يثبت الرهن له لانه لا حق له حينئذ ولا الموهوب له ، لأن الرهن لم يعتد له ، ولا يصح المرتهن هبة الرهن للموهوب له لانه لم يملكه ، وذلك أن أمَّبل الموهوب له الهبة ، وتبل الراهن أن يعطى الموهوب له ما في ذمته ، وأن لم يتبل أن يعطيه ، غالقول له ، فيعطى للمرتهن لأن العقد بينهما ويهب المرتهن لمن يشناء ، واذا وهب ولم يتبل الموهوب له أو لم يتبل الراهن أن يعطى للموهوب له ، نمن تال : إن الرهن ينفسخ بابراء المرتهن الرأهن منه ، قال : انفسخ ، ومن مال : لا يتنسخ الأ أن رضى الراهن أبراءه ، مال : لا يتنسخ ، وذلك لأن هبة ما في الرهن خروج من الرهن ، وكذا التولان اذا تلنا أن ألهبة لا تصح الا بالتبض ، وما في الذمة غير متبوض ، والذي عندي أن ما في الذمــة لا يصبح هبته أن أب الله أن حل أجله الله قبل الطول لا يملك قبضه غلا يصح تصرفه فنه بالهبة كما لا تصح الحوالة الا بعد الحلول ، وقيل : تصح هبته كما تصح الحمالة ، ويكون كمن عقد عقداً معلقاً الى شيء غاته وهب ما في الذمة على أن يقبضه اذا حل ، واذا وهب ما في الذمة ، وقبل الراهن والموهوب له وصبح ذلك ، فان كأن الواهب أباً أو زوجة خانت أو الدَّعت خومًا مرجع في هبته أو رجعت أو وهبه من خاف مطلقاً أو الآخت حيث تستمى غوقع الرجوع صح الرجوع ، وفي بطلان الرهن التولان ، وكذا عند مجيز الرجوع في الهبة ما لم تقبض ، وعند ابن عباد : المجيز الرجوع نيها مطلقاً في الحكم ولو كان كالرجوع في القيء عند الله جل وعالا .

وكلام « التواهد » في جواز رجوع الزوجة في هبتها يحمل على ما اذا

أو حوالة في الحكم ما حيى الراهن ، وإن مات دفعه لربه لا لوارثه ، والأب إن رهن مال ولده بحاجة يردُّه المرتهن له إن فسخ ما · · ·

تبين خوفها أو ادّعت خوعاً ولم يتبين عدمه وكذبها ، وليس كما قد يقال انها مخصوصة بجواز الرجوع ، لأن الحديث خصه بالأب ، ولها لعلة الخوف منشاركها ميه الأخت حيث خانت يرغيرها كما يأتى في محله ان شماء الله ، وادوات الشرط الثلاث عائدة الى قوله : رده لراهنه ، وكأنه تال : رده اليه ان مسخ بوجه من وجهوه النسخ أو مك بابراء الخ الو) به (أو) به (حوالة أو طلبها ولم يتفق الثلاثة عليها ، منى مسخ الرهن القولان ، وكذا الحوالة أو طلبها ولم يتفق الثلاثة عليها ، منى مسخ الرهن القولان ، وكذا توله (في الحكم ما) ظرفية مصدرية (حيمي الراهن) عائد الى قوله : رده لراهنه ، وأما ميما بينه وبين الله ميجوز المرتهن رد الرهن لملكه ، وأذا لم يصح الرهن من أول مرة ولم يجزه مالكه لم يجز الرد الا لمالكه في الحكم ، وفيها بينه وبين الله الا ما مر من جواز الرد الغاصب والسارق اذا علمت توبته ، وتقدم ترخيص .

(وان مات) الراهن (عفعه) مرتهنه (لربه لا لوارثه) أى لا لوارث الراهن لأنه ليس ملكاً للوارث ، ولم يجعله الوارث في يده غلا يعطه اياه ويقطعه عن مالكه ، (والأب أن رهن مال ولده) بالغا عاملا أو طاغلا أو مجنوناً لبجواز ذلك ، ولجواز غزعه للبيع ولو ألجاز ولده (بحلجة) هي للأب ال يرده المرتهن) في الحكم وفيما بينه وبين الله (لحه) أي الى الآب لاته تعظه من قبل الآب مع الوجه الشبرعي أذا احتاج ال أن فسخ) بوجه من وجوه الفسخ أو ملك بابراء أو وضع أو استيفاء أو هبة أو حوالة على نحو ما مر" (ما) ظرفية مصدرية

حيى ، والمنزوع منه إن مات ولوارثه إن مات أيضا لا لوارث أبيسه إلا إن مات الولد قبل أبيه فوارث أبيه أو الى من وارثه هو ، وأصل هذا أن الأب إذا أخذ من مال ولده بحاجة فما لم يتصرف فيه موقوف على الولد ، وإنما أبيح له قضاء الحاجة منه ، فما لم يقبض بذلك • • •

(حيى) الآب (و) يرده (الس) المولد (المتزوع منه ان مات) الآب وبلغ الطفل أو أنماق المجنون أو ليس طفلا أو مجنونا ، وأن لم يبلغ أو لم ينق رده لخليفتهما (ولوارثه ان مات أيضا لا لوارث أبيه الا أن مات الولد قبل أبيه فوارث أبيه أولى من وارثه همو) لانه أذا كان الآب أولى من الابن ما حيى كان وارثه أولى من وارث الابن .

(واصل هذا ان الأب اذا اخذ) شيئة (من مال واده بحاجة ف—) سناك الشيء (ما لم يتصرف فيه) بالأكل او بالقضاء او بالبيع أو بالتبيل أو نحسو ذلك (موقوف على الهواد) يتوقع أن يرجع اليه أذ لو مات لحكم له به ، وقيل : لا يحكم به للواد أن مات أبوه ولم يغيره ، وكذا لو نزعه من الأب وغعل غيه غملا لخي غمله أن زال احتياج أبيه اليه ، و « ما » ظرفية مصدرية وموقوف خبر لمسا قدرت بعد الفاء ، ويجسوز كون « ما » موصولة اسمية أو موصوفة مبتدأ خبره موقوف ، أي غما لم يتصرف فيه مما أخذه موقوف على الواد ، وانها أبيح له) أي للأب (قضاء الحاجة منه) أذا لم يجد ما يقضى منسه ولم يبح أخذ مال ولده مطلقاً بل للحاجة (فما لم يقبض بغلك) « ما » واقعة على المسال والاشارة للمذكور من الحاجة أو لقضائها ، أي غما لم يتبضه لم ينبضه بلا حاجة سسواء كان أخذه من أول مرة بلا حاجة ثم حبسه لم المنه بل حاجة سسواء كان أخذه من أول مرة بلا حاجة ثم حبسه

وقف إليه ، ولذا صار أو لى من وارث أبيه بماله ، وإن مات لم يدرك وارثه عند أبيه في ذلك شيئاً ، وإن رهن من ماله ، • • • • • •

بدونها أو أخذه بالحاجة ثم تبضه أى حبسه بدونها أو ما لم يتبضه بذلك التصرف ، بمعنى أن القبض يتحقق بالتصرف (وقف اليه) أى الى الولد ولو تال : غما لم يتضها به وقف اليه لكان أولى .

(واذا) اى والما ذكرناه من ان ما لم يتض به يوقف اليه (صار الولى ها وارث ابيه بماله ، وان مات) الولد (لم يعرك وارثه عند ابيه في ذلك شيئة) ولو بتى لم يتضه ولم يغيره لأن الولد لا يدركه عند ابيه اذا بان احتياجه ، غكف يعركه وارثه عند أبيه ولو كان الولد يعرك ذلك في حياة والده لما جاز لوالده اخذ شيء من ماله ، وان رهنه الأب بلا هاجة بطل ورده المرتهن للولد او وارثه لا للأب أو وارثه ، ومن قال : مال الولد لأبيه ولو لم يحتج غانه يتول : يرده للأب أو وارثه في الحكم ، وجاز له رده لولاه فيما بينه وبين الله ، وتقدم حكم الأب في مال ولده ، وياتي في كتاب الأحكام أنه أن باع الأب مال ولده ، وياتي في كتاب الأحكام أنه أن باع الأب مال ولده ، على أبيه نزل مع الغرماء سواء كان له عليه بمعاملة أو تعدية ، أي أن لم يعن قضاءه ويشهد على قضائه عند الاحتياج ، غلو أشهد على قضائه لنفسه بعد المعاملة أو التعدية عند الاحتياج لم يدرك الأب مع اللابن حسل الفرماء ، وقيل : يقدم الغرماء على الإبن ، وقد حكم أبو زكرياء يحيى بن وجين وأبو عبد الله وغيرهما بحبس رجل واخراجه الى الخطة في دين ماطل به ابنه .

(وان رهن) الأب (من ماله) مال نفسه في دين طفله أو مجنونه وذلك

ان يجنى الطفل أو المجنون جناية في الأموال أو يجنى في النفس أمّل من ثلث دية تلك النفس (فعلى الرتهن رد الرهن ان فسخ) أو فك بابراء أو غيره مما ذكر (اوا) لرد لـ (الباقي منه) اي من ننس الرهن أو من ثمنه (بعد حقه أن كأن) اى ان حصل باق اى ان بقيت بقية (اللب) اى الى الأب متعلق بقوله : رد الرهن ، أي معلى المرتهن رد الرهن أو الباتي الي الأب (أو) الي أ وأرثه) اى وارث الأب (أن مات) الأب لأن الرهن مال الأب ومن ورثته الابن فيرد اليه مع سائر الورثة ٤ (ورد له ايضا) بالبناء المنعول أي ورد" الرهن أو الباتي أيضًا الى الأب (ما هيي و) الحال أنه (الأبن طفل) أو مجهّون (أن رهن ماله) أي مال الطفل أو المجنون ﴿ في ديفه) أي دين الطفل أو المجنون ، (فاذا بلغ) أو أماق (رد أليه الن الدين عليه والرهن له)، ومسد رهن بلا اذن منسه بخسلاف من أذن لغيره أن يرهن من ماله ، (وأن مات قبل بلوغ او بعده) أو في جنون أو بعد الماتة (رد" اوارثه) وارث الابن الأم والجدة أن لم تكن الأم مع الأب والزوجة على القول بأن الطغل والمجنون المتزوج في جنونه ترثه زوجته ، لا على قلول من قلل : لا ترثه ، كما يعلق المي بلوغ او الماقسة ، وقد مر قيسه الخسلاف السسابق في الزوجسة الطفلة والأب ، ولو كان وارثا ، لكن لا يرد اليسه وحده بل يرد اليسه معهم لا وحده كما قال : (دون ابيه) ودون وارث أبيه (الا منابه منسه)

أى من الرهن (بارث ، وكذا أن مات الآب فائه يرد المواد أن بابغ) أو أفاق (والا فلخليفته لا أوارث أبيه ، ورهن يتيم ومجنون وغائب يرد الخالافهم) أو قائمهم ولو كانوا غير الخالائف الأولين الدنين عقدوا عليه الرهن (ما دام وصفهم) وهو اليتم والجنون والغيبة ، وأن زال غاليهم .

(ومن رهن من مال طفله في دين طفله الآخر ؛ أو من مال مجنونه لمجنونه الآخر ، أو من مال طفله لجنونه أو بالعكس ، أو من مال طفله أو مجنونه لغيره من الناس (لم يجز ، ولا يحل له) ذلك نيما بينه وبين الله ، لاته أبيح لمه ما احتاج هو اليه في نفسه أو من يمونه لزوما ، غلو أخذ الدين لينفق على ولده ولا مال له ولا لولده غرهن مال ولده الآخر جاز وغير ذلك ضرر ، والخرر لا يحل ، غلا يحل المرتهن عند الله ارتهائه ولا بيعه (و) لكن الالا يود)! في الحكم (فعله أن فعل) ذلك لأن ذلك تقويت والأب كالأسد أذا وثب على شيء فوته مع ظاهر قونه عن الله ولده البالغ لولده اليالغ أو الطفل أو لغير عموم لفظه ، وأن رهن مال ولده البالغ لولده اليالغ أو الطفل أو لغير ولده في غير حاجة نفسه أو حاجة من يمونه لزوماً غفيه الخلاف ، والبنت في مسائل البساب كالابن ، والمسلط كالمرتهن يرد لمن يرد المرتهن ،

⁽۱) رواه ابو داود والترمذي .

وازم مرتهنه رده ان هو له إن بلغ وإلا فلأبيه أو وارثه إن مات دون أبيه وأخيه •

(وازم مرتهنه رده ان هو له ان بلغ) أو أغاق إلا والا فلابيه أو وارثه) أي وارث من له ذلك (ان مات) ولو كان الأب حيا لانه رهن في دين ولده الآخر (دون أبيه) لانه ليس له ولم يرهن في حاجته (وأخيه) الذي رهن في دينه لانه ليس له ولا تسلط على مان أخيه ، وعلى المرتهن مصيبة الرهن في جميع تلك المسائل التي صحح فيها الرهن أن لم يشترط أن لا تكون عليه الآنات والله أعلم ،

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فصيل

إِنْ ضَاعَ رَعَنْ بِيدٍ مُرْتَهَنَّه ، فقيل " لا يرجع أحدها مع الآخر

فصحبك

(ان ضاع رهن بيد) اى فى يد (مرتهنه) بلا تمد منه ولا تضييع المقتل: لا يرجع احدهما) اى الراهن والمرتهن (مع الآخر بشىء مطلقا) والد الدين على تيبة الرهن أو نقص) غلو رهن ما يسوى الفا فى درهم وضاع لم يرجع الراهن على المرتهن بما غوق الدرهم ، ولم يطالبه المرتهن بالدرهم ، ولو رهن فى الف ما يسوى درهما وضاع لم يرجع المرتهن على الراهن بما غوق الدرهم ولم يطالبه الراهن بالرهن ، وهذا على أن معنى قوله على : (لا يغلق الرهن ، لصاحبه غنهه وعليه غربه » (1) لصاحبه نهوه وما تولد منه وما زاد من ثبنه بعد ما بيع وو فى الدين منه وعليه ضمان ما الدسد ونفقته

⁽۱) تقسدم ذکره ۰

وقيل: يترادَّان الفضل، وقيل: يرجع الرتهن على الراهن لا عكسه

وكسوته ، ذلك بناء على أن الدين متعلق بالرهن ولم تراع الزيادة أو النتص اذا كان ، ويتالسبه توله على : « الرهن بما نيه » (١) .

(وقيل: يتراد"ان الفضل) ضيع أو لم يضيع ، بأن يرد المرتهن للراهن ما زاد الرهن على النين أن زاد الرهن ، ويرد الراهن المرتهن ما زاد الدين على النين أن زاد الدين ، على أن معنى توله على ألا يغلق ، الرهن على الرهن أن وعليه غنمه وعليه غرمه » له زيادة الرهن على الدين وعليه ما نتص من الدين وذلك لانه أخذ الرهن لأجل ماله نهو في يده مضمون .

(وقيل: يرجع الرتهن على الراهن) بما زاد الدين على الرهن ان زاد (لا عكسه) اى يثبت ذلك لا عكسه ، اى لا يرجع الراهن على المرتهن بما زاد الرهن على الدين ، على ان معنى الحديث : لصاحبه غوائد الرهن وما زاد على الدين بعد بيعه ، وعليه ضمان ما نقص عن الدين من ثمنه اذا بيع ، وما نقص عن وفاء الدين اذا ضاع ، وما أنسد ونفقته وكسوته وما يحتلجه غير المسكن ونحوه مما هو من تمام القبض ، وذلك ان الدين متعلق بالرهن ، وفضل الرهن بيده بمنزلة الأملة ، غاذا كان الرهن اكثر ، وهب الدين بذهاب الرهن لتعلقه به ، وليس على المرتهن ضمان نضل الرهن الان نضله كالأمانة بيده لانه لم يتعلق به الدين ، واذا كان الرهن اكثر رجع المرتهن على الراهن بما نضل من حقه على الرهن اذا ذهب لأن النضاط غير متعلق بالرهن ، ونستر البن جزى الكلبى : انغلاق الرهن باشتراط غير متعلق بالرهن ، ونستر البن جزى الكلبى : انغلاق الرهن باشتراط

⁽۱) تقدم ذکره ،

إن زاد الرهن على الدَّين ، لأن الرتهن أمين فيه وهو حسن ، وإن لم يشترط لقوة الحجة ، م م م م م م م م م م

المرتهن أن يلخذ الرهن أن جاء الأجل وعجز الراهن عن الأداء ، وروى عن مالك أن اشتراطه أخف الرهن الزائد على حقه كله ، (أن زاد الرهن على الدين لأن المرتهن أمين فيه) أى في الرهن ، فلا يضمن سا زاد الرهن الا بتضييع أو اتلاف ، وأما مسا يتلبل دينه فقد ذهب عليه لائه في متلبلة دينه ، قيل : وقد قال على : « الرهن بما فيه » كذا قيل ، وفيه أن هذا الحديث يدل على أنه لا يدرك المرتهن ما زاد من دينه الا أن كان ما ذكره الشيخ كابن بركة عقب ذلك من قسوله : فأذا ضماع ذهب منه بقدر قيمة الدين ، فان زاد كان المرتهن أميناً في الرهن من تصمام الحديث لا ادراجاً الدين ، فان زاد كان المرتهن أميناً في الرهن من تصمام الحديث لا ادراجاً فيه ، (وهو) قول (حسن) عليه العمل وعليه جمهور أصحابناً .

قالوا في « الديوان » : هو قول أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة رحيه الله وهو المختار ، (وان لم يشترط) مرتهنه أن لا يذهب مسأله بذهاب الرهن وأن لا يضمن للراهن الزيادة (لقوة المحجة) وهو كون الرهن أمائة بيد المرتهن ، وأن شرط الراهن أن تكون المصيبة على المرتهن في الكل أو في مقدار الرهن فهما على شرطهما من الاقوال كلها ، وروى أبو معاوية عزان بن الصقر قولا رابعا — ولعله مختاره — أن الرهن أذا ضماع رجع المرتهن على الراهن بجميع دينه لا يحط منه قسدر الرهن ، ولا يدرك الراهن الزيادة أذ هو أمين في الرهن ، والرهن في يده ثقة بحقه ، كما يتعلق الحق بالضامن والمضمون عنه ، نان مات الحدهما طولب الحي والورثة ، وأن أبراه الضمون عنه ، نان لم يضع الرهن لزمه أو لزم الراهن ، وأن

ظلاع لزم الراهن ، وان أبرا المضمون عنه برىء الضابن ، غان أبرأ الراهن من الدين رجع الرهن للزاهن ، ولو تعلق الدين بالرهن فقط لسقطت الخصومة بين الراهن والمرتهن ، ولما كانت الخصومة بينهما في الرهن بالنظر الى بيعه مثلاً — والدّين بنفسه قائم لم ينتقل عن الراهن الى الرهن ، وهبو أيضاً قائم بذهبة الراهن — ، ظهر أن الرهن ثقة في يد المرتهن بحقه كالأمانة ، وانها الذي لا تنصب فيه الخصومة هو الدين الذي فيه الرهن لا الرهن ، وهذا قول يسوغ الأخذ به ولو من غير اشتراط ، غاذا ضاع الرهن من يد المرتهن بلا تضييع ولا افساد لم يجب أن يضمن لقوله عز وجل : الرهن من يد المرتهن بلا تضييع ولا افساد لم يجب أن يضمن لقوله عز وجل : يكن عليه سبيل الى تضهينه ، ويدل له قوله في : ﴿ لا يغلق الرهن ، يكن عليه سبيل الى تضهينه ، ويدل له قوله في : ﴿ لا يغلق الرهن ، لمساحبه غنمه وعليه غرمه كه (١) أى له زيادة الرهن وهي ما بتى من شهنه بعد وفاء الديّن وما نما وما تولد منه وعليه غرامة الدين كله اذا ضاع الرهن ويضمن ما افسد ،

وفى « الديوان » تبول خامس نيما اذا كان الفضل وهو أنه يتحاصص الدين ، والفضل في ذهاب الرهن سواء ذهب الرهن كله أو ذهب بعضه ، وانظر كيف يتول صاحب هذا التول ومثله في توله على : « الرهن بما نيه » فائه منائه للاتوال التي نيها عدم ذهاب الدين بذاهاب الرهن ، قسال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة : أنه يكون الرهن بما نيه أذا شرط الراهن ذلك مثلا ، وأن كان الرهن قدر الدين غذهب بعضه غفيه الاتوال الاربعة المذكورة الأولى .

⁽۱) التوبة : ۱۱ •

⁽٢) تقسدم ذكره ٠

وكذا إن كان أكثر من الدِّين ثم ذهب بعضه ، قيل : الذاهب من مال المرتهن ، وقيل : الراهن ومال المرتهن في الباقي ، فإن كان أقل من حقه فليس له فسره ، وقيل : إن كان أكثر من الدِّين ، • • • •

(وكذا) يختلف (ان كان) الرهن (اكثر من الدين) سواء كان عرضاً او أصلا (ثم ذهب بعضه) بلا تضييع ﴿ قيل : الذاهب) يحط بقسده (من مال الرتهن) وببيع الباتى ويستوفى ما بقى من الدين لم يذهب بذهاب الرهن ، وان لم يف تبع الراهن لأن الرهن ولو كان أكثر ، لكن قد يرخص ، غلا ينى بالدين وهو المختار عند الشيخ فيما يظهر لانه لما مثل بذهاب عين أو اذن أو رجل العبد أو الأمة أو الدابة اقتصر على ذكر كون النقصان من مال المرتهن وهو نفس التول الثالث الذى تقدم أنه الذى عليه جمهور أصحابنا والعمل ، وكذا اقتصر المصنف على ذكر ذلك لما مثل ، فلو كان السدين عشرين والرهن ثلاثين فذهب نصفه خمسة عشر ، فالمرتهن يتبع الراهن بخمسة ، والخمسة عشر ذهب من الرهن .

(وقيل :) من مال (الراهن و) أما (مال الرتهن) ف (سفى الباقى) من الرهن (فان) بيع و (كان) الرهن (أقل من حقه فليس له غيره) وكذا لو ذهب الباقى فلا شيء له ، وان زاد فالزيادة لصاحب الرهن ، وهذا نفس القول الأول في مسألة ذهاب الرهن كله .

(وقيل: أن كان) الرهن (أكثر من الدين) كما هسو غرض السالة ، والأولى استاط هذا الشرط ، و « الناء » لاغناء ما تتدم عن ذلك ، ولعله

فالذاهب بينهما يتحاصان فيه على قدر الدِّين والفضل ، وإن كان رقيقاً أو دابة ثم ذهب منه عضو فما أنقصه ذلك فمن مال المرتهن ، وإن ذهب من بده بعد استيفاء حقه من الراهن أو فسخه • • • •

اعاده للنصل ، (فالذاهب بينهما) بين الراهن والمرتهن (يتحاصان فيه على قسدر الدين والفضل) ، غالرتهن ينزل في الخسسارة بدينه والراهن بفضل الرهن ، وهذا يناسب القول الثاني الذي هـو تراد" الفضل ، نلو ذهبت بد الرهن الذي هـو عبد 6 غان تو"بت بنصف التيمة وكانت تيمته ثلاثين دينارا مثلا" والداين عشرين مفضل الرهن عشرة نينزل المرتهن في خمسة عشر بعشرين والرهن بعشرة فينقص عن مال المرتهن عشرون نصف من الدينار وعن الراهن عشرة اثلاث ، وعلى قول عزان بن انصقر : يحسب الذاهب كله من مال الراهن ويوفى المرتهن حقه كله من باتى الرهن ، غان لم يف زاده الراهن ، ومثال من ذلك ايضا ما ذكره المصنف بتوله : (وأن كان رقيقا أو دابة) مثلاً ، (ثم ذهب منه عضسو) كالعين والاذن والرَّجل ، (فما انقصه ذلك) الذهاب (فمن مال المرتهن) على التول الأول هنا ، وهن مال الراهن على القول الثاني ، ومال المرتهن في الباتي ، ومنهما جهيعاً بمحاصصة على الثالث ، ومن مال الراهن وحده على قول عزان ، واختلف في الرهن اذا كان الكثر من الحق مسلم الراهن بعض الحق الى المرتهن ثم تلف الرهن ، فقيل : لا غرم على المرتهن مطلقاً وذهب الرهن بما فيه ، وقيل : يتقاصصان ، وقيل : يرجع عليه الراهن بما دفع اليه ويذهب الرهن بهسا غيسه ٠

(وان ذهب) الرهن أو الباتي منه (هن يده) أي من يد المرتهن ، ومثله المسلط (بعد استيفاء حقه من الراهن) أو ممن ناب عنه (أو) بعد (فسخه)

ضمنه كله ولو كان أكثر من دينه إن لم يدفعه فيمتنع من أخذه ،

اى نسخ الرهن بوجه من وجوه النسخ ، أو بعد وضع أو هبة أو تحويل ونحو ذلك مما مر " ، ويحتمل أنه أتخل ذلك في لفظ النسخ (ضمفه) مرتهنه (كله) أو الباتى أن كان قد بتى منه شيء ثم ذهب لانه بيده على غير الأمانة ، وليس حينئذ رهنا فضلا عن أن يكون بها فيه ، (ولو كان أكثر من دينه أن لم يدفعه) مرتهنه أو المسلط (الخراهن فيهنغ) بالنصب في جواب االنفى أى أن لم يدفعه فضلا عن أن يقال : امتنع الراهن (من أخده) ، ولم يكن غائبا أو مصاباً بجنون ، فلو دفعه المرتهن أو المسلط الراهن فأبى من أخذه أو كان الراهن فأئبا أو مصاباً بجنون ولا خليفة لهما أو دفعه المخليفة ولم يقبضه أو غاب الخليفة أيضاً أو جن " فأمسكه المرتهن أو المسلط ، فلا ضمان الراهن أن ذهب لأنه حينئذ بيد المرتهن أو المسلط كالوديعة كمسا نقد "م أنه أذا أصلح الشريك في المشترك لم يدرك على شريكه ما ينويه الا أن الم يضيع من الاصلاح أو غاب ، وعندى أنه لا يضمن المرتهن الرهن أن لم يضيع ولم يتعد " بعد خروجه من حكم الرهن الا أن طلبه الراهن فلم يعطه أو ناثب الراهن أو لم يعلمه ولم يوصله .

وفى « العيوان » : وأما ان أخذ دينه أو ابرأه منه الو اعطاه لغيره او خرج أصل دينه منفسخاً أو حوله على غريم له قمنع له الرهن بعد ذلك فهو ضامن له ، وان لم يمنعه فلا يضمن ، ا ه ، وذلك لانه موضوع بيده كالأمائة ولم يكن بيده بتعدية ولانه لا يلزم المرتهن ايصاله الى الراهن ، بل على الراهن أن يجلبه وعليه مؤنة حمله .

وفي « المنهاج » : وان قضى الراهن ما عليه ولم يطلب رهنه حتى تلف من يد مرتهنه ، نقيل : هو في حكم الرهن ما لم يدنعه اليه أو يعرضه عليه ليقبضه فيدعه لانه كالأمانة ، وقيل : زال عنه لانه ليس الآن مرهوناً في شيء ، واذا زال المرتهن الرهن ببيع أو هبة ثم استخرج ثم تلف ، ضمنه ، وان استحق الراهن على المرتهن تسليمه بوجه من وجوه فكه ولم يدنعه اليه ، ولم يطلبه الراهن فيحول دونه المرتهن ويمنعه منه ولا دفعه اليه فيأبى من قبضه ، فالرهن بحاله في جملة الحق ، وان غداه وطلبه وقدر المرتهن على دفعه اليه فمنعه منه بما لا يعذر فيه ضمن جملة الرهن بلا خلاف ، وان دفعه اليه وأبى من قبضه بلا عذر فلا ضمان عليه ، ولا يذهب خلاف ، ولا يضمنه أن لم يضيع ولم يقصر في حفظه اتفاقاً ، وان كان المراهن عذر في تركه فهو بحاله ، ولا يضمنه المرتهن أيضاً ، واذا دفع اليه الراهن حقه ولم يمنعه من قبض رهنه فتلف ، فلا عليه .

وفى « الديوان » : وان انفسخ الرهن بغعل المرتهن غلف تبل ان يتبضه الراهن نهو ضامن ، ومنهم من يقول : لا يضمن ان لم يتلف من قبله ولم يمنعه اياه ، ومن العلماء من يقول بالضمان فى المقبوض من الرهن كله الا الأرض ، وما اتصل بها ، وهذا هو الذى ذكره الشيخ والمصنف كما اشار الى تمامه بقوله : (وهذا) أى هذا المذكور من ضمان المرتهن الرهن بعد خروج الرهن من حكم الرهن اذا المسكه انما هو (فى المنقل ، واما الأصل غانه يضمنه) بعد خروجه من حكم الرهن (أن تسبب له) أى لهلاكه ، لأن الأصل لا يحتاج غيه الى التسليم بعد خروجه من حكم الرهن ، وان تحمّل رجل بوجه رجل أما علماه حميل الوجه رهنا أو أخذه فى جرح العبد أو الخطأ أو فى النفس أعطاه حميل الوجه رهنا أو أخذه فى جرح العبد أو الخطأ أو فى النفس أو فى الدرك فى البيوع ألو غيما كان أصله أمانة ، غتلف فى يد المرتهن فى هذه الوجوه كله ، غلا ضمان عليه الا أن منعه له غمينئذ يضمن ، وذكر فى الكتاب الوجوه كله ، غلا ضمان عليه الا أن منعه له غمينئذ يضمن ، وذكر فى الكتاب

وهو مصدَّق في ذهاب الرهن إن ادَّعاه وبعد استيفاء حقه ، • • •

عن الربيع بن حبيب رضى الله عنه نيمن رهن ما لا يجوز رهنه نتلف في يده غلا يضمن شيئاً ، وأما أن أخــ الرهن من عند الطغل أو المجنون أو العبد أو المحجور عليه فتلف نهو ضامن ، ولا يذهب ماله ، وأما أن رهن لهؤلاء رهنا منطف بمعلهم أو بغير معلهم غلا ضمان عليهم والداين عليه ثابت ، وكذا من زاد للبرتهن رهنا منطف الثاني غلا يضمن الا أن عمل عيه ما يضمنه به ، وان تلف الأول ذهب بها نميه ، ومن رَهن لرجل رهناً ثم أخذه الراهن نمرهنه لرجل آخر نطف ، نهو ضامن أن علم أنه رهن في يد غيره ، وأن لم يعلم نلا ضمان عليه ، وإن خرجت العقدة الأولى منفسخة غلا يضمن الآخر أأن تلف ويذهب بما ميه (و) المرتهن (هو مصدق في) دعوى (ذهاب الرهن) كله او بعضه بأن قال : ذهب قبل النك او انفسخ (ان ادعاه) أي ادعى الذهاب (و) ان كان الادعاء (بعد استيفاء حقه) أو الابراء منه أو فكته بنسخ ونحوه 6 مان ادّعى أن قلك بعد أن كان ضامناً له لأنه في يده حينئذ على غير الأمانة الا ان امتنع من اخذه أو غاب غلا ضمان ، وان اد عي أن فلك قبل ، غانه يذهب بماله ، غان كان فضل غهو أمين في الفضل ولزمه رد" ما قبض من دينه قبل الوقت الذي قال الله ذهب ميه ، وله الاقوال المتقدمة في ذهاب الرهن أو بعضه •

وقد مر" في كلام الشيخ ما نصته: وان ذهب الرهن من يد المرتهن بعدما استوفى حقه النخ ، وأما ذهابه قبل اخذ حقه ، نقد مر" أن الجمهور أن الجمهور أن يضمن قدر دينه ويكون أميناً في الزاائد وهو المشهور ، وظاهر قوله : مصدق آنه لا يمين عليه لأن اليمين انها هو عن تكذيب أو ريبة ، والتصديق لا تكذيب غيه ولا ريب ، وهو كذلك لا يمين عليه ، وهو قبل من قال :

وإن اشترط على المرتهن ضبان الفضل وتراضيا ضمن إن هلك بيده ، وقيل: لا ، ولو شرط ، • • • • • • • • • • • • • • • •

المؤتمن أمين ولا يمين عليه ، ويأتى في الكلام على اختلاف الراهن والمرتهن بأن التول قول المرتهن مع يهينه ، وهو قول آخر ، وهو قول من قال : المؤتمن أمين وعليه يمين ، وذلك قولان جزما ، لكن لا مانع أن يحمل قوله « مصدق » على ما أذا لم يتهمه الراهن فلا يمين ، ويحمل قوله « مع يمينه » على ما أذا أتهمه ، فأنه أذا لم يتهمه في قلبه ، فلا يجوز له فيما بينه وبين الله تحليفه ، وأذا أتر "أنه لم يتهمه فلا يحكم له بالتحليف ، ويحتمل أن يريد بقوله « مصدق » أنه محكوم عليه بحكم الصائق في أنه لا ضمان عليه ولو كان عليه يمين ، وأن سرق بين المرتهن فقال : سرق الرهن ثم صالح متهما بسرقه فالمختار أن يجعل للراهن منابا بقدر ما سرق له ، وقيل : متدر ما رهن له ،

(وان اشترط) الراهن (على المرتهن ضمان الفضل وتراضيا) على ذلك (ضمن) المرتهن الفضل (ان هلك) الرهن كله أو الفضل (بيده) قبل الوغاء أو بعده فسخ أو فك أولا " ، ولو على قول من يقول المرتهن أمين فى الفضل وغيره لأن المؤمنين على شروطهم ما لم تحل حراماً أو تحر "م حلالا " ، فلو شرط الراهن ضمان الكل للزم المرتهن ضمانه على القول بأن ذهاب الرهن على الراهن ، وأما على القول بأنه على المرتهن ، فلا فائدة في اشتراط ذلك .

(وقيل: لا) ضمان عليه (وأو شرط) عليه ، قال الشيخ: هذا يبل من قولهم: أن ما لا يلزم بالشرع لا يلزم بالشرط ، وهو مناف بحسب الظاهر لحديث: « المؤمنون على شروطهم » النح ، الأن الحديث يدل على أن الانسان يدرك بالشرط ما لا يدركه في الشرع لو لم يشترط ، والأوالي أن يتول مطللاً

وإن نقص بكساد أو كبر أو هرم أو هزال لم يذهب من مال الرتهن بذلك شيء،

لأن المرتهن عند هؤلاء امين ، والاشتراط ينانى الأمانة ، ثم ظهر لى أن كون ما لا يلزم بالشرع لا يلزم بالشرط قول ، وقول آخر أن ما لا يعرك بالشرع يعرك بالشرط ، نيتحصل القولان فى قول الموثقين فى كتابة الشراء مثلا " ، نمهما يستحق من شيء يخرج بحقه بلا نسخ للباقى ، فكل شرط ينافى أصل الشيء كما نافى الاشتراط فى الأمانة نفيه الخلاف كاشتراط الضمان فى الأمانة والوديعة والوكالة والقراض ونحو ذلك ، مما لا يلزم بالشرع أن المرتهن لا يامر الطواف أن يبيع الرهن عند بعضهم ولو كان ذلك فى شروطه .

قال الشيخ: وهذا يدل من قائله أن الشروط لا تبيح ما لا يجهوزا ولا تمنع مها هو جائز ، وما تقدم من الخلاف في الضمان أنها هو في عدم تضييع المرتهن وعدم تعديه ، وأن تعدي أو ضيع مانه يلزمه ضمان الفضل ويذهب دينه بها دون الغضل ، وقيل : لا يضمن الغضال بتضييع الرهن ، وشرط ضمان الكل كضمان الغضل في الخلاف والحكم .

(وان نقص) الرهن (بكساد) من السعر (او كبر او هرم) الكبر: كثرة السن ، والهرم: تأثر ذلك نيه ، والمراد هنا بالكبر: كبر السن ، والهرم: كبره جدا ، لأن العطف بـ « أو » ، (أو هزال لم يذهب من مال المرتهن بذلك) النقصان (شيء) ، أو الكساد غيتصور في الرهن مطلقا ، وأما الكبر نفى الحيوان والرتيق والنبات ، وأما الهرم والهزال نفى الحيوان

وإن كان بسقم أو مرض نقص من قيمته ، فقيل : من ماله ، وقيل : لا يضر ذلك حقه • • • • • • • • • • •

والرقيق ، وانها لم يذهب ذلك من مال المرتهن ، لأن الراهن دخل على ذلك كالرتهن في الثلاثة الأولى أما الأول وهو الكساد المنظور اليه وقت البيسع لا وقت أخذه ، ومعلوم أنه قد يكون نيه كساد وقد يكون نيه رواج ، وألما الثاني وهو الكبر ، والثالث وهو الهرم ، فلأن الراهن والمرتهن قد علما أنه لا يجيء وقت البيع الا وله من السن قدر معلوم ، ولا شك أن الكبر والهرم الذي هو اقصى الكبر يوجبان النقص والهزال سببه في الغالب قلة العلف ، وهو على الراهن ، قاله أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة ، وقال الشبيخ : لم يذهب على المرتهن ، لأن الكساد والكبر والهرم والهزال ليس العباد ميها تعلق سبب بالكلية ، وبحث ميه أبو عبد الله بانه يقتضى أته ان مات بلا سبب أحد كما لو نزلت به صاعقة - والعياذ بالله - كان على الراهن ، وليس كذلك ، وأجاب تلميذه « «الهراني » بأن كلام «الشيخ ميها اذا نقصه شيء لا في ذهابه كله ، وظاهر الحديث أن ذهابه على المرتهن هو نيما ذهب كله ، اذ قال : الرهن بما نيه (وان كان بسقم) ، بنتح السين والقاف أو بضم السين واسكان القاف : هدو تأثر المرض ، (أو مرض) هو عدم صفاء الطبيعة وعدم اعتدالها ، والمراد هنا بالسقم : المرض العظيم ، وبالمرض ما دونه لا ما ذكر ، لأن العطف بد « أو » ، الا ان كاتت أو بمعنى « الواو » ، ووجه ثالث أن يظهر عدم اعتدال المزاج فينقص الثبن ، وهذا مرض قبل التأثر ، أو يظهر التأثر ف « أو » على حالها (نقص) ، باسكان القاف ، اسم كان (من قيمته ، فقيل): أ) يحط (من ماله) أي من مال المرتهن ، (وقيل : لا يضر ذلك حقه) بل يذهب من سال الراهن •

كمن له على آخـر عشرون ديناراً ورهن لسه عبداً يساويها فمرض حتى صارت قيمته عشرة ، فمات ، فالقائل بذهاب حتى المرتهن بالمرض ذهب ماله كله بموته ، والقائل بعدمه به ذهب من حقه عشرة مات بها ،

قال العلامة السدو يكشى : الفرق أن ما تقديم ليس للعبد فيه سبب بخلافة المرض والستم غانهما ينشئان في الغالب من العبد عجاء الخلاف الا مان المرض في الفالب يحدث بتغريط الانسان في مطعمه ومشربه ، واذلك قالت الحكماء : لو تيل لاكثر الموتى : ما سبب آجالكم ؟ لقالوا : النخم ، ويما بين الأخلاط والأركان من التثافي ، مالأخلاط : الأجسام السيالة المركبة التي بها يتقوى بدن الانسان عند اعتدالها وهي : السهوداء والصفراء والبلغم والام ، والأركان : الأجسام البسيطة التي بها صالحه وصلاح غيره ، وهي التراب والهواء والنار والماء ، والصحة تحصل باجتماع الأخلاط واعتدال الأركان ، وذلك (كمن له على آخر عشرون دينارا ورهن له عبدا يساويها) اي يساوى العشرين المذكورة (فمرض حتى صارت قيمته عشرة فهات) بمراض أو غيره أو بيع بنتص ، (فالقائل بذهاب حق الرتهن بالرض) يتول : (ذهب ماله) أي دينه (كله) وهو عشرون دينارا (بموته) عشرة ذهبت بمرضه ، مكان يسوى عند موته عشرة مذهبت بموته ، مكمال دينه كله في الذهاب كان بالموت ، (والقاتل يعدمه) أي عدم الذهاب (به) أي بالمرض ، يتول (ذهب من حقه عشرة مات) ملتبساً (بهسا) ، الذ موام عند سوته بها ، ويتبع الراهن بالعشرة الأخرى التي نقصت بالرض ، ولم يذكر السقام لأنه يمثل تمثيلاً ميكفي التمثيل باحدهما ، ولأن السقم بنشا من المرض عهو داخل في الرض تابع له ، وقد يعرض ولا يظهر اثر المرض على الحسد . وفي « الديوان » : ان رهن له شيئاً يسوى عشرة دنائير في عشرة فرادت تيبته أو نقصت غاراد الراهن ان ينديه من المرتهن غليفده بما رهن فيه ، وان ذهب ، ذهب بقيمته يوم ذهابه ، ولا يضمن مازادت القيمة على ما رهن فيه ، وكذلك ان رهن له ناقة تسوى عشرة دنائير غمرضت حتى لا تسوى الا دينارا فذهبت ، ذهبت من ماله بقيمتها يوم ذهابها ، وقيل : ذهبت بقيمتها يوم رهنها ولا يرد " الرهن بعيب .

وفي « المنهاج » : ان وجد في رهنه عيباً مله رد"ه على الراهن ولزبه بدله ان لم يكن غيه وفاء بحقه » (وان كان) الرهن (شساة) اودابة من الدواب الملكولة (فنبحت) أو نكيت بنوع من أنواع الذكاة الشرعية ، ويجوز أن يريد بالنبح مطلق الذكاة الشرعية اطلاق للخاص في العلم نبحها الراهن مطلقاً أو المرتهن أن خلف موتها أو غيره كذلك ، وأما الغاصب والسارق غفى نبحهما خلاف ، قيل : تكون به ميتة ، وقيل : حلال ، (وقيهة لحمها كقيمتها حية) الجملة حال أو تسلط عليه كان المتقدمة فتكون « الواو » عاطفة ، أي وكانت قيمة لحمها حال كونها مذكاة كتيمتها حال كونها حية ، (فلا ذهاب على مرتهنها) اذ لم يذهب من قيمتها بالموت شيء ، غلو ماتت بلا ذكاة فللمرتهن جلدها وصوفها ، وذهب عنه باتى د ينه أو باتى د ينه عن قيمتها حية على الخلاف السابق في ذهاب الرهن .

(وقيل : لا بد بن فضل) بين تيبتها حية وتيبتها بيتة ، لأن الحي

اشمف من الميت ، ولأن الراهن يقول : أريدها لغير اللحم وقيمتها قد ظهر انها سواء في الحياة والموت فيضم النها شرف الحياة ، وكذا لو ظهر أن قيمتها بعد الذكاة انضل من قيمتها في الحياة كما هو كثير مشاهد فتضم القيمة ، وزيادة قيمة الحياة فتحطان من دين المرتهن ، (و) ذلك الفضل (هو) محطوط (من ماله) أي من مال الرتهن فتحط تبيتها مذكاة ، وما زاد من تيمتها حية على تيمتها مذكاة من مال المرتهن ، (وان غصب) الرهن أو سرق (من يده) أي يد المرتهن ، ولم يتوصل اليه الا بغداء من السارق أو الغاصب أو مبن اتصل بيده من يدهما ، ومثل الفداء كل ما لا يتوصل اليه الا به (ففداه راهنه) بلا اذن مرتهن ، (فها فداه به ذاهب من حق مرتهنه أن كان مثل ما يفدى به مثله) أو أمّل ، وأن نداه بأكثر لم يذهب من مال المرتهن الا مثل ما يفدي به ، وان نداه الراهن بمثل ما يغدي به وقد وجد أن يفديه بأقل غلا يذهب من مال المرتهن الا مثل ما وجد أن يفديه به ، وأن رده بغداء وقد أمكن أن يرده بلا غداء لم يذهب شيء من مال المرتهن ، وإن كان دُين المرتهن أمّل مها مداه به الراهن ذهب دينه ، وأبها الزائد عليه غبن مال الراهن الا عند من يقول : الفضل أيضاً في ضمان المرتهن ، فالله يعطيه المرتهن ، وما زاد على دينه مما غداه به غداء يغدى به مثله .

(وكذلك أن غداه هو) أي المرتهن باذن أو دونه (لا يدرك في الحكم ما زاد)

على ماله وعد متبرعا فيه غيرهما إن فداه ولم يشهد أنه يأخده ٠

في الفداء (على ماله) كما لا يدرك مثل ماله بعد متبرعاً على الراهن فيما زاد على ماله ميكون ضماع كل ما مداه به ، وإما ميما بينه وبين الله ميدرك على الراهن ما زاد على ماله ، أذ كان قد نداه بمثل ما يندي به مثله ، وأن نداه بأكثر لم يدرك ما كان فوق ما يفدى به مثله في الحكم ولا فيما بينه وبين الله 6 غلو ساوى الرهن مائة والداين خمسون ، ننداه بستين ، فلا يدرك في الحكم العشرة الزائدة على الدَّين على الراهن ويدركها عليه نيما بينه وبين الله ، ويبيع الرهن الذي رد"ه بالفداء ويقضى ، ومن قال : لا يذهب مال المرتهن مذهاب الرهن غانه يتول : يدرك دكنه على الراهن ولا يدرك عليه ما غداه يه لأنه يعد عنده متبرعا في الفداء كله ، ومن قال : الفضل في ضمان المرتهن كغير الفضل ، قال : لا يعرك ما نسدى به ولو اكثر من دينه ، وأن نسداه المرتهن مشترطاً الادراك أدرك ما تسداه به أن لم يكن أكثر مما يغدى به مثله ، (وعد" متبرعة فيه) أي في الحكم (غيرهما) أي غير الرهن والرتهن (ان فداه ولم يشهد الله ياخذه) أي باخذ مثل ما نتاه ويدرك نيها بينه وبين الله الا ما زاد على ما يفدى به مثله ، وأن الشهد أدرك في الحكم وغيما بينه وبين الله ما غداه به ، غان أشهد أن يأخذ من الراهن أو من الرتهن أخذ مهن عينه منهما وله محاكمة بأن يتول : ذهاب الرهن على الراهن ، ويقول : الراهن ذهابه على المرتهن ، وان لم يعين كانت الاتوال في ذهاب الرهن

ملى الراهن أم المرتبن ، وهذا الفداء كالذهاب وأن قداه بلكثر مما يقدى به غلا يدرك ما زاد وأقما لم يدرك فى الحكم ألا أن أشهد أنه يأخذ لانه يهكن أن يكون متطوعاً ، والحلكم لا يحسكم فى أمر مهكن بل لابد أن يكون أمراً مخففاً ، وتقدم فى تكفين الانسان من ماله غير وليه مثل ذلك والله أعلم .

فمتبل

غصل

(تخول صيد) مصيد من حل (برهون الحرم) بالنسب بدخول توقيدة فيه أصحاب « الفيوان » رحمهم الله ، هل يكون كذهابه ؟ وقال الشيخ " أنه (كذهابه) سواء دخل الحرم بننسه هاربا أو أدخله المرتهن لاته لا تجرى عليه يد بعد دخوله في الحرم حتى يخرج ولا يصاد فيه ، ننيه الخلاف في ذهاب الرهن أن تلف فيه أو لم يخرج ، وذلك هو المناسب لقول من قال : أنه أذا دخل الحرم الحرم بلحم الصيد دفنه ، والذي عندى أنه لا يدفنه بل يأكله لانه صاده قبل الحرم والإحرام » وأن الصيد الملوك أذا تخل الحرم فهو بأق على الحل كأحد الانعام الثمانية لا يذهب ، وقد أجاز تنق للمحرم أكل ما صيد من الحل أذا صاده حلال ولم يصده من أبيله ، (فان خرج هنه) وحده أو أخرجه الراهن أو المرتهن أو غيرهما جهلا أو غلطا أو عمداً على علم (فهو) بأق (في رهنه)

أى رهن المرتهن لم يخرج عنه لكن عصى من اخرجه ، غلو خرج من الحرم لم يجز لأحد أن يصيده تهلكاً له بل على نية الجمع بالمرتهن أو الراهن ، وقيل : ان اخرجه الراهن أو المرتهن أو غيرهما لم يحكم عليه يحكم الرهن بل يلزم رده الى الحرم حتى يخرج وحده وهو المتبادر من الكلام ، غاذا كان في الحرم غهو رهن ممتنع في الحرم ، غاذا خرج أجرى عليه حكم الرهن ، وكذا اذا دخل صيد أحد الحرم ولم يكن مرهوناً وهو بأى على ملكه ممتنع في الحرم واذا خرج وحده أخذه مالكه ولا يحل نفيره كمن أطلع سمكا في شبكة غارض آخر شبكته تحتها غانخرقت غيها غهو لمن أطلعه اذ جرى عليه ملكه بتبضه في شبكته لا لمن أرخى تحتها ، كما فكره الشميخ في آخس ملكه بتبضه في شبكته لا لمن أرخى تحتها ، كما فكره الشميخ في آخس كتاب الزكاة ،

(وأن خرج ناقص الأعضاء فه) انتصائه (من مال برتهنه) ان نتص به أو بحادث من الله أو بعرض أو ستم أو باحد أو حيوان أو بنفسه ، وأن نقصت بلحسد فقديته أن نقصت بنعل الراهن لم ينقص على المرتهن ، وأن نقصت بلحسد فقديته أن يأخذ جزاء صيد الحرم الآنه ضره في الحرم الا المرتهن أو الراهن ، وكذا كل مضرة يضر بها ، وأن خرج مريضا أو نقصت قيهته يكساد أو كبر أو هرم أو هزال لم يذهب ذلك من مال المرتهن كما مر في غيره ، وهذا أولى بذلك الأنه ممتنع عن يد المرتهن حيث دخل الحرم ، والا يقال : لم لم يفت الصيد للأند أذا دخل الحرم ولو خرج بعد مع ما تقدم من أن خروجه من يد المرتهن بحق سبب لفساد الرهن ، ودخوله الحرم محرم له عن المرتهن بالشرع الآنا نقول : الخروج الذي يفسد به هو الخروج الذي كان بحق على بالشرع الآنا نقول : الخروج الذي يفسد به هو الخروج الذي كان بحق على رسم القطع عنه كالهبة ، أما دخوله الحرم فكالمتناع الشيء المهلوك في بيت أو جحر ولم يقدر عليه ، فاذا خرج من الحرم زالت العلة فيحل ، كما أذا احتيال على الشيء فاخارج من جحر أو بيت ، ويشبه ذلك أخذ قيها

الحيوان المرهون الذي قتله أحد فاتها ترجع رهناً كأصله ، ومن رهن عبداً قطعن في دين المسلمين أو منع الحق أو ارتد فقتل ذهب بما فيه .

وفي « الديوان » : وان ذهب الرهن بفعل الراهن او بماله أو طفله أو يتيم استخلف عليه أو ماله غرم القيمة متكون بيد المرتهن رهنا الى الأجل ان كان ، وان لم يغرم حتى قضى له ماله أو تبين أن الدين لم يكن أو انفسخ أو لم يصح الرهن لم يدرك شبيئاً بعد ، وأن غرمها له فتبين ذلك رد له ماله ، وان أنسده المرتهن بنفسه أو ماله أو طفله ولو لم يأمره غرم له تيمتها كلها غيما بينه وبين الله ، ويردها له رهنا الا ما أقسده عبده بلا أمر منه ، فما عليه أكثر من تيمته أذا كان أكثر من دينه عند من لا يضمنه النضل ، وأن انعسده الاجنبى وقيمته الكثر من الدين أو أقل أو مثله غرمه المرتهن قيمته وكاتت رهنا بيده أو غرمه الراهن قيهته وأعطاها للمرتهن رهنا بحساله الأول ، وورثتهما بمقامهما في الغرم ، وكذا خلينتهما أن زالت عقولهما ، وان لم يغرمه احدهما حتى أعطى الراهن المرتهن ماله أو أبرأه منه أو لم يصبح الدين أدركا على المسد ما أنسد ، فأن غرمه الربهن دفعه للراهن ، والتغريم بالمثل غيما يكال أو يوزن وبالقيمة غيما لا يكال ولا يوزن ، وكل ما قبض في التغريم غير ذلك جاز ، ويكون رهنا اذا استمر أبر الرهن ولا يشترى به أو بثمنه مثل الرهن الأول ، وأن أنسده الراهن أدرك عليه المرتهن كذلك ، وان لم يغرم الا أمّل من الرهن نما بقى ذهب من مال المرتهن ، وأن أمسده المرتهن وكان مثل دينه ملا يدرك عليه الراهن غرمه ، وأن كان ألكثر أدرك عليه الغضل ، واذا قال الرتهن : أعطئى دينى أغرم لك رهنك ، وقال الراهن : اغرم لي اعطك دينك ، فالمدعى من أراد تقديم حقه ، وهذا على التول بأن الرهن لا يذهب بما نيه ، وأن أبراً المرتبن المنسسد وأراد الراهن تفريمه أو بالمكس نظرنا الى تبرئة المرتهن على القول بأن الرهن بما فيه ،

وإن كان كسيف أو درقة فضرب أحدهما الآخر فاتقى به فانكسر أو قطعت ، فالباغى ضامن ولو متقيا به كان من ماله ، • • • •

الا ان كان الغضل غبرتنه الى الراهن ، وان انسده الراهن أو الخذه غبال المرتهن : اغرمه لى أو أردده الى ، غبال الراهن : خذ دينك ، غالتول له الا الربهن : فد دينك ، غالتول له الا ان لم يحل الأجل ، غالتول للمرتهن ، وان أغسده طفل المرتهن أو يتيم استخلف عليه غرمه الراهن ذلك ، ورجع في الرهن ، واذا أغسده يتيم المرتهن أو مال يتيمه غلا يأخسد من ماله بنغسه بل يستمسك بالعشيرة فيستخلفون له غياخذ الخليفة فيعطيه الخليفة أن أتى ببيان ، وأن أغسده طفل الراهن أو يتيمه غرمه المرتهن ذلك ورجع في الرهن ، والمجنون واالغالب وكل من ولى الانسان أمره حكم البتيم الا من بلغ وعقل وصح غعله ، غانه الذي يغرم بلا استخلاف ، وأن أخذ المقارض رهنا غافسده أو أغسده صاحب المسال ذهب بما غيه وضمن من قبله ، وأن من قبل صاحب المسال ضمن الربح ان كان الفساد ولا شيء عليه أن لم يكن الربح ، وأن أخذ العبد الماذون له في التجر راهنا فأفسده أو أفسده سيده أو أفسده ما غيه ، وأن أتجر بأموالي الناس غافست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن المناس فافست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست المسد الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست الرهن المناس فافست الرهن أو أفسده سيده ضمنا ذلك الرهن ، وأن أفست

(وأن كان) الرهن (كسيف أو درقة) بنتح الدال والراء ترس بن جلد (فضرب احدهما) الراهن أو المرتبن (الأخسر فاتقى به) أي باحسد الشيئين السيف أو الدرقة أي اتقى باحدهما المضروب (فانكسر) السيفة (أو قطعت) تلك الدرقة (فالباغى ضامن وأو) كان (متقية) من المظلوم (به) أي باحد الشيئين ، ولاسيما أن كان ضاربا ، (وكان) ذلك (من ماله)

اى من مال الباغى ، غان كان رهنا نقد انسد مال نفسه ، ولا يضمن له المرتهن شيئاً لانه هو المتلف لمال نفسه ببغيه ، ولا يلزمه فى الحكم ان يجدد الراهن حيئناً رهنا آخر (وغرم مرتهنه الفضل عن دينه ان بغى) على الراهن غاتتى الراهن بالرهن أو اتتى هو به نفسد ، وقد ذهب دينه بذهاب الرهن ، نصح أن ذلك من ماله ، لكن أذا بتى ما ينفع به كان رهنا على حاله ، كمن ارتهن دارا نهدمت نذهابها ذهاب دينه الا البقعة والنقص نباتيان في حكم الرهن ، والمظلوم لا سبيل عليه حي أنها السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون فى الأرض بغير الحق هد ، وأن أتقى المرتهن بذلك ضربة ضاربه ظلما الراهن أو غيره ولم يفسد لم يذهب ماله ويضمن قيهة الانتفاع وينفسخ أن لم يكن الضارب راهنا ، وأن كان لم يضمن المرتهن ولم ينفسخ ، ويأتى فى « باب ما لا يجوز للمرتهن أن يفعله » أن الرهن ينفسخ أذا كان سيفاً واتتى به العدو فحيئانا يرجع على الراهن بدينه أى أن الم يتك أن لم يتك .

والمسألة في « الديوان » مبسوطة بزيادة ، ونيها اشتمال على ما اذا انسد وعلى ما اذا لم ينست ، ونصه : وان بنى الراهن على المرتهن ناتتى المرتهن بالرهن عن نفسه نقد انفسخ ولا يضمن ما أنسد نبه الراهن ، وان بغى المرتهن على الراهن غرماه الراهن غاتتى بالرهن نقد انفسخ ويضمن ما أنسده نبه الراهن ، وان بغى عليه الراهن ناتتى الراهن نلا يضمن للمرتهن ما أنسده ولا ينفسخ ايضا ، وان بغى عليه المرتهن ما المرتهن ناتتى الراهن ناتتى الراهن بالرهن نعلى المرتهن ما أنسد ولا ينفسخ ، وان تقاتلا كما لا يحل بالرهن نعلى المراهن غلا ينفسخ ، وان اتتى به المرتهن نقد انفسخ ا ه .

(وكذا أن كان التضارب بين مرتهنه وغير راهنه أو) كان الأسين

بالعكس آو بين غيرهما فأخذه أحدهما ، فضرب به أو اتقى ضمن الباغى نقص قيمته ، يغرمه مرتهنه فيكون رهنا بيده ، وإن كأن حيوانا فأفسد ولو مال غرهما فمن مال مرتهنه ، • • • • • • • •

(بالعكس) وهمو أن يكون التضمارب بسين راهنه وغمير مرتهنه (أو بين غرهما فأخذه احدهما) أي أحد الاثنين المروضين أحد من الراهن وغير المرتهن أو أحمد من المرتهن وغمير الراهن أو أحد من أثنين غيرهما (فضرب به أو اتقى ضمن الباغى نقص قيمته) ضارباً كان أو متقياً (يفرمه) بشد الراء (مرتهنه فيكون) مسا غرم (رهنة بيده) الا اان كان الرتهن هو الباغي غانه يذهب نقصه من ماله ، والضرب بالرهن كالاتقاء به في جميع مسائل الباب التي كان الكلام فيها ، وضايط ذلك أنه اذا انتقع به المرتهن ضرباً أو اتقاء من الراهن أو من غيره وتلف فقد ذهب بما فيه ، الا أن بفي عليه الراهن ، وأن لم يتلف فقد انفسخ أن لم يبنغ عليه الراهن ، وكذا أن وقعت ضربة المرتهن على الرهن متقياً به الراهن أو ضارباً به ويضمنه الراهن أو غيره اذا انتى به أو ضرب به أو جاءت ضربته عليــه وهو ظالم ، والواضح أن للمرتهن تغريم المبغى عليه أو الباغي أيهما شاء اذا تضاربا غاتتي به احدهما أو ضرب به وهما غسير الراهن والمرتهن ٤ وعبارة « العيوان » : وأن تقاتل المرتهن مع غير الراهن كما لا يحل أو كما يحل فأتتى به فقد انفسخ وضبن ما أنسد فيه ، وأن اتقى به غيره فلا ينفسخ وضمن المرتهن ما أنسد غيه أن كان هو الباغي ، (وأن كان) الرهن إلى حيوانا) ناطقاً أو غير ناطق (فلفسد وأو مال غيرهما فهن مال مرتهنه) بمعنى أن الراهن يعطى الجناية من ماله متحط من مال المرتهن ويكون العبد للراهن ، وان شاء

وإن عبداً فبغى فقتله المبغى عليه ، فمنه أيضاً مصيبة عليه • وإن قتل إنسانا خيرٌ وليه في قتله وأخذه الدية ، • • • • • • •

سلم العبد في الجناية ولا شيء عليه اكثر من العبد ان زادت الجناية عليه الأوان بقى شيء في العبد غالبتية للمرتهن في رهنه المنان شاء الراهن اعطاها وفك العبد الوقد مر الخلاف في حكم ذهاب الرهن كله أو بعضه ولا شيء على المرتهن ان زادت الجناية على قيمة العبد وانها كان ذلك من مال المرتهن الأن مصيبته وجنايته عليه القاله الشيخ الا وتقدم بعد الكلام على السخرى ان ذلك على الراهن وهما قولان المها السد من مال المرتهن غلا يضمنه له المرتهن غلا يضمنه له المرتهن الا ان هرب الراهن وما تبعه يصيح على جرح العجماء جبار الا وروى الفيا ان على المدار على المشية حفظها لبلا وعلى اصحاب الأموال حفظ أموالهم نهارا .

(وان) كان الرهن (عبداً) أو أمة (غبغى فقتله المبغى عليه) راهنا أو غير راهن ولا مرتهن (فس) تسد ذهب (هنه) أى من ماله (أيضاً ما حال كونه أى كون ذهابه (مصيبة عليه) بالنصب على الحال ، وصاحب الحسال ضمير العبد فى ذهب المتدر على حذف مضاف ، أى فقد ذهب هو أى العبد حال كونه أى كون ذهابه مصيبة ، أو ذلك مصيبة عليه بالرفع ، وكذا أن كان مجنونا أو حيوانا آخر فقام على أحد فارد"ه عن نفسه فقتله فذلك على المرتهن أن لم يجد النجاة منه الا بضربه فتولد على ضربه الموت .

(وان قتل انسانا) وهو مرتهنه او غيره وهو مبغى عليه والعبد باغ (خير وليه) ولى الانسان المقتول (في قتله و) في (الخذ الدية) مطلقاً كان الولى مرتهنا أم لا) ولو كانت قيمته أنكثر من الدية ، فاذا أخذوه في الدية فان

وفي حبسه في الرهن ، وإن بغي على العبد فقتل هو الباغي لم يقتل به ،

شاعوا المسكوه وأن شاعوا باعوه ولو بأكثر منها ، واذا قتل أو أخذ كان تلفاً من مال المرتبن (وفي حبسه في الرهن) ان كان المقتول مرتبها أبقاه في الرهن ، وأن كان ولياً للمقتول قتله أو أهذ قيمته وكانت رهناً أو حبسه في الرهن ، واذا قتله ذهب بماله ، غاذا قتله ولى المرتهن أو أخذه في الدية نليس له الا ذلك ، واذا حبسه في الرهن غلا ينتله ولا يأخذه في الدية بل بييعه ، غان زاد ثبنه على دينه رد الزائد على سيده ، وأن نقص زاد الرهن البقية ، وأن حبسه فيه غانفسخ الرهن غلا دية ولا عبد ولا رهن لسه بل يتبع الراهن بدينه ، وان كان ولى المتول هو المرتهن مان شاء أخدده في الدية أو متله أو حبسه في الرهن ، وقد يكون ولى المقتول غير وارث كالأخ الشقيق أو الأبوى مع الابن فالقتل له والارث للابن ، فإن كان الذي له القتل مرتهناً خيرً في الثلاثة وان كان غير مرتهن خيرً في تتله وأخذه في الدية ، وان لم ينعل نهو الذي له الارث بالارث ، وان كان الوارث مرتهناً -غهو له بالرهن يبيعه ان لم يؤخذ في الدية ولم يقتل ، ومن قال : لا يذهب الدين بذهاب الرهن فللمرتهن دينه على الراهن ، سواء قتل هو العبد في وليه أو متله غيره في وليه أو أخذه هو أو غيره في وليه ، مان متله المرتهن ظلما زاد له الراهن ما نتص عن دينه ، وأن زاد العبد رد" للراهن الزيادة ، وبن قال : يتراد ال الفضل ، ماذا الخسده أولياء المقتول أو متلوه مللمرتهن ما زاد من الدين على قيمة العبد على الراهن سواء كان المرتهن من أولياء المتتول أم لا .

(وان بغى على العبد) أي بغى عليه أحد راهناً كان أو غيره (فقتل هو) أي (الباغى) بالنصب بتتل (لم يقتل) ذلك العبد (به) أي بالباغى ، ولا يفدّه ولى الباغى ولا دية له لبغيه ، غلا يذهب من مال المرتهن شيء بذلك ،

وإن قتله الباغى استاداه مرتهنه فى قيمته ، فتكون عنده رهنا كالعبد ، وإن قتله المرتهن ضمن قيمته ولو أكثر من دينه ، • • • • • •

والمبد باق في حكم الرهن له ، (وان قتله الباغي استأداه مرتهنه في قيمته فتكون عنده رهنا كالعبد) وكذا يستأديه الراهن ، يقبض ويدنع للمرتهن ، وكذا ان كان بيد المسلط نقتله الباغي استأداه المسلط أو الراهن أو المرتهن غيكون ما يؤدي رهنا بيد المسلط ، وإذا كأن القاتل راهنا باغيا استأداه المسلط أو المرتهن كذلك (وأن قتله المرتهن ضمن قيمته وأو اكثر من دينه) يستط مقدار دينه منها ويعطى الباقي ، وأن بغي على المرتهن نقتله المرتهن ذهب من ماله ولا يضمن للراهن ما زاد من قيمته على المرتهن نقتله المرتهن ذهب من ماله ولا يضمن للراهن ما زاد من قيمته على الدين ،

وفي « الديوان » : ان قتل العبد المرهون المرتهن نهو للورثة نان شاعوا وقتلوه وذهب بما نهيه ، أو باعوه واخذوا ثمنه ولو اكثر من الدية ، وإذا باعوه ولم يعنوا عنه غلهم قتله ويغرموا قيمته المشترى ان لم يعلم اته جان ، وقيل : لا يجوز قتله اذا باعوه ، وأن اعتقوه من الرق والقتل لم يجز لهم قتله ، وأن قتلوه تتلوا به ، وأن اعتقوه من الرق غلهم قتله ، وأن اعطوه الراهن نجائز ، وأن قال لهم الراهن : خنوا ما رهن نهيه مع دية وأرثكم فردوه لى نابوا من ذلك نملا يشتغلوا بالراهن في ذلك ، وكذلك أن أراد الراهن أن يفديه بالدين أو بالدية ، فقالوا له : أنده بهما جميعاً فالقول قول الورثة ، غن أراد أن يفديه المداه ولا يجبر عن ذلك ، وأن استعنوا بذلك العبد فلا ينفسخ وقد خرج من الرهن حين قتل وأرثهم ولا يدرك نبيه غرماء الراهن شبئا ، وأن قتل المرتهن خطأ نهو للورثة على حسب ما ذكرنا الا القتل غلا يقتلوه ، وأن جرح المرتهن جرحاً يحيط بثمنه عمداً أو خطأ ، نقيل : العبد يقتلوه ، وأن جرح المرتهن جرحاً يحيط بثمنه عمداً أو خطأ ، نقيل : العبد ين يقتلوه ، وأن جرح المرتهن جرحاً يحيط بثمنه عمداً أو خطأ ، نقيل : العبد لله بجنائيته وذهب ماله ، وقيل : هو باق في حكم الرهن ولا يدرك الجناية ،

وان كان الجرح الله من قيمة العبد ومن قيمة الرهن غائرهن غيما بقى من الدين ، غاذا حلّ الأجل استوفى منه أرّش الجرح وما بقى له من دينه ، وان استنفع به كذلك انفسخ ، وان أفسد الرهن فى مال المرتهن غانه ينظر الى فساده ، غان كان الفساد مقدار الدين أو مقدار قيمة الرهن فليبيعوه ويستوفوا من ثمنه قيمة الفساد ، وذهب الدين ، غان كانت قيمة الفساد مقدار قيمة العبد أو أقل من الدين ذهب من الدين ما قابل رقبة العبد ويتبعه بالباقى ويبيع العبد ويستوفى من ثمنه ما غضل عن العبد ، وان كان الفساد اكثر من الدين وأقل من قيمة العبد ذهب ماله ويبيع العبد ويستوفى من ثمنه العبد أو النا من قيمة العبد أله العبد ويستوفى من ثمنه العبد أله العبد ويستوفى من ثمنه العبد ويستوفى من ثمنه العبد أله الفساد ويستوفى من ثمنه العبد أله الفساد وجائز له بيعه بغير أذن الراهن .

ولا ينظر الى أجل بيع الرهن الأول لأنه قد انفسخ ، غان استغفع به غلا يرجع للراهن وهو أحق به من الغرساء ، وان أراد الراهن أن يفديه بجنايته كلها وأراد المرتهن بيعه غالقول قول الراهن ، وان قتل العبد المرهون ولى المرتهن مثل أبيه أو ابنه أو غيرهما غائه أن أراد أن يقتله بوليه قتله وذهب ماله ، وان أراد بيعه باعه واستوفى من ثمنه رأس ماله على حسب ما ذكرنا من قتله للمرتهن ، الا أن كان للمقتول أولياء غير المرتهن فصاروا فى الجناية سلواء غيكون العبد بينهم وذهب دينه أن قتل ، وأن قتل العبد الراهن ذهب دين المرتهن ويرجع العبد الى ورثة الراهن ، غان شاعوا قتلوه بمورثهم ، وأن شاعوا أمسكوه ، وأن أراد المرتهن أن يفديه بقيمته فقال له الورثة : لا تفديه الا بدية مورثنا ، غالقول قول الورثة ، غان الفداه بالدية وباعه فليستوف من ثهنه ما أدى من الدية ، وأن لم يجسد فى ثمنه ما أدى من الدية فلا يدرك على الورثة اكثر من ثبنه لغيره بأكثر، من الدية غليس ذلك الاكثر للورثة ولا

يقضيه في ماله لانه قد ذهب بدينه ولا بجنايته ، وكذلك ان قتل الراهن خطأ الا في القتل غلا يقتل ، وكذلك ان جرح الراهن عمداً أو خطأ جرحاً يحيط بدينه أو أقسد في ماله أكثر من الدين غان الرهن منفسخ ، غان أراد المرتهن أن يغديه بأر ش الجناية غله ذلك وان كانت جنايته اقل من دينه غهو ثابت غيما بقي من دينه ، وكذلك ان قتل ولى الراهن على هذا الحال ، وأن قتل الأجنبي غلورثته أن يقتلوه بوارثهم وذهب مال المرتهن ، وكذلك ان قتل بالخطأ غهو لورثته أيضاً ، وكذلك ان جرحه جرحاً يحيط بثمنه عبداً أو خطأ فقد ذهب مال المرتهن ويكون بيد المرتهن ويغرمه الجريح أر ش جرحه ان شاء فان يغرم الزاهن غرمه ، وأن غرمه ما يقابل ما عليه من الدين أو أكثر منه غانه يرجع اليه رهنه ، ومنهم من يقول : يكون العبد بيد المجروح أن شاء باعه وأن شاء أمسكه ، وأن أراد الراهن أو المرتهن أن يغديه بجنايته كلها غله ذلك ، غان انداه الراهن غله ذلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن فله ذلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن فله ذلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه الراهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، وأن أنداه المرتهن قله قلك ، وذهب مال المرتهن ، فأن المنافع فلا ينفسخ لانه قد خرج من الرهن ، وذهب ما رهن فيه ، فأن استنفع فلا ينفسخ لانه قد خرج من الرهن ،

وقال آخسرون: أن أنداه صار رهنا في الدين الأول على شروطه الأولى ، وأن قال الراهن للمرتهن: أفدى رهنى من الأجنبى ، فأبى من ذلك غلا يجبر ، وكذلك أن قال له المرتهن: أفده على هذا الحال ، وأن أفداه المرتهن فهات أو تلف في يده فقد ذهب ماله ولا يدرك على الراهن ما أفداه به ، وأن تبين لهما أن أصل الرهن لم يصح غلا يذهب من ماله شيء ويرجع بماله على الراهن وبما أفداه ، وأن أفسد العبد المرهون في أموال الناس أكثر من قيمته فمن أراد أن ينديه بين الراهن والمرتهن فليس عليه أكثر من

رقبته ، غان افداه الراهن والدين مثل قيمة العبد أو اقل ، ذهب مال المرتهن ورجع العبد الى الراهن ، وان كان الدَّين أكثر من قيمة العبد صار رهناً ثابتا فيها زاد من الدين على قيمته ، وان باعه فليستوف المرتهن ما زاد من الدين على قيمته ، وأن أنداه المرتهن بأكثر من الدين أو بأقل أو مثله صار رهناً في يده ، وإن جاء الأجل باعه واستوفى من ثبنه ما هو أكثر ما انداه به أو الدين ، وإن أنداه كل واحد منهما على حدة ولم يعلم بنداء الآخر غانما يستوفى من أغداه أولا" من ثمنه ما أغداه به ويرجع الآخر بماله على من أعطاه له ، وأن لم يعلم من أقداه أولا فهو موقوف بينهم حتى يتبين ذلك ، ومن ادَّعى أنه أنداه أولا فلا يشتغل به الا بالبينة ، وكذا أن مات صاحب المسال الذي أنسده العبد المرهون فورثه أحدهما أو ترك له ذلك النساد صار ذلك بمنزلة النداء ، وإن انسب لرجال شتى لكل واحد منهم مقدار رقبته فاستمسكوا به معاً فانهم يتحاصصون في رقبته ، وأن تسابقوا نكل من سبق منهم أخذ متدار رقبته ، وان استمسك به آخرون أنه أفسد في أبوالهم بعدما ادَّعي عليه الأولون ، وأنما ينظر الى حكومة الحاكم في ذلك ، وإن كان الرهن حيواناً عُلْقسد في أموال الناس مهو كما ذكرنا في المساد العبد الا أنه ليس عليهم في العبد أكثر من رقبته ، ووجب عليهم في الحيوان جبيع ما انسد ، وان أمر الراهن والمرتهن العبد المرهون أن يقتل رجلاً غقطه ، مان الراهن والعبد يقتلان به ، وذهب مال المرتهن ، وكذلك ان أمره بقتله مفترقين على هذا الحال ، وأن أمراه بافساد المال فأفسده ، ذهب من مال المرتهن ويضمن الراهن قيمة النساد ، وأن أمره الراهن أن يفسد أموال الناس مانسدها كان ذلك النساد من ماله خاصة ولا يلحق على المرتهن شيئاً ، وأن أمره المرتهن بالنساد غلفسد غطيه ذلك كله ولا يدرك على الراهن شيئاً ، وان كان الرهن في يد المسلط عامسد في أموال الناس او انسد في اننسهم ، غان كان انها رهن في يد المرتهن ثم رد"ه في يد المسلط ،

مالجواب فيها كالجواب في الرهن الذي كان في يد المرتهن ، واما أن رهنه في يد المسلط فلا يدرك المرتهن من ذلك شبيئا ، وأن ذهب الرهن في يد المرتهن متبين أن ذلك الدين لم يصبح أو كان الرهن حراماً أو لقطة أو أمانة في يد الراهن غان المرتهن يرجع بماله على الراهن ، ويضمن تبمة الشيء المرهون لصاحبه ويرجع بذلك على الراهن ان° غرمه صلحب الشيء ، وإن لم يعرف صاحب الحرام أو اللقطة ملينفق ثمنه على الفقراء ، وأن رهن له الأنبذة المباحة ماتقلبت الى التحريم ذهب ماله ، وإن رهن له الخل حين جعله في القلة مكان في يد المرتهن حتى جـاز عليه الوقت الذي ينجس ميه ، ثم صـار طاهراً بعد ذلك قلا يضمن ذلك ، وان تلف الرهن بفعل المرتهن أو أتلفه غيره ممن يجب له عليه غرمه ، نقال له الراهن : خذ د ينك واعطني تيمة رهنى ، غانه يدرك عليه ذلك ، وان تلف بما جاء من قبل الله غقد ذهب بها نميه ولا يدرك شيئاً عليه ، وإن كان في يد رجل رهان شتى ارجل واحد في دين واحد أو في ديون شنتي أو رهن له في صفقة واحدة أو في صفقات مالسند بعضها في بعض ، عكل ما مسد منها ذهب من ماله وما بتى مهدو رهن نيما رهن نيه أولاً ان عين له عدد ما رهن نيه كل واحد ، وان لم يعين له صار رهنا في قيمته ، وكذلك أن تلف بعضه بها جاء من قبل الله تعالى على ما ذكرنا في هذا ، وكذلك ان كانت الرهان لرجال شتى فأفسد بعضها في بعض أو أنسد بها جاء من قبل الله 6 غالجواب غيها كالجواب في التي مَّبِلها أن أشتركوا في الدَّين والرهن سواء ، وأن تفاضلوا غيهما إ مُثْيِتراد وا منهم بينهم ، وأن تبين ما رهن لكل واحد منهم على حدة مأنسد يعضها بعضاً ذهب من مال المرتهن ما تلف من الرهن ، وان كان الذي أفسد اكثر مما رهن نيسه فليرجع صاحبه بالزيادة على ما رهن نيسه من الدين على من شماء من الراهن والمرتهن ، فان كان الرهن الذي أنسد قيمته أقل من الدين الذي رهن ميه ذهب عن الراهن ميمة ذلك الشيء ويأخذ منه

المرتهن ما بتى عليه من الديّن ، وان رهن له ناقتين نولدتا جميعاً وكانت تيمة كل ولد منهما مثل قيمة أهه ثم تلغت الناقتان وقيهتهما مثل الدين ذهب مال المرتهن ويرجع الأولاد الى الراهن ، وان كان الدين اكثر من قيهة الناقتين صار النمو رهنا نيما بتى من الديّن ، وان تلف النمو ذهب مال المرتهن وكذلك ان ماتت كل واحدة من النوق وقيمتها مثل الديّن على هذا الحال ، وان تلف النهو فمن قال : انه رهن ، ذهب مال المرتهن ان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر منه ، نمان كانت قيمة النمو أقل من الدين مارت الناقتان رهنا فيما بقى من الدين ، وان رهن له ناقة حاملاً فولدت ، نمنهم من يتول : الولد رهن مثل أمه ، وقيل : لا يكون مثل أمه ، وكذلك

الحوامل مما جاز رهنه .

وكذلك ان رهن له الاشجار وعليها غلة لم تدرك أو أدركت صارت الغلة رهنا مثل الشجر ، وان حدثت بعد الرهن صارت رهنا أيضا ، وكذا غسلة الحنوان وكل ماله غلة ، غمن قال : النمو والغلات رهن ، قال : انها كالرهن في الذهاب والانفساخ والاستيفاء ، ومن قال : ليست رهنا منعها من الراهن ولا تذهب من مال المرتهن ، وقيل : ليست رهنا ولا تمنع من الراهن ، وان رهن له بيضاً فتفرخت عنده لم يذهب مال المرتهن بذلك ، وان رهن له هذا الزرع فعصده ودرسه وذراه ، فكل ما ذهب منه من التبن ذهب من ماله ما كانت له القيمة من ذلك ، وكذلك ان رهن له غلة الاشجار ، فكل ما ذهب من ورق الاشجار والجريد والعراجين والتمر، مما له القيمة ذهب من ماله مقدار ذلك ، وان رهن له عين ماء غسرح ماؤها الى الفحص والسباخ غلا يذهب من ماله قيمة ذلك المساء ، وكذلك ما استنفع به النائس من مائها على هذا الحال ، وان غارت العين أو البئر ذهب من ماله قيمة ما انتقص من ذلك ، وان بتى فيه شيء ثبت في الرهن ، وان رهن له حارا الو بيتا أو

شجرة غانهدمت الدار أو البيت أو وقعت الشجرة ذهب ماله الا قيمة النقض وثمن الخشب والبقعة ، وأن بنى المرتهن الدار أو البيت أو غرس الشجرة في المكان الأول صارت رهنا له ولا عناء له ، وله ما أدخل في البناء أو الغرس فيأخذ قيمته ، وقال في الكتاب : يعرك عناءه ، وأن رهن له عبداً نعمى أو زال عقله ذهب من ماله مقدار ذلك ، وأن أماقي من جنونه أو رجع عليه بصره نملا يذهب من ماله شيء ، وأن رهن له عبداً أعرج أو معتلاً غضريه نبرىء ذهب من ماله مقدار أرش تلك الضربة ، وأن رهن له عبداً خصاه ذهب من الدين قيمته بذلك ، ومنهم من يقول : لا يذهب من ماله ألا ما بين القيمتين مخصى أو غير مخصى .

وكذلك الشجرة ان ضربها البرق فصارت قيمتها اليوم اكثر من قيمتها أولا على هذا الحال ، وان رهن له عبداً فتبين له أنه قد فعل عند الراهن ما يتلف فيه نفسه أو ما دون ، فأتيم عليه ذلك فلا يذهب من مال المرتهن شيء ، وان جنى ذلك في يد المرتهن فأتيم عليه ذلك في يد المرتهن ذهب من ماله ، وان أفداه الراهن من المرتهن قبل أن يقيم عليه ما فعل عند المرتهن ، وقد علم بذلك وأقيم عليه بعدما رجيع الى الراهن صار ذلك من مال الراهن ، وإن لم يعلم الراهن بها جنى العبد في يد ألمرتهن فأقداه وأقيم عليه الحسد في يده ففيه قولان ، وأن رهن له ما أشرف على الهلاك وقد علم بذلك فتلف ، ذهب من مال المرتهن حين علم ، وأن لم يعلم فليرجع عليه بماله ، وكذلك نهب من مال المرتهن حين علم ، وأن لم يعلم فليرجع عليه بماله ، وكذلك الحائط المسائل والشجرة المائلة على هذا الحال ، وأن رهن أرضاً قيها سعفات فلا تدخل في الرهن ، وأن ذهبت غلا تذهب من ماله ، أي وقيل : تتخل و تذهب منه ، وأن رهن له أشجاراً لها وديات ، فأن كانت لم تثمر حطباً فحرق فصار فحماً وقيمة الفحم اكثر، من قيهة الحطب ، فمنهم من حطباً فحرق فصار فحماً وقيمة الفحم اكثر، من قيهة الحطب ، فمنهم من

يتول : ذهب ماله ، وقيل : لا يذهب من ماله الا ما بين قيمة الفحم وقيمة الحطب ، وكذلك أن رهن له الحجارة نموقت نصارت جيراً مزادت تيهتها أو أحرقها معمل منها القدر ، وأن خرج العيب في الرهن لم يدرك رد"ه على الراهن ، غان لم يف ثمنه بعد البيع بدينه أدرك على الراهن ما بتى ، ولا يدرك الراهن أن ينديه الا أن أعطاه ما رهن ميه من المال ، وأن ذهب ذهب بقيمته معيباً ، وأن حدث البيع عند المرتهن ذهب ما نقصه العيب من ماله ، وأن رهن له صوفاً معمل منها ثياباً مهى ثابتة في الرهن ولا عناء له ، وأن تلفت ذهبت بقيمتها يوم ذهابها الا ان كانت قيمتها غير معمولة أكثر ، نقد ذهب من ماله أكثر القيمتين ، وكذا أن رهن له ذهباً أو فضة فصاغه عنياً أو رهن له حلياً معمله مناتير منتلف ، وإن كسر الحلى أو آنية الذهب والمضة ذهب من ماله ما بين القيمتين ، وكذا أن كسر العنائير ، ولا يذهب من مانه أذا كبسر الدراهم الا ما ذهب منها ، وكذلك ما قطع وخاطه قنيصاً ، وأن زال حلى الرهن ذهب ما بين قيمته محلى وغير محلى 6 وان طنعن الرهن الذي هو حب وعمله خبراً ذهب أكثر القيمتين إن ذهب ، وكذا أن طحن الزيتون أو عمل الزيد سمناً ، وان رهن له ما كان مذبوحاً أو منحوراً أو مذكى ذكاة شرعية فقطعه لحما فلا يضبن الا ما تلف من لحم ، وأن حرث الرهن الذي هو حب انفسخ والزرع للراهن ، مان شساء غرمه حبه ، وان رهن زيتا وفتيله غاوقده ذهب من ماله مقدارهما ، وان رهن له ذلك ، أو الحطب وقد اشتمل لم يجز ، وقيل : جاز ولا يذهب من ماله ، وان رهن ذهبا أو منتاراً أو غيرهما مجعله في النار ذهب من ماله ما ذهب بها .

(وان كان ارجلين) ومثلهما الثلاثة مصاعدا (دين على آخر) أو على اثنين

نصاعداً (وتفاضلا فيه) أى في الدين ، (فرهن إلها ما يساوى مالهما) مثل أن يكون دين أحدهما عشرة ودين الآخر عشرون ، وذلك ثلاثون والرهن يسوى ثلاثين (وقال) لهما : (رهنت لكما هذا على أموالكما جاز ، وكان على المال في القضاء) من ثمن الرهن أذا باعاه بأن يأخذ من ثمنه صاحب العشرة عشرة ، وصاحب العشرين عشرين ، (والوضيعة) أذا نقص الرهن أو ذهب كله أو بعض أو رخص بأن ينقص لكل أو يذهب لكل بتدر ماله من المصاحبة

(على ما تفاضلا) ، ناو بيع بعشرين كأن ثلثها الصاحب العشرة وثلثاها لصاحب العشرين ، وكذا لو ذهب ثلث الرهن وتبعاه كل ما بقى عنه ، ومعنى

على أموالكما أنه على قدرها ،

(وان قال): رهنته لكما (في أموالكما) أي هو نيها على الاطلاق ، فكان على السواء (ف) هو بينهما (نصفان) قضاء ووضيعة ، (فيد الأقل في الدّين) كصاحب العشرة في المثال (للراهن ما يفضل من حقه) ، وهو خمسة لأن له في المثال نصف الرهن ، واذا بيع بثلاثين كان في يده خمسة عشر غيقضي عشرة في ماله ويرد الراهن خمسة ، ويأخذ صاحب الأكثر خمسة عشر ، ويتبع الراهن بخمسة ، وكل ما يبيع به قسماه نصفين ، فمن بقى بيده شيء ردّه للراهن ، غلو بيع بأربعين لكان بيد كل منهما عشرون ، غيرد صاحب العشرة للراهن علو بيع بأربعين لكان بيد كل منهما عشرون ، غيرد صاحب العشرة للراهن

عشرة ويهسك عشرة ، وفي يد صاحب العشرين عشرون يمسكها ، ولو بيع باربعة واربعين كانت نصفين ، فيرد" صاحب العشرة اثنى عشر، وصاحب العشرين اثنين .

(وان دفعه) اى دفع صاحب الأمل الفضل (الصاحبه) وهو المرتهن الآخر (بلا الذن الراهن ضمنه) والفرق بين موله: على أموالكما وموالكما وموالكما أن أموالكما أن تسوله: على أموالكما أنه على تسدر ما لكل واحسد (وان كانت فيه) اى في الرهن (وضيعة) أى نقصان عن الديون لنقصه أو ذهاب بعضه أو كله أو نقصان للأسمار (فه) على الرؤوس نصفان كما مر أنها على أموالهما لا على الرؤوس حيث قال اعلى أموالكما (ويرجعان بالبقية عليه) أى على الراهن غلو بيع بسبعة عشر غنهانية ونصف لصاحب العشرة ويتبع الراهن بواحسد ونصف ، وثمانية ونصف لصاحب العشرة ويتبع الراهن بواحسد ونصف ، وثمانية

(وان الهكنت قسمة الرهن قسماه نصفين) ان أمكنت قسمته نصفين غيدرز كل منهما سهمه ، خاذا جاء الأجل باعه حيث قال لهما : في الهوالكما ، وقسماه على رؤوس الهوالهما ان أمكنت قسمته عليها حيث قال : على الهوالكما ، (والا) يهكن ما ذكرنا (الخذاه) وكان في ايديهما (بدول) خان قال : على الهوالكما غالدول حسب الأموال ، وان قال : في الهوالكما غالدول على

وجاز أن يتركه كل" عند صاحبه إن كانا أمينين ٠

الرؤوس مناصنة ، (وجاز أن يتركه كل عند صاحبه أن كانا أمينين) ولو على قول من يجوز وضع الرهن عند غير الزوجة والسرية ، لأن الموضوع عنده مع أمانته له حظ في الرهن ، وأن كان الحدهما أميناً جاز للآخر تركه عنده ، ولم يجز للأمين تركه عند الذي ليس بأمين ، وأن كان كل غير أمين أم يجز لكل واحد أن يتركه عند الآخر ، ومثل غير الأمين من لم يعرف أنه أمين ولا غيره ، ومن وضعه عند غير أمين ضمنه ، وتقدم الكلام على ذلك تبل قوله : وحرم رهن مصحف ، والله أعلم .

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

بساب

لا ينتفع مرتهن برهنه ، وينفسخ بذلك منه ولو أمر به ، وإن لم ينتفع

بسساب

غيبا لا يجــوز المرتهن ان يفعله

(لا ينتفع مرتهن برهنه) لانه ليس ملكاً له ولا مجعولا بيده لينتفع به شرعاً ولو جعله بيده لينتفع به أو أذن له في الانتفاع (وينفسخ بذلك) الانتفاع الصادر (هنه) أي من المرتهن بالذات أو بواسطة المسلمور ، ويدل على أن انتفاع المسلمور داخل في ذلك تغييه بتوله : (ولو أمر به) أي ولو أمر المرتهن أحداً راهنا أو غيره بالانتفاع سسواء كان الانتفاع للمأمور أو للامر ولولا عده انتقساع المأمور انتفاعاً للمرتهن الآمر لم يغيته بتوله : ولو أمر به ، غان الأمر بالانتفاع قصد للانتفاع لذلك الأمر لاته يريد اتخاذ يست للدنيا أو للآخرة أو لهما ، (وأن لم ينتفع المسلمور به) ولو أذن الراهن للمرتهن في الانتفاع غانتفع أو أمر به ، أما أذا عقد أولا على أن ينتفع المرتهن في الانتفاع غانتفع أو أمر به ، أما أذا عقد أولا على أن ينتفع أو بأمر من ينتفع غلا ينعقد .

.

وفي « المنهاج » : لا يجوز أن يستعمل المرتهن الرهن لأن الغريم لا يجوز حله لغريمه الا أن سبقت بينهما خلطة ، وقيل : يجوز ، لاته أذن له على علم منه وليس بمجبور ، ومن رهن خاتما فلبسه في يمناه حافظاً له فلا يضمنه أن تلف وضمنه أن لبسه في يسراه لأن فيه أستعماله به ، فاذا أنتفع المرتهن أو أمر منتفعاً غانتفع ضمن ما أنتفع به وما أنتفع المسلمور ويدرك عليسه الرأهن ذلك ، وأن طالب المسلمور أدرك عليه ، ويكون الرهن بعد انفساخه خارجاً عن حد الأمانة كما ذكره بعد ، ويضمنه المرتهن ولو لم يضيع ، ولو على القول بأن أندين لا يذهب بذهاب الرهن لأن باتتفاعه أو يأمره به صار متعدياً ، وزعم الماكية أنه يجوز للمرتهن أن يشرط الانتفاع بالرهن كالسكني والحرث الا في ثلاث مسائل :

الأولى: الشجر ، فلا يشرط ثمارها لأن ذلك من بيع ما لم يخلق ، وقد نهى عن بيع ما لم يخلق ، غلو بدأ صلاح الثمرة فله شرطه لتلك الثمرة .

الثانية : أن يكون الرهن في سلف لاته نهى عن سلف جر منفعة ولو بعد العقد .

الثالثة : أن لا يكون الرهن مما يختلف نيه انتفاع النساس كلبس ثوب ، مَرْبُ رجل يبلى الثوب بلبسه ثلاثة أيام مسا لا يبلى بلبس غسيره عشرة أيام ، قال العاصمى :

وجاز في الرهن اشتراط المنعة الا باشجار مكل منسمه الا اذا النفع لعمام عينما والبدو الصلاح قد تبينا وفي الذي حد انتفاعه خفي وفي الذي حد انتفاعه خفي

وقيل: حتى ينتفع به ، وازمه غرم ما انتفع به ، وخرج من أمانة الضمانة ، وقيل: لا ينفسخ بذلك ، وقيمة ما انتفع به قضاء من حقه ، • • •

(وقيل :) لا ينفسخ اذا امر المرتهن من ينتفع به (حتى ينقفع) المآمور (به) لأن القول انها يصدقه الفعل ، ولا ينافى هذا ما ذكره فى السؤالات اذ قال : وان قال ساوى الى الكافرين أو سأبرا من المؤمنين غدا أو سأقول الهين اثنين غدا أو ساقتل النفس التى حرام الله غدا أو جميع ما تعلق الى الجوارح فلا يحكم عليه بالكفر ما لم يفعله ، بل يكم عليه بالعصيان لا غير لتنمية ذلك والله اعلم ، لانه لم يحكم عليه بالفسخ كما لا يحكم بالكفر على من قال : سانعل كبيرة كذا ، وان قال : اشرك أو اكفسر بالله أو بنبى أو كناب نفسخ بالأمر ، وأو لم ينتفع كما لا يحكم أو لو ينتفع ألمامور لكان ينفسخ اذا قال : سوف انتفع أو انتفع به وقت كذا أو نحسو خمان ، وأن المره بالانتفاع في « الديوان » أى وأن أمره بالانتفاع فقبل ولم غنتنا على من عنه عنولان .

(وازمه غرم ما انتفع به) هو أو من انتفع بأمره ، ويرجع على المنتفع ، وللراهن أن يغرم أيهما آراد ، وأن غرم المنتفع برىء المرتهن من الغرم ، ويجوز بناء انتفع للمنعول وهو أولى ، (وخرج من) حكم (أمانة) على تول : أن الرهن أمانة بيد المرتهن لا يذهب الدين بذهابه (أسال) حكم (ضمانة ، وقيل : لا ينفسخ بذلك) المذكور من انتفاع المرتهن ولا من انتفاع غيره بأمره ولا من الآمر (وقيمة ما انتفع به) على هذا التول (قضاء من حقه) ألى من متضية

وما عقد بقول لا ينفسخ إلا به كسائر العقدود ، والعمل على الأول ،

حقه مع بقاء الرهن على حاله من الصحة ، (و) ذلك لأن الرهن معتود بتول و (ما عقد بقول لا ينفسخ الا به) أي بالقول (كسائر العقود بن والانتفاع ليس تولا بل فعل ، وينفسخ باتنفاع الراهن باذن المرتهن ، وان تلت : فالأمر بالانتفاع قول ، قلت : المعتبر فيه الانتفاع المأمور به فلا ينفسخ بالأمر ، وعلى هذا فاذا أبرأ المرتهن الراهن من الرهن لم ينفسخ حتى يقبل الراهن ابراءه ، ولا يطرد مسا ذكره من اشتراط الحل بالقول ، فان الزوج تحرم بنكاح الدبر أو الحيض ، وزنى أبيه أو ابنه بها ، وزناه بأمها أو أختها ، والعتق يكون بالمثلة ، وكونه محرما ، وهكذا مثل ذلك ، (والعبل على) القول وهسو قول الانفساخ .

قالوا في « الديوان » : ولا يجوز للبرتهن أن يستنفع بالرهن الخابر الوارد عن النبي على : « انه نهى أن يستنفع المرتهن بالرهن » (١١) وإن نعل نقد النفسخ وعليه الاثم وغرم ما استنفع به ، وكل الاستنفاع ينفسخ بسه الرهن ، سواء قصد به نفسه أو غيره تعبد أو لم يتعبد ، علم أو لم يطم بالكراهية أو بغيرها ، وإن كان الرهن عبدا ناخرج منه المرتهن الحق أو أعطى له الحق من غيره غلا ينفسخ ، وإن كان مرتهنان فاستنفع الحدهما باذن الآخر فقد انفسخ عليهما جميعا ، وإن استنفع بغير الذنه غلا ينفسخ الا سهبه ، ومنهم من يقول : قد انفسخ كله ، وإن أمر بالاستنفاع من ليس لسه فعل من بنى آدم ففى فسخه قولان ، وإن استنفع بسه أحسد ليس لنه فجعله في حل فلا ينفسخ ، وإن قال : كل من أراد أن يستنفع بهذا

⁽۱) رواه البيهتي وابن حيان ٠

الرهن مايستنع به ، وان استنفع به فقد انفسخ الرهن ، وأن أمر من يستفع به ولم يستنفع الا بعد ما زال عقل المرتهن فقد انفسخ ، وأن لم يستنفع المامور الا بعد ما مات المرتهن فلا ينفسخ ، وأن أنتفع أحد المتفاوضين به انفسخ علم أو لم يعلم ، ولو لم يستنفع به الا وقد انفسخت عقدتهما ، وكذا شركة العنان ، وينفسخ باستنفاع المسأذون له أو سيده الا أن كأن يتتجر بغير مال سيده ، فلا ينفسخ بفعل السيد بل بفعل العبد أو صاحب المال ، وينفسخ بالمتارض وصاحب المسال واو لم يكن الربح ، وأن نسى المرتهن واستنفع بالرهن انفسخ ، وكان في ضمانه ، ولا يبيعه ليستوفى به ماله ، قلت : بل يبيع ويستوفى ، وأن استنفع بثمن الرهن قبل أن يقضيه انفسخ ، وان رهن له الجب وما نيه من الماء فاستنفع بذلك الماء أو استنفع به غيره نفيه تولان ، قيل : انفسخ وذهب من ماله ما استنفع به هو أو غيره ، وتبيل : لا يذهب من ماله شيء لأن رهن ماء الجب والبئر لا يجوز كالماء الجسارى ، أي وقيل : يجوز ، ومن اشترى أرضاً مُغرسها بغروسه أو اشترى غروساً مغرسها في أرضه مرهن تلك الأرض والأشجار في دين كان عليه غضرج في شراء الأرض انفساخ أو هي مشاع أو كان ايضاً في شراء الأشجار اننساخ أو هي مشساع اننسخ الرهن ورجع المرتهن بماله على الراهن ، وقيل : ما تبين أنه لم يصبح انتسخ ويكون ما بقى في الرهن من الأشجار واالأرض ،

وفي « الديوان » : وان كان الرهن أهة نمسها المرتهن كفر وعليه الصداق وانفسخ ، واختلفوا في الحد ، وان عضها أو تبلها أو جسها أو ترصها أو نظر اليها أو باشرها في لحاف واحد نفيه تولان ، أن استلا بذلك ، وأما أن كانت الأمة زوجة المرتهن غانه يمسها ولا حرج عليه سواء مسلها قبل الرهن أو بعده ، وقيل : لا يمسها ، وأن مسها انفسخ الرهن ، وكذلك أن استفحل فحلا نقد انفسخ ، وأن سكن المرتهن جميع ما يسكن

او اسكن غيره أو جعل نيه ماله أو مال غيره أو انتفع بالسطح أو الدكان أو الكوات نقد انفسخ ، وكذلك أن حرث فى الأرض أو بنى نيها أو غرس لنفسه أنفسخ ، سسواء كان النقص أو النفرس من تلك الأرض أو من غيرها ، وأن نعل هدذا كله للرهن نفيه تولان ، وأن تعمد الفساد فى الرهن انفسخ ، وقيل : لا ينفسخ ما بقى منه شىء ، وكذا أن انسد نيه غير الرهن فلا ينفسخ ، ويغرم ذلك فيكون رهنا ، وقيل : انفسخ ، وأن أصار أستنفع بفلة الرهن أو نماه انفسخ ، وكذا كل ما يجره الرهن ، وأن أعار شيئا من ماله للراهن فرهنه له فاستنفع به لم ينفسخ ، وأن قوض المرتهن شيئا من أمر البيع إلى الراهن أو استشاره على بيعه فقد انفسخ ، وأن أخيره بالبيع ولم يرد المشورة فلا ينفسخ ، وأن كان الرهن عبدا أو أملة الرجل أو رجال فوطىء العبد الأمة ، فلا ينفسخ ويذهب من ماله عقرها الإ أن كان العبد زوجها فله أن يمسها ، فأن زو"ج المرتهن عبداً كان عنده الرهن أو طلتق عليه أو ظاهر عليه فلا يجسوز فعله ، ولا ينفسخ في الرهن بذلك .

واختلف فى وطء المرهونة لراهنا ، ولا يتول مانعه انه اتى حراماً ، وان وطئها مرتهنها غلكل وطاة نصف عشر ثمنها ، وان كانت بكراً فللأولى عشره واولاده مماليك للراهن ، وان مات المرهون أو أبق غللمرتهن حقه .

وفى « الديوان » جـواز استعمال المرتهن العبد المرهون ويعطيه الجرته ، (ولا ينفسخ بانتفاع مسلط به) لأن الرهن ليس مرهوناً في ماله ولا يضر انتفاعه المرتهن لقـوله تعالى : حر ولا تكسب كل نفس الا عليها هـ (١) ، وقيل : ينفسخ لاته تأم متام المرتهن ، ويأتى في باب

^{· (}۱) الأنسام : ۱۹۴ ·

وإن انتفع به مرتهنه في يد المسلط انفسخ ، وقيل : لا ، وإن كان بيد رجلين فاستنفع به احدهما انفسخ كله ، لاتحاد العقدة ، • • •

« الدغاع » فى أواخر الكتاب التاسع عشر انه: لا يجوز االقتال برهن الا ان تصد الدغع عنه ، أى عن الرهن ، إلا وأن انتفع مرتهنه فى يد المسلط انفسخ) ، وكذا أن أمر بالانتفاع به غانتفع المسلمور أو لم ينتفع ، وقيل : أن أنتفع سمواء أمر المسلط أو غيره ، وذلك لأن الرهن مرهون فى ماله ، ولو كان فى يد غيره ، بل همو كأنه فى يده أذ كان فى يد من قام مقامه ، وهمو المسلط ، وقيل : لا) ينغسخ لانه ليس فى يده ولا مامونا عليه ، بل المسلمون عليمه المسلط .

تقديم في الفصل الذي قبل « باب أحكام الرهن » من كلام الشيخ أن هذا هو مذهب الربيع ، ويؤخذ من التشبيه بما قبله هناك أنه المعمول به ، والقول الأول ابن عبد العزيز ، قاله أبو سنة ،

(وان كان) الرهن (بيد رجاين فاستفع به احدهما) أو أمر من ينتقاع مانتفع المأمور أو لم ينتفع على قول أو معل ما ينفسخ به الرهن (انفسخ كله) لا يصيب الذي انتفع أو معل ما يفسخه فقط وضمن وحده انتفع أو المأمور اذا انتفع المأمور (الاتحاد المقدة) عقدة الرهن والملا تتجزأ بأن يصح بعض وينفسخ بعض وانما فسخ كله به مع أن العقد كان باتفاتهما والأن العلة التي منعت عقده الا باتفاتهما هي التي أوجبت فسخه وهي كون فعل الحدهما ابتداء لا يسرى على الآخر و ثم اذا اتفقا على العقد فقد دخلا مثلاً على أن فعل أحدهما لا يسرى على الآخر الأنه يتحصل بفعلها فعلة واحدة على أن فعل أحدهما لا يسرى على الآخر الله يتحصل بفعلها فعلة واحدة

وهى كون الشيء رهناً ، والفعل الواحد لا يصح من جهة وينسد من جهة ، وأيضاً نسخه ليس من جهة العتد ، نضلا عن أن يلاحظ أنه عقد باتنين مع ثالث ، وقيل : لا ينفسخ الا نصيب الذي غعل موجب النسخ كما في « الديوان » ، لانه أنها يكسب على نفسه ، والعقدة ولو كانت وأحدة لكن مرجع عقد كل منهما إلى نفسه ، ومن الاتحاد أن يرهن لهذا نصف جهل ولهذا نصفه الآخر فيقبلان ، ولو رهن نصفه لرجل فقبل ، ثم نصفه لرجل فقبل ، لم تتدد ه.

(وان مات مرتهن فانتفع به) ، أى بالرهن ، ال بعض ورقته) أو فعلوا موجب فلسخ مع علم بأنه رهن ، ولو لم يعلموا كان تولا واحدا أنه لا ينفسخ ، الفقي فسخه قولان) : تول بالنسخ ، لأن الورثة في مقام المورث فيما له وما عليه ، وكانه عقد الرهن لهم ، وهم الذين لهم الحكم في الرهن ببيعه وأخذ ثبنه لانفسهم ، فهم المالكون للأمر الذي شرع الرهن لأجله وهو الصحيح ، وقول بعدم الفسخ ، لأنهم ليسوا مرتهنين بانفسهم ولا بتوكيل أو أمر ، والمرتهن مطاوع الراهن ، يقال : رهنته الشيء فارتهنه ، وذلك فعل المتوفي المورث لا الوارثين وليسوا مامونين على الرهن ابتداء ، بل الذي جعل الرهن في يده كالأمانة هو المرتهن المتوفي غانها لهم ثبنه لا أحكامه ، لكن يترك بأيديهم الذين يبيعونه ،

وفى « الديوان » : وان مات المرتهن ولم يعلم الورثة بموته واستنفعوا بالرهن انفسخ اه ، وذلك لتعمدهم الانتفاع ولو لم يعلموا بموته ، « وأربه غرم ما

انتفع به ، وكذا الخلف إن انتفع به الكل ، ولا ينفسخ بإطعام راهن من ثماره لمرتهنه إن لم يعلم بذلك ، وكذاك إن غاب وانتفع به بلا علم أو جن أو انتفع يتيم أو مجنون برهن بيد خليفته مطلقاً في دينه ، • • •

انتفع به) على التولين أو يحاسب فيه ، لكن على الثانى ما يغرمه يكون رهنا ، وعلى الأول غير رهن فيقبضه الراهن ، وان اتفقا على أن يحسباه غملا ، (وكذا المخلف أن انتفع به الكل) كل الورثة ، ولا يعتد بانتفاع الوارث الطفل أو المجنون ، قبل : أو السذى لم يعلم أنه رهن مورثهم الوارث الطفل أو المجنون ، قبل : أو السذى لم يعلم أنه رهن الرهن أو باطعامه من نفس الرهن أو من ثمنه (ارتهنه) أو لوارث مرتهنه ، ولا بفعله باطعامه من نفس الرهن أو من ثمنه (ارتهنه) أو لوارث مرتهنه ، ولا بفعله معه موجب فسخ (أن أم يعلم) ذلك المرتهن أو وارثه (بثلث) المذكور ، وهو أن الثمار مثلا من الرهن أو لم يعلم بأن له رهنا أصلا كالوارث ، وسواء أطعمه أو فعل معه موجب فسخ قصداً لفسخه أو بلا قصد له ، كن اذا قصد فقد فعل كبيرة أيضاً لأن هدية المديان من الربا .

(وكذلك ان غلب) المرتهن غلم يعلم بان خليفته او مائمه قد اخذ له رهنا او ارتهن رهنا في غيبته او حضوره بدون ان يعرف الرهن على القول بجواز رهن المجهول فأكل بسرقة أو غصب أو اذلال أو هبة أو نصو ذلك (وانتفع به) أو غمل موجب غسخ (بلا علم او جن) المرتهن بعدما عرفه وانتفع به أو فعل موجب غسخ في جنونه (أو انتفع يتيم) أو طفل غير يتيم (أو مجنون برهن) له (بيد) في يد (خليفته) أو مائما في دينه)

لم ينفسخ ، وإن انتفع به الراهن بلا أمر الرتهن ، ولو تركه لذلك أو ولده ، ولو بلغ ، أو عبده أو امرأته أو أجنبى لم ينفسخ ، • • •

او طفل برهن له فى يد ابيه او يد من استخلفه له ابوه أو غسيره او غلعل من ذكر موجب فسخ (لم ينفسخ) لتوله على : « رفع التلم عن ثلاث » (١) أى تلم الذنب وقلم العقلد غلو عقدوا على انفسهم عقدة أو لانفسهم لم تنعقد ، أو راموا فسخها لم تنفسخ ، ولاتهم لا يصح لهم عقد الرهن مثلاً غلا يصح لهم فسخه ، وتقدم كلام فى المراهق ، وفي تأيل من مال لمن دونه ،

وفي « الديوان » : وان زال عقل المرتهن فاتقع بالرهن وهو مجنون فقد انفسخ ، ولا ينفسخ الرهن بزوال عقل المرتهن وارتداده ولو كان الرهن عبدا ، وان وكل من يأخذ له الرهن فأخذ له فاستنفع به المرتهن ولم يعلم به النفسخ ، وان علم بالرهن الفاتب بعد قدومه أو الحاضر بعد أن جهله ، أو اليتيم أو الطفل بعد البلوغ والعلم ، أو المجنون بعد الالماقة والعلم ، أو اليتيم أو الطفل بعد البلوغ والعلم ، أو المجنون بعد الالماقة والعلم ، أو واحد من عياله أو دابته على ما مر أو واحد من عياله أو دابته على ما مر (بلا أمر المرتهن ولو تركه لذلك) الانتفاع ولم ينهه (أو ولده) أى أو انتفع به ولد الراهن ، (ولو بلغ) وكان عاقلا ، أو دابته (أو عبده أو أمراقه) أو سريته أو يتيمه أو أجيره أو واحد من عياله (أو اجنبى) بلا أمر منه لواحد من هؤلاء (لم ينفسخ) ولو لم ينههم ، وأنما غيا الولد بالبائغ لأن الطفل من هؤلاء (لم ينفسخ) ولو لم ينههم ، وأنما غيا الولد بالبائغ لأن الطفل من هؤلاء (لم ولفلا) لانه كونه طفلا أقرب للانفساخ لأنه كأبيه الراهن ، وكأنه يتول : ولو طفلا ، لانه كونه طفلا أقرب للانفساخ لأنه كأبيه الراهن ، وكأنه بيتول : ولو طفلا ، لانه كونه طفلا أقرب للانفساخ لأنه كأبيه الراهن ، وكأنه بيتول : ولو طفلا ، لانه كونه طفلا أقرب للانفساخ لأنه كأبيه الراهن ، وكأنه

⁽۱) بتنی ملیه ،

وإن حلل مرتهنه ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰

أراد معنى لم يبلغ ، ولو بلغ ولم يرد الفاية ، وكذا المجون ، وانها لم ينفسخ بهؤلاء لأنهم ليسوا مرتهنين ولا مأمورين ، وان أمرهم انفسخ ان انتفعوا ، وقيل : ولو لم ينتفعوا ، ولما كان قول الشيخ ما لم يأمرهم يفيد أنهم ان انتفعوا بأمره انفسخ ، قال : وكذلك ان استنفع أحد من الناس أى ينفسخ ان استنفع أحد من الناس الخ ، كما ينفسخ أنا أمر هؤلاء ، وكذلك اذا رأى هؤلاء يفعلون موجبا من موجبات الفسخ ولم يأمرهم ، لم ينفسخ ولو لم ينههم ، ولزمه ضمان ما انتفع به من يرجع اليه وغير من يرجع اليه لانه تركه قكان مضبعاً .

وعبارة « الديوان » : وان نظر المرتهن الى نساد قد استقبل الرهن فانسخه غليس له ذلك وضمانه نيه قولان ، وان انتفع به اطفاله أو عبيده أو مجانينه أو جميع حيوانه وعلم بذلك ولم يصرفهم عنه فقد انفسخ ، وأن صرفهم عنه حين علم غلا ينفسخ ، وأن أفسدوا فيه شيئا فعليه ضمانه ، وأما أولاده اللبلغ وأمرأته وغيرهم من الناس أن رآهم ينتفعون بالرهن ولم ينههم عن ذلك فهم ضامنون لمسا أنسدوا يغرمهم ذلك ، وأن استنفع بالرهن بالذى غرمهم فقد انفسخ ، وأن أمر المرتهن الراهن أن يستنفع بالرهن أو أمر العبد المرهون أن يعمل للراهن شيئا فلا ينفسخ بذلك حتى يفعل ما أمر به ، والراهن أيضا أن يغرم من يصح تغريمه أو المرتهن ، ولا يذهب ما أنتفع به الراهن من مال المرتهن بل يطالب به المرتهن الراهن ، وأما غيره من يرجع الى الراهن ، فأنه لا يطالب به لانه ضيع النهى الا أن لم يعلم أو علم ولم يمكنه فأنه يطالبه به لانه ضيع النهى الا أن لم يعلم أو وامراته وأن لم تبلغ طالب وليها ، (وأن حال مرتهنه) أى جعل في حسل

آكلاً منه أو مفسداً فيه أو باعه بيما منفسظا أو انتفع الأب من رهن طفله ، وإن بيد خليفته لا عنده انفسخ في الكل ، • • • • • •

(آكلاً منه) أى من الرهن أو منتفعاً به أو أجاز ذلك آلاكل أو الانتفاع ولو بعد وقوعه (أو) حلل (مغسدا فيه) أو أمراً بالافساد فيه ، لأن الأمر كالمفاعل سواء أمر من يلزمه الضمان لأجله أو أمره غيره أو أجاز ذلك الافساد ولو بعد وقوعه ، (أو باعه بيعاً منفسخاً) بوجه من وجوه الفسخ التي لا تجوز ، ولو أجازها المتبايعان ، كما يدل له قول الشيخ في بلب بيع الرهن ، فأن قال قائل : ما الفرق بين هذه الوجوه والبيع المفسوخ ؟ الخ ، كالعيب على قول ، وكالربا وغير ذلك ، (أو أنتفع الأب) أو أمس أو فعل ما يوجب فنسخا (من رهن طفله) أو مجنونه ولقيط الانسان ، وأن لم يبلغ اللقيط أن علم أنه رهن لهؤلاء بوأولاد عبده أذا حررهم ولم يبلغوا مثل أبنه الطفل في مسسائل الرهن ، و « أن » هذه وصلية » (بعيد خليفته) أي خليفة طفله ، ومثله الرهن ، و « أن » هذه وصلية » (بعيد خليفته) أي خليفة طفله ، ومثله خليفة مجنونه ولقيطه ومن ذكر بعده أن عند المسلط (لا عنده) أي عند الأب ، ولا سيما أن كان عنده (أنفسخ) الرهن وأباحة وتعد " والبيع المنسخ تعد "لأن التحليل أو الإجازة تصرف في الرهن وأباحة وتعد " والبيع المنفسخ تعد " والبيع المنفسخ .

وفى « الديوان » : وان باع المرتهن الرهن بالحرام بغير علم منه وقد علم الراهن غالرهن ثابت على حاله والمرتهن حائز بيعه عنده فى حقه ، وأن تلف غهو بها فيه عند الراهن ، وأن علم ألمرتهن بهذا فبيعه منفسخ وعليه الضمان ا ه ، ومال الطفل ونحوه مثل مال الأب ، وأفعاله ماضية فيه ، حتى

قال بعض: انه يتم النصاب بهال ابنه الطفل وهو قائم مقام ابنه الطفل ، وأما ولده البالغ فلا ينفسخ رهنه بفعل أبيه فيه موجب فسخ ، لانه غسير قائم مقامه الا ان نزع لحاجة ، والا على قول من قال : مال الولد مطلقاً لأبيه ، وان كان موجب الفسخ مما لا يدرك بالعلم لم ينفسخ به مثل ان ببيعه لمشتريه بما هو مغصوب ولم يعلم أنه مغصوب ، أو يبيعه لمحجور عليه ويدل لهذا ما تقدم من أنه اذا انتفع بالرهن أو أكل من ثماره ولم يعلم أنه رهن أو لم يعلم أن ما أكل منه لم ينفسخ ، وحل المرتهن يجزى اذا كان أمينا ، وأما حل الزاهن غلا يجزى ، وأن باع المرتهن الرهن قبل الأجل انفسخ ، لأن ذلك تعدية يخرج بها الرهن عن حد الأمانة الا ان شرط البيع قبل الأجل .

وفي « الديوان »: ان جعل المرتهن من انتفع به في حسل لم ينفسخ ،

(لا ان انتفع خليفة) او وكيل او مأمور عن غالب او مجنون او يتيم او غيرهم (برهن من استخلف) ، او وكل (عليه) او امر عليه او فعل نعل موجب فسخ غانه لا ينفسخ ، ولو كان الخليفة او الوكيل او المأمور هو الذي عقد الرهن ، وكان بيده ، لأن المسال ليس له ، وانمسا وكل او امر او استخلف على اندين والمنفعة لا على الفسخ ، لكن اذا ظهرت المصلحة المخليفة أو الوكيل او القائم في الفسخ ، لكن اذا ظهرت المصلحة النفليفة أو الوكيل او القائم في الفسخ عله الاتفاق مسم الراهن على الفسخ ، وقيل : يفسخ بالتفاع النظيفة لنفسه أو لمن له المسال أو غيره وبنعله ما يوجب فسخا ، كما اختلف في فسخ الدين بملازمة الخليفة تبل الإجل ، (وبالجملة فانه ينفسخ) الرهن (بانتفاع مرتهنه به وان) مع نفع الراهن ، كركوب دابة واجرائها ، فيمتنع من العدو الذي لو قدر عليه لضر"ه

بضرورة أو إكراه إن لم يكن بوجه أبيح للمامة بلا إذن ٠٠٠٠

واخذ الدابيّة أو ضرّها ، أو (بضرورة) كالتجانه الني بيت مرهون له من عدو أو سبع ، عدو أو سبع ، وكهروبه على غرس مرهون له من عدو أو سبع ، أو من سيل أو حريق ، وكأكله أو شربه من طعام مرون أو ماء مرهون في اناء مثلاً لينجى نفسه من الموت ، وكتتاله عصدواً أو سبعاً أتاه بسيف مرهون ،،

وفي «الديوان »: وان وقع المرتهن في جهيع ما يضره غنجاه العبد المرهون من ذلك غانه ينفسخ ، وان ورد المرتهن بالزهن على الماء أو على المرعى أو فعل له ما يصلح له ولم يكن له هو في ذلك انتفاع ، فلا حرج عليه ا ه ، (أو اكراه) مثل أن يجبره سلطان أو ذو شوكة على الانتفاع به انتفاعاً مطلقاً أو مخصوصاً ، غاته ينفسخ في ذلك كله لأن المكره عندنا مكلف غيها يتعلق بالفعل الا على قول من يتول : لا ينفسخ بالانتفاع ولو في أنسعة ، وعلى كل حال يضمن النفع والا لم يكن له فعل مثل أن يحمل غيلتى في السفينة ، أو يحمل ويربط فوق الدابة أو يغرغر طعاماً أو شرابا ، وذلك مرهون له ، غانه لا ينفسخ ولا يضمن بل يضمن الذي الجأه ، وأما في المسألة المذكورة قبل هذه فيضمن النفع ، وللراهن أن يغرم الذي الجأه ، وأو انفرد نفع الرهن لم ينفسخ كخاتف على غرس مرهون ممن أزاد أن ياضرع ولم يخف على نفسه غركبه وأجراه هارباً به ، أذ لو لم يركبه لم يسرع ولم يستقم سعيه ، وقيل : يتقسخ المرهن ، ولو استعمل لنفع الزهن يسرع ولم يستقم سعيه ، وقيل : يتقسخ المرهن ، ولو استعمل لنفع الزهن نفسه انفسخ كتذكير الأشجار وتجصيص الحيطان كما من عن « الديوان » .

وما يذكر من الانتفاع انما هو ثابت (أن لم يكن بوجه أبيح للعامة بلا أذن)

ربه ، ولا يمنعهم منه كشرب ، وإن من بئر ، أو ساقية أو واد أو نهر

ربه) متعلق بـ « أبيح » أي أبيح بلا أذن ربه الانتفاع به في الجملة للمرتهن وغيره لا يبنع عنه احد كما قال ، (ولا يجنعهم) أي العامة (هنه) أي من الانتفاع ، و « الهاء » في توله : ربه ، مائدة الى الشيء المرهون ، وذلك (كشرب وان من بئر او ساقية أو واد) له وحده أو يستى منه سا رهن (أو فهر) الصواب اسقاط « أن » الوصلية و « الواد » قبلها لأنه ولو كانت البئر: والسامية أمرب الى المنسع من الشرب الا باذن ولو لم تمنعا ، لكن الوادى والنهر ليسا كذلك ، وذلك الأن البئر والساقية بالعمل ولابد ، بخلاف الوادى والنهر غلا عمل ، وقد يكون فيها عمل ، غلو أسقط قوله : أو واد او نهر ، واثبت أن الوصلية والواو لساغ ، وقيل : بجواز المنع من السعى من بئر العمران حيث يوجد الماء ، وذلك المذكور من أنه لا يمنع من ذلك انها هو اذا كان السقى بتون استعمال آلة صاحب البئر أو الساقية ، اما اذا كان بآلة كالجر"ارة والحبل والعلو غله المنع ، كما أن لله المنع من الشرب من ماء أطلعه من البئر بنفسه أو بماله ، عماء السلقية انها هو من واد أو نهر لا من بئر باطلاع ولا باطلاع من واد أو نهر ، لانه اذا كان باطلاع مله المنع ، ومما لا يمنع عندى ماء المطر المتجمع بالقطر أو بالسيل أو الميزاب في الاناء أو الماجل أو نحو ذلك أذا لم يوضع الاناء ليجتمع فيه ، وأما ماء الاناء الذي هو ماء عناء مهو المساء المجلوب من نحو البئر ال اللساء الذي في اناء وضعه صاحبه ليجتمع غيه ، والوضوء والغسل للصلاة ، وغسل ا الثوب والسقى للطعام في حكم الشهرب ، وشرب الدابة والسقى لطعامها كذلك غلا يمنع من ذلك ، فاذا كان الأمر كذلك غلا يشتغل بتحجير صاحب الأرض من بخول أرضه متوصلاً بذلك الى المجر عن الشرب ونحوه ٤ (او احتطاب من فحص) مرهون او قطع الحشيش منه او من عمران او

أو استظلال بكشجرة من خارج بحيث لا يضر به ، أو بمعدن وإن من جبس أو طَفَل أو شَبِّ • • • • • • • • • •

جنسان اذا نبت بالمطر لا بالعناء (الو استظلال بحس كشجرة) او حائط (من خارج) الما بالقعود بين أغصان الشجرة أو الطلوع عليها أو الدخول في البيت ونحوه ، أو الدخول في أرض الشجرة فلصحاحبه المنح (بحيث لا يضر به) أى لا يضر برب الشيء أو بالشيء ، والمعنى واحد لأن الضر بربه انها هو بالمضرة في الشيء ، ولو أراد صاحب البجائل أن يمنع من يدخل أرضحه فيتوصل بذلك الى منع الحشيش لساغ له ، (أو بمعدن) أى أو انتفاع بمعدن (وأن) كان المعدن (من جبس) تربة بيضاء اللبناء (أو طفقل أو شميه) أو كبريت أو معدن حجارة يصنع منها الذهب أو المفضة أو غيرهما ، غذلك كله لا يجوز المنع منه غذا رهن لم ينفسخ بانتفاع الرتهن منه أو بالحره أو نحو ذلك مما يفسخ ، والصواب اسقاط أن الوصلية والواو فيتول : أو بمعدن من نحو جبس الخ ، أو أن يتول : وأن الوصلية والواو غيتول : أو بمعدن معدن أهون من معدن الجبس والطفل والشب ، فيسوغ النسات أن الوصلية والواو ، وورد الحديث باشتراك الناس في الكلا والماء والحجارة ، وقيل : أن ذلك في كلا غصير الأجنة ، وأبها الأجنة نكلاها مهنوع ، ولو نبت من مطن .

وفى « التاج » : لا يجوز لأحد أن يقدم على دخول المنوع ، مان الحشيش من الزراعة المحسون عليها بالجدر أو الحظران اذا عرف الحصن أنه عن دخول البشر لا يجوز الدخول اليه ميه ولو أبيح ، مان وصل اليه بلا دخول في محصون جاز له أن يتعاطاه ، وأن عرف أنه عن الدواب لم يكن الحصن حاجزاً عن المباح الكائن ميه ، وأن منع الحشيش في الحصن والزرع لأجل

وإن انتفع بمتروك ، كدخول بيت في مسكون ، • • • •

المضرة جاز منعه ، وان منع لا لها على الزرع فلا نحب منع الكلا ، ومن قال : اتت في حرج ان وطئت ارضى أو صليت نيها نله أن يطأها ويصلى نيها بلا اضرار ، وقيل : لا اذا منع صاحبها ، وكره بعضهم المشى ولو لم يمنع ، وكرهه بعض في الرصم اه ، وتقضى حاجة الانسان اذا اضطر الانسان ولو منع صاحب الأرض حيث لا مضرة ، وان لم يضطر غله قضاؤها بلا اذن ما لم يهنع ، وتتضى حيث لا مضرة الا ان اضطر فيقضيها حيث أمكن ، ويصلح النساد حيث المضرة ، (وان انتفع بمتروك) اى بما ترك لينتفع به الناس اى حطه صاحبه لينتفعوا به مع بقائه في ملكه ، أي أخلاه بحيث لا يكفُّون عن الانتفاع به سواء مصد انتفاعهم أم لا ، وأبها المتروك ملا يتصور رهنه لأنه ان رهنه صاحبه غليس تاركاً له ، ومن تملكه بعد تحقق ترك صاحبه فهسو مالك مليس متروكاً (كَمْحُول بيت غير مسكون) تمثيل للانتفاع بالمتروك ، مان البيت اذا لم يسكن ولم يغلق بنحو قفل غانه على كيفية تنتفع به العامة معها غصدق أنه متروك لانتفاع ، سواء قصد به الانتفاع أم لا ، ويجوز! أن يريد بالمتروك مثل متروك الشجر المرهون وهو غلته أذا تركت مطلقاً أو ما ينضل بعد جمع الغلة منها ، وما ذكرته أوسع فائدة وأظهر ، وعلى الوجه الثاني تكون الكاف في قوله : كدخول ، للتنظيم ، واقتصر « الوراني » وأصحاب « الديوان » على الوجه الثاني •

غفى « الديوان » ما نصه : ولما المتروك الذى يجوز رفعه للمسلكين مثل لقط السنابل وجميع الحبوب فلا يجوز رفعه للمرتهن ، غان فعل فقد انفسخ وعليه رد مثل ذلك للراهن ان انتفع به ، ومنهم من يرخص ا ه .

جاز العامة انتفاع به بلا إذن ربه ، وله منعهم إن شاء من ذلك ، فهل ينفسخ بهذا ، وإن لم يمنعه الراهن أولاً حتى ينتفع بعد المنع ؟ قولان ،

(جاز للمامة انتفاع به بلا انن ربه) هذه الجبلة نعت لتروك ، وجبلة قوله : (وله منعهم ان شاء من ذلك) معطوف على النعت ، والجواب هو قوله : (فهل ينفسخ) النح ، ويجوز أن يكون النجواب هو قوله : جاز الخ ، واما قوله : غهل ينفسخ متفريع ، أى ماذا جاز للعامة الانتفاع ولصاحب الشيء المنع ورهنه الاحد فانتفع به مرتهنه فهل ينفسخ (بهذا) أي بهذا الانتفاع (وان لم يهنعه الراهن) ولا منع الناس مطلقاً لأن له أن يهنع ، غاذا كان له أن يهنع كان حكمه حكم ما لم يبح الانتفاع به الا باذن فينفسخ بالانتفاع يه ، (أو ال) ينفسخ بالانتفاع (حتى ينتفع بعد المنع) لانه قد أبيح الانتفاع به للمامة غكائه في جنب الانتفاع به غير مرهون ، لأن نفعه لكل أحد ، فلا يضر المرتهن انتفاعه اذ هو من حيث النبع كأنه غير راهن ؟ (قولان) ، والصحيح الأخير ، لأنه لم يأخذ المنع في الرهن والانتفاع غير ذلك ، وهو لكل أحد حتى يهنع ، غاذا منعه الراهن أو المرتهن لم يجز بعد ، وذلك كالمشى في الأرض المرهونة غان المشى في الأرض مباح ، غاذا منع الراهن أو المرتهن منسه امتنع واذا انتفع به بعد المنع انفسخ الا على قول من قال : لا ينفسخ الرهن بالانتفاع ، وفي الأمر بالانتفاع في تلك المسائل وموجبات الفسخ الخسلاف السابق •

وفي « الأثر » : كل مباح بين أهل قرية غلا بأس به ، وكل ما لم يبح

وينفسخ ، وإن بشم وائحته ، أو بنظر وجهه في مرآة ، ٠ ٠ ٠ ٠

غكل احد أولى بماله ولا يحل الا باذنه ، وهذا أصل دائر في كثير من الأموال ، (وينفسخ) على المشهور بانتفاع ، (وأن) كان الانتفاع (بشم رائحته) أو بوضعه في موضع بقصد رائحته أو بذهابه الى موضع هو نيه أو قريب منه لقصد رائحته ، واما أن وضعه في موضع مجاءت رائحته بلا استعمال ملا ينفسخ او بتعود الأمة المرتهنة عند الولادة او المرتهن في ولادة من يرجع اليه أن أمره أو لم يرجع اليه أو بظفرها شعره أو شعر غيره كذلك ، او بحلق العبد للمرتهن أن بحجامته له أو نزع ضرسه أو كيه أو ختنه أو نزع الشوك أو الملاء رأسه (أو بنظر وجهه في مرآة) مرهونة أو في سيف صقيل مرهون او جوهرة او نحو ذلك ، ويحمل السلاح بقصد الرد به عن. نفسه أو عن ماله أو عن غيره أو عن ماله أو مال غيره سيفاً كأن أو غيره ، أو بتصد أن يبدأ به القتل أو الجرح أو الضرب أو يخيف به ، استعمله غيما حمله الأجله أو لغيره أو لم يستعمله ، وكتزيين نفسه أو دابته أو بيته أو بيت غيره او دابة غيره او غير ذلك بالسلاح أو بالحلى أو بالحنة ، وبتوسيد الرهن أو تفريشه أو بنظر في مصحف مرهون أو كتاب مرهون فأخذ منه ولو شكلاً أو حرفاً أو كلمة أو أكثر ولو لم ينطق بذلك أو نسخ منه أو طف بالمحقة أحدا أو كلفه اللحاكم المصحف ليحلفه به فجاء به فحلف به ، أو بجعل الثوب سترة لصلاة أو غيرها وبلبسه أذا رهن وبالخيساطة

أو بتعلم صناعة منه ، كعبد إن كان صانعاً ، غان أكرى راهن ارتهن رهنه كعبد أو جمل انفسخ إن انتفع به ، وازمه أجرة مثله • • • • •

بابرة مرهونة أو نزع شوك منها ، أو الدخال سلك بها (أو بتعلم صناعة) كالخطأ والخياطة والنجارة والحدادة والخرازة والصياغة ، أو غير صناعة كمسئلة علم وآية قرآن أو حساب (بنه) أى من الرهن (كعبد أن كأن صائعاً) سواء علمه العبد أو تعلم بالنظر الى عمله حين يعمل ، لكن أن شرع العبد في تعليمه نقبل بطلب أو بدونه انفسخ ولو لم يتعلم ، وأن كأن ينظر الى عمله لم ينفسخ الا أن تعلم ولو قليلا ، ألا أن طلبه ليعهل بحضرته ليتعلم منه أو جاد العبد بالعمل بحضرته ليتعلم نقبل عنه ، فأنه ينفسخ ولو لم يتعلم .

وفى « الديوان » : وكذلك ان كان الرهن عبداً غطبه العبد جميع ما يتعلم غقد انفسخ ، وكذلك ان امره أن يبعلم غيره غطبه على هذا الحال ، ومنهم من يتول : ان علمه جميع ما يجب عليه من التوحيد والصلاة وغيرهما من الغرائض غلا ينفسخ ا ه ، و « الكائن » لادخال الأسة ، ولام المرتهن في ذلك له أجرة الانتفاع حتى تعلم الآية أو دونها أو المسألة عندى ولا أجرة للآية والمسألة لحربتها ، ولكن أجرة شنغل العبد ، وأن عمل العبد المرتهن بلا أمره لم يتفسخ ، (فان اكرى واهن ارتهن وهنه المتعبد او جمسل) أو اكرى الرهن نفيه كعبد لرتهنه (انفسخ أن انتفع كعبسد أو جمسل) أو اكرى الرهن نفيه كعبد لرتهنه (انفسخ أن انتفع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

* * * * • * * * * * • * • * • * • •

.

به) وتايل: أو لم ينتفع (ولزمه أجرة مثله) لا الكراء الذى انفقا عليه لأن عقد الكراء فيه لم يثبت شرعاً لأن الكراء انما يكون فيما لم يعقل بحق الغير ، وقد وقع هنا فيمن عقل بالارتهان ، ومن ذلك أن يرهن جناناً فيسقيه مرتهنه بأجرة ما أو بجازء من ثماره فاته ينقسخ ، وكذا الدار ونحوها والله أعلم .

بساب

جاز له أن يبيع ثمار رهنه إن أدركت لراهنه بلا استقصاء في الثمن كالفر ، · · · · · · · · كالفر ،

بساب فيما يجوز للمرتهن أن يفعله في الرهن

(جاز له أن يبيع ثمار رهنه) غير مقطوعة أو مقطوعة ، سواء كان الاصل مرهونا مع ثماره أم لا ولو للأجل (أن الدركت لراهنه بلا استقصاء في الثمن كالفير) أي كما يجب عليه الاستقصاء فيه أذا أراد بيعه لغيير الراهن ، ولا يجب عليه بيعها بمحضر الناس ولا النداء عليها في السوق ثلاث جمعات كما يجب ذلك في قول كثير أذا أراد بيعه لغير الراهن ، وكذلك يجوز له أن يبيعها للراهن ولو لم تدرك على القطع ، وكذلك يجوز له بيع الرهن لأن الرهن نفسه أو مع ثماره بلا استقصاء وبلا قيد من قيود بيع الرهن لأن ما نقص عن حق المرتهن يدركه المرتهن على الراهن ، والرهن للراهن ، وليس شيء من ذلك أجالة لند الراهن في الرهن ، وأنما ذكروا ذلك دفعاً للسايتوهم أنه أجالة مبطلة للرهن أو ليفيدوا أنه لا يجب الاستقصاء في

الثمن ، ولا يجب ما يجب اذا أريد البيع للفسير ، وليس الادراك تيداً ، لكنه اتتصر عليه لانه المعتاد ولانه المصلحة في بيعها مدركة ، وأما بيعها غير مدركة على القطع نأجيز لكن تقل مصلحته ، وفي بيعها مدركة على الشبجر زيادة مصلحة لأنه اذا باعها بعد قطعها غريما يذهب منها بعض ، وأن باع الراهن الرهن لمرتهنه انفسخ الأنه قد جعل المرتهن حينئذ المراهن التصرف في الرهن ، (و) جاز (ان يقاسمه ثمار جنان ادركت ان رهن له نصفه) أو ثلثه أبو أقل أو أكثر أو نصف الثمان أو أقلل أو أكثر ﴿ وَأَنْ عَلَى الشجر) ولاسيما ان قطعت ، ومن اجاز قسمتها قبل الادراك على القطع أجاز أن يقاسم الراهن ميها مبل الادراك على القطع ، لكن لا عائدة في ذلك الا أن كان الراهن يقطع سهمه ويبقى سهم الرهن (فيأخذ كل منابه) يأخذ الراهن سهمه يكون متعيناً على حدة متطوعاً أو على الشجير فيبقيه أو يتطعه وياخذ الرتهن سهم الراهن كذلك (فيبيع هو) أي الرتهن (مناب رهنه وان لراهنه) مقطوعاً أو على الشجر ، وله أن يبيع مناب الرهن قبل القسمة للراهن أو غيره ، واذا باع لغير الراهن اقتسم الراهن مع المشترى ، وأن كأن الرهن بيد متعدد رهنوه وقسموه بعد رهنه لم يصبح قسمه ، وان أذن لهم المرتهن أن يقسموه انفسخ لأن تمكينه لهم من قسمه ترك° له لأن القسم تبلك النحصة على وجه لا يمنع منها بأى حال أرادها من ائلاف والخراج من ملك .

(ويقاسم) المرتهن (شريك الراهن ايضا في) ثمار (جنان) متعاق

ارتهن نصفه لا الراهن في ثمار جنان اشتركاه ، وارتهن نصف راهنه ، له أن يبيع له الثمار كلها ، فيأخذ نصف الثمن لنفسه والنصف للرهن ، وكذا خليفة غائب أو نحوه إن شاركه فيها ، • • • • •

بشريك (ارتهن نصفه) أو ثلثه أو ربعه أو أتل أو أكثر بمعنى أن يكون الراهن وغيره مشتركين في جنان ، ويرهن الراهن سهمه لانسان ، وكذا ان اشترك في الثمار عقط ، خان المرتهن هو الذي يقاسم شريك الراهن ، ولا يقاسم الراهن الشريك لأن الراهن لا سلطان له في الرهن لامتناعه عنه بحق المرتهن المتعلق به ، مالمرتهن أحق بالرهن وبالخصومة ميه مهو الذي يقاسم شريك الراهن ، وأن شاء باع للشريك مناب الرهن ، و (لا) يقاسم المرتهن (الراهن في ثمار) متعلق بيقاسم (جِنان اشتركاه) أي اشتركه الراهن والمرتهن (وارتهن) المرتهن (نصف راهنه) أي النصف الذي هو الراهنه أو الثلث أو نحو ذلك الن الراهن ممنوع من سهمه لتعلق حق المرتهن فيه فلا تصرف له فيه ، والمقاسم لا يكون الا له التصرف أو يقوم مقام مل له التصرف ، غلو قاسم المرتهن الراهن لكان قد جمل المرتهن للراهن التصرف في الرهن نينفسخ ، والجنان بالكسر جمع جنة جمع تكسير مكيف يمرد دون ضميره ونعته وخبره ونحو ذلك ؟ لكن له أن يبيع الراهن مناب الرهن فيقاسم معه بعد أو يبيع له منابه فيبتى له الرهن فيقاسم ممه ، و (له أن يبيع له الثمار كلها ، فيأخذ نصف الثمن انفسه والنصف المرهن) أو نحو ذلك بحسب الشركة ، لأنه خصم في منابه ومناب الرهن .

(وكذا خليفة غائب أو نحوه) كيتيم ومجنون (أن شاركه) أى شارك التخليفة الفائب أو نحوه (فيها) يبيع الثمار، كلها نياخذ مناب سهمه لنفسه

فإن قيل: هل المرتهن أن يستخلف لنفسه من يأخذ له نصفه ويقبض هو مناب الرهن؟ قلنا: لا يجوز ، لأنه بمقامه ، وإن باع نصيبه من الثمار ثم قسمها مع المسترى وأخذ هناب الرهن جاز ، وإن باع النصف المرهون عنده وأمسك نصيبه ثم قاسم المسترى جاز ، وإن اشترى ذلك النصف

وياخذ مناب من استخلف عليه ويحرزه له أو يبيع حصته أو حصة من استخلف عليه نيقسم حينئذ مع المسترى ، وتقدم أن له أن يقسم بمحضر عدول نيحرز مناب من استخلف عليه ، وأن يقسم مع من ينهوب على المستخلف عنه من جانب القاضى أو الحاكم أو نحوه كالامام والجماعة ، وأن لم يجد قسم وحده بعدل ، والأحوط ما ذكر المصنف كالشيخ (فأن قيل : هل المرتهن أن يستخلف انفسه من يأخذ له) بالقسمة (نصفه) أى النصف الذي له ، وكذا غيره من التسميات (ويقبض هو) أى المرتهن (مناب المرهن) على أنه رهن يتضيه في حقه ، أو يستخلف من يأخذ مناب الرهن ويأخذ هو مناب نفسه نييع بعد ذلك مناب الرهن .

(قلنا: لا يجوز) ذلك (لانه) أى الذى يستخلفه المرتهن إلا بهقامه) نكانه تسم ذلك وحده ، (وأن باع نصيبه من الثمار ثم قسمها مع المشترى وأخذ مناب الرهن) ليبيعه (جاز ، وأن باع النصف) مثلا (المرهون عنده وأمسك نصيبه ثم قاسم المشترى جاز) وكذا سسائر الرهان أك وأن باع النسار كلها جاز على رخصة غياخذ نصيب الرهن ليتضيه في حقه ونصيبه .

(وان اشترى ذلك النصف) مثلاً للذي هو مناب الرهن بعد ما

منه أيضًا جاز إن لم يتفقا ، ولا تجور قسمة أصل في الوجوه إن طلبها المرتهن ، وقسمة الثمار صلاح لها وتمام لحرزها ، ولا كذلك الأصل ، وله

باعه وحده أو بعد ما باعه ثم باع سههه أو بعد ما باع سههه ثم باعه الله فيه أي من المشترى (أيضاً) أي كما تعاطى بيعه أو كما تعاطى المشترى شاراءه واستاطه اعنى لفظ أيضاً أولى (جاز) ، وكذا أن باعهما ورد" نصيبه بالشراء أو رد"هما جبيعاً (أن لم يتفقا) أى المرتهن والمشترى على أن يبيعه له ثم يشتريه منه لجواز رد" السلعة بالشراء لمن لا يجوز له شراءها بابتداء أذا لم يقع الاتفاق كبيع الخليفة أو الوكيل مال من استخلف عليه ، أو وكل عليه ، ثم يشتريه من مشتريه ، وكبيعه مالا" بدين ثم يشتريه نقداً على ما مر في الذرائع ، وذلك لتهمة أن يبيع بالرخص لائه يرجع له ، وأما أن باع المرتهن نصيبه وأمسك نصيب الرهن ثم الشترى نصيبه فأن ذلك ثابت لكن عاد المحذور وهو عدم انقصال ما للمرتهن وما للراهن الا أن الشترى نصيبه بعد القسمة مع المشترى المرة المسلمة المسترى نصيبه بعد القسمة مع المشترى المسترى المستر

(ولا تجوز قسمة اصل) وكذا العروض (في الوجوه) المذكورة وغيرها (ان طلبها المرتهن) من شريك الراهن أو من الراهن أذا كان هو الشريك للمرتهن أو طلبها الراهن من المرتهن أذا اشتركا لأن الرهن أنعتد في الشركة وعليها دخل المرتهن والراهن ، وأن طلبها شريك الراهن أدركها على المرتهن لأن تعطيل ماله ضرر ، والضرر لا يحل ، (و) أنما لم تجز تسمية الأصل في الوجوه المذكورة أذا طلبها المرتهن لأنا نقول : (قسمة الثمار صلاح لها وتمام لحرزها) عطف تفسير للصلاح وحرز أيضاً للرهن لأن العلة تضعفه ، ولأنه قد يجد وفاء فيها أو بعض وفاء (ولا كذاك الاصل) غان قسمته ليس تماماً لحرزه ، (وله) أي المرتهن ومثله المسلط

أن يستمسك بآكل أو آخذ من ثمار رهنه بتعدية ، ويحلفه إن جحد ، ويوقف عليه التهمة ولو راهنه إن لم يكن أمينا لقولهم : لا تلحق أمينا

اذا كان ، ومثله الراهن اذا نعل ذلك غيره (أن يستمسك بآكل أو آخذ) او منسد شيئا (من ثهار رهنه بتعدية) او بخطأ او غلط (ويحلفه ان جحد) ولا بيان له (ويوقف عليه التهمة) فيجرى عليه حكمها كحربسه قبسل أن يحلف ، انما كان ذلك للمرتهن لأن الرهن متعلق بحقه ممنوع من الراهن أن يتصرف نيه ، وجاز للراهن لأن الرهن باق في ملكه ، وجاز للمسلط لاته نائب المرتهن ، لا كما يتوهم أنه لا يثبت ذلك الزاهن ، ويجوز للمرتهن ولو كان له المسلط لا كما قيل : انه لا يجوز له اذا كان له مسلط ، وذلك لأن الرهن في حقه ، وذلك كالقسدم في نزع المضرة وهو خصم نيه عندي كالسلط اذا كان السلط أو لم يكن ، وللأجنب عندي أن يوقف له التهمة على المتعدى ويحلفه أو يقيم الشمهادة اذا كان له قيام في ذلك كقائم المسجد وقائم الأوقاف ، ومن عنده يتيم يحتسب له أو مجنون 6 وقال بعض المشارقة : قلت له : وإذا أدعى عمار المسجد على رجل حقاً للمسجد فانكر الرجل ولم يصبح عليه فاراد المحتسب للمسجد يمين الرجل أيطف أم لا ؟ قال : لا يمين في مال المستجد على ما سمعت من « الأثر » الا أن يكون الخصم للمسجد في شيء أن لم يقر م به الخصم ضمن من ماله مثل أن يكون وباع عليه شيئاً من مال المسجد فأنكره الثمن فعسى أن يكون في مثل هذا يمين .

(ولو) كان الأكل أو الأخذ أو المنسد أو الخاطىء أو النقالط (راهنه أن لم يكن) ذلك المدعى عليه الأكل أو نحوه (أمينًا لقولهم : لا تلحق أميناً

تهمة ولا يمين مضرّة ، وأجبر بالرد إن أقرّ أو القيمة إن هلك ، فيكون رهنا بيده كأصله ، ويعطيه مفسد فيه قيمة ما أفسد ، وإن غير أمين ، وكذا المسلط لا للراهن وحده ولا مع المرتهن إن كأن مسلط ،

تههة) اى حكمها (ولا يهين مضرة) وان كان ابينا غلا تهمة ولا يهين مضرة ، وقيل : الأمين المين اذا اتهم حلف ، واته لا ينزع من يمين المضرة ، ويمين المضرة هى التى يراد بها اضرار الانسان بالتسميع به انى حلفته والقاه فى غم ذلك بلا أمارة يتهم بها "ولا بكونه أهلا" لذلك ، وياتى الكلام عليها فى الأحكام أن شاء الله تبارك وتعالى ، (واجبر بالرد) رد ما أخذ من الرهن الى المرتهن (أن أقر) أو بين عليه (أو القيهة) أى أو رد" قيمة ما أخذ أن المن (أن هلك) وقيمة ما أكل (فيكون) أحد المذكورين المردود المأخوذ والتيمة (رهنا بيده كأصله) وهو نفس باتى الرهن حيث رد ما أخذ وما غرمت (ويعطيه مفسد فيه قيمة ما أفسد الواذا أمكن المثل فى المسالتين ألو غيرهما غم المثل ، (وأن) كان المرتهن (فيم أمين) عائد الى قوله : وأجبر بالرد ، أى يجبر بالرد الى المرتهن ، وقوله : ويعطيه الى يجبر بالرد الى المرتهن ويعطيه ولو كأن المرتهن ، وقوله : ويعطيه الى يجبر بالرد الى المرتهن ويعطيه ولو كأن المرتهن غير أمين .

(وكذا) يجبر المتعدى أو الفائط أو الخاطىء ولو كان راهنا أن يود أو يعطى (المسلط) وأن غير أمين (لا للراهن وحده ولا مع المرتهن) ولا للمرتهن وحده (أن كان) أى حصل (مسلط) وأن رد أو أعطى راهنا لم يجزه الا أن غلك الرهن بعد أو انفسخ ، وسواء فى ذلك كان المسلط أم لم يكن المسلط من ودان رد للمرتهن أو أعطاه وقد كان المسلط لم يجزه الا أن خرج المسلط من

ولا يجزى مفسداً فيه مهالة الراهن ، وتجزى من مرتهنه إن كان أميناً ، وانفسخ به كما مر" لا بالسلط مع إجزائها منه إن كان أميناً وضمن ،

التسليط وحده أو باخراج ، وقيل : يجزى الاعطاء للمرتهن أو الرد له ولو كان المسلط لأن الحق له .

(ولا يجزى مفسدا فيه) أو آكلا أو آخذا (محالة الراهن) ابتداء لتعلق الرهن بحق المرتهن ، ولا تصرف غيه الراهن ، غلو انفسخ الرهن أو نك بوجه الأجزأه محاللته السابقة على النسخ أو الفك كما تجسزيه بعدهما (وتجزى من مرتهنه أن كأن أميناً) وضمن ذلك لأن الرهن متعلق في حقه وكونه اميناً يستلزم أن يعطى الراهن ما حالل نيه أو يحسبه من دينه (وانفسخ) الرهن (ب-) محاللت (مه) أو بفعله أو بالمحال وهو المرتهن أى بفعله أو محالته أى بمحاللة المرتهن المفسد أو الأكل أو الأخذ بجملة المنسد أو من ذكر في حل ، وكذا اذا أحل شريك جاز أن كان أمينًا ، وقيل : ولو غير أمين ، وذلك أن أحله في أقل من حقه أو قدر حقه (كما مر) في الباب الذي تبل هذا (لا بس) محاللة (المسلط مع اجزاتها ينه أن كان المينا وضمن) المسلط ما جعل هؤلاء في حل منه ولا ينفسخ ، وقيل : تجزى محاللة كل من الراهن أو المرتهن كان المسلط أو لم يكن ، ومحاللة المسلط اذا كاتوا أمناء وهو قول من قال : اذا قال الأمين : نزعت عنك تباعة كذا أجزاك ، وذلك على اطلاته كان الشيء بيده أو لم يكن وهو موجود في « الأثر » وأما غير الأمين فلا تجزى حتى يقر من له ألحق أنه أوصل اليه حقه او تشبهد البينة ، وقيل : يجزى كلي من صدقه اذا قال : نزعتها عنك أو اعطيها عنك أو قال : قد أعطاها عنك ملان ألذى هو غير أمين ، وان حاله المرتهن والزهن في يد المسلط مفى الفسخ مولان وبرىء ، وتقدم في باب : « ما يأمر الدين غريمه » : أن الأمين الواحد لا يكون قوله حجة

غيما ذكرنا ، وقيل : كل من صدقه الرجل حجة له وعليه عند الله ، وفى بلب : « ارسال العين لصاحبه » : برىء بقول الرسول الأمين ان قال : الوصلته ، لا غير الأمين حتى يعلم بوصوله ، الا فى قول من قال : التصديق حجة عند الله ، وقيل : برىء بالأمين ولو لم يسأله ، والصحيح أنه لا يبرأ به حتى يقول له : أوصلت ليعلم ببراءة ذمته كما علم بشغلها .

(وتجزى) المحاللة (من كل من كان الشيء بيده وان بخلافة) أو توكيل أو أمن (أو استيداع ونحوه) ولو لم يكن أميناً لأنه في يده ، وقيل : أن كان أميناً (وضمن) وأذا علم من عليه الحق أن من جعله في حل لا يضمن أو علم أن من جعله في حل يجهل أنه يلزمه الضمان أذا حالل أحداً أو رابه في ذلك لم يجزه حله (وكذا والد في مال طفله) أو طفلته يجزى حله ولو كان غير أمين ، وكذا مجنونه مطلقاً ، وقيل : أن جن من الطغولية وعلى الوالد ضمان ما حالل غيه ، واختلفوا في حله من مال ولده البالغ العاقل على حد اختلافهم غيما يكون للوالد من مال ولده .

فصسل

إن رهنت أمة هي زوجة مرتهنها قبل جاز وطؤها بعد ، وإن أم يطأها قبل ، ولا غير به على ماله لأنه من حق الزوجة ، • • • • •

فصيل

(ان رهنت الله هي زوجة مرتهنها قبل) اى تبك ان ترهن ال جساز وطؤها بعد) اى بعد ما رهنت (وان لم يطاها قبل) بائبات الآلف مهموزة هيزة ساكنة (ولا ضي به) اى بوطئها (على ماله) وهو الحق الذى رهنت غيه ، اى لا تفسخ بوطئها ولا ينقص وطؤها من حقه (لانه) الوطء (من حق الزوجة) على زوجها أو من حق الزوج عليها أو من حقهما اتوال ، غالاو الى يتول : من حق الزوجية بالياء بين الجيم والتاء أى من الحق الذى بينهما فيشمل ذلك كله ، وكانه اقتصر على ذلك اختيارا له ولكونه انسب بانه اداء لحق الذي هو الرهن لا نفع للمرتهن ، لكن لا يخفى أنه نفع له

والرهن لا يحرم حلالاً في حقِّ الفير كالبيع ، والرهن أسهل منه ،

ايضاً غالباً ، وعلى كل حال لا نسخ ولا نتص ، لأنه حق ثابت في الرهن متقدم سابق عقد الرهن عليه ، وهو لازم لا اختيارى ، نكانه رهن تسبية ولأن الوطء حق لا قدرة لصاحب الأبة على منعه ، نهو كالنفع الباح لكل أحد ، بل أقوى في عدم النسخ به .

وقد ذكر الشيخ بعد ذلك أن كل ما كان له أن يفعله قبل الرهن بحق فلا يمنع بعده ، (والرهن لا يحرم حلالا) وهو الوطء هذا (في حق الغير كالبيع) قباع الأمة المتزوجة ويحل لزوجها وطؤها لا يحربه كونها ملكاً لغير من زوجها له أولا " ، (والرهن اسهل بفه) أى من البيع لبقاء ملك الراهن فيه ، ولو أمكن أن يؤول بالبيع الى خروج ملكه ، وقيل : لا يمسها ، فان مسها انفسخ كما مر " عن « الديوان » ، ولها أن كانت زوجة لرتهنها بعد أن رهنت له فلا يجوز له وطؤها ، فأن وطئها انفسخت وحسب عقر الوطء من حقه ، وذلك لانه يجهوز لراهن الأبة أن يزوجها لرتهنها ، فلا ينتفع بها مرتهنها أو غيره بجماع أو تقبيل أو نحوه أو نظر شهوة حتى فلا ينتفع بها مرتهنها أو غيره بجماع أو تقبيل أو نحوه أو نظر شهوة حتى المنف من الارتهان أو ينفسخ الارتهان ، وقد مر " في كلام المصنف والشيخ انه أذا كان الرهن عبداً أو أمة ، فمن احتاج بنها الى النكاح فهو على الراهن دون المرتهن والمسلط .

وتقدم عن « الديوان » : أن المرتهن أن زو"ج عبداً عنده في الرهن أو طلق عليه أو ظاهر لم يجز فعله ولم ينفسخ الرهن بذلك أه ، وأعل « أو" » في كلام الشيخ بمعنى الواو ، أى أذا كان عبد وأمة ، فمن احتاج منهما الى التزوج فعلى الراهن أن يزوج بعضهما ببعض ، أو أراد أن ذلك على الراهن مخاطب به في الجملة ، ولو كان لا يصح هنا لاته لا تصر ف

وإن كانت لغير مرتهنها فله وطؤها بعد الرهن ، ولا يذهب من ماله مثل مهرما ، ويباع معها ما ولدت إن كان مع الرهن · · · · ·

له ، والمرتهن والمسلط ليسا مالكين غلا يخاطبان بتزويجهما ، والأوالى حمل ذلك على أنه قول ، وحمل ما يذكره الشيخ في مواضع من تقييد التزويج بما قبل الرهن على قول آخر هو أنه لا يجهوز الراهن تزويج أأرهن لأنه تول ثابت ، لأن النكاح جد"ه وهزله جد" ، نيكثى في عقده كون الرهن ملكة له ، وقيل : لا يجوز للراهن تزويجها ولا ينعقد أن زو "جها لأنها متعلقة بحق المرتهن ، غلا تصرف غيها للراهن بل أن أذن له المرتهن أن يزوجها له أو لغيره أو أنجاز بعد أن زو"جها انفسخت الن" انفه أو أجازته رجــع الأمرها الى راهنها ، ومن تسرى أمة ورهنها جاز ، ولا يلزمه استبراؤها بعد مَكَّها أو مسخها ، ولا تنمسخ بوطئه الا أن أذن له المرتهن ، وقيل : ان وطئها مُعترها في الرهن معها يأخذه به المرتهن ؟ وقيل : لا عاسخ ولو أذن له ، (وأن كانت) هذه الأمة المرهونة زوجة (لغير هرتهنها) بأن زو جها مالكها لانسان ورهنها لآخر ، (فله) أي لغير مرتهنها ، وذلك الغير هو زوجها (وطؤها بعد الرهن) لأن رهنها لا يبطل حقه ولا حقها ، ولا يمنع من وطئها زوجها واو كان عبداً للمرتهن الا أن كان زوجها عبداً للراهن غفيه قرلان كما مر" كما في « الديوان » ، (ولا يذهب من ماله) أي من مال مرتهنها (مثل مهرها) ، غليس وطئها من باب « ذهاب الرهن » بما غيه ولو فرضنا أن وطئها نقص منها لتعارض هذا وحقوق الزوجية ولاسيما أنا لا نسلم أنه نقص الا أن كانت عذراء مانه نقص لكنه حق الزوجية ، ولأن رهن الزوجة كرهن التسبهية •

(ويباع معها ما والدت ان كان مع الرهن) ، وهو هى أى ان كان فى بطنها حال عقد الرهن ولد أو لم يولد أو كان خارجاً ، فقال له : رهنتها لك

وولدها هذا (لا حادثًا بعده) مولوداً تبل البيع ، (ويباع) معها (ما في البطن) بطنها (وقت البيع) سواء كان في بطنها تبل العقد أو حدث ولم يولد ، وقيل : يباع مطلقا ، وكذا سائل الحيوان والغلات ، وتقدُّم كلام مبسوط في ذلك ، (وأن زو"جها الراهن) أي من يصلح أن يكون راهنا أو نائبًا (لمحرم منه) : من الرجال ، وذلك مثل أن يزوج الأمة لأخيه أو ابن أخيه أو ابن اخته أو لأبيه أو لجده ، ونحو ذلك ممن لا يحلل له ما ولد (قبيل الرهن) أو بعده اذا أجز تنا له تزويج عبده أو أمنه وهما مرهونان كما مر" ، هنها لمحرمه الذي زو جها به أو لغيره (حرر عليه ما والنت منه) أى ما ولدت الأمة من محرمه ، وأن زو جها للمحرم الذي يحل له ما ولد لم تحرر مثل أن يزوج أمنه لعمه مولدت بنتا مان بنت العم حلال ، لقوله على : « من ملك ذا محرم عتق عليه » (١) ، (وان) ولدته (بعده) أي بعد الرهن والسيمة ان ولدته قبله (أو لم يكن به) أي في الرهن الذي هو الأمة (غضل) عن حق المرتهن وقد زوجها بعد الرهن ، ولاسيها ان كان فيه فضل وقد زوجها بعده لأن الغضل يرجع اليه ولو لم يغك الرهن ، وانها تلنا : ولدته تبل أو بعد كان الفضل أو لم يكن لأن ذلك الولد غير داخل في الرهن لأنه حر ولا يذهب من مال المرتهن ٠٠

(ويستثنى) أى ما ولدت من محرمه الذي يحرم عليه ما ولد ، كما يستثنى الحمل (عند عقده) أى عقد الرهن لئلا يتوهم دخوله في الرهن

⁽۱) رواه ابن ساجة والدارتطني •

كالبيع ، وإن تسر "اها قبل فلا يتسر "اها بعد كالبيع ، لأنه يؤول إليه ،

بحضوره عندها أو بكونه لا يستغنى عنها أو لا يتوهم دخوله لحديث النهى عن النرق بين الأم وولدها ، ولم يعلم المرتهن أنه حر ، وكذا كل أمة لها ولد حر طفل لابد من استثنائه عند البيع وعند الرهن (ك) عما يستثنيه في (البيع) ، ولو لم يستثنه انفسخ الراهن الاشتمال عقدة الرهن على غير جائز واثولد حر ، وأن وتع الرهن في عقدة البيع انفسخ الرهن والبيع للاشتمال على غير جائز ، وقيل : يصح البيع والرهن الجائز والولد والحمل ولو كان عبياً ، لكن الرهن المعيب لا يرد ، وقيل : يرد ويدرك المرتهن غير معيب كما مر" ، وقيل : يصح البيع ويبطل الرهن كله ، والذي عندى انه لا يجب استثناء الوات في البيع ولا في الرهن اذا كان لا يصح بيعه أو رهنه أو أريد أن لا تشمله العقدة ولو حضر وكان لا يستغنى ٧ وانها يجب استثناء الحمل اذا كان لا يصح بيعه أو رهنه مع الأم كما اذا كان حراً أو أريد أن لا يدخل في العقد ، وأما أن زو جها لمحرم منه لا يحرم ولده مثل أن يزوجها لعميّه ، فلا يحرر عليه ما والات فيدخل في الرهن على الخلاف السابق في غطة الرهن ، (وان تسر اها) راهنها (قبل) أي تبل الرهن إذ فلا يتسر اها إن نفي بمعنى النهي أو نهي على لغة الجزم باسقاط تقدير الضمة مع اثبات حرف العلة أو نفى لفظا " ومعنى أى حكم الشرع أن لا يجوز تسريها ، أى لا يفعل بها ما يفعل بالسرية من وطء وبيع ، (بعد) أي بعد الرهن ، مع بقاء كونها سرية له أو أراد غلا يجامعها ، غان من معانى السر الجماع والماصدق واحد ، أو لا يتخذها سرية بعد أن رهنها ، بل خرجت عن ذلك كتطليق الحرة ، ويدل لهذا مع تبادره من اللفظة قوله: (كم) سما لا تبقى سرية بعد (البيع الله) اى الرهن (مؤول الله) أي الى البيع وهو حق للمرتهن لا يرده عنه الراهن ولا غيره ،

وتقدم تول انه يجوز له جماعها بعد أن رهنها وأنه لا تنفسخ الا أن أمره المرتهن به .

(والرتهنها) أو المسلط (ان يغرم واطنها بعد الرهن عقرها إا اى ان يستاديه عقرها وهو عشر قيبتها ان كانت بكرا أو نصف عشرها ان كانت ثيباً (وقو) كان الواطىء (راهنها) وله أن يترك تغريم الزاهن ، وكذلك للراهن أن يغرم واطنها ولو مرتهنها أو مسلطاً ، وعلى القول بعدم النسخ يكون عقرها رهنا بيد المسلط أو المرتهن ولو كان هو الواطىء ، ولا يغرم احدهم والطنا بتزوج (ويكون) عقرها (رهنا بيده) أى بيد المرتهن ويكون بيد المسلط أن كان ، (وثبت نسبه) أى نسب الراهن أن وطنها (لا) نسب بيد المسلط أن كان ، (وثبت نسبه) أى نسب الراهن أن وطنها (لا) نسب (غيره) أى وطنها غيره (ولو) كان ذلك الغير (مرتهنها أو مسلطاً ، ودفع الحد) البجلد أو الرجم عندنا وعند أبى حنينة (عن مرتهنها) أذا وطنها ملكا له ولا مرهونة في ماله لا عن المسلط لانها ليست ملكا له ولا مرهونة في ماله لا عن المسلط لانها ليست ملكا له ولا مرهونة في ماله ، والأمام أن يؤدب أو يضرب أكثر من الأدب والقطع في السرقة ، وكل حد دفع ، فللامام التأديب وما هو أكثر منه مما يرد الضرب مطلقاً نيمنف بكلم تأديباً بحسب المسلحة .

وانفسخ الرهن بوطئه أو بإذنه به لا بنكاح سابق ، وإن اراهن ، وارتهنها بيعها واستثناء حملها ، • • • • • • • • • • • • •

وفي الحديث : « ادراوا الحدود بالشبهات » (١) ولا قاتل بجواز وطء المرتهن بلا تزويج (وانفسخ الرهن بوطئه) أي بوطء المرتهن ، وقيل : لا دون وطء المسلط والراهن ، وقيل : ينفسخ بوطء المسلط (أو باذنه) أي باذن المرتهن (به) أي بالوطء ، وقيل : لا ينفسخ باذفه حتى يطأ ، والوطء الذي يفسخه من المرتهن هو وطئه الذي كان بلا تزوج (لا) وطئه الذي كان (بنكاح) أى تزوج (سابق) على الرهن ، أما الذى كان بتزوج سابق فلا فسخ ولا تغريم (وأن اراهن) عائد الى قوله : باذنه ، اى ينفسخ باذن المرتهن في وطئها ولو أذن لراهنها ، فقيسل : حتى يطأها الراهن باننه ، واذا أذن المرتهن الأحد فللراهن أو المسلط أو المرتهن تفريمه ، ولا يغرم الراهن أو المسلط المرتهن اذا اذن لاحد بل الواطيء ، وكذا لا يغرم المسلط أو المرتهن الآخر منهما اذا أذن في الحكم بل الواطيء ، وكذا المسلط لا يغرمه الراهن اذا اذن ، وكذا الراهن لا يغرم المسلط اذا أذن بل الواطىء ، ولهم التغريم عند الله لكل من أذن منهم ، ولا ضمان عقر على راهن أن أذن له المرتهن لأنها ماله ، وقد أذن فيه له من تعلق به حقه ، لكن لا يسقط من مال المرتهن ، واذا اذن احدهم وساقها للماذون له ملفيره منهم أن يفرم الاذن أو المأذون له .

(ولرتهنها بيعها واستثناء حملها) من الراهن كما اذا كان من المرتهن بأن تزوجها تبل الرهن على ما مر" ، وان لم يستثنه انفسخ البيع لاشتماله على ما لا يحل بيعه لانه باع حرا وهو جنين المتسرى وولد السيد من

⁽۱) منتق علیه .

وإن ماتت بسببه لم يذهب ماله بذهابها ، ورجع على الراهن به ، ومن رهن داراً أو بيتاً أو حانوتاً وفيه المرتهن خزائن طعام أو متاع أو وتيعة قبل الرهن ، غله أن يدخل لماله بعده ، كما • • • • • •

سريته حر" ، وان كان من زنى نهو غلة يباع كما تباع على الخلافة السابق في الغلة غلة الرهن ، وان كان من المرتهن فلا يستثنه ، وان استثناه جاز ، وان كان للراهن بالتسرى فلابد من استثنائه ، (وان ماتت بسببه) أى بسبب الحمل الذى هو من الراهن بتسر" (لم يذهب ماله) أى مال المرتهن (بذهابها) لأن الراهن هو السبب في ذهابها (ورجع) المرتهن (على الراهن به) أى بماله ، وكذا ما نقص منها بالولادة لا يذهب من ماله ، وان كان الحمل من المرتهن بنكاح وماتت به ذهبت من ماله لائه السبب ، وكذا ان كان يزنى منه ، ولم نقل بنسخ الرهن بانتفاعه على قول أو يزنى من غيره تذهب من مال المرتهن ، ولا يغرمها من زنى بها وحملت وماتت بحملها في الحكم ، وكذا لا تلزم الدية ولا القود من زنى بحرة ولو قهراً فماتت بحمل منه في الحكم ،

(وبن رهن داراً أو بيناً أو حانوناً) أو غير ذلك كصندوق وتراب وانساء (وفيه للمرتهن خزائن طعام أو متاع) أو دنائير أو دراهم أو دواب أو غير ذلك من المال ، ويحتمل الخال ذلك في لفظ متاع (أو وديعة) أو نحو ذلك (قبل الرهن فله أن يعضل) ينفسه أو بيده أو بهاله أو بأمره (لماله يعده) أي بعد الرهن ليخرجه كله أو بعضه أو يصلحه ، ولا يبدل له غيمه موضعاً ، وله أن يبقيه وأن يخرجه شيئاً فشيئاً ولو أمكن أخراجه بمرة أو دون تلك المرات (كما

يذهب قبله بلا زيادة فيه ، وإن سكنها ثم ارتهنها فلا يسكنها بعد ُ لا كالخزين لأن ماله فعله قبل الرهن بحق لا يمنع منه بعد ، • • • • • •

يذهب قبله) اى تبل الرهن مرة بعد اخرى " هذا ما يظهر لى الأن الدخول اليه كذلك لا يمنع منه تبل الرهن بل حق له بحسب صلاحه ، وقال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة : لا يحل أن يدخل مرارا اذا تدرا على اخراج ماله فى أتل منها لأن تكرير الدخول مع امكان عدم تكريره كلبث اساكنها غيها بعد ارتهانها (بلا زيادة فيه) لأن الزيادة انتفاع بعد ارتهان حادث ، غاذا أخرج من ذلك شيئاً لم يجز له أن يعخله غيه الأن ادخاله بعد اخراجه زيادة ، ألا ترى أن لبثه غيه بعد الرهن مع أنه ساكن غيه تبله لا يجوز ، ومن أخرج ريتاً من فيه ثم رد"ه وبلعه غسد صومه ، وأن قال له صاحبه ، أخرج مالك وأبتاه أنفسخ .

(وان سكنها) لا بالكراء الآنه ان اكتراها (ثم ارتهنها) جازا وصح ، ثم ارتهنها (فلا يسكنها بعد) ، غان لبث غيها ولو تليلا بعد هذلك انتفاع غلا يجوز له بعد الا اخراج متاعه ان ازاد ، غان سكنها كسائن الانتفاعات (لا كالخزين) ونحوه ، وعلل قوله : غلا يسكنها بعد قوله : اللان ماله قعله قبل الرهن بحق) كالخزين ووضع الوديعة الا يهنع منه بعد البيع السالة البيع غائه لا يمنع المشترى البائع من الدخول الى ماله بعد البيع اوالغرق بين السكنى والخزين ونحوه ، أن الخزين لو منعه صاحب البيت أو نحو البيت من الدخول الى ماله تبل الرهن لم يهنع بذلك ، والسكون اذا منعه منع ، وأيضاً سكنى الخزين غير غعل له ولو تسبب عن غعله الأول وسكناه نفسه فعل له ، وله كراء ما سسكن تبل الرهن وانفسخ الكراء .

ومن ارتهن دابة عليها سرج أو نحوه من الأدوات لم يدخل في الرهن إن لم يشترطه عند العقد لا كالبيع ، وإن قال عند موته : هذا عندى رهن في كذا ، ولم يسمِّ ربَّه ، فلا يبيعه وارثه ويستوف • • • •

(ومن ارتهن دابة عليها سرج او نحوه من الادوات) كلحاوية واللجام (لم ينخل في الرهن ان لم يشترطه عند العقد) ولاسيها ان لم يكن عليها ، لكن حضر أو غلب (لا) يتخل (كح) حما ينخل في (البيع) اذا كان عند عقد البيع عليها أو حاضراً على ما مر في محله ، قال الشيخ : الأن سوم البيع بالتي على ذلك ، يعنى أن البيع جزم ولا ينتنع بالبيع بدون ذلك بخلاف الرهن غان عقده ليس بجزم بيع ، ولو أمكن أن يؤول اليه بل يستوثق به الا ما ركب في الدابة على الاستمرار كالحدايد التي تنعل بها رجل الفرس والجلود التي تنعل بها أرجل البعير غاله يدخل في الرهن كالبيع ان عقد وهو مركب ، وكذا كل ما ركب في الرهن يبخل نيه كابواب البيوت والدار وكالشق الأسنان من الرحى اللبني في الأرض وفي تبع الماء الأرض والشجر اذا رهنت كما مر في البيوع .

(وان قال عند موته : هذا) اى هذا المرض (عندى رهن في كذا ، ولم يسم ربه غلا بيبعه وارثه و) لا (يستوف) ، وفي نسخة الا يستوفي المائة باثبات الياء على لغة الجزم باسقاط تقدير الحركة مع اثبات حرق المائة أو على تقدير « لا » نائية معطونة مع الجملة بعدها ، ومعناها النهى

على « لا » الناهية تبلها ، والجملة بعدها أو الجملة حال مقترة مع مبتدا محنوف ، اى لا يبعه وهو يستوف ، اى لا يبعه مقدرا الاستيفاء ، فاذا كان لا يبعه مقدرا الاستيفاء ، فاذا لان لا يبعه مقدرا اله لم يقدم على البيع اصلا (منه حقه) ، بل يحفظه الورثة ويبحثون عن صاحبه ويوصون وصياً بعد وصى ، وقيان : اذا ايسوا باعوه وتصدقوا بثهنه على الفقراء ، واذا تبين خيروه بين الأجر والمضمان له ، الا ان قال : هذا رهن عندى فى كذا ، ولم يسم ربه ، ووجدوا بياتا على انه رهن عنده فى ذلك ، وانه لفلان ، فاتهم يبيعونه ويستوفون ، وما بتى حفظوه لصاحبه ، واذا أيسوا منه أوصوا اليه به أو تصد توا به على حد ما ذكرت ، وأن وجدوا بياتا أنه رهن عنده فى كذا ولم يتبين صاحبه فلا يبيعونه ويستوفون ، وأن بقى شىء حفظوه وأوصوا به أو وتيل به أو وتيل به أو الم يجدوا بياتا النه عرض مقبوض فى يد مورثهم ، الا أته واستوفوا ، ولو لم يجدوا بياتا الأنه عرض مقبوض فى يد مورثهم ، الا أته ان جاء صاحبه وانكر الدين أو الرهن ولا بيان لهم انفسخ البيع » وقيل : ان جاء صاحبه وانكر الدين أو الرهن ولا بيان لهم انفسخ البيع » وقيل :

ووجه كلام المصنف أنه أقر" أن المسأل لفيره فهو لفيره ، واد"عى أنه رهن في يده ولا بيان له فليس رهنا الا ببيئة غلا يبيموه الا وكذا أن سمى صاحبه غلا يكون حجة الا باقرار المالك بالرهن والداين ، (ورخص) أن

ويطلب إيصال الفصل إن كان لربيه ما قدر عليه ٠٠٠٠٠

يبيعه ويستوفى منه ولو لم يسم صاحبه ولم يجد بياناً على الدّين أو على أن ذلك رهن لانه عرض متبوض فى يد مورثه يكون هو القاعد ميه لو لم يقسل له أنه رهن لتملقكه منه كما سيأتى فى كلام الشسيخ أن "الرهن المتبوض لا يحتاج آلى اتيان الحاكم فى بيعه لانه فى يده وهو القاعد ميه اهما ولمسا قال أنه رهن عمل بالقعود ميه ، علم يحتاج لبيان وعمله باقراره بان يبيعه على رسم الرهن .

(و) اذا باعه غانه (يطلب ايصال الفضل أن كأن) أى حصل (أربه) أى الى ربه متعلق بايصال (ما قدر عليه) أى مدة القدرة على الايصال أو مدة القدرة على الطلب أو يطلب طلباً قدر عليه أو ايصال الفضل ايصالا قدر عليه في « ما » ظرفية مصدرية أو نكرة موصوفة ، أى طلباً قدر عليه ، أي لا يبقى من جهده في الطلب شيئاً ، غاذا أيسوا تصد قوا به أو أوصوا به على حد ما مر ، والله أعلم .

وان جهل المرتهن صاحب الرهن غلا يبعه ، وتبل : يبيعه ، وتقد م ذلك عن « الديوان » ، وفيه : ان نسى صاحب الرهن غانه يبيع الرهن ويقضى من ثهنه رأس ماله ، غان غضل شىء غليمسكه حتى يجىء صاحبه أو يئس منه نيئمته ، وكذلك ان مات الراهن أو فقد أو زال عقله أو غاب ، غانه يبيع في هذه الوجوه كلها ، وان تشاكل عليه الرهن مع غيره غلا يبعه أيضا ، وان رهن شيئين من رجل واحد في ديون شتى فتشاكل عليه ما رهن له في كل

.

ديثن ملا يبعه حتى يتبين له ، وغيه : إن كان الرهن فى العنائير أو فى الدراهم أو فى كل با يوزن أو يكال فتشاكل عليه جبلة ما رهن فيه أو تشاكل عليه جبس الذى رهن فيه ، فاته يبيعه ويبسك الثبن حتى يتبين له ا ه ، والله أعلم .

بساب

بساب فی بیسع الرهن

(جاز له) اى للمرتهن ، ان لم يكن المسلط على البيع أو عليه وعلى غيره ، وان كان غله ، اعنى المسلط ، (بعد حلول اجل دينه بيع رهنه ، وياتى حلكما) مثله الجماعة أو الامام أو السلطان (أن كان) الرهن (اصلا) ، وان باع بدون أن يأتى الحاكم أو مثله لم يبطل البيع ، (ويقول له) على جهة الاخبار ، ويجزى ذلك لا على جهة الشهادة أذ لا يشهد لنفسه : (فلان بن فلان) أو غلانة بنت غلان ، وأن لم يتبين الراهن بذلك زاد جدا أو أكثر أو ما يتبين به حتى يتبين (لى عليه كذا وكذا من قبل بيع كذا وكذا) ، أو من قبل أر ش كذا ، أو من قبل كذا وكذا من كل ما يجوز الرهن غيه من الحقوق (لاجل كذا ، وقد حل) الإجل ، وأن كان على الم

الدين أو الحق غير مؤجل استقط قوله: لأجل كذا وقد حل" ، وقال: هو على الحلول بلا أجل ، (ورهن لى فيه كذا في مكان كذا) يبين له ذلك بها يعرفه ، وأن لم يعرفه أرسك اليه أمناءه ، وأن لم يرسلهم فلا باس ، (رهنا يباع على الأجل وبعده ، وأجل بيعه على أجل الدين) ، وأن عقدا الرهن على أن يباع قبل أجل الدين ويحفظ ثمنه الى الأجل فيقضى ، جاز ، ذكر ذلك كله في « الديوان » .

وان حل" أجل بيع الرهن قبل أن يحل أجل الدين ، فاته يبيع الرهن ويمسك الثمن حتى يحل أجل الدين ، فيقضيه في مأله ويكون ثمن الرهن بمنزلة الرهن ما لم يحل" الدين في جميع معانيه في الذهاب والانفساخ وما أشبه ذلك ، ولا يبيع النفلة والنمو حتى يحل الأجل الا ما خاف فساده فيبيعه ويرفع ثمنه الى الأجل فيقضيه في ماله ، وقيل : أن رأى بيع الفلة أصلح باعها ولو لم يخف فسادها فيقضى الثمن في ماله عند الأجل ، وكذا ما خاف فساده من الرهن قبل الأجل فليبعه أيضاً (ثم ياتي) بالذكر (على شروطه أن شرطها أولا في العقد) أو بعد العقد ، وأن كان سخرياً فأراد بيعه بموت الراهن أو موت المرتهن أو موت المرتهن أو موت المرتهن أو أراد المسلط بيعه بموت الراهن أو موت المرتهن أو موت المرتهن أو موت المرتهن أو أراد وارث المرتهن بموته أو مسع موت الراهن أيضاً ذكر أنه ميقول) الحاكم الله : بيئن لمي ننك) الذي تد عي أن لم سخرى ، (ثم يقول) الحاكم الله : بيئن لمي ننك) الذي تد عي أن لم يعلم هو بذلك ال فيأتيد) سه بالراهن يقر له بذلك أو يأتيه ال بشهوده)

أو توثيقه عليه فيأتوا بالخــبر كذلك يخــبره به الأول ، فإن غلط اعاد لا كالشهادة ، ثم يبلغ غيه كذلك ، ثم يأمره الحاكم ببيعه · · ·

اى بين تحيلُ عنهم الشهادة كيا يجوزُ ، ﴿ أَو ﴾ بكتاب (توثيقه عليه) ايّ على الراهن أن كاثوا من غير المنزل أو كاتوا في غيره ، وجازت الكتابة ولو كانوا منه " (فعانوا) أي الشهود بالتنسهم أو بكتابهم ، قان ما كتب عنهم بمنزلتهم (بالخبر كذلك) كما قال المرتهن ، وأن خالف قالوا هم الحق ، ولا يلزم أن يخبروا الحاكم على جهة الشهادة ، بل يجزى الخبر ، وأن أتوا على جهتها جاز ، وكان أمرهم أتوى ، (يخبره به الأول)! ، ثم يتول الثاني والثالث مثلاً أن كان الأمر الذي أخبرك به هذا صحيح عندي عو عندي كذلك ، وإن أعاد الاخبار على التفصيل كما فعل الراهن والأول فأحسن كما ذكر المصنف بعدما يعم ذلك ، وان حضر الشهود عند اخبار الرتهن خصد توه أو اعادوا الكلام كما قال ، جاز ، وكذلك يجوز أن أجمل بعض ما يقول الآخر ، وغصال الآخر ، ماختلفوا هكذا بالإجمال والتنصيل ولو كثروا ، ويتول كل منهم للحاكم : اخبرك اخباراً ، وان شناء قال : أشهد ، وأتوا بصفة الشهادة ، (فان غلط) الأول أو غيره أو الراهن (اعاد) بالحق ويتبل عنه (لا كالشهادة) ، مانه اذا شهد ثم الاعي الغلط وأن الحق هو كذا ، ريبت شلهادته ، الا أن تبين صدقها ، ولا يضر الشاهد أو المخبر ما كان من غلط لسانه وغلطه مما هو يقع عند الكلام من سبق اللسان واعاد في حينه (ثم يبلغ غيره) الخبر أو الشهادة (كذلك) بالاعادة على التفصيل أو بالإجمال كما مر" آنفاً ، ولا يضر تخالفهم بالخبر والشهادة ، (ثم يأمره الحاكم ببيعه

ان قبل شهوده) أى رضيهم ، (وجازت دعوته) أى دعوة المرتهن (والشهادة على وفقها ، وأن لم يخبر راهنه ، ويجزئ الخبر ولو انكر) الناهن اذا رضى الحاكم الشهود أو المخبرين ، وأن لم تجهز ككون الرهن أو الدين ، مما لا يجوز لم يأمر الحاكم ببيعه ، وكذا أن لم يتبل شهوده أو المخبرين ، وأن أتى الراهن بشهود نك الزهن أو نسخه أو قضاء الدين حكم له ،

(وكذا الخليفة الموصية) يدعى الوصية والخلافة يستشهد عليهما أو على انخلافة على حد ما مر كله ، ويجزى الخبر ، ووجه الشبه أنه يتبل دعوى الخلافة بشهود أو مخبرين على وفق لاعواه (أن لم ينكر الوارث) الموصية والخلافة ويأمره الحاكم بالانفاذ أن رضى الشهود أو المخبرين ، وكانت الوصية جائزة ولو لم يحضر الوارث (والا) يكن الوارث لم ينكر بل أنكر الوصية أصلها أو الخلافة ، وذلك لانه لا شيء في يده بخلاف راهن العرض الفاحية في يحد المرتهن تحقيقاً أو حكماً بأن لا يكون في يده فيجبر الراهن على التبض ولا جبر للخليفة ولي رهن في يده مالا وقبضه ، لأن للوارث أن يعطيه مالا آخر فينفذ ، (فلا يجزيه) أي الخليفة (ألا الدعوة عليه) أي على الخليفة أو الوصية من أملا أنكن من المؤلوث أن يعليه الخلافة أو الوصية من أصلها .

(وقيل في الرهن) أنه يجزى الاخبار أذا لم يقع الانكار من الراهن ،

ولا يجزى الا الدعوة والشهادة بحضور الراهن (كذلك) المذكور في شأن الوصية والخلافة ، واذا انكر الوصية او الخلافة ، واذا انكر الوصية فقد انكر الخلافة ، واذا أراد بيع الرهن (فد) ساته (ينادى على الرهن ويستقصى عليه) ثلاث أيام جمعات أو ثلاثة أيام لسن جمعات أو ألله .

وفي « الديوان » : غان كان الرهن أصلا " ، غانه يساومه ويشهر بيعه في ذلك المنزل أو عند من يطمع أن يشتريه ويزيد غيه ، وذكر أنه يساومه أربيع جمعات ، ومنهم من يقول : جمعتين ، ومنهم من يقول : من جمعة الى جمعة ، ومنهم من يتول : يساومه جهده قل ذلك أو كثر ، وانسا يساومونه عند من يبيعه له ولو من غير المنزل أو يأمر غيره أن يساومه ، ولكن لا يبيعه الا هو ، وإن بلغ الثبن من غير سحوم غله أن يبيعه ، وإن ساومه الراهن بغير اذنه ، غلا يضره ذلك (على علم الشهود) : شهود الدين والرهن أن أتحدوا ، وشهود الدين وشهود الرهن أن شهد على الرهن من لم يشهد على الرهن من أو بشهدتهم مكتوبة ، وتجزى كتابة شهادة من في المنزل ، لا ثم يبيعه بين أبيعه بين أبيعهم) وذلك كله حوطة ، غلو باع بلا حضور منهم ولم يستشهد أو الشهد غيرهم لجاز ، ولكن أذا أشهد غيرهم أشهد على قوله غيشهدون : أنا غيرهم لجاز ، ولكن أذا أشهد غيرهم أشهد على قوله غيشهدون : أنا كذا أو حق كذا على غلان .

﴿ فَانَ عَارِضَ رَاهِنَهُ مُسْتَرِيهِ فَيهِ بعد فليات ﴾ الرتهن أو اللَّمَترى ﴿ بهم ﴾

إلى الحاكم فيخبروه بالدَّين والرهن والنداء والاستقصاء فيه والبيع ، ثم يشهدوا لشتريه بشرائه من مرتهنه ، وكالرهن الوصية ، • • •

اى بالشهود (الى الحاكم) أو الاسام أو نحوه فيخبروه بالدين والرهن والنداء والاستقصاء فيه والبيع ، ثم يشهدوا لمشتريه بشراته) بكذا (من مرتهنه) ، وأن وجد في نسخة للمصنف : ثم يشهدون — بالنون — غملي أن ثم حرف أبتداء هنا على تول من أجاز مجيئها للابتداء ، أو على أنها عاطفة على محذوف مستانف ، أي يفعلون ذلك ثم يشهدون لمستريه بشرائه ،

(وكالرهن الوصية) يبيع الخليفة ما جعلت غيه الوصية اذا جعله الموصى بيده أو جعل اليه بيعه ويستقصى بمحضر شهود الوصية والاستخلاف اتحدوا أو كان شهود أحدهما غير شهود الآخر ، غان عارض الورثة المشترى أتى بهم الخليفة أو المشترى ألى نحو الحاكم فيشهدوا أن وأن المتنع المرتهن أو الخليفة من الاتيان بهم ، وقد عارض الراهن أو الوارث المشترى لم يلزمه أن يأتى بهم غيأتى بهم المشترى ، وأن عارض المرتهن أو الخليفة م يلزم المشترى أن يأتى بهم غيأتى بهم الخليفة .

قال شيخ الشيخ عامر: وكان السلف المساضون يحضرون شهود الدين والرهن وشهود الوصية والخلافة ويشهدونهم على البيع والاستقصاء ، وقالت المالكية: لا يصح المرتهن بيع الرهن ان كان في عقدة البيع أو تبلها أن يبيعه أو كان ذلك بعد حلول الأجل لأن ذلك كتوكيل الاضطرار الا ان أذن له بعد الحلول أو قبله وبعد العقد ، أو أذن له السلطان ، والا نظل يهلك بيعه ولا يصح الا أن عقد له بيعه بعد عقد الدين وقبال

ولا يحتاج إلى إتيان الحاكم في غير أصل وهو المقبوض باليد ولو حيواناً ، وإن وقع فأحوط لما يحدث من راهنه بعد ، • • •

الحلول ، وقال بعض المالكية مثل ما يتول : يجوز له بيعه ولو عقد له بيعب عند عقد الدين ، وقال بعضهم : يجبوز له بيعه الا ان كان فى سلف غلا ، الا ان عقد له بيعه بعد عقد السلف ، لاته لا يحل النفع فى السلف أذ رفع عن نفسه المئونة فى بيعه ومشورة السلطان ، وقال مالك : اذا كان عقد بيعه عند عقد الدين لم يجز الا بأمر السلطان ، قيل : اذن الراهن فى بيع الرهن توكيل منه على ذلك ، والقاعدة أن للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق بالوكالة حق لغيره ، وان قال : أن لم آت للأجل غيمه ، غلا يبعه الإبالسلطان ، قال العاصمي :

ويجوز بيع محدود الأجل من غير اذن راهن جرى العلم مع جعل ذلك له ولم يحن دين ولا بعقدة بها ترن

(ولا يحتاج) المرتهن او خليفة الوصية (الى اتنيان لــ) ــنحــو (حاكم) اذا اراد ايقاع البيع (في غير اصل وهو المقبوض باليد) مطلقا من سائر غير العروض (ولو حيوانا) ، ولا الى احضار الشــهود او المخبرين عند الحاكم ولا عند البيع والاستقصاء ، لأن المقبوض في يد المرتهن او خليفة الوصية والقاعد في المقبوض من كان في يده (وان وقع) الاتيان لنحو حاكم واحضار الشهود او المخبرين عند الحاكم وعند البيع والاستقصاء (فــ) ــوقوعه (احوط الـا يحدث من راهنه) او من الوارث من الانكار (بعــد) .

فإن كان حيواناً أو كطعام فليمسكه مرتهنه بيده ثم ينادى عليه الطواف أو هو بنفسه في يد الطواف لئلا يدخله الضمان بإخراجه لغيره ، وهذا احتياط لا وجوب في الأظهر ، ويبيعه بعد النداء بنفسه • • • • •

(فان كان) الرهن (حيوانا أو كطعام) من سائر العروض التي يمكن احضارها كلها في محضر البيع (فليمسكه مرتهنه بيده) أو يضعه أمامه أو يجنبه ، وقد مر" في البيوع الموضع الذي يقبض به الحيوان عند البيع ، وان لم يمكن احضاره كله احضر بعضه وباع الكل بالوصف وبيان الكهية وكل ما يحتاج اليه ، أو ذهب بمن يريد الشراء الى حيث الرهن ونادى : من اراد الشراء شراء كذا فليحضر موضع كذا (ثم ينادى عليه الطو"اف أو هو) يعنى المرتهن (بنفسه لا) يجعله (في يد الطو"اف)؛ أو غيره (لئلا يدخله الضمان باخراجه لغيره) أي غير المرتهن من الطواف أو غير الطواف ، يعنى لئلا يضيع في يد غيره نيتلف بماله ويضمن الزائد على مانه قطعاً لأنه تعدى بجعله في يد الطواف أو غيره ، غان الزائد يضمنه ولو على قول من قال : لا يضمن المرتهن الزائد الأنه هذا تعدى ، (وهذا) أي ما ذكرنا من أن يمسكه ولا يضعه في يد الطواف (احتياط") عن الضمان (لا وجوب في الأظهر) ملو وضعه بيد الطواف أو غيره وعقد البيع هو بننسه لجاز كما قال: (ويبيعه) أي المرتهن أي يلي عقد البيع (بعد النداء بنفسه) ، ولا يباع الرهن بالدين عاجلا أو آجلا بل يداً بيد ، وأن باع عاجلاً فأخذ الثمن جاز ، وأن هرب من باع له أو أفلس أو مات ولم يترك وفاء أو جحده فقد ذهب ماله ويضمن الغضل ان كان في الرهن ، وان باع بالدين جاز وضمن الفضل في دينه ، وقيل : لا يجوز البيع والنسخ الرهن ماوه في « الديوان » ويلى المسلط لا بالطواف ، وإن بنداء أو بأمره إلا إن شرط ذلك ، وقيل : لا يأمر على بيعه ، ولا يستخلف ولو شرط ، • • • • • . •

بيع الرهن أو المرتهن أن لم يكن المسلط بنفسه (لا بالطواف) ولا بغيره أي لا يعقده بالطواف أو غيره أي لا يلي الطواف أو غيره مقده .

الطواف (او) لا البيع المراد عقده واقعا الإب) سواسطة الاندائه الملواف (او) لا البامزه الى بامر المرتهن الطواف ان يلى عقده أو يأمره غيره ، وان وقع العقد بالطواف أو غيره لم ينعقد الله الان شرط الالمرتهن (نقلك) أن يبيعه الطواف أو غيره أو أن يبيعه من شاء الطواف أن يبيعه أو أن يبيعه هو أن شاء ، وأن شاء باعه الطواف أو غيره أو غلان ، غان المؤمنين على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرام حلالا ، وهذا الشرطا لم يحرام حلالا ولم يحلل حراما ، غان البيع حق عليه المرتهن ، غاذا أباح هو ومالك الرهن أن يبيعه أحد جازا ، وكذا أن شرط أن يبسكه الطواف أو غيره (ولا يستخلف) أحد غلان عند البيع غلا يضمنه المرتهن أن ضاع ، (وقيل : لا يلمز على بيعه) أحد الملواف أو غيره (ولا يستخلف) له أو أن أم يعرف المرتهن كف يبيع غليتمام أو يلتن لأنه لم ترد السناة في بيع ألرهن بغيرا المرتهن غلا يباح ، غاشتراطه يحلل حراما غلا يثبت ، والرهن ثابت ، وقيل : المرتهن غلا يباح ، غاشتراطه يحلل حراما غلا يثبت ، والرهن ثابت ، وقيل ، ان شعوق » هل يدرك الانسان بالشرط ما لا يدرك بالشيرع ؛

وفى « الديوان » : هل يوكل المرتهن من يبيع الرهن ؟ قال : انها ينعل فى ذلك أن يمسك الرهن فى يده وينادى به الطوالة حتى يستتصيه ثم

يبيعه هو ، ومنهم من يقول : يناوله الطواف اذا كان أميناً ، غان لم يحد الأمين الميناوله من لا يخونه يبيع المرتهن الرهن اذا كان مسلطاً على بيعه كان في يده أو في يد غيره ، ولا يجوز للراهن بيعه ، وأذا أراد بيعه غليشاور السلطان أو القاضي ولا يشاور الراهن ، وأن كان المرتهن رجلين فلا يجوز لأحدهما أن يبيعه يغير أذن صاحبه الا أن سلط على بيعسه ، وأن كان المرتهن ممن لا يجوز بيمه فليستخلف له العشيرة من يبيمه ، وقيل : لا يجوز بيع خلينتهم ، والمسلط يشاور الراهن والمرتهن على بيعه غيما ذكر في الكتاب ، وأن باعه بغير مشورة غله ذلك ، وأن منعه الراهن من بيعه فان الحاكم يمنع الراهن من ذلك ، والمسلط ان أبي أن يبيع أجبره الحاكم على بيعه ، وأن وكل المسلط من يبيع الرهن خلا يجوز ذلك البيع ، وأن كان مسلَّطان فلا يبيعه أحدهما دون الآخر ، وأن باعه لم يجز ، وقيل : ان جو "ز صاحبه جاز ، وإن زال عقل أحدهما أو غلب أو مات فلا سعه الآخر الا أن سلطا معاً ، وأن سلُّط كلُّ على حدة فلكل أن يبيعه اصاحبه ويبيعه لغيره أيضاً ويبيعاه معاً ، وأن بأعه كل" على حدة لرجل وثم يعلما بذلك فالبيع للأول وأن لم يعلم الأول عقل بينهما حتى يعلم ، وقيل : انفسخ بيعهما والرهن على حله ، وإن انفسخ الرهن بحلول الأجل أو صار رهنا سخريا غلا يجوز للمسلط بيمه ، وأن باعه غلا يجوز ، ولا يجوز له أن يبيعه بيع الخيار ، وأن باعه الى أجل مالبيع جائز ، ويغرم ما باعه في ذلك الوقت ، وإن باعه ورد"ه انفسه بالقيلولة لزمه ، وإن باعه وخرج في بيعه انفساخ أو ربا فعليه رده وهو ثابت في الرهن ، وان خرج فيسه عيب فرجسع عليه بالحكومة نهسو ثابت في الرهن ، وان رجسع باتراره لزمه خاصة ، ولا يدرك الثين على الراهن ، وأن تلف الثين تبل أن يرده لصاحبه غاته يغربه من نفسه ولا يرجع به على الراهن " ومن أراد

ولا يعطى أجرة حميًال أو طو اف أو كييًال أو وز ان من الرهن بل على ماله ، وكذا اللقطة والضالة والوصية ، • • • • • •

أن يبيع الرهن غلا يشتريه منه احد سواء سمى من رهنه له أم لم يسمه الا ببيان أته رهنه له ، ومن كان بيده جنان لغائب غبيس أحد أن الغائب رهنه له أو باعه له غلا يحكم له به ولكن يحجر عند من هو بيده ولا يهنع مقه ، وأن قدم الغائب وأنكر البيع أو الرهن أثبت الخصومة بينه وبين المدعى غيؤتى بالبيان فيحكم به ، وقيل : اذا قدم وأنكر غلا يشتغل بانكاره الا أن أحدث دعوة أخرى .

(و) المسلط أو المرتهن (لا يعطى اجرة حمّال أو طوّاف أو كيّال أو وزّان) أو مصلح في الرهن أو فاعل ما يحتاج اليه الرهن (من الرهن بل) يعطى (من ماله) الا أن شرط المرتهن على الراهن أن يعطى الراهن أجرة ذلك أو أن تخرج من الراهن غله ذلك ، وإذا أعطى المسلط من ماله أحرك على المرتهن ولا يرجع أحدهما على الراهن لأن ذلك من وظيفة المرتهن أو المسلط يشعله بنفسه ، فإن لم يقعله بن فعله غيره فليقد نفسه بالأجرة الا أن عهله الراهن غلا يدرك عليهما ، وإن شرط المرتهن أن الإجرة من الراهن أو أنه يعمل ذلك غفى صحة ذلك الشرط تولان ،

(وكذا اللقطة والضالة والوصية) وكل ما كان بيد الانسان مما يجوز له بيعه دون الاستخلاف ودون الأبوة يعطى بشع ذلك الأجرة من نفسه لا من ذلك ولا من ثمنه ، وظاهره أنه يعطى خليفة الوصية الأجرة من مأله وهو بعيد ، ووجهه أنه تد عدمل انفاذها غليكن هو الفاعل لما تعطى فيه الأجرة ،

ويعطيها خليفة من مال من استخلف عليه لاطلاق الخلافة وتقييد الوكالة ، وجو رُز لمرتهن وخليفة وصية اعطاؤها من رهن ووصية ، وكذا ما ذكر من الضالة واللقطة وجميع ما باليد أن جاز له بيعه ، • • • • • •

نان لم يغمل غليكن أجسرة ما عليه غمله من مالسه ، ويأتى كلام آخسر ، ويعطيها خليفة من مال من استخلف عليه) من مجنون أو يتيم أو غاتب أو غسير ذلك (لاطلاق الخلافة) غان الخليفة نائب عن المستخلف عليسه فى التصرفات على الاطلاق (وتقييد الوكالة) والمقيد لا يتعدى ، ولا يبضى أن بيح الرهن مقيد لأن الذى أمره ببيعه هو الراهن ، وأمره هسو جعله لسه رهنا يبيعه فى حقه ، غاذا كان هو الذى يبيعه غهو الذى يلى البيع بنفسه وما يحتاج البه فى البيع ، غان أراد أن يعمل غيره ما يحتاج البه فى البيع ، غان أراد أن يعمل غيره ما يحتاج البه فى البيع ، غان أراد أن يعمل عقده أجرة الطواف أف أو نحوها ، وان شرط أن ذلك من الراهن أو أنه يعمل جاز لأنه تقييد أيضا يعمسك بمقتضساه ، والأب يعطى من مال ولده الطفل لاته أعظم من الخليفة (وجورٌ لرتهن وخليفة وصية اعطاؤها من رهن ووصية) وقيل : تعطى أجرة الوصية وما احتاجت اليه من مال الموروث الا ما خرج عن الثلث غانه يحاصص الوصية فى الثلث كما يأتى ان شاء الله تعالى الله ويتصور بيع خلينة الوصية اذا جعل المومى ما يننذ الوصية بيده أو حَجَرَهُ عليه او حَجَرَهُ عليه الوحة ما يبيع خلينة الوصية اذا جعل المومى ما يننذ الوصية بيده أو حَجَرَهُ عليه الوحة ما يبيع مناية الوصية بيده أو حَجَرَهُ عليه عليه عليه المومى ما يننذ الوصية بيده أو حَجَرَهُ عليه عليه المنت من ماله الورثة ما يبيع مناية الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع من ها يبع مناية المناه الورثة ما يبيع مناية المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية الله من ما المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبته الله من ما المناء الله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع مناية المناء المناء الله المناء المناء الله المناء اله

(وكذا ما نكر من الضالة واللقطة وجهيع ما باليد ان جاز له بيعه) كمال لا يعرف له رب أو لا يرجى ، والأمانة اذا خيف نسادها سواء في ذلك الأصل والعروض ، غير أن الضالة واللقطة لا تتصوران في الأصل قد جوز أن يعطى ما يحتاج اليه ذلك من أجرة الطواف والحمال وغيرهما من نفس

والأول أصح ، وللمرتهن بيع رهنه وان لوالده أو ولده البالغ ، وان لم يجزه ، ولخليفة طفله ولزوجته ، ولا يأمر من يشتريه له ولو المسلط ،

ذلك ان كان يتجزى أو يعطى تسمية منه والمبيع الباتى أو يعطى من الثمن (والأول أصبح) لأن ذلك من وظيفة من كان بيده ، فلو شاء لم يتبض اللقطة مثلاً ، فان أراد أن لا يعمل فليفد نفسه من العمل بالأجرة من ماله كما مر ، والمحتسب لنحو اليتيم كذلك وهو داخل في عموم كلام المصنف ،

(والمرتهن) أو المسلط (بيع رهنه وان اوالده) أو والدنه (أو واده البالغ ، وأن لم يجزه) ، وقيل : أن حازه ، وما ذكره مبنى على أن مال الولد له لا للأب والا لم يجز له بيعه لولده لأنه حينئذ قد باع الرهن لنفسه ، (ولخليفة طفله) أو مجنونه يشتريه الخليفة للطفل أو اللجنون (وازوجته) أو ترتهن وتبيع لزوجها ولا سيما غيرهم ، أصله الوكالة فانها تقتضى البيع لغيره ، والاجنبى والغريب داخلان تحت عبوم غيره ، وكل هؤلاء وغيرهم يشترونه لاتفسهم لا له ، وأن أشتروه لأنفسهم ولم ينووه ولم يتفق معهم ولا طلب أن يشتروه ثم يولوه أو ببيعوه له جاز لهم أن يبيعوه السه الو يولوه طلب بعدد ذلك أو لم يطلب كما قاله بعدد ولم أشعر (ولا يامر بن يشتريه له) ولا يوكل لأن وكيله في متاسه أن لم يكن المسلط ، (وأو المسلط) اى والو كان ماموره اى أو وكيله ها المسلط بأن كان التسليط على غسير البيع نكان المرتهن تاليا للبيع ، وذلك لأن المسلط وكيل الراهن والمرتهن جميعاً ، وكذلك لا يبيعه له المسلط المرتهن اذا كان التسليط على البيع أو عليه وعلى غيره لأنه وكيلهما ، وكيل على المرتهن من حيث البيع ، وعلى الراهن من حيث الحرز عند الربيع رحمه الله ، وأن معل ذلك بطل البيع .

وفى « الديوان » : وإن استهسك الراهن أو المرتهن على البيع غله أن يبيعه لكل من يبيع له ماله ، وجائز له أن يبيعه للراهن أو المرتهن ، وأن ياعه للراهن أقبض منه باعه لواحد منهما غليتبض منه ذلك الثمن ، وأن ياعه للراهن فقبض منه الثمن غليتضه المرتهن أن وأفق ماله ، وأن خالفه غليشتر له مثل ديئسه فيتضيه الا أن اشترط له أن يقضى له في ماله ما باع به الرهن وأفق ماله أو ألفه ، غان باعه للمرتهن غلياخذ منه الثمن ، غان وأفق دينه غليقضه له ، وأن كان خالفه غليشتر له ما يقضيه به ، وله أن يشترى من المرتهن ومن الراهن وغيرهما ثم يقضيه له ، سواء اشترى هؤلاء الاتفسهم أو لغيرهم ويكونان كغيرهم في الرد بالعيب والاتفساخ ، ومنهم من يقول في الراهن ؛ لا يكون كفيره من الناس في الاتفساخ والرد بالعيب ، ووجه المبالغة بالمسلط لا يكون كفيره من الناس في الاتفساخ والرد بالعيب ، ووجه المبالغة بالمسلط كالراهن ولو باعه الراهن للمرتهن لصح آن والمسلط كالراهن ، ويجوز المفتى لا يأمر المسلط الله لا يأمره المرتهن وذلك بالنصب ، ويجوز الرقع فيكون المعنى لا يأمر المسلط البائع للرهن من يشتريه له فالمسلط غاعل يأمر ، كها تقول : ما قعد ولو رجل واحد .

(والن باعه) مرتهنه (كما يجوز ثم اشتراه من مشتريه أو ولا ه له) على المتول بأن التولية بيع أو اتبالة على المتول بأن الاتبالة بيع (جاز أن لم يتفقا) أى المسترى والمرتهن (على ذلك) وأن أتهم بالاتفاق حلف ، وبهذأ المتيد يدخل في قول « الديوان » : وأن باع الرهن غله أن يرد ه لنقلمه أو لغيره بالاتبالة أو بالمرابحة ، وأن باع الراهن الرهن غلا يجوز بيعه ، وأن جور له المرتهن الفراهن الرهن وثبت البيع ، وكذا أن أمن المرتهن الراهن الراهن الراهن المن المن المن المن المن الراهن المن المن المن المناهن الراهن

ببيعه مباعه فقد انفسخ الرهن وثبت البيع ، وكذلك ان طلبه المرتهن أن يبيعه له فباعه له نقد انفسخ الرهن وثبت البيع ، اى وكذا لو لم يطلبه .

وفي « الاثر » : وسالته من رجل كان له رهنا في يده ننادي عليه المنادى حتى بلغ ثمنه وليس ثم من يزيد ، مقال الرتهن لصاحب الرهن : بع° لى هذا الرهن الذي في يدى ، غابي أن يبيعه له ، قال : انفسخ االرهن ، قلت : كيف يشتريه ؟ قال : يفسخ الرهن ثم يشتريه ولا يبيعه المرتهن أو المسلط للراهن الا أن كان الراهن وكيلاً لغيره على الشراء ، منهم من يرخص ، وان اراد الراهن أن يشتري لن ولى أمره من أبنه الطفل أو غيره جاز ، ولا يبيمه لوكيل الراهن ولا لمبده المأذون له في التجر ولا لمفاوضه ولا لمقارضه ، ورخص نيهم من رختص نيه ، ولا يبيعه المرتهن لوكيل نفسه ولا لعقيده أو مفاوضه أن مقارضه أو مأذونه الا أن كأن المأذون يتجر بأموال الناس ولا لابنه الطفل الا بخليفة كان له ولا الأهل الحرام والرببة ، وأن بأعه الراهن بغير اذن المرتهن متبيسٌ أن الدين لم يكن على الراهن أو أنه مد انفسخ تبل جاز البيع ، وإن باعاه جبيعاً أو أمرا من يبيعه انفسخ وصح البيع ، وإن باعه المرتهن أو المسلط بالماباة فالبيع جائز ويضمن ما حابى به ، وقيل : لا يجوز وانفسخ الرهن بمحاباة المرتهن ، وأن قال الراهن : قد حابيت ماتكر المرتهن مالتول قول المرتهن ، وان غين المرتهن أو المسلط ما لا يتفابن به الناس فالبيع جائز ويضمن ما غبن غيه ، وأن كان مما يتغابن به الناس غلا يضمن شيئاً ، وأن أخذ الرهن أن وأي أمره من يتيم أو. غيره ماتتتل الى حال يجوز نيها معله ماتما ببيعه من أخذه في الرهن أو"لا" ، وكذلك أن ألخذ له خليفة الرهن غزال من الخلافة فحدث خليفة آخر غانما ببيعه الخليفة الأول ، وقيل : الآخر ، وقيل : يبيعه هو حين

جازت أفعاله ، وأن قال الراهن للمرتهن : أذا حل الأجل فحد الرهن في دينك أو اقضه أو المسكه أو هو لك في دينك فلا يجوز ، والرهن على حاله ، وان قال له : اشتره غلا يجوز ، وان خرج العيب في الرهن غلا يدرك ردام على الراهن وليبعه عند الأجل ، ولا يضره ذلك العيب أن كأن في الرهن حال رهنه اياه ، وان حدث العيب عند المرتهن فقد ذهب من الرهن ما يقابل ذلك العيب ، وأن استهسك المرتهن بالراهن في الدَّين الذي أخدد منه غيه الرهن سخرياً أو غير سخرى فلا يدرك عليسه شوئاً ، وكذلك أن استمسك في السخرى أن يجعل له أجلا فلا يدرك عليه ذلك ، وأن رهن لسه وجعل له أجلا ولم يأمره بالبيع مهو رهن سخرى ، وان أمره بالبيع ولم يجعل له أجلا مانه بييعه ، وإن باعه مخرج في بيعه عيب مرجع عليه مانه يرد الثبن للمشترى ويبيعه ويستوفى مله ، وأن بقى شيء من الدين غليرجام على الراهن وذلك أن رجع عليه بالحكومة ، وأن رجع عليه بالاقرار: غلا يرجع بالضِّمان الا أن صدَّته الراهن في قوله ، وأنَّ تلف الثبن فرجع عليه الشيء بالعيب غانه يبيعه ويستوفى من ثمنه للمشترى ماله ، وان بقى للمشترى الميوف المرتهن من ماله ، وأن تلف الشيء والثمن جهيعًا عهو ضامن للمشترى ماله وذهب الرهن بما نيه ، وأن تلف الشيء وبقى الثمن غليو"ف المشترى ولا يدرك عى الراهن شيئاً ، هــذا أن تلف من يد المرتهن ، واما أن تلف من يد المشترى قبل أن يتبضه منه المرتهن فلكل واحد منهما ضامن لمسا تلف من يده ، وأما أن وصل الى الراهن ما غضل من ثبن الرهن على الديّين مان المرتهن يرجع عليه بما عرم للمشترى اذا رجع عليه الرهن بالعيب فتلف وتلف الثمن ، وان ادَّعي المشترئ أن العيب قد كان في الرهن مكذَّبه المرتهن واقر" به الراهن مقوله عليه جائز ، ولا يضر ذلك المرتهن ويفرم الراهن ذلك الثبن للمشترى ويلخذ رهنه ، وهذا اذا لم يعرف المرتهن بالعيب ، وأما أن عرفه وجحده فلا يجوز له ذلك

عند الله ، ويكون الشيء رهنا في يده بحقه ، وان قال المرتهن : رجع الرهن على بعيب ، وقال الراهن : بل باقالة ، غالمرتهن مدع ، وان كان الرهن بين رجلين غباعاه غضرج به عيب غاقر " به واحد وكذابه الآخر غالمترا جائز اقراره في نصيبه خاصة ، وان باعه رجل لرجلين في صفقة غضرج نيه عيب غصدق أحد المستريين وكذاب الآخر غلا يشتغل بقوله ويلزمه تصديقه لايهما جميعا ، وان مات المرتهن فاداعي المسترى العيب بعد موته غصدقه الورثة في ذلك غاقرارهم جائز غيما لهم خاصة ، ولا يلزم ولك الراهن ان كان الغضل في ذلك الرهن ، وأما ان زال عتل المرتهن أو مات وترك يتامي غضرج في الشيء عيب غان المشترى يستمسك بالعشيرة أن يستخلفوا لليتامي أو للمجنون خليفة يخاصم معه ، وان باع المرتهن الرهن فحضر الموت المسترى أو تجنن غصار المرتهن خليفة المشترى بعد ما تجنن فصفر الموت المشترى بعد ما مات ، وان باع الشيء نعلم أن فيه عيباً أو جهل العيب فان العشيرة يستخلفون خليفة آخر يخاصم معه ، وكذا ان رجع الى طفله فان المشيرة يستخلفون خليفة آخر يخاصم معه ، وكذا ان رجع الى طفله فان المشيرة يستخلفون خليفة آخر يخاصم معه ، وكذا ان رجع الى طفله فان المشيرة يستخلفون خليفة آخر يخاصم معه ، وكذا ان رجع الى طفله فرح في الشيء عيب ،

(ولا يشفع مسلط أو مرتهن رهنه) اذا كان مما نيه الشقعة ، والهاء للمرتهن ، والزهن للمرتهن ولو كان بيد المسلط ، أو الهاء لأحدهما لأن الرهن تجوز نسبته للمسلط عليه للملابسة ، أى لا يرد احدهما بالشفعة لنفسه ولا للآخر ولا للراهن ولا لمن ولى أمره بضلافة أو وكالة أو أمارة متعدمة حادثة بعد البيع ولا لفير ذلك ، لأن بيع المسلط أو المرتهن الرهن كالتسليم للشفعة غلا ينقضان غطهما ، والراهن مالك للرهن غلا يشسفعه بعد البيع كما لا يشفع البائع ما باع وقد رهنه ليباع ، غلو شاء لفكه غلا يباع ؟

غلو كان التسليط على غير البيع لجاز للمسلط أن يرد"ه بالشخمة (ولا يشفعان به) أى لا يرد أن يسببه قبل بيعه شفعة ما بيع مما له شركة مع الرهن متصلة كالتسمية ، أو منفصلة كالطريق لنفسهما ولا أن وليا أمره ولا بغير ذلك لانه ليس ملكا لهما وانها هو بايديهما كأمائة ، وانها يشفع به الراهن لاته ملكه ولو كان لغيره غليبه سلطان بالارتهان والتسليط ، وأما أذا كان الرهن تسمية ، والتسمية الآخرى للمرتهن أو المسلط أو لهما ، غبيعت تسمية أخرى أو ما شارك ذلك بنحو طريق غلهما وللراهن الشفعة بحسب ما ملكا أو بالسبق أو بغير ذلك مما يأتى في الشفعة بن الشركاء ،

نفى « الديوان » : ويدرك المرتهن الشفعة بالرهن ان كان الراهن شريكه ، وان باع بعض الرهن غلا يرد الراهن الشفعة بها بقى له ، اى لا يرد الراهن بالشفعة البعض المبيع من الرهن كها لا يرد الرهن المبيسع بالشفعة لنحو اشتراك في طريق والوكيل على بيع شيء مها له شفعته لا يرد و بالشفعة له ولا لغيره كالمرتهن والمسلط ، لانهم داخلون على أن يبيعوا ، وأن باع الخليفة من ماله ما شفعته لمن استخلف عليه غله أن يرده لمن استخلف عليه بالشفعة كها مر في باب الطوافة أن له أن يشتريه له لاته تولى الخلافة المطلقة والبيع طارىء ، ونان باع من مال اليتيم ماله شفعته ما نصه : ولا ثوارث ميت ماله المنه شفعة ما نصه : ولا ثوارث ميت فيها باعه خليفة وصيته ، ولا لراهن فيها باعه مرتهنه الو المسلط ، وها نصة : وجو رز غيهها ولمرتهن شفعة ما باع أن شارك الراهن ، وثه أى للراهن ولخليفة الوصية ولكيل على بيع أو شراء رد ما باعوه بشفعة ، والوارث شفعة ما باعه خليفة الوصية والمختار ما مر اه ه .

ان لم يشترط ، وجور بما رهن فيه ان كان مكيلاً أو موزونا وصح بدنانير ان رهن في دراهم كعكسه بصرف لاتتحاد الجنس · · ·

(ولا يباع) الرهن (بغير العينين) التناثير والدراهم أو الذهب والفضة موزونين بحسب ما جرت به عادة البلد (ان لم يشترط) مرتهنه أن ببيعه بغيرهما أو أن يبيعه بما شاء منهما أو من غيرهما لأنهما أثمان الاشسياء والاشبياء مثمنات ، فان كان الحق الذي فيه الرهن غير العينين بهما واشترى بهما من جنس الحق ، (وجور) بيعه ولو بلا شرط (بما رهن فيه أن كان) ما رهن فيه إن كان) ما رهن فيه إن معدوداً مضبوطاً أو ممسوحاً ، وأن شاء باع بالدنائير أو الدراهم واشترى بها جنس ما فيه الرهن .

وفي « الديوان » : ولا يبيع الرهن الا بالدنائي بوالدراهم ، ولا يبيعه بفيرهما من الصامت ولا بما يكال أو يوزن ، وأن رهن في غير ذلك غباعه بالدنائير أو الدراهم غليشتر بها ما رهن غيه ، ومنهم من يتول : يبيعه بما رهن غيه من الصامت مسككاً كان أو غير مسكك ، ومنهم من يتول : يبيعه بما رهن غيه مما يكال أو يوزن فيقضيه في ماله ، وذكر في الكتاب : أن باعه بالحيوان غبيعه جائز ، فأن كان أنما رهن عنده في الحيوان غليقضه في حيوانه ، وأن كان دينه غير ذلك غليبع ذلك الحيوان ويقض من ثمنه دينه أه ، وغير الحيوان مثله ، فتحصل في بيع الرهن تول بجوازه بغير العينين وبغير ما فيه الرهن غيباع بما فيه الرهن ، ويجوز أذا بيع بفيم ما فيه الرهن أن يقضيه له فيما فيه الرهن برضاهما ، (وصح) بيعه ما فيه الرهن أن يقضيه له فيما فيه الرهن برضاهما ، (وصح) بيعه أو بوزن من الذهب والفضة في مسكك من جنسه أو من غيره وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسسوى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسموى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي بتقويم كم يسموى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي تتقويم كم يسموى تلك الدنائير من الدراهم وبالعكس (بصرف) أي لتنزيل الذهب والغضة منزلة الجنس الواحد أي

لا ان رهن في احدهما فيباع بغيرهما أو لأجل أو بيع الخيار الا أن أجاز الراهن أو شرطه عليه عند العقد ، • • • • • • • • •

يبيعه بواحد من ذلك مها ليس من حقه ويقضيه فى حقه بنية أنه صرف لحقه ، أو يبيعه بواحد من ذلك ويصرفه من غيره بجنس حقه وهو المتبادر من الصرف وهو الحقيقة والاحوط ، غينبغى حمل الكلام عليه بخلاف الاحتمال الأول غائمه مجاز ، وخلاف المتبادر ، ولو ناسبه قوله : لاتحاد الجنس أى ينوى أخذه مكان حقه لأنهما كجنس واحد .

و (لا) يصحح البيع (ان رهن في احدهما فيباع بغيرهما) فيتفى الفير أو يباع بهما (او) بيع (للجل أو) بيع (بيع المخيار) لأجل أو لغير أجل (الا أن أجازه الراهن) أى أجاز ما وقع من ذلك بأن باع بغيرهما فأجاز أو يبيع لأجل فأجاز ، أو بيع الخيار لأجل فأجاز ، أو اجتمع ذلك كله فأجاز ، ومثل الاجازة بعد الوتوع الاذن تبله ، (أو شرطه عليه) أى شرط بعض ما ذكر أو كلته (عند العقد) للرهن ، وقيل بجواز ذلك ولو لم يشترط ، وف بيع الرهن بغير العنائي والدراهم أو الآجل أو لعاجل الاتوال المتقدة في فن الوكالة .

وفى « الديوان » : ولا يبيع الرهن بيع الخيار ولا بيعاً موقوفاً ، فان فعل فقد انفسخ الرهن ، ومنهم من يقول : لا ينفسخ ، وان حط المرتهن من ثبن الرهن ما يحط الناس فيما بينهم أو أكثر أو أبرأه من الثبن فلا يجهز ذلك ويضمن ، وقيل : جائز ويضمن ، وأما اعطاق ه الرهن أو كل ما يخرجه من ملك صاحبه غير البيع فلا يجوز ، وأن أعطاه على العوض أو بدله بعد ما جاز له بيعه بمثل قيمته فلا يجوز ، وقيل : جائز ا ه .

ولا يجوز للمرتهن أو المسلط من أنواع أخسراج الرهن من ملك

ولا تجوز هبة الرهن ، وان بشرط الشواب ولا مكاتبته ان كان رقيقا ولو بأكثر من ثمنه ، وينفسخ بذلك ولا يتحرر به ٠

الراهن الا البيع المحض ، وما سواه لا يجوز ، كان نيه معنى البيع من المعاوضة أو لم يكن ، وذلك أنه قد يتوهم المرتهن أن له أن يتصرف في الرهن أي تصرف أراد على أن يحسبه من دينه كهبته ولو بلا ثواب وكتحريره لكفارته أو غيرها ننصاوا على أنه لا يصح له ذلك كما قال المصنف .

(ولا تجوز هبة الرهن وان بشرط الثواب) ولو كان الثواب يساوى سعر الرهن بالاستقصاء في السوق أو أكثر غيتضى الثواب في حقه ، لا يجوز ذلك سواء كان الثواب مستقبلاً جلبه المرتهن بهية الرهن أو ماضياً في ذمته أبراها منه بالهبة ، وأما هبته بمعنى بيعه فجائز على حد ما مر في البيوع مثل أن يتول : وهبته لك بكذا بدل توله : بعته لك بكذا ، (ولا مكاتبته) أي مكاتبة الرهن (أن كان رقيقاً ولو) كانت المكاتبة (باكثر من ثبنه) أي من ثبن الرهن أو من ثبن الرقيق والماصدق واحد ، لأن الرهن رقيق نبتضى المرتهن ما يعطيه العبد المكاتب في حقه لا يجوز ذلك ،

(وينفسخ) الرهن (بذرك) ، وذلك لتعديته ، والاشارة عائدة الى ما ذكر من المكاتبة والببة والبيع لأجل أو بخيار أو بغير ما يباع به من العين ، ومن أجاز من العلماء ما أجاز من ذلك لم ينفسخ عنده (ولا يتحرر به) لأن الذي كاتبه غير مالك له ولم يكاتبه باذن المالك ولم يجز له ، وأن تزايد العبد مريداً للمكاتبة وغيره لم تجز زيادته وبطل البيع ، والفرق بين هذه المسالة من نحو الهبة والمكاتبة والمسالة قبلها من بيع الأجل والخيار والبيع

بالعروض حيث اختلف في الأولى: هل صحبت أو نسلت ؟ واتفقوا في الثانية أنها نسدت أنه لم يفعل في هذه ما يسمى بيعاً ، والأولى فعل فيها ما يسمى بيعاً ، والغرق بين ذلك كله والبيع المنسوخ أن البيع المنسوخ لا يجوز ، ولو أجازه البائعان ، لانه منهى عنه بالشرع بخلاف هذه الوجوه فلا ينفسخ بها ارهن ، وان لم يجزها الراهن حيث كاتت من جهة البيوع التي تجوز في الشرع ويننسخ بيوع الانتساخ ، وان أتم الزاهن المكاتبة أو الهبة تهت ، واستظهر « الوراني » من كلام شيخه أبي سنة ، وهو ما ذكرته أنها لا تتم لانها ليست بيعاً ، والذي عندي أن الرهن لا ينفسخ بالهبة ولا بالمكاتبة ولو بطلتا ، وأنهما أن أتمهما الراهن تهتنا ، وأن معنى قول الشبيخ بعد ذكرهما أنه اذا غط ما لم يؤمر خرج من الأمر أنه خرج عما أمره الراهن أن ينعله وتخطئاه الى غيره ، علم يثبت غطه لأنه خالف فيه الأمر ، وليس المراد اته خرج عن الارتهان ، وأنه انفسخ الرهن ، بل الرهن ثابت ومعله باطل لأن هبته ومكاتبته ليستا بيعا منفسخا كما يدل له تهول الشيخ ، مان قال قاتل : ما الفرق بين هذه الوجوه والبيع المنسوخ ؟ قيل له : البيع المنسوخ لا يجوز ولو أجاره المتبايعون لانه منهى عنه بالشرع بخلاف هذه الوجوه ، على أنه اراد بهذه الوجوه الهبة والمكاتبة والبيع بالعروض أو نسيئة أو بيع خيار ، والله أعلم .

فصيل

ان قال الراهن او قرييه او صديقه للمرتهن : خذ مالك على الراهن لم يجز له بيعه بعد ، • • • • • • • •

غصل

(أن قال الراهن أو قريبه) من جهة الأب أو من جهة الأم وارث أو غير وارث (أو صديقه للمرتهن) أو نائبه بخلانة أو وكالة ، سواء كان المسلط أم لم يكن ، أو قال للمسلط : (خذ مالك) أى الحسق الذى لك (على الراهن لم يجز له بيعه بعد) ، لأن بيعه بعد عرض ماله عليه ضرر ، والضرر لا يحل ، والرهن أنما يباع أذا لم يفك ، أما أذا غلق أو عرض عليه الحق عليه الحق غلا يباع ، غان بأعه بطل البيع ، لكن أن عرض عليه الحق بحيث لا يمكنه قبضه أو عرضه عليه ناقصاً أو على خلاف ماله أو بحيث بالدعوى التي يكون التول نيها قول المرتهن أو قال له : أنظرني وألو سناعة ، غان له أن يبع ، وأن جاءه بحته قبل عتد البيع لم يثبت البيع ، وأن عرض عليه الذي ليس بصديته ولا وكيل ولا خلينة ولا مأمون جاز له البيع وجاز له القبض وترك البيع ، وقيل : كل من عرض عليه حقه من أقرب أو صديق أو أجنب لزمه القبول عنه ولم يجز له البيع ،

وحمل كلام المصنف عليه اولى ، غيكون ذكر القريب مناسبة لا قيداً ،
ولا يعتد بعرض الحرام أو الريبة أو من يعامل ذلك ، وان لم يقبل الراهن
عطاء من أعطى عنه من قريب أو صديق أو غيرهما وقد قبضه المرتهن
فلا رجوع لمن أعطى فيما أعطى ، ولا يرجع المرتهن الى بيع الرهن ،
ولو حجر الراهن على المرتهن أو المسلط أن يقبض عن الذي يعطى عنه ،
أو حجر على الذي أراد أن يعطى عنه أن يعطى عنه ، وأن عرض عليه
من لا يصح غطه كطفل ومجنون ، ومن حجر عليه الامام أو نحوه أو
العشيرة ماله غله أن يبيع الرهن ولا يقبضه ، وأن قبض ولم يصح قبضه
غله الرجوع الى بيع الرهن و

قال أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر فى « الجامع » : ولا يبيع المرتهن الرهن أذا عرض عليه الراهن ماله أو من قام بهقامه ، وهذا أذا عرض عليه بنفسه ، وأما غيره مما يقضيه فى دينه فلا يمنعه ذلك من بيع الرهن ألا أن اشترط ذلك الراهن أول مرة ، واختلفوا فى عرض الاجنبى الذى لم يوكله الراهن ، منهم من يقول : يبيع ، ومنهم من يتول : لا يبيع ، وأما أن عرض عليه ماله ، ولم يصل المرتهن ألى تبضسه بمعنى من المعسانى ، غانه يبيعه ويستوفى ماله الا أن منعسه له خوفا من مصائب القضاء مثل حضور الشهود وحكومة الحاكم وما أشبه ذلك .

(ولا يبيع) ننى بمعنى النهى أو ننى على أصله ، أى لا يصبح شرعاً أن يبيع المرتهن أو المسلط (أصلا) مرهونا (أن وجد وعاء حقه في علته) ، أي غلته التى لم تعد رهناً على الخلاف السلبق نيها ، (أو) لا يبيع حيواناً

مرهونا ان وجد ونماء حقه (من) غلة (حيوان) او عرض هو ذلك الحيوان او العرض المرهون ، يعنى الغلة التى تعد رهنا على الخلاف السابق نيها ، لأن ذلك ضرر والضرر لا يحل ، (وقد مر") في وسلط قوله : نصل « السخرى » : ما لم يشترط عند عقده الخ ، وكذا لا يبيع أصلا أو حيوانا أو عرضا في كل الحق ، وقد وجد وناء بعض حقه في الغلة ، نماته يبيعها ثم يبيع من غيرها ما يتم به حقه ، وان باع ذلك وترك الغلة لم يبطل البيع ، ولو كانت الغلة تنى بحقه كله ، وكذلك اذا كان الرهن أصلا وعرضا غليبيع العرض أولا ثم الأصل ، وان خالف ذلك لم يبطل البيع ، وقيل : بطل بيع الشيء تبل الغلة ، ويبيع الحرث والثمار قبل الشجر ، والشجز تبل الدار والأرض ، والأرض وما غيها كبئر قبل الدار ، ويبيع الحيوان قبل سائر العروض ، وكل ما يخلف نساده قدمه في البيع ، ولا يبطل بمخالفة ذلك ، وان كان الرهن ياتي على الأصل والغلة والعروض أو بخالفة ذلك ، وان كان الرهن ياتي على الأصل والغلة والعروض أو ونحوه مها رتبته التأخي عن الآخر، ولائه مظنة البقاء عن الضيعة «

وفي « الديوان » : وان كان الرهن ارضاً وما اتصل بها من الحيطان والاشجار وهو يصيب وغاء حقه في بيع بعض ذلك دون بعض غانه ينظر ما يصلح بيعه للراهن غليبعه ، وان باع تسمية منه أو البعض غجائز ، وان كان الرهن أرضا وما اتصل بها مع جميع ما ينتقل من الحيوان أو غيره ، غان أولى بالبيع المنتقل دون الأصل ، وأن كان الرهن أصلا وفيه ما قرب وما بعد من المنزل غانه يبيع ما بعد ويترك ما قرب ، وأنما ينظر في ذلك الى ما يصلح للراهن غلينعله ، وأن لم ينعله فكل ما باع من الرهن غبيعه جائز حيوانا كان أو غير حيوان ، أصلا كان أو غيره ، قرب اأو

وكذا خليفة الوصية ، وليبع بقدر حقه ان كان في الرهن فضل بتسمية منه لا بمجهول ، • • • • • • • • • •

بعد ، واذا حل" أجل بيع الرهن ، وقد كانت له غلة قد أدركت غانه يبيع الغلة ويستوفى منها رأس ماله ، غان بقى شيء من الديّن غانه يبيع من الرهن ما يقابل ذلك ، قلت : ومن الغلة المدركة صوف الشباة اذا بالغ أوان الجز غلا يبع الشباة ان كان يجد وغاء حقه فى بيع صوفها اذا أدرك الصوف ، وان باع الرهن وفى غلته ما يستوفى منه رأس ماله غلا يجوز بيعه ، وإن بلغ الأجل وقيمة الرهن أكثر من رأس ماله ، غانه يبيع من الرهن ما يقابل ماله الا أن لم يجد الا بيع الكل غله ذلك ، وأن كان الرهن منا الديّن أو أقل " ، وأن كانت قيمة الرهن مثل الديّن أو أقل" ، وأن كانت غلا يبيع الا ما ناب الديّن ، فان باع أكثر غلا يجوز الا أن لم يجد من يشسترى بعضا دون بعض غليبع الكل ، ولا يجوز بيع التسمية منه ، وأن كان الرهن شيئين أو أكثر غله أن يبيع كل وأحد على حدة أو فى صفقة .

(وكذا خليفة الوصية) لا يبيع الأصل أو الشيء قبل النفلة ، وان معل لم يصح البيع عند بعض وصح عند آخرين ، ويتصور ذلك بأن يحجر الميت المال بيده أو يجعل بيده ما ينفذ به الوصية أو يعطيه الورثة أو يرهن ، (وليبع) مرتهن أو مسلط ومثلهما خليفة الوصية (بقدر حقه ان كان في الرهن فضل) عن حقه بجازء مشخص يصلح المنداء عليه كنخلة كذا عندى ، أو (بقسمية) متعلق ببيع والباء الالصاق المجازى ، أو المعنى : وليوقع البيع بتسمية أو في تسمية ، أو « الباء » زائدة في منعول يبع (بهنه لا بمجهول) في ظاهر الاسلم كقطعة يميزها من الأرض ولو عرفها المسترى ، وإن باع الكثر من حقله أو باع الكل أو قطعة

وان كان كفد النين باع تسمية منها لا واحدا ، ولو وجد وفاء حقه فيه ان لم يشترط بيع الكل ولم ياذن له راهنه في ذلك ، • • •

ميزها من جملة الرهن بطل البيع ، وقبل : لا يبطل ، وان شرط ذلك لا يبطل ، وكذا لا يبطل ان كان لا يجد البيع الا ان باع الكل أو أكثر من حقه أو قطعة ، ويحتمل أن يريد بالجهالة جهالة تسمية القطعة كيف تكون من الجملة أنصَّفاً أو ثلثاً أو غير ذلك ، ويحتمل أن يريد بالجهالة جهالة ما ينوبها من جملة الدَّين بخلاف التسمية كالنصف ، فان نصف الدين متعلق بنصف الرهن ، وثلثه متعلق بنطق بهذا .

وذكر « الوراانى » إن معنى قول الشيخ : مجهول ، أنه لا يعلم مسا
تساوى هذه القطعة بخلاف التسمية من الأرض ، ويدل له قوله : قل مسا
يساوى الدين الذى نبيه بلا زيادة ولا نقصان ، وذلك الجهل غبن على
الراهن ، قلت : أوضح من ذلك أن يقول : بعت من ذلك عشرة أحواض
الراهن ، قلعة قدر كل منها كذا أو كذا فراعا أو باعا منها حيث شاء
المشترى منها ، (وان كان كفد الذين) أو كنظتين ونحو ذلك مما تعددت
أفراده وكانت اثنين أو ثلاثة غصاعداً (باع تسمية منها لا واحدا) أو اثنين
أو أكثر مع ترك الباقى ، وجاز ذلك عندى ، (ولو وجد وفاء حقه فيه أن
لم يشترط بيع الكل أو لم يائن له راهنه في ذلك) الذكور من بيع مجهول
الكل غله أن يبيع الكل ، ولو وجد وفاء حقه في بعضه وله أن يبيع أكثر
من حقه ، وأن باع قطعة أو غد النا أو أجاز له أو أكثر غلجاز له ، جاز ،
الرهن ولو وجد الوفاء في غلته .

وكذا خليفة الوصية ، وان كان بيده لرجلين فاراد احدهما ان يفك سهمه منه اخذ منه منابه من الدين وباع سهم الآخر ان شرط

(وكذا خليفة الوصية) يبيع بقدر الوصية بتسمية مما جعل الميت في يده او رهنه له في الوصية أو جعله الوارث في يده او من المال كله اذا بجعل كله لا بمتدار مخصوص متميز ولو غرداً أو غردين أو أكثر من ذلك من أغراد متعدد ولو وجد فيه وغاء الوصية الا أن أجاز له الوارث بعد النعل أو تبله فيجوز ، وأن لم يكن الموصى أو الوارث جبعل ذلك في يده ولا رهنه ، غانما يبيع الوارث أو من أذن له الوارث أو أمره الوارث أو وكله أو استخلفه فيعطى الوارث صاحب الحق من الثمن ، وأن شاء أعطاه من أو استخلفه فيعطى الوارث صاحب الحق من الثمن ، وأن شاء أعطاه من ماله بلا بيع باع أو لم يبع ، والذي عندي أنه يجوز للمرتهن وخليفة الوصية بيع قطعة أو فرد وما غيرق ذلك يميزه أن وجد وفاء حقه ، مثل أن يعين نظة أو نخلتين أو أكثر أو تصعة أو قطعتين أو أكثر أو غدانين نوا أكثر ، أو تسمية مما يميزه من جهلة كنصف نخلة أو نصف تطعة أو نصف تطعة أو نصف نخلة أو نصف تطعة أو نصف ندان ، ولو لم يكن شرط ولا أذن ولا أجازة .

(وان كان) الرهن (بيده) أى بيد المرتهن ومثله المسلط (الرجلين) أن ومثلهما الثلاثة وأكثر في دين واحد عليهما ، أو ديون عليهما ، لا كل على واحد على حدة ، (فاراد احدهما أن يفك سهمه منه أخذ منه منابه من الدين) وأخذ هذا سهمه من الرهن أن تهيز على حدة ، والا أخذه بالتسمة مع المرتهن أو المسلط ، وأن لم تمكن القسمة نهو له شائعاً لا يباع (وباع سهم الآخر أن شرط)

الى آخر حقه ، والا فلا يبع حيث أخذ بعضه ، وأن قال له : لا آخد عنك الا جميع حقى والا فأبيع الرهن فله ذلك ، وكذا أن مات الراهن فأراد بعض ورثته فك منابه على هذا الحال ، وكذا خليفة الوصية ، وأن كأن في يده رهان متفرقة ، . . .

ان الرهن بيده (الى آخر حقه والا) بشترط ذلك ، (فلا يبع) سهم الآخر (حيث أخذ بعضه) اى بعض الد"ين ، هذا هو المعبول به ، وتقد"م تولى ان له أن يبيع الرهن ولو أخذ بعض د ينه ، (وان قال) الرتهن أو المسلط (له) أى لمريد نك" سهبه : (لا آخذ منك ألا جميع حقى) ، فينفك الرهن كله (والا) تعطنى جميع حتى (ف) النا (أبيع الرهن)كله ، (فله ذلك) ، لأن ذلك كله رهن رهنا واحدا ، (وكذا أن مات الراهن فاراد بعض ورثته فك منابه) مها رهن (على هذا الحال) حال أن غيره يأبى من أن ينكوا منابهم يتبل مناب سهم من فك ، ويبع سهم من لم ينك أن شرط الى آخر حته ، والا لم يبعه ، وله أن يتول الوارث : لا أتبل عنك الا أن تنك" الكل أو أبيع الكل ، وإذا يبعه ، وأنه الم يبع لائه تريب الراهن أو زاوجته ، والزوجة أتوى من الصاحب في الوصية ليفك سهمه ، مها جعله الموصى في يد الخليفة الوصية أو رهنه في الوصية ليفك سهمه ، مها جعله الموصى في يد الخليفة الوصية أو رهنه في يده ، فله أن يتبل ، وله أن يتول : لا آخذ الا جميع حتى ، والا غانا أبيع يده ، فله أن يقبل ، وله أن يتول : لا آخذ الا جميع حتى ، والا غانا أبيع ما جعل الوصية ،

· (وان كان في يده) اي يد المرتهن ، ومثله المسلط رهنان أو (رهان متفرقة

لواحد أو الأكثر فلا يبعها في صفقة ، ور خصّ ان علم ثمن كل قبل البيع ، والعمل على الآول ، وان باع رهنا ثم رد عليه بعيب أعاده

لواحد أو الكثر) رهنت رهنا في دَين واحد كان عليهم ، (فلا يبعها في صفقة) بثمن واحد يكون مجموعها به ، ولا كل واحد بثمن على حـــدة تجهمها الصفقة الواحدة ، لأن كل واحد يسمى رهنة مستقلاً على حدة ، ولأن ثمن كل واحد منها يحتاج أن يكون معلوم العدد ، معلوم العين ، متميزاً على حدة حتى يتضى به الحق المتعلق به ، لأنه قد لا يفي أحدها بما هو فيه ، وقسد يفضل ، وقد يستحق وقد يكون فيه العيب ، وقد يذهب الثمن قبل أن يتضيه ، وقد يقع غير ذلك مما يحتاج معه الى بيان عدده وعينه ، ولانه قد يروج الكاسد منها بالمنفق ، الا أن شرط عليهم البيع في صفقة ، (و) لهذا الذى ذكرنا من كون علة المنبع احتياج ثمن كل أن يكون معلوما حتى يقضى في الحق الذي تعليق به ، (رخص) البيع بصفتة واحدة ولو لم يشترط ذلك (أن علم ثمن كل قبل البيع) بتتويم المدول ، غلما كان البيم وافق ذلك ولم يخالف ، أو سام كلاً على حدة ولما أراد عقد البيع خلطها في الذكر باسم وعقد عقدة واحدة ، (والعمل على الأول) هذا تصريح بمسا يغنى عن ذكره جعل الأول من نفس كلام المسنف كالشبيخ بلا نسبة لاحد ، ولا حكاية مع حكاية الثاني ، ولا سيما حكايته بمادة الترخيص ، وتقدم عن « الديوان » كلام في ذلك .

(وأن باع) المرتبن أو المسلط (رهنا ثم رد" عليه بعيب اعاده) إلى اعاد

ثانيا ، وقد مر" ، وكذا خليفة الوصية ، ويدفع مشتريه الثمن للمرتهن

البيع ، اى أو قعه زماناً (ثانياً) أو ايتاعاً ثانياً بعد الايقاع الأول في الزمان الأول ، (وقد مر") ذلك في كلامي عن « الديوان » ، ولم أي أيْن مر" في كلام المصنف ، ثم ظهر أنه مر" في كلامه من هذا الكتاب (كتاب الرهن » تبيل قوله : باب ان قال الراهن نمات في رهنك ما ينسخه ، ومن قال : ينسخ البيع بالعبب نسخ الرهن ، (وكذا خليفة الوصية) ان باع ما جعل في الوصوة أو أعطى نيها ورد عليه بعيب نمانه يعيد البيع ، ثم أنه أن رد" على المرتهن أو المسلط أو خليفة الوصية فأعاد البيع ، نكان في ثمنه النشل عن الد"ين أو الوصية رد الفضل للراهن أو الوارث ، وأن نقص ضمن ما نقص عن الثمن الأول أن دلس المشترى بالعيب ، وفي حكم التدليس أن يعلم بالعيب نيفلط أو ينسى أو يخبر به أو ينسى العيب ، وأن لم يكن به ولم يخبره به من يصعقه ، نملا يضمن ما نقص عن الثمن الأول ، وذلك به ولم يخبره به من يصعقه ، نملا يضمن ما نقص عن الثمن الأول ، وذلك به ولم يخبره به من يصعقه ، نملا يضمن ما نقص عن الثمن الأول ، وذلك أذا رد"ه بحكم الحاكم ، وأن رده بغير حكم الحاكم ضمن ما نقص في الحكم ، وأن رده بغير حكم الحاكم ضمن ما نقص في الحكم ، وأن رده بغير حكم الحاكم ضمن ما نقص في الحكم ، فيل ما هو في حكم التدليس ، وتقدم كلام مرسوط في ذلك عن « الديوان » ، فيل ما هو في حكم التدليس ، وتقدم كلام مرسوط في ذلك عن « الديوان » ، فيل ما هو في حكم التدليس ، وتقدم كلام مرسوط في ذلك عن « الديوان » ،

(ويدفع مشتريه) اى مشترى الرهن الا الثمن المرتهن) اذا باعه المرتهن أو المسلط اذا باعه المسلط ، ولو كان المرتهن أو المسلط خائناً ، الأن الراهن

وان كان أكثر من حقه ، ويقضيه في حقه بلا احتياج لقضاء راهنه ان اتفقا على ذلك أولاً ، والا فلابد من قاض وهو الراهن أو نائبه ، ويكون الثمن بيدة رهنا ما لم يقض • • • • • • • • •

قد ائتهنه ومن يده خرج للمشترى ، (وان كان اكثر من حقه) ، لأن المرتهن او المسلط هو الذي عقد البيع ، ومن عقد البيع يأخذ الثمن ، وأن أعطى الفضل للراهن لم يضبن ، (ويقضيه) أي يتضى المرتهن النبن (في حقه) أي ينوى انه تد تبلكه في حقه أو المسلط في حق المرتهن (بلا احتياج القضاء راهنه) ، وهو أن يقول المرتهن أو المسلط المسكه في الحق (أن أتفقا على ذلك) المذكور (اولا") عند العقد أو بعد ، ولو بتراخ ، ولو حال البيع من أنه يتضيه المرتهن أو المسلط بلا احتياج لقضاء الراهن 4 ولا يضبئ ما بقى بعد الخذ حقه ، واذا قال بشروط الرهن نقد دخل ذلك الا أنه يعلمان ما شروطه (والا) يتفقا على ذلك (غلا بد من قاض) ، وان أخذ سهمه ضمن الباتي ، (و) القاضي (هو الراهن أو فاتبه) بوكالة أو خلافة أو أمر ، وقضاؤه كما مر" آنفاً أن يقسول المرتهن أو المسلط: امسكه في الحق ، ولا يحتاج أن يتبضه منه ثم يرده ، وقيل : اذا باع المسلط ، فهو الذي يقضى الثبن المرتهن لا الراهن هو الذي يتبضه للمسلط في حق المرتهن ، وقيل : يقضى المسلط أو المرتهن الثمن في الحق بلا قضاء من الراهن ولو لم يتفقا على ذلك أولاً ؟ (و) على التول الأول اذا لم يتفقا على ذلك أولاً (يكون الثمن بيده) أي بيد المرتهن ومثله المسلط (رهنا) أي كالرهن ، نبيطل بالانتفاع ، ويذهب الحق بذهابه على الخلاف السابق في الرهن نفسه ويقع فيه ما يقيع في نفس الرهن من الأحكام (ما لم يقض) بالمفعول ، فيشمل كل من يصح له ، وان يكن فيه وفاء لحقه اجبر الحاكم راهنه على الباقى له بلا دعوة وبلا شهادة ان بلغ الخبر عنده أولاً وعرف الدين واتم الرهن وبيعه • • • • • • • • • • • • •

منه القضاء من راهن أو نائبه ، أو بالبناء للفاعل الذى هو واحد من اثنين الراهن ونائبه ، فيكون شاملاً أيضاً ، أى ما لم يتضه أحدهما (لله) أى : للمرتهن ومثله المسلط اذا كان ، وان تبض المرتهن أو المسلط الثمن ولم يتضه الرأهن فتلف ، فقد ذهب بما فيه ،

وفى « الديوان » : وان باع الرهن غاخذ الثبن ، نقضاه فى ماله نليستشهد على ذلك ، غان أخذ الثبن غصرفه فى حوائجه غجائز ، ومنهم من يقول : حتى يقضيه فى دينه ، وان أمسك كذلك نهو رهن ما لم يقضه ، وان حل أجل بيعه غامتنع من بيعه ، وقد كان غيه الغضل ، غاستمسك به الراهن ليبيعه ويأخذ الغضل ، غائه يدرك عليه ذلك ، غان استثنع بثمن الرهن قبل أن يقضيه ، فقد انفسخ ، اه بتصرف كما هــو كثير فى نقلى عبارة « الديوان » .

(وان لم يكن فيه) اى فى الثمن (وفاء لحقه أجبر الحاكم راهنه على الباقى له بلا دعوة) أى بلا نتصب خصوبه (وبلا) احضار (شهادة أن بلغ) المرتهن أو المسلط (الخبر عنده) أى عند الحاكم (أولا وعرف) الحساكم (الدين وأتم الرهن) أى حكم بتهامه وصحته) (وبيعه) أى وصحة بيعه بأن أذن له فى بيعه لمريد والا يبلغ عنده) بل بلغ عند آخر أو لم يبلغ ، مع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويجسبر المرتهن للراهن على الفضل ان كان ، وثبت بلا دعسوة مستأنفة ٠

أن الرهن أصل ، أو لم يبلغ لكونه عرضاً كلّغه الحاكم حضور الخصم ، وبيان ذلك ، وينبغى أن يردهما لمن بلغ عنده أولا أن علم أنه بلغ أولا عند غيره ، (ويجبر الرتهن الراهن على الفضل) أن يعطيه للراهن (أن كان) النضل (وثبت) ، وقوله : (بلا دعوة مستانفة) عائد الى قوله : يجبر ، والله أعلم .

خاتمــة

خسساتية في اختلاف الرهن والمرتهن ودعواهها

ن (يقبل في رهن قول مرتهنه) أو المسلط (مع يمينه) أن الأمر كما تنال (أن اختلف مع راهنه) في نفس الرهن بعد ثبوته ، هل هو هذا وما يتعلق به من كونه قد تلف وأن صفته كذا وثبنه كذا أو أجله كذا ، وغير ذلك مما يأتى أن شاء الله ، وذلك لأن الرهن في يده كأمانة ، نفعلى الراهن البيئة ، لانه مد ع بعد ثبوت الرهن والمرتهن أو المسلط مدعى عليه ، (و) يتبل (في حق) هل هو من جنس كذا أو كميته كذا ، ونحو ذلك مما يتعلق بالحق على ما يأتى أن شاء الله عز وجل ، (أو كونه) أى كون الرهن أك أى كون ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هو رهن في دعوى المرتهن (أيس برهن) بيد المرتهن أو المسلط ، بل حصل ما هن الوجوه ما من الوجوه .

وان بكونه أمانة قول الراهن كذلك ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(وان بكونه امانة) ، بالتغ بتوله: وان بكونه امانة ، لأن الأمانة اترب من الرهن ، بل يعم كل ما لم يترتب في ضمان من هو عنده ، مع كونها تريبة من الرهن يتبل تول الراهن انه ليس رهنا ، (قول الراهن كذلك) اى مع يينه » لأن المرتهن في ذلك مد ع على الراهن تمطيه البيئة ، والراهن مدعى عليه ك وذلك تول اصحابنا والبصريين والكونيين ، وقال اهل المدينة مالك واصحابه: التول قول المرتهن نيما في يده وفي الحق الى تيمة الرهن ، وأن الرهن كلابينة في مقدار الدين نقوله تعالى : ﴿ ولم تجدوا كاتباً تمرهان متبوضة ﴾ (1) نجعل الله تعالى الرهن بدلا من البيئة نيحكم بتيمة الرهن ، اذ كان بدلا من البيئة ، وقال أيضاً نيمن لم يؤخذ عنه الرهن واستغنى عن بيئة الرهن بامانته ، غدل أن الرهن بيئة يكتنى بها عن واستغنى عن بيئة الرهن بامانته ، غدل أن الرهن بيئة يكتنى بها عن الشهادة ، ولما لم يكن اكتنى أيضاً بامانة من عليه الحق موصى بتقوى على المدعى والبيين على المنكر » (٣) ،

وفى « الديوان » : وان وصف مدعى الرهن صفة الرهن ولم يصفه الشهود ، بطلت شهادتهم ، وان وصفه الشهود دون المدعى ، فقيل : جازت شهادتهم ، وقيل : لا ، وتنصب الخصومة فى رهن عيثته مدعيه أو لم يعينه ، وان خالف أحد الشاهدين دعوة المدعى لم تجز شهادته ، وكذا أن خالفته شهادتهما ، وقسد أثبتا الرهن وان شهدا بأكثر مها ادعى أنه رهن

⁽١) البترة : ٢٨٢ ٠

⁽٢) البترة : ٢٨٣ .

⁽۲) تقسم نکره ۰

وتفصيله أن أدَّعى المرتهن تلف الرهن أو صفته بعد تلفه حليَّفه على تلك الصفة فيقو مه الأمناء فيتبع الراهن بالنقض • • • • •

بطلت شهادتهما ، وان شهدا بأقل" مما ادعى بطلت ، وقيل : جازت على ما اتفقا عليه اذا شهدا بأقل من دعواه ، وان اختلفا في الأوقات أو الأملكن التي رهنه غيها له جازت شهادتهما ، وإن اختلفا في الرهن أو غيها رهن غيه غلا تجوز ، وأن ادعى رجلان رهنا على رجل فجحدهما ، فأتيا بالشهود فشهذوا لأحدهما دون الآخر بطلت شهادتهم ، وأن الدعى رجل على رجلين رهنا فشهد الشهود على أحدهما عيناه أو لم يعيناه بطلت ، وأن شهدوا أنه رهن له أحدهما بأمر صاحبه أو بغير أمره فيجوز له فجائز لو ادعى الراهن أنه رهن له هذا وأنكر المرتهن أن يكون قد رهنه فالقول قول المرتهن وعلى الراهن المبيئة ،

(و) ذلك الذى ذكره المصنف اجهال (تفصيله) أنه (أن ادعى الرتهن تلف الرهن أو صفته) أى ادعى معرفة صفته وتحقيقها كسن وسمن (بعد تلفه حاتفه على تلك الصفة (التى ادعاها فيقوله الأهناء) عليها لتلغه ، فالحلف والتقويم كسا تعلقا بالصفة تعلقا بالتلف من حيث أن الحلف والتقويم لا يتصوران لو كان موجوداً لم يتلف بل يبيعه بيعاً ، ولو كان لا يمين على الذهاب ، لأن الراجح أنه ذهب به ماله ، وفائدة التقويم أن يتبين النقص فيه أن كان ، فيتبع به المرتهن الراهن على تول راجح ، كما قال : (فيتبع الراهن بالنقص) أو أن يتبين فيسه الزيادة فيتبع بها الراهن المرتهن أميناً فيسه والراجح أنه أمين فيه ، وقيل : يحلف أيضاً على الذهاب ، وهو المناسب لقول من قال من قال المنا الراهن أميناً فيه ، لقول من قال من قال الذهاب ، وهو المناسب لقول من قال النقاض يقيمته ، وقيل القيمة عوضه ولا التقاضى يقيمته ،

ويقبل قوله في ثمنه اذا باعه ، وادعى الراهن باكثر ، وقوله في كمية ما رهن فيه ، كأن قال في عشرة ، والراهن في عشرين وفيما اتفق عليه مما يدرك على الراهن ، · · · · · · · · · · · · ·

(ويقبل قوله) مع يمينه (في ثمنه اذا باعه) أنه باعه بكيبة كذا وبجنس كذا كجنس الدناتير أو جنس الدراهم وجنس ما نيه الرهن وغيره على ما مر ، وادعى الراهن) أنه باعه (ياكثر) أو بجنس آخر ، ويحتمل أن تكون (الباء » زائدة في المفعول ، وكذا يكون القول قول المرتهن في ذهاب الثمن بعد البيع ، وفيما اشترى به من جنس اللاين وكهيته ما اشترى به ، وذهاب ما اشترى به ، وذلك في الذهاب قبل القضاء ، ويحلف في ذلك كله أن أتهمه الراهن وطلب تحليفه ، (و) يقبل (قوله) أيضاً مع يمينه إلا في كمية ما رهن فيه ، كأن قال :) هو مرهون عندى (في عشرة) من العشرين التي لى عليك فيه ، كأن قال :) هو مرهون عندى (في عشرة) من العشرين التي لى عليك لا في العشرين التي لى عليك لا في عشرين التي لى عليك كلها ، (و) قال (الراهن) : رهنتها لك غيما أذا ذهب الرهن غانه يذهب مشالاً بالعشرة ، ويتبعله بالعشرة التي مرت في حكم ذهاب الرهن .

وفى « الديوان » : ان اتفقا على عقد الديّن ، فقال الراهن : رهنت هذا الشيء في ديّنك على " كله والشيء قيمته مثل الديّن أو أقل أو أكثر، وكذيّبه المرتهن ، وقال له : انها رهنته لى في بعض الديّن دون بعض ، فالقول قول المرتهن .

وقال أبو العباس احمد بن محمد بن بكر رضى الله عنهم فى الجاليع:
القول قول المرتهن فى قيمة الشيء المرهون بعد التلف ، وفى رهن الشيء فى
الدين كله أو بعضه ، (و) يقبل قوله مع يمينه (فيما أتفق عليه) أى على
الرهن (مما يدرك على الراهن) وهو كل ما احتاج اليه الرهن من أكل وشرب

وفي جنس الرهن ، كأن قال : هــذا ، والراهن : لا بلغــيره ،

ولباس ودهن ومداواة ونحو ذلك ، غفطه المرتهن من ماله لغيبة الراهن وعدم من يقوم مقامه ، أو لامتناعه هو أو خلينته ، والقول قوله مع يبينه ، أيضاً في غلة الرهن ونهائه ، سواء قلنا أنها رهن ، لأن حكمها حكم الرهن ، أو قلنا أنها غير رهن لأنها في يده كالأمانة ، لكن تذهب من ماله في قول ، وحكم الوكيل على النفقة والمصروف وحكم الخليفة أذا لم يصدقا أنهما يحلفان مطلقاً ، ولا ينزعان عن اليمين كالنزوع من يمين المضرة ولو أدعيا ما يشتبه الا على قول من يرى النزوع من يمين المضرة ، إل و) يتبل قوله أيضاً مع يمينه (في جنس الرهن) أراد به ما يشمل النوع وفي عينه ، قالجنس مثل أن يقول الراهن : رهنت لى هذا الشعير ، ويقول الراهن : بل هذا البر ، أو يقول : رهنت لى هذا الجمل ، ويقول الراهن : رهنت لى هذا الجمل ، ويقول الراهن : بل هذا البر ، أو يقول : مذا العبد ، غيقول : رهنت لى هذا الجمل ، نيقول : من المن النوع وفي على المن النوع وفي الراهن عنه المنا أن يقول : هذا العبد ، نيقول : بل ذاك ، ألا أن أدعى الراهن عمدة ما أدعاه رهنا أولا أو وصفه شهوده .

ففى « الديوان » : ان اتفق الراهن والمرتهن على رهن الثوب ، فقال له المرتهن : هذا ثوبك الذى رهنت لى ، فكنبه الراهن ، فالقول قول المرتهن ، الا ان ادعى الراهن صغة الثوب أولا ، وان وصفه شرهوده ، فعلى المرتهن أن يأتى بتلك العسفة ، وان أقر المرتهن المرتهن أن يأتى بتلك العسفة ، وان أقر المرتهن أنه رهن له ثوبا يسموى كذا ، وثسهد الشهود بذلك ، فلا تقبل منه الا تلك الصفة ، وعلة ما ذكرناه من قبول قول المرتهن ما ذكر بقدوله : (كان قال) المرتهن : الرهن (هذا ، والراهن : لا بل غميه ، بقدوله : (كان قال) المرتهن : الرهن (هذا ، والراهن : لا بل غميه ،

لان القول قول من كان الشيء بيده ، وان بغصب مع يمينه ، وعلى الراهن أو رب الشيء بيان أنه غيره ، • • • • • • • • • •

لأن القول قول من كان الشيء بيده) في نفس الشيء وصفته وكميته لأنه غارم ، والقاعدة أن القول قول الفارم مع يمينه .

(وان) كان (بس) سيده بوجه غير شرعى كس (سفصب) وسرقة وغلط ولا سيما بوجه شرعى كصنع واستعارة واستيداع (مع يهينه) أن الشيء الذي غصبته منك أو سرقته أو غلطت نيه أو ناولتنيه لأصنعه لك أو أعرتنيه أو استودعتنيه هو هذا أو هذا وحسده نقط) مان كان الرهن بيد الراهن كان القول قوله مع يهينه في دعوى اته هذا لا هذا ونحو ذلك) (وعلى الراهن) في مسألة الرهن المذكورة (أو ربالشيء) في مسألة الرهن المذكورة (أو ربالشيء) في مسألة من كان الشيء بيده المذكورة عقبها (بيان أنه) أي أحد الشيئين : الرهن والشيء (غيره) أي غير هذا الذي يدعيه المرتهن أو الغاصب ونحسوه .

وفي « الديوان » : ان قال المرتهن : رهنت لى هذا ، وقال الراهن : بل هذا ، غاتى كل واحد ببيان فكلاهما رهن في الدين ، وان بين احدهما غالرهن ما بين عليه ، ويدرك عليه الآخر اليمين انه ليس الآخر هو الرهن ، وان كانا جميعاً لا بيئة لهما تحالفا وانفسخ الشيئان ، وان كان عليه ديون مفترقة فقال : رهنت لك هذه الأسة في دين كذا ، وقال المرتهن : لا بل رهنت لى هذا العبد في دين آخر فكل واحد مدع ، غان بيئا فالأمة والعبد جميعاً رهن ، وان كانا لا بيئة لهما حلف ، ومن نكل لزمته دعوى صاحبه ، وأن مات العبد والأمة بيد المرتهن غاتى كل ببيئة ذهبا بها فيهما .

وكذا ان اختلفا في القلة والكثرة كأن قال المرتهن : واحد واثنان فليبيتن مدّعي الزيادة ، وكذا في حدوث عيب • • • • • • •

(وكذا أن اختلفا) أى الراهن والرتهن (في القلة والكثرة) غادعى الراهن الكثرة وادعى الرتهن التلة أو العكس (كتان ") بنتح الهبرة وسكون النون (قال الرتهن) الرهن شيء (واحد و) تال الراهن : الرهن شيئان (اثنان) يتول ذلك ليغرمه ما ادعى عليه غوق ما أتر " به اذا نك" الرهن أو فسنح أو ليحسب عليه في دينه اذا ذهب ، وكان قال الرتهن : أثنان ، وقال الراهن : واحد ، يتول المرتهن ذلك ليبيع الاثنين (فليبين مدعى الزيادة) راهنا أو مرتهنا لأنه يتحبل على الناس ، والبيئة على المدعى ، وان لم يكن بيان طف المنكر وكون التول في الرهن قول المرتهن مطلقاً هو متد الحكم ، غلو أخرج ما يسوى مائة دينار وقال : أنه الذي رهنت لي عبد الحكم ، غلو أخرج ما يسوى مائة دينار وقال : أنه الذي رهنت لي في الف دينار مضى قوله كها لو قال : لم ترهن لى شهيئا ، وقال اصبغ : إن القسول قول الراهن اذا صدقه شساهد حال كهذا المثال ،

في عين رهن كان في حق رهن بقاله شاهد حال بطلقا وقياة الرهن لعشر ببدئه

وفى اختسلاف راهن وبرتهن القول تول راهن ان مستقا كان يكون الحق تسدره مائه

(وكذا فى حدوث عيب) متعلقان بقبل من قوله بعد ذلك : قبل قوله مع يمينه لأنه غارم ، ويجوز أن يتعلقا بمحذوف ، أى ويقبل قول المرتهن كذلك فى حدوث عيب غيكون قوله : قبل قوله ، جواباً لحذوف أى اذا اختلفا

فى ذنك قبل توله مع بهينه فيكون تأكيداً لقوله ، وكذا فى حدوث لأن التشبيه فى قبول قوله وكونه عليه اليمين ان لم يبين الراهن وكرره ليزيد العلة وهى قوله لاته غارم وليوضيح ذلك اذ قد يقال : اراد بقوله ، وكذا فى حدوث عيب التشبيه فى مطلق قبول قوله : ان لم يبين الراهن مع قطع النظر عن اليمين (كأن قال الراهن : رهنته لك صحيحاً) اى سالماً عما يعد عيبا كانتطاع وكسر (فجنيت عليه هذه الجناية) بالبناء للمفعول ورفع هذه الجناية ليشمل ما اذا كان الجاتى هو المرتهن أو غيره .

(و) تال (مرتهنه: لا) جناية حادثة عليه حين كان عندى (بل) رهنته (منقطعة او مكسورة) او مصابة او متصفة بنحو ذلك من العيوب ، (أو) رهنته لى وهو (على حالته هذه قبل قوله مع يهينه لائه غارم) فانها يؤخذ بما اقر" به فقط (أن لم يبين الراهن ، فان بين) حكم ببينته ولا يمين و (غرم الرتهن ذلك) المذكور من الجناية أو ذلك المذكور من الانقطاع أو الانكسار ، والماصدق واحد ، وذلك اذا تبين أنه الجانى بنفسه أو ماله أو أمره أو بتضييعه ، والراهن أن يغرم الجانى اذا ضيع المرتهن حتى جنى الجانى في الرهن أو يذهب من ماله واو كان الجانى غيره مطلقة (أو قضاه من حقه) اذا كان الجانى سواه بتضييع أو بدونه أو كان هو الجانى بنفسه أو ماله أو أمره لأن ذهاب الرهن ذهاب بما فيه على ما مر" ،

ويحتمل أن يريد أن المرتهن يقضى ذلك من حقه أو يغرمه مطلقاً كانت الجناية منه أو من غيره ، وأنما ساغ أن يقال : غرم ، مع أنه ليس جانياً لأن ذهاب ننك من ماله فهو غرامة أصيب بها ، وسواء فى ذلك كانت البيئة أنه حدث العيب عند المرتهن أو بيئت البيئة أنه المحدث ، وكذا كل ما يعد المحدث فيه ، وهو عنده سواء بيئت الغير أو لم تبيئه ، وكذا كل ما يعد نقصا من مال المرتهن مما لا يسمى جناية ، وقد علمت أن القول فى حلول وقت الرهن قول الراهن ، وذلك مطلق ، وقيل : أن كان قول المرتهن أشبه غالقول له ، وهذا قول قومنا ، وأن أختلفا جداة وخلقاً مع القاتهما على العين ، فقال الراهن : رهنته بالياً هكذا ، فالقول المرتهن ، وقيل : أن صديق قول المرتهن : رهنته بالياً هكذا ، فالقول المرتهن ، وقيل : أن صديق قول المرتهن ، وقيل : أن صديق قول المرتهن ، وقيل : أن صديق قول المرتهن ، وقيل : أن صديق قول

والقول حيث يدعى من ارتهن حلول وقت الرهن قول من رهن وفي كثـــوب خلق ويدعى جداته الراهن عكس ذا ادعى

الا اذا خرج عما يشبه فى ذا وذا بالعكس لا يشتبه (وكذا الفاصب) والسارق والغالط (والصائع) والمستعير والمودع ونحوه من كلنّ من كان الشيء بيده بوجه شرعى أو غير شرعى ، القول تولهم أذا نفوا أن تكون الجناية عندهم ، وقالوا أنها من عند صاحب الشيء مع يمينهم ، وأن بين الراهن حكم له ، (وأن أدّ عى) راهنه (فسخه من يد مرتهنه) بوجه من وجوه النسخ (أو) قال : (باعسه) أي باعه المرتهن (به) أي بالنسخ (أو ذهب بعضه بَيّن) أي أي ببيسان على دعسواه ، أي نليسات ببيسان عليهسا

(والا) بين (حلف المرتهن) أنه لم يكن ما ادعاه الراهن وكان القيول قوله ، وان ادعى رجل على رجل دَيْناً فأقر "المدعى عليه بالدين وادعى انه رهن له شيئاً مَأَمَّر " المدعى بالرهن ثبت الداين والرهن جبيعاً ، وأن أنكر الرهن حليّة الحاكم مدعية البييّنة وان لم تكن حليّه منكره ما رهن عنده شبيئاً وحكم له بماله فأيخذه ، وإن اتفقا على الرهن واختلفا في قبضه ، غالقول من قال : انه مقبوض ، ومن قال : غير مقبوض غمد"ع ، وان قال أحدهما : وقع الرهن قبل وجوب الدِّين ، وأن قال الآخر : بعد ما وجب ، نالقول قول من قال : بعد وجوب الدين ، وأن قال الراهن للمرتهن ، رهنته لك قبل أن يدخل ملكي وكذِّبه المرتهن ، وقال له : رهنته لك ، وأنا طفلًا أو وأنا مجنون أو كما لا يجوز الرهن أو اشترطت عليك أن يرجع الى" وقت ما شئت فكذَّبه المرتهن ، فالقول قول المرتهن ، والراهن مدَّع ، ومنهم من قال : اذا قال له : رهنته لك وانا طفل أو وانا مجنون خالقول قول الراهن ان اتصل قوله ، وان قال المرتهن : رهنته لى كما يجوز لك أو كما لا يجوز مكذ به الراهن ، مالقول قول الراهن ، والمرتهن مد"ع ، وأن قال : رهنته لك وانت طفل أو مجنون ، غالراهن مدع ، وأن قال المرتهن : رهنته لى وانت طفل او مجنون او رهنته لى وانا طفل أو مجنون ، فكذبه الراهن ، غالرتهن مدع ، وان رهن شبئين في الديون فاختلفا فيما رهن نيه كل واحد واتفقت قيمة الشيئين أو اختلفت ، فالقول قول المرتهن ان كانا في يده ، وأن أدعى كل منهما رهنا خالف الرهن الذي أداعي صاحبه ، فالقول تول كل منهما في انكار ما الدعى عليه ، وأن اتفقا على الدِّين مقال احدهما : لم نعيتن احداً من هذين الشيئين في الرهن ، وقال له صاحبه : قد بيتناه وهو هذا أو تشاكل على ، فمن أدعى أنه قد تبين فهسو المدعى • وان قال أحدها : انها وقع الرهن في التسمية من هذا الشرع ، مقال

وان قال أحدهما : انها وقع الرهن في التسمية من هذا الشيء ، وقال الآخر: في الشيء كله ، مان كان الشيء مما لا يجوز ميه رهن التسمية ، فالقول قول من الدعى رهن الكل ، وأن كان مما يجوز فيه فالمدعى من قال: انه رهن كله ، وإن عرف الشيء لليتيم فبلغ ، فاد عي خليفته أن مورث اليتيم رهن له ذلك الشيء أو رهنه له خليفة ذلك اليتيم قبله فكذَّبه في ذلك فالخليفة مد"ع ، وكذا أن أدعى الخليفة أن ذلك الشيء رهن في يده لابنه الطفل أو ليتيم قد أستخلف عليه أو لغيرهما فكذبه صلحب الشيء على هذا الحال ، وإن كان الشيء للخليفة فادعى أنه رهن في مال اليتيم الذي قسد بلغ وهو خليفته الأول ، فالقول قول الخليفة في ذلك ، وان عرف الشيء في يد رجل لغيره فجاء صاحبه فطلبه فيه فقال له : من كان في يده رهنته لي في دين عليك أو أمرتنى أن أرهنه نيما كان على" من الداين مكذابه صاحب الشيء فالقول قول صاحب الشيء ، وان قال صلحب الشيء : هو في يدك رهن نيبا كان لك على ، وقال الآخر : المانة أو قراض أو غصب فصاحب الشيء مدع ، وأن قال من كان في يده : اشتريته منك أو أعطيتنيه أو كانت امراة غقال : أخنته منك في صدائي ، غقال له صاحبه : بل هو رهن في يدك ، فالقول قول صاحب الشيء في هذا ، وكذلك أن أدَّعي صاحب الشيء انتقال ملكه من ذلك الشيء الى من كان في يده ٤ نقال من كان في يده : هو عندى رهن لك ، فصاحب الشيء مدّع .

وبن له على رجل عيون غرهن له فى أحدها رهنا ولم يعينه لم يجرز ذلك الرهن اتفتت الديون أو اختلفت ، وأن تبين ما رهن غيه منها جاز ، وأن رهن له فى أحدها معيناً غاخذ منه الحميل أيضاً فقد رهنه أو انفسخ فقال الراهن : رهن فى الدين الذى لم يحمله الحميل ، وقال الحميل : رهن فى الدين الذى حملته وكذابهما المرتهن غالحميل مداع ، وكذلك أن رهن له فى الدين الذى حملته وكذابهما المرتهن غالحميل مداع ، وكذلك أن رهن له

في كل واحد من أولئك الديون رهناً وأخذ منه الحميل فيها أيضاً فأعطاه الراهن واحداً من تلك الديون مادعى كل واحد من الحملاء أنه قضى له في الديين الذي حمله وكذبهم المرتهن فالحملاء مدعون ، وأن ذهب وأحد مِن الرهان ، غادعي كل من الحمالاء أن الذي ذهب هـو الذي رهن في الداين الذي تحمل ، غالتول قول من صداته المرتهن ، وذكر في الكتاب أنه اذا اتر" المرتهن انه تبض واحدا من العيون انفسخت الرهان كلها، ، وأن اتنقا على القبض واختلفا فيما قبضه من الديون فالقول قول المرتهن ، ومهنم من يقول : هو نيما يقابل من الديون بالمحاصصة ، وأن تلف النهو والفلات ، غقال الراهن : تلف من يدك بعد ما رهنته لك ، وقال المرتهن : تد تلف قبل أن ترهنه لى ، مان القول قول المرتهن والراهن مدرع ، وكل من ادمى من راهن أو مرتهن ما ينفعه في ذلك الوقت أو بعده أو قبله غهو المدعى ، وأن قال المرتهن وقد تلف الرهنان : رهنت لي ما قليمته أكثر في الدين التليل ورهنت لى ما تيمته تليلة في الدين الكثير ، وانكر الراهن خالقول قول المرتهن والبيئة بيئة الراهن ، وأن كان الشيء في يد رجلين فلادعي كل واحد منهما أنه رهن عنده من ذلك الرجل دون صاحبه غلا يكون أحدهما أتعد نيه للآخر فإن نسباه الى رجل فادَّعي كلُّ أنه رهن عنده من ذلك الرجل ، مان التول قول ذلك الرجل من اثبته له مله ، الا ان بيتن الآخر وان جحدهما نعليهما البينة ، غان اتيا بها غهو رهن لهما ، والا حليَّناه ، وان اتى بها واحد نهو اولى به ، وان صدقهما نهو لهما ، وان قال : رهنته لواحد منهما ولم أدره أبو تشاكل على علي فليس في ذلك شيء ، وان نسبه كل منهما الى رجل ، مالرجلان أقعد غيه ، وترجع الخصومة بين

المرتهن والرجلين اللذين نسياه اليهما ، وإن قال : رهنته لواحد منهما ولم ادر من هو ، أو رهنته لهما جهيعاً مأن الداخذه بعد ذلك لم يجده ، وكذا ان قال : لم أدر أرهنته لهما أم لا ، وأن قال : لم أرهن لهما شيئاً لم يجدد احده أيضاً حتى تنقضي دعوتهما ، وكذا أن قال : رهنته لرجل ولا أدرى ذلك الرجل منكما أو من غيركما أي ولرجلين لا أدرى أنكما هما ولا غيركما ، وان قال : رهنته لرجل آخر غيركما ولا شهادة لهما طلقاه واخذ شيئه ، وان انتفى منه الذي نسبه اليه نهما على دعواهما من اتى ببينة أخذه ويكون رهناً بيده ، وإن بينا جميعاً ملهما ، وإن لم يبينا وانتنى منه تركه الحاكم في أيديهما ، ولا يثبت الخصومة بينهما ، وأن قالا : نبين بعد أن نسباه لرجل وانتفى منه أجاز الحاكم الشهادة ، وكذا أن أتى بها واحد مله وان نسباه لفلان غتال غلان : أنه لابنه أو ليتيم أو لغائب هو خلياته مالتول توله ، وأن كان الشيء في أيديهما مادعي كل منهما أنه رهنه لصاحبه في دَيْن كان له عليه ، وأن بيِّنا مهو رهن بأيديها جميعًا ، وقيل : انفسخ ، وأن بيتن أحدهما فهو رهن له أ وأن لم يبينا تحالفا وانفسخ الرهن ، وان كان لرجلين على رجل دين غادعي كل منهما انه رهن له رهنا نبيها نابه من الداين ، وقال لهما : انها رهنت لكها رهنا واحدا مالقول قول الراهن ، وكذلك ان كان لرجل واحد دين على رجلين مادعي أنه رهن كل واحد منهما رهنا على حدة ، مقالا له : أنما رهنا لك رهنا واحدا فالتول تول الراهنين ، وإن ادعى رجلان على ربدلاً أنه رهن لهما هذا الشيء كل واحد على حدة ، وادعى صاحبه أنه رهن لهما جبيماً في ديونهما ، غان بينوا جميعاً أو بين أصحاب التيون أو الراهن او لم ببينسوا جبيعا فتحسالنوا فالشيء رهنا المسحاب الديون ، وان بين واحد منط مالرهن له ، وأن أسر رجل رجلًا

أن يرهن شيئاً من ماله في دين كان عليه فرهن المأمور فمات صاحب الشيء فاختلف المأمور مع الورثة فقالوا له: رهنته بعد ما مات مورثنا ، وقال لهم : رهنته في حياته ، فالقسول قول من صدّقه المرتهن ، وقيل : قول الورثسة .

ولا تقبل بيئة الراهن في ذلك لاتها تشهادة التهاتر ، وأن أدعى المسلط

وقبل قول الراهن في الدّين كأن قال : عشرة ، والمرتهن : عشرون ، وفي جنسه كأن قال : دراهم ، والمرتهن : لابل بر لزمه البيان ، وان ادّعى دفع الدّين للمرتهن بين والا خلقه ان جحد ، ، ،

أنه دفع الثمن للمرتهن أو الفضل الى الراهن فكذّباه فهو مدّع ؟ وقيل : القول قوله ، وإن ادعى احدهما أنه تلف من يد المسلط بالتضييع أو بسببه فتكفيهما ، فالقول قوله ، والجواب في الدعوى على المسلط في المحاباة في الفين والبيع والرد بالعيب باقراره والاقالة كما مر " بين الراهن والمرتهن كما مر " قبل قوله : ولا يشفع مسلط ، وفي مواضسع ، وأن قال الراهن : لم تبعه ، وقال المسلط : بعته ، فاتول قول المسلط ، والمول قول المسلط ، والمرتهن فيما رهن فيه ، والراهن في كمية الدين ،

(وقبل قول الراهن في الدين كان قال :) الدين (عشرة ، و) قال المرتهن :) الدين (عشرون) لأن الراهن غارم والمرتهن مسد عليه البيان ، وان لم يكن بيان حلف الراهن (وفي جنسه كان قال) الراهن : الدين (دراهم) والرهن فيها (و) قال (المرتهن : لا) دين دراهم لى عليه (بل) ديني عليك (بر ") والرهن فيه (لزمه) اى لزم المرتهن (البيان) على دعواه والا يكن حلف الراهن ، (و) لكن (ان ادعى دفع الدين للمرتهن بيتن) اى فلديات ببيان على دفعه (والا) يكن له بيان (حليفه ان جحد) وكذلك ان ثبت دينان أو أكثر فقال الراهن : رهنت لك في دين كذا ، وقال المرتهن : لا بل في دين كذا ، يلزم المرتهن البيان ، ويحتمل أن يريد المسنقة والشيخ ما يعم هذا وما ذكرته أولا جميعة .

وفي « الديوان » : ان اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن : رهنته لك في دين كذا وكذا ، وقال الراهن : بل في غير ذلك الدين ، فكل" منهما مد"ع ، فنان أتيا جميعاً بالبينة فهو رهن في الدينين جميعا ، وان أتى واحد منهما ببينة ولم يأت بها الآخر ثبت الشيء رهنا في الد"ين الذي عليه البينة ويدرك عليه من لم يأت بالبينة اليمين على دعوته ، وان كانا جميعا لم يأتيا ببينة تحالفا واننفسخ الرهن ، وكذا أن رهن له رهانا منوقة فاختلفا في الد"ين الذي وقع عليه كل واحد من الرهان فقال له الراهن : انها رهنت لك هذا الرهن في دين كذا وكذا أو رهنت لك هذا الآخر في دين كذا وكذا غير الدين الأول فكنبه المرتهن ، وأن كان لرجل على رجل ديون فقال الراهن : رهنت لك هذا الشيء نيها جميعا ، وقال المرتهن : بل رهنت هذين الشيئين لي في دين واحد ، فأن أتيا بالبينة جميعاً جازت بيئتهما ، وأن أتى واحسد بالبينة ولم يأت بها الآخر فالقول قول من أتى بالبينة ، وأن لم يأتيا بها بالبينة ولم يأت بها الآخر فالقول قول من أتى بالبينة ، وأن لم يأتيا بها بالبينة ولم يأت بها الآخر فالقول قول من أتى بالبينة ، وأن لم يأتيا بها بطائا وبطل الرهن .

وان اختلف الراهن والمرتهن فيها وقع فيه الرهن مثل أن يقول الحدها: وقع في المسكك من الذهب والفضة ، ويقول الآخر في غيره ، أو يقول أحدهما في الدنائير ويقول الآخر في الدراهم أو يقسول أحدهما في الصامت والآخر في الحبوب ، أو يقول أحدهها : في حب كذا والآخر في حب كذا ، أو يقول أحدهما : في كذا مها يكال ، والآخر : في كذا مها يوزن ، ونحو ذلك من كل ما يجوز فيه الرهن ، فالقول قول المنكر منهما وعلى المدعى البيئة ، فأن أتى بالبيئة ثبتت دعوته ، وأن أدعياه جميعاً كانت عليهما البيئة جميعاً ، فإن أتى بها أنفسخ الرهن ، ومنهم من يقول : يكون الشيء بينهما على دعواهما أنصافاً ، وأن أتى واحد منهما بالبينسة ثبتت

وان اختلفا في اجله كان قال: الدين والرهن الى اجل كذا لم يصل ، والمرتهن بل كذا وقد حل" ، والبيع مثله ، بيتن الراهن ، وان بالخبر ، وان تصادقا على الاجل ، واختلفا في قدره • • • • • • • •

دعوته ، وان قال : رهنت لى هــذا الشيء الذي مات أو الذي تلف في خمسة دناتي ، والذي لم يبت ولم يتلف في عشرة مكتبه الراهن مالرتهن محسة على .

وفى « الديوان » : وان اتفقا على الرهن فقال احدهما : سخرى ، وقال الآخر : ليس سخرياً ، وقد جعلنا له اجلاً فمن ادعى اجلاً نهو المدعى (وان تصادقا على الأجل واختلفا في قدره) فقال المرتهن انه كذا ، وقال الراهن : انه كذا دون ذلك أو بالعكس بحسب ما يتهمان به من الأغراض

(قبل قول الرتهن وبين الراهن وان بالخبر) والغالب أن يدعى المرتهن الأجل القصير ليبيع ويأخذ حقه والراهن الطويل ليدفع عن نفسه في ذلك الحال فيكون البيان على الراهن لأن الأصل البيع نقداً والا فعلى الحول والأجل فرع ، وادعاء طوله زيادة في الفرع وادعاء قصره مقاربة الأصل ، وأيضاً مدة القصير متفق عليها بينهما ، فمن ادعى امتداد الأجل بعدها فعليه البيان ، لكن أن ادعى المرتهن طولها فالقول قوله لأن الحق له ، وقيل : قول الراهن المدعى لقصرها ، ويحتمله كلام المصنف لا الشيخ ، (وأن) تصادقا على الأجل ومقداره و (قال المرتهن : قد حل) مثل أن يتفقا على أن الأجل سنة فيختلفان في مبدأ حسابها الذي ابتداا منه أو على أنه ثلاثة أشهر واختلفا في مبدأ حسابها الذي ابتداا منه أو على أنه ثلاثة أشهر واختلفا في مبدأ حسابها ، وهكذا (بين ايضا وان به) أي بالخبر والا) يبين (قبل قول الراهن مع يمينه انه لم يحل) وأن قال أحدهما بالسنة العربية والآخر بالعجمية وكذا الشهور ، فالقول قول مدعى العربية لأنها الأصل في الأجل ،

وفي « العيوان »: وان اتفقا على الأجل غقال أحدهما أن قد حل أه وقال الآخر: لم يحل ، فالقول قول من قال : قد حل ، وأن اتفقا على أجل سنة غقال أحدهما : تبت السنة ، وقال الآخر : لم تتم ، فمن ادعى تهامها فهو المدعى ، ومن قال لم تتم غالقول قوله الا أن قال : بقى منها كذا وكذا ، فهو المدعى ، وأن اختلفا في وقت وقوع الرهن فقال المرتهن : رهنته لك رمضان وعندى حدث النهاء والفلات ، فقال الراهن : رهنته لك في ذى الحجة بعد رمضان وعندى حدث النهاء والفلات ، فكنبه المرتهن مدع ، وأن قال الراهن : انفسخ بحلول الأجل أو بفعلك ، فكنبه المرتهن فالقول

قول المرتهن ، وان تلف الرهن أو بعضه نقال المرتهن : شرطت عليك أن لا يذهب مالى بذهاب الرهن ، وأن يكون الرهن بيدى الى آخر حتى وكذّبه الراهن فالمرتهن مدع ، وأن تلف الرهن نقال المرتهن انفسخ ورددته الك وقال الراهن : ذهب من يدك قبل أن تردّه فالقول قول الراهن ، وأن باعه المرتهن قبل الأجل وبعده ، نقال له الراهن : بعته حين لا يجوز الك بيعه ، فقال المرتهن : اشترطت عليك أن أبيع قبل الأجل أو بعده وقت شئت ، فقال المرتهن ، وكذا أن باعه بغير الصامت ، وقال : اشترطت أن أبيسع

بما شئت وكذابه الراهن فالمرتهن مداع .

وكذا ان باع بالدين وان حل الأجل فقضاه المرتهن في دينه أو أمسكه فيه ، وقال : قدد اشترطت ذلك وكذّبه الراهن فالمرتهن مدّع وشهدة المرتهن للراهن على الرهن لا تجوز مادام الرهن في يده ، وان ادعى الراهن رهنا في يد الفاصب ولم يحضر المرتهن فاتى على ذلك بالبينة جازت بينته ، وشهادة المرتهن بعد ما رد الرهن للراهن على ذلك الرهن جائزة للراهن وغيره من الناس ، ولا يكون قول الراهن حجة على المرتهن في قبض ماله ، وتجوز الشهادة في الرهن وغيره على الأصول كلها ، وكل ما اتصل بها نباتا أو غيره ، واذا قلع وكان مها يشتبه كالبصل والكرات والربان واللوز والتين والعنب والفول وما اشبه ذلك من القطاني وغيرها والتبن والنعنب والفول وما اشبه ذلك من القطاني وغيرها والشمروخ ونوى التمر وورق الشجر والريدان والدناء اذا تواروا عن ذلك فلا تجاوز عليه وها لا يشتبه تجاوز عليه كالكرنب والبائنجان والفجل والتصب والجريد والفصون اذا كان معينا متصودا اليه واذا

قرن بالتعيين ما يشتبه جاز عليه مثل أن يقال : رأيناه قلع هذا البصل من الأرض الفلانية أو أخذه من يد غلان ولم يغب عنا الى هذه الساعة ، وأن توارى الشهود عنه لم تجز عليه ، وان شهدوا أخبرهم الحاكم أنهم لا يشهدون على ما توارى عنهم ، وان شهدوا كذلك غليجوزهم الحاكم ، وقيل لا تقبل شمهادتهم اذا علم أنهم تواروا ، وتجوز على هود الزان والخشب والمنسوال وأبواب البيسوت اذا عرنوا ذلك ولو تواروا عنه ، ولا تجوز على ما لا يمسرن بعينسه اذا غاب ، وتجسوز على الماتيح والقفيسول والنحوت من العيدان كالآنية والقصاع والاقسداح والالواح وكذا السوارى والمسخور والقراميد واللبن ولا تجسوز على الجسير والجبس والشب والمغرة والكبريت والنورة والتراب والصعيد والنحاس وانقصدير والذهب والفضة والرصاص المعمول من ذلك وغير المعمول ، وقيل : تجوز على الحديد وما بعده وتجوز على الجواهر واليواقيت ، وأما الخرز والودع نلا تجوز عليهما الا ما عين كالواحد والاثنين أو الثلاثة مما يحيط به علمه ، وكذا الحبوب والكماة والكرانس ، ولا تجوز على الصوف والقطن والكتسان والشعر اذا لم يعمل ذلك ، واختلفوا في جوازها على الغرل والتيام والحبل من الصوف والتنب والحلفة والليف والقيد والسلسلة ، وتجوز على الثياب والعمائم والكرازى والشواشي والجلود وما يعمل منها كالخف والقرف لا على الاشربة والادهان والمسك والزعفران والاعطار 6 وتجوز على الحيوان اذا حضر ، وان غاب غلا الا ان تبين بالوصف وأحساطوا بعلمه ، وتجوز على ما ذبح منها ما لم يفارق الراس الجسد ، واذا فارقه جازت على الراس لا الجسد ، وجازت على اللحم مطبوخاً أو غير مطبوخ والعظام والقرون لا الجراد والوزف ، وجازت على صيد البر والبحر لا على البيض ولا على الأثر لكن تقع به التهمة . onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واختلفوا في الشهادة على الخط همنهم من يجوزها ومنهم من يبطنها ، ولا تجوز من الراهن والمرتهن والمسلط في المرهون اذا ادعى فيه احمد من الناس ذكروا ذلك في « الديوان » : واذا اتر الأخرس بالكتابة ، اعنى انه كتب ما عليه ولم ينطق صح ، وان اتر المتكلم بالكتابة اعنى انه كتب ما عليه ولم ينطق به وقد شهده الشهود حين الكتابة أو اتر انى كتبت ذلك حكم عليه بذلك ، وقيل لا كما في « الديوان » لكن زدته ايضاحا وهو مما يقوى ما أذهب اليه من أنه اذا كتب الانسان على نفسه دينا أو غيره بيده وكتب ما أذهب اليه من أنه اذا كتب الانسان على نفسه دينا أو غيره بيده وكتب بيده الشهود لم يلزم ذلك في الحكم الا ان شهد الشهود أنه كتب ذلك هو أو أتر " انى كتبت ذلك ، وأما أن يتول الناس : أن هذا خط فلان تياساً على ما رأوا من خطه فلا ينيد عندى شيئا الا أن رأوه حين يكتب ذلك أو أتر أنى كتبت ذلك وسأذكر كلاما في الوصايا أن شاء الله تعالى ، وثال من أنى من قيمنا وبعض أصحابنا : أن الخط شهادة قائمة وشخص قائم والله أعلم .



الكتباب الرابع عشر في الشيفعة

وعر"فت شرعا ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

الكتاب الرابع عشر: في الشفعة

الشغيعة: بضم الشين واسكان الغاء وهو الانصح ويضمهها ، وقال بعضهم: لا يجوز ضم الفاء (وعرقت) لنسة على الاشهر باتها الضم وعرقت بالزيادة وعرقت بالشفاعة لأن الجاهلية كانوا اذا باع أحدهم شقصا يقدم شريكه من يشفع له المشترى فيدفع له ما اشترى به ويأخذ الشريك شقصه من ذلك ، ومن يشفع شفاعة اى من يزد عبلا الى عمل ، وشفعة الشيء وفي الشيء وفي الشيء : ضممته الى مالى وزدته ، والى ملكى فهى ضم نصيب الثانى الى نصيبه وزيادته اليه ومنه شفع الأذان ، ويجوز أن يكون معنى الآية من ينضم الى آخر في جلب نفع أو دفع غير" عند جاثر يكون معنى الآية من ينضم الى آخر في جلب نفع أو دفع تمييز والنصب

على نزع الخانض متيس عند بعض والتنكير للتعظيم (باتها تمايك) الأوالي تملك بفتح الميم وضم اللام مشددة أى تناول ملك واكتسابه اللهم الا ان اراد تصبير الانسان ننسه مالكة أو تصبير الشرع الانسان مالكا أو عبرً التهليك عن التملك لأن التمليك سبب وملزوم التملك ، وذلك كله تفسير للشغمة بالمعنى المصدري ، وأما تنسيرها بالحاصل من المعنى المصدري نهو أن يقال : حق تملكي (قهري) لا اختياري لأن المسترى يسالها أراد او كره واطلاق القهر في متابلة عتم اشتراط الاختيار مجاز وذلك أن المشترى تد يعطيها بلختياره ، وخرج النملك المشترط ميه الرضى كتملك الانسمان شيئاً بالبيع أو الهبة (يثبت) ذلك التملك (أ-) شخص (الشريك) أي حقيقة ذكراً أو أنثى واحداً أو أكثر من حيث أنه شريك غضرج التملك بالارث ونحوه نمانه ولو بدون رضي الموروث لكن ليس لأجل الشركة ولو كانت (القديم) أي السابق (على) الشريك (الحادث) إي حقيقته كها مر وهو الذي حدثت شركته بالشراء ونحوه وهو الشفوع عليه (فيها ملك) الحادث متعلق بيثبت (بعوض) اي ببدل ، غان ما أعطى الشنري بدل مها أخذ متعلق بملك وخرج ما ملك بلا عوض كالشيء الموهوب بلا ثواب ، وخرج الميراث بقوله: الشريك القديم لأنه لا يشرط نيه ذلك ، ودخل في قوله: تهري لأن الميراث داخل في ملك الوارث بلا الهتيار منه ، وفي « القاموس » : حق تملك الشخص على شريكه المتجدد ملكه قهرا بعوض ، والأوالي ما قاله المصنف لشموله شفعة غير الشتصى وهو العلتبي ، وعراتها بعض بأنها أخذ الشريك حصة عقار قابل للقسمة بلا ضرر جبراً شراء ببثل الثبن أو قيمته من تجدد ملكه اللازم اختياراً بمعاوضة ، وهو مذهب من لا يرى الشسقمة

الا ميما تمكن قسمته ويراها الشريك مقط دون الجار ، مالأخذ جنس يشمل اخذ الشريك وغيره ، واحترز بالشريك من غيره كالجار مانه لا شمعة له على ما يأتي أن شماء الله ، واحترز بالحصة مما يؤخذ منه كاملاً ليس بينهما نيه شركة ، واحترز بالعقار من العروض والأمتعة والحيوان والرقيق وغير ذلك غانه لا شفعة في ذلك ، قال بعض قومنا : الا أن يكون الحيوان والرقيق في حائط تفني جميع ذلك الشفعة اذا بيع ، والراد بالعتار الدور والأرضون والنخل والشجر ونحو ذلك ، واحترز بتابل التسمة بلا ضرر مها لا يتبلها الا بضرر كالحمام مانه لا شفعة ميه ، واحترز بالجبر مما يأخذه بلا جبر كشراء وهبة ، وتوله : بمئل الثبن أى من غير زيادة ولا نقص اذا كان من المثليات والا فبقيمته أن كان من المقومات ، واحترزا بقوله : مبن تجدد ملكه ، مما اذا اشترى اثنان داراً ونحوها دفعة واحدة غانه لا شنعة لأحدهما على الآخر لعدم تجدد ملك الآخر ، واحترز باللازم من بيع الخيار مانه لا شمعة ميه الا بعد لزومه ، واحترز بالاختيان عما اذا دخل في ملكه بارث غانه لا شنفعة فيه على الصحيح المسهور ، واحترزًا بالمعاوضة مما لو تبل الهبة او الصدقة او التمليك مان ذلك لا شفعة ميه على الصحيح المشهور الا أن تكون الهبة للثواب مان ميها الشسمعة في الحين بعد التقويم وقيل : بعد دفع الثواب ، وعرافها بعض بأنها اخذ الشريك للشقص المشترى بالثبن الذي دفع فيه المبتاع أو بقيمة ما بـــه الشراء ان لم يكن له مثل أو كان حراماً كخنزير اشترى بها مشرك ويتوم بعدول من حل عنده من الكفرة ، وقيل : بقيمة الشقص في الحرام ومن دنع الشقص في دم عبد او خطأ صلحاً أو غير صلح أو في الصداق شنع بقيمة الشقص أو بقيهة الجراح قولان : الأول لابن القاسم لكن قيدت له مسألة الدم بدم العمد مع الصلح ، وأن خالفت بالشقص فالشفعة بقيمته ،

وعر"مها ابن عرفة بانها استحقاق شريك ما باع شريكه بثبته " والمعنى أن للشريك حالة يستحق بهما الطلب والأخمة بسبب البيسع ، وهــذا أولى من أن يقال معناه للشريك طلب أخـذ المبيع بسبب البيع ، واختلفوا فيما ألخذ بأجرة من الأصول أو العروض على القول بجواز الشيفعة ، ذكر أبو سعيد في ذلك تولين (ويجب) وجوب كفاية على القاضي ونحوه كالامام والجماعة (الحكم بها) اذا ترافع المسترى والشنيع أو أبى المشترى من تسليمها أو من تبول الثمن أو طلبها الشغيع عند القاضي أو نحسوه وخاناً من المشترى أن يراغعه أذا علم القاضى ونحوه للإجهاع ممنكرها بلا تأويل مشرك عند من يحسكم بشرك منكرها أجهسع عليه الا وقد كأنت في الجاهلية وزادها الاسلام ثبوتاً ولم يعتد بمخالفة الثماذ محكى الاجماع ١٩ والا نقد نقل عن أبى بكر الأصم انكارها ، ولعلهم لم يصح عندهم انكان أبى بكر الأصم لها ووقع الاجماع (الحس) تواتر الحديث في الشفعة كا (اسقوله صلى الله عليه وسلم) وكتابة ذلك بالنحت الخطى هكذا مثلاً ((ص م) أو هكذا (صلعم) ونحو ذلك مما له شأن كتعالى هكذا (تع) مكروه ، وقالوا ؟ انه سوء أدب: « (الجار أحق) أي حقيق أو على باب التفضيل الأن المقل يجيز الشفعة لغير الجار (بصقبه) (١) » بفتح الصاد والقات أو بفتسح الصاد ، واسكان القاف ، ويقال أيضا : بسكتبه بفتح السين والقاف أو بنتحها واسكان القاف ، وذلك الغتان ، والهاء للجار وذلك حديث تام وهو بعض من قصـة أبي رافسع ، قسال عمرو بن الشريد : « وقفت على سعد بن أبى وقاص عجاء المسور بن مخرمة عوضع يده على ألحد منكبى"

⁽۱) مواه أبو داود .

اذا بجاء أبو رافع أسلم التبطى مولى النبي على وكان للعباس نوهبه له على غلما أسلم العباس بشر النبي على باسلامه غاعتقه ، نقال : يا سعد ابتع منى بيتى في دارك ، فقال سعد : والله ما ابتاعهما ، فقال المسور : والله لتبتاعنهما مقال سعد : والله لا ازيدك على أربعة الاف منجمة أو قال ك مقطعة أي منجمة (١) وفي رواية أبي سنيان أربسع مائة مثقسال ، قاليَّ ابو رائع : لقد اعطيت بها خبس مائة دينار " ولولا أني سمعت النبي عِينَ بِيتُول : « الجار احق بستبه » ما اعطبتكها وها في بها وأعطبتكها عائدة للبقعة الجامعة للبيتين مع الجدر أو لجماعة البيتين أذ قد يعود ضمير الجماعة لاثنين (اى بشفعته) منى الحديث مجاز مرسل اطلق اسم السبب وهو لنظ السقب ومعناه لنغة القرب ، وأراد المسبب وهو الشفعة غان القرب سببها ، وغسره بعض بالقرب على أصله أى احق بالمبيع بسبب قريه فالباء للسببية على هذا الوجه ، ﴿ وحديث قاطعها ﴾ أي الحديث الوارد في عاطعها أي تاطع الشفعة ، فاضافة حديث الأدنى ملابسة ، وذلك الحديث هو أن قاطع الشفعة لا يريح رائحة الجنة بفتح الباء وكسر الراء وبضم الياء أراح وجد الرائجة ، ويقال يراح بنتمهما وهي قيل أولى وأكثر ، (وقوله : أيما) أى الشرطية وما المزيدة لزيادة العنوم أو تلكيد الجواب (رجل) ومنعل الشرط محذوف أي أيما ربعل ثبت (له شريك) ولو جعلنا « ما » موصولة مخبراً عنها بالطلب مزيداً بعدها « ما » مترونا خبرها بالقاء لشبهها بالشرطية ، أو موصولة من باب الاشتغال والناء الزائدة لا تمنيع الاشتغال لصبح ال في دار الو ربع أا بفتح الراء واسكان الباء وهو الدار

⁽۱) رواه الدارسي ٠

عطف مرامعة ، كذا تيل ، والمشهور اختصاص عطف الرادقة بالواو لعل المراد مطلق المنزل الذي ليس بدار أو الموضع الذي يرتبع عيه في الربيع (غاراد) الرجل (بيعها) أي بيع الدار ، وهنا محذَّوف تقديره أو الراد بيع الربع ولم يقل بيعهما لأن الأمصح في العطف بأو الأساد أو الأنه أرادا بالربع الدار، على ما من (فلا بيعها حتى يعرض) ما (على شريكه) نيها (فأن ارادها) شريكه بالشراء (ف) ـشريكه (هو اولى) بها ماذا كان أولى بالشراء مهو أولى بالرد لها بالشفعة الا أن ترك الشفعة لغيره تبل البيع متيل : يشمع بعده ، وقيل : لا ، قيل : وظاهره أنه أذا لم يرد الشراء مفيره أولى ولا يدركها بعد ، ولعله لهذا ذهب بعض المشارقة الى أنه لا شفعة فيها بيع بالنداء بين متزايدين لأن تركه الزيادة اذن في الشراء ، وهال البعض الآخر . غيه الشفعة ، وقد روى الشعبى وهو تابعى حديثاً مرسسلاً وومسله ابن أبي شبية: من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له » (١) ومذهب الشانعي ومالك وأبي حنيفة واصحابهم : أو أعلم الشريك بالبيح مَاذُن منه مباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة عله ذلك 6 والمفهوم من قوله ﷺ : غلا يبعها حتى يعرض الغ وقول جابر : « قضى رسول الله ﷺ بالشغعة في كل شرك لم ينسخ ربعة أو حائط ولا يحسل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ٧ (١) مان شاء أخذ وأن شاء ترك ١٤ ماذا باع ولم يؤذنه مهو أحق به وجوب الاعلام لكن حملته الشامعية على الندب وكراهة

⁽۱) مواه التهدى .

⁽۲) رواه ابو داود .

بيعه تبل اعلامه كراهة تنزيه ، ويصدق على المكروه أنه ليس بحالل ويكون الحلال بمعنى الماح وهو مستوى الطرفين بل هو راجح الترك ، قاله النووى ، وقال في المطلب : الخبر يتتضى استئذان الشريك قبل البيع ، ولم اظفر به في كلام أحد من أصحابنا ، يعنى الشامعية ، وهذا الخبر لا محيد عنه ، وقد صح ، وقد قال الشائعي : اذا صح الحديث فاضربوا بمذهبي عرض الحائط .

وروى الحكم بن عيينة ، وهو تابعى ، مرسلا ، ووصله ابن أبى شيية : اذا أذن أى الشيفيع له أى للبائع تبل البيع نلا شنعة له ويجب الحكم أيضاً بالشيفعة لقوله على : « الشيفيع أولى بالشيفعة » (١) وقوله : « الشيفعة مسلم زلت قدمه في النار » (٢) وقوله : « الشيفعة ما لم تقسم » (٦) وأذا وقعت القسمة وضربت الحدود نلا شيفة وقوله : « اذا نصبت الحدود وصرفت المضار غلا شيفعة » (٤) وقوله : « لا شيفة الا لشريك ولا رهن الا بقبض ولا قراض الا بعين ولا يتم بعد بلوغ ولا رضاء بعد غصال ولا عتق قيما لا يملك ولا طلاق فيها لا يملك ولا ظهار فيها لا يملك ولا نذر في معصية الله ولا يجين في قطيعة رحم ولا وصال في الصوم » (ه) وعن جابر بن عبد الله : « قال رسول الله علي بالشيفية في كل ما لم يقسم ، في غاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شيفعة (١) » وفي رواية الطحاوى : فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شيفعة (١) » وفي رواية الطحاوى :

⁽۱) بتنق مليه ،

⁽۲) رواه ابن حبان ۰

⁽۲) بتنی ملیه ۰

⁽٤) رواه مسلم والنسائي ٠

⁽ه) رواه أبو داود ٠

⁽۱) بنتق ملیه ،

ولها أحكام وأركان وهى مشفوع فيه ، وشافع ، ومشفع عليه ، وصقة أخذها ٠

⁽١) رواه البيهتي .

⁽٢) هواه أحبد ٠

⁽٣) رواه ابن ماجة ، ونيه ضعف ،

باب

يجب كون المشفوع فيه اصلا كدار او بيت او جنان او مزرع او بئر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

يساب في المشهوع ميسه

(يجب) عند الجمهور لا كون المشفوع فيه اصلا ، كدار) وهي ما اشتبل على بيوت (أو بينت) الأولى العطفة بالواو ، ولعل (أو » بمعناها أو للتسيم ، وكذا فيما بعد ، (أو جنان) سمى لاته يجن داخله ، أي يستره ، أو يستر عن حر الشمس ولو بالتصد الى ظل شجرة أو نخلة ، أو يستر السماء عن الأرض والأرض عن السماء ولو بالنظر الى الأغصان والجريد وباقيه فيه شمس أو لانه يستر ، أي يهنع عن الجوع ، وهذا مجلز ، وسواء كان من نخل أو شجر أو منهما ، وأصل الجنان : جمع جنة ، وأطلق على اللجنة الواحد بل للفرد باسم الجمع مجازا لفويا حتية عرفية ، وألم الزرع) : مكان الزرع أي أرض الحرث وأرض مطلقاً ولو لا تصلح الزرع أو اللغرس أو البناء ، (أو بقر) يالياء أو بالهمز ، وقراءتنا بالياء

طويت أو لم تطو ، (أو جب) أي ماجل ، وهذا أولى من أن يريد البئر التي لم تطو أو الكثيرة المساء ، أو البعيدة القعر ، أو الجيدة الموضيع من الكلاء أو الموجودة مما لا حفر المناس له لعموم لفظ البئر مع تقدمه ، والتأسيس أولى ، والصهريج : الجب العظيم والجب أعم ، (أو حمام) اى موضع الاستحمام ، أي الاغتسال بالمساء الحميم ، أي الحار ، ويطلق الحميم على البارد أيضاً ، ولا يقال : طاب حمالهك ، بل طابت حملك -بالكسر ــ أو حميمك ، أي عرقك ، أو مطمورة ، (أو غار) في الجبال سمى لتغوره ، أي دخوله وتسغله ، وقد يطلق على سرب الأرض مما كان فيها بلا عبل ، وقد يطلق على ما يعبل ، (أو تسجر) وأو مينا ، سمى من المساجرة ، وهي المخالفة لتخالف أغصائه ، كذا قيل ، ويرده أن النخل شهجر ولا تخالف الأغصائه ، فيمكن أن تكون المشاجرة بمعنى المخالفة مأخدوذة من الشجر المتخالف الأغمان ، والمراد : الشجر الذي ليس بجنان كشجرة وشجرتين وثلاث أو ما نوق ذلك مما لا يسمى جنانا لتقدم ذكر الجنان ، ولو استغنى بذكر الشجر لكان أولى مائه يشمل النخل وغيره ، وما يسمى جناناً وما لا يسماه بل لو قال : الأرض وما اتصل بها لعم ذلك ولشمل المسهريج : وهو ما يجمع نيه المساء ، ولعل المراد بالجب : ما يشسمله ويشمل السارية الثابتة في الأرض ببناء أو غيره كجذع والساتية والأرض التي ليست مزرعة واشبل الأندر ، وهو موضع درس الطعام وموضع نشره ، ولا يقال : يشمل ما لا يحول عليه الحول ، لأن هذا ان شهله البيع ، فهو داخل في الشفعة تبعاً للأرض ، وأن لم يشهله لم يدخل ، ولا يباع ما لم يدرك وحده ، وأن بيع على القطع فلا شفعة فيها القطع مولاً واحدا اذا كان ما لا يطلق عليه وحده اسم شبحرة بل لا شهمة

في الثمار ادركت او لم تدرك الا تبعا الاصلها ان بيسع أو أخرج بنصو البيع ، لكن « الكاف » في توله : كدار ، تشمل كل ما يصبح شموله ، وفي بعض الآثار: لا يشفع بالدكار في نخل بيعت بجنبه ولا في النصيب المبيع منه ، ومذهبنا الشفعة به وفيه ، واختلف في الشجرة الواحدة والمذهب الشفعة ، واختلف أيضا في العين والبس والماجل اذا تسم ما يستى بذلك ونميها لا ينقسم الا بضرر كالدار الضيقة والحكم والجدار المسترك وغلة الأصول ككراء الدار والحوانيت وغير ذلك ، والانقاض والثمار اذا بيعت مع الأصول أو على الانفراد ، والزراع اذا بيع مع الأرض ، أو مع الانفزاد والوهوب والتصدق به من غير عوض ونصيب شريك من حبس نصيبه اذا باعه هل يشمع ميه ويحبسه مع نصيبه ؟ في كل ذلك تولان عند غيرنا ١٪ والذهب منعها في الآجير والغلة وحدها والكراء والمتصدق به غير عوض ، والانقاض ، وقولان في الذهب وغيره في المائلة بلا تقويم ولا ذكر ثمن ، وليس المراد كل شنجر بل شجر ، (يحول) يدور ويجرى (عليه) أي الثجر ، وذكره لائه اسم جمع ، مغرده بالتاء والأصل هيه التأنيث ، (حول) أي عام ، وهما والسنة مترادفات لفة ، وزيادة السنة على العام بأحد عشر يوما اصطلاح حادث في لفظ السنة في علم الفلك ، حتى انه اذا استعمله الفلكيون بمعنى العام فمجاز عندهم ، والمراد : اثنا عشر شنهرا من شهور النعرب (ثابتاً) حال من الهاء (بارض) كشجرة الغلفل الأحمر والبائنجان والحرمل ، قيل : سميت لانها ترض بالاقدام ، وليس كذلك لأن ماء الأرض همزة ، وعينه « راء » و « غاء » الرض راء وعينه ضاد كلامه ، وسواء يحول عليه الحول حيا أو ميت الساق حي العروق ذاهب الأوراق كشج الباذئجان والنافل والحرمل ، أو حي الساق والأغصان والعروق ذاهب الأوراق كشجرة النين ، واذا كان زرع

ينبت من اصله في العام التابل ، ففيه الشفعة ولو شاعيراً أو قمحاً ، (لا كبقل) اى لا شجر شبيه بالبتل ونبات ، ووجه الشبه عدم حـول الحول 6 أو أراد شجر يحول عليه الحول لا مثل ، ﴿ ونبات) غلا شغمة ميما لا يحول عليه الحول من الشجر ، ولا في البتل ولا في النبات ، والشجرة ما له ساق ، والبقل ما يؤكل ، والنبات ما لا يؤكل ، هذا هو المراد هنا ، أو الشجر ما سما بنفسه عق أو جل قاوم الشتاء أو عجز عنه ، وتكسير، الشين ايضا ، ويقال : الشجراء - بالفتح والمد - والشير - بكسر الشين بعدها ياء مفتوحة - والبتل : ما نبت في بزره لا في أرومة ثابتة ، والبقل والنبات يترادفان لغة ، ويطلق النبات على الشجر أو ل أخروجه ، ويقال : النبعْت ، بالاسكان ، (أو) معتمدا عليه الأصل يزول الأصل زواله ، أو (تابعة) عطفة على أصلا (لأرض في بيع أن) - بنتح ألهمزة - أى لأن (كان) هـ ذا التـابع أي لكونه (مفرزا) ، غليست « أن » الشرطية بل مصدرية ، وحرف التعليل مقدر قبلها ، والتعليل عائد الى قوله : تابعاً ، او شيئًا تبع الأرض في البيع لكونه مغرزًا ، وقد يجوز كسرها على الشرطا اعتباراً لكون الشيء قد يتبع الأرض ، ولو لم يغرز بأن يقول : الدار وما غيها ، أو الأرض وما عليها ، مع أن هذا لا شفعة غيه ، فاشترط الغسرزا احترازا عنه لكن هذا لم يتبع الأرض الا بالنص عليه ، فالوجه الفتح ١٦ وان بيعت خشبة مغرزوة لا على القلع صبح" أن يشفع فيها من ثبت عليه غرزها في أرضه ، والأولى مفروزا لأنه يقال : غرسه وغرزه بالتخفيف وعدم الهبزة لا أغرزه وأغرسه بالهبزة ولا غرره وغراسه ، بالتشديد ، ولعله شدده المصنفة المبالغة في تبسوت غرزه أي تحقق غرزه ، ولم يشك ميه سواء غرز كله او بعضه في الأرض او ميما انصل بارض كوند

في حائط أو في نخلة أو شجرة ، وتوله : (ثابتاً) ، يغنى عنه مغرزاً (كخشب وعود) دخل بعضهما الأرض طولاً أو عرضاً ، ومن ذلك ما غرس من الأشجار أو النخل ولم يمسك الأرض بل مات ، وزعم بعض أن السارية من الخشب لا شفعة فيها الا أن طينت ، والخشب ما غلظ من العيدان ، وهو بنتح الخاء والشين ، وجمعه كذلك ، وبضمهما ، وبضم الخاء واسكان الشين ، وخشبان : بالضم والسكون ، وشمل الباب .

(وحجر) باتواعه شامل للشق الأسفل من الرحى المبنى فى الأرض والمعصرة واثبتها بعض تومنا فى الحجر الأعلى أيضاً ، لأنه على معنى البناء ، اذ المراد ثبوته على الاستمرار ولانه مأضوذ بقلب الرحى عن الذهاب لجانب ، (وحديد) ونحاس وغيرهما كذهب وغضة وغضار كخابية مبنية فى الأرض أو فى حائط ، وكوتد حديد غرز فى الأرض ، ولو اعتبد أن ينزع أن لم يشرط أن لا يشمله البيع ، أتفق العلماء على شفعة الأصل وما غرز نبه (اتفاقاً) ، ولا يرد على ذلك مانع الشفعة مطلقاً لندوره أو لعدم ثبوته كما مر" ، ولان المراد اتفاق من يقول بأشفعة فى خشبة مغروزة لم بأسفعة ، ولا يرد أيضاً من يقول : لا شفعة فى خشبة مغروزة لم تطين الأن ذلك اختلاف فى بعض أنواع الغرز هل يجزى ويعد غرزاً أم لا ، حتى يكون بالطين لاختلاف فى مطلق الغرز ، قال العلصمى :

في ذي الشياع وبحد تمتنع يدخل فيها تبعا للأصبال ووحده أن أرضه لم تنقسم

وفى الأصدول شفعة مما شراع ومثدك بئر وكفحك النخدك والمداء تابع لهدا فيما حكم وفي الحيوان قولان ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

واراد بذى الشياع: الأصل الذى لم يقسم ، واراد بقوله: ويحد تمتنع أنه اذا قسم ووقعت الحدود غلا شفعة بناء على أنه لا شفعة للجان، وأراد بفحل النخل قطعة منه يعنى أن الشفعة قصح فى النخل والبئر والماء تبعاً للأرض أن لم تقسم الأرض ، وقيل : ولو قسمت وبقيت البسئر غير متسومة ، اذ لا تصح قسمتها ، قال :

والنرن والحمام والرحى التضا الأخذ بالشفعة فيها تد مضى

يعنى الأصل الذى لا يراد الا لخراجه كالرحى والفرن والحبام والحاقوت مما لا يقسم ، وسواء رحى المساء أو الدواب اختلفوا غيسه ، والأصح أن غيه الشغمة وهو مذهبنا ، وكذا هو معبول المالكية كما ذكر العاصمى . قال ابن الماجشون وأشهب وأصبغ : بالشغمة ، وقال ابن القاسم ومطرف منهم : بعدمها ، قال في النخيرة : وهو المشهور الاقبل : وبه القضاء ، وأفتى فقهاء قرطبة بالشغمة ، حكم قاضى الاندلس منذر بن سعيد غرفع الشغيع أمره الى السلطان عبد الرحين بن محبد ، وقال له : حكم على بتول غير مالك ، فجمع السلطان القاضى والفقهاء غقالوا : يرئ مالك الشغمة ، فقضى به القاضى ، وذلك لدفع الضرر ، لأن كل شبريك بحتاج مالى مرافق نصيبه ، وقيل : لا شفعة فيما لم يبن في الأرض من الرحى وهو تولن وتول بعض قومنا .

(وفي الحيوان) كالبهل والشياة والحمامة والعبد وغيير ذلك (قولان) : الأولى منع الشنعة نيه الوائدي جوازها للشريك نيه الوول

ثالث أنها تجوزا في العبد والأمة للشريك فيهما للضرر الداخل على الشريك فيهما من جهة العتق والتدبير والمكاتبة وغيرها ، واختاره الشبيخ لكن تال الما عليه أصحابنا أولى أن يتبع لاتهم أعلم وأنهم ، يعنى ما عليه جمهور الصحابنا لأن منهم من أثبتها في العبد والأمة ، (والختار المنع) من الشفعة

فى الحيوان مطلقاً (عند) أكثر (المفارية) « التساء » عوض عن ياء النسب في النرد ، وذلك تول أكثر العلماء ، وفي لقط أبي عزيز : أجاز عمنا اسماعيل الشفعة في المنتقل وأبي غيره ا ه .

والجواز انها هو بقيد الشركة ، والجواز عند المسارقة لأجل الضرر ، واختلف المسارقة في العروض التي لا تنقسم بكيل أو وزن ، والسسفن المستركة والخشب والآنية والمسحف والرحى والاسلحة ، وفي المسترك من الثهار فقيل : بالمبواز الشريك ، وفي المكيل والموزون ، فقيل : بجوازها ، وهو قول ابن محبوب وأبي على وأبي المؤثر لانسه لا يصبح قسمه الا بحضور، الشريك أو نائبه ، وقيل : بالمنع مطلقا ، وقيل : بالمبواز ان احتاج لكسر لوزن وقسم ، وفي كسره مضرة ، واجازها بعض في العبد ، وقيل : ان بيع بالذهب والغضة بعض في العبد ، وقيل : ان بيع بالذهب والغضة لا غير ، واجازهما بعض في السفينة مطلقا ، وقيل : ان كسرت وكانت الواحالم تجز ،

وتقديّ رواية الطحاوى من حديث جابن بن عبد الله : تضى رسول الله على الله على

يدل له ذكر الطرق ، وصرفها في الحديث الآخر جابر بن عبد الله يعد ذكر العموم بلفظ كل ، بل رواية الطحاوى تمام من رواية جابر ، وذكرها أيضاً بعد قوله على أن لا شفعة ما لم يقسم من حديث آخر ، وقد يقال : لا دليل في ذكرها على أن لا شفعة في غير الأصول ، أذ لا حصر والا لم تجز ، والمذهب منعها في المنتقلات الا العبيد ، فمشهور المذهب المنع ، ومشهور الملكية والشافعية والحنابلة تخصيصها بالأصول لأنها أكثر الانواع ضرراً وأخذ بعمومها في كل شيء مالك في رواية عنه وهو قول عطاء ، وعن أحمد : تثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات .

وروى البيهتى من حديث ابن عباس مرفوعاً : « الشفعة فى كل شىء » ، لكنه مرسلاً ، لكن الخرج الطحاوى له شاهداً من حديث جابر ، ومشهور مذهب مالك تخصيصها بالأصول ،

منال بعض المالكية: مذهبنا أن البتول لا شفعة فيها ولا في الزرع ولو بيع مع أرضه ، وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى: الشفعة في كل مشماع من الأرض والحيوان وغير ذلك أى في كل مشترك ، وحكى أبن بطال الشفعة في القول الأخضر ، واختلف فيها اشتراه أحد للقلع أو للقطع كالمسيل والحائط ، وهل تثبت الشفعة لمن أرادها ليبيع ، قيل : نعم ، وقيل : لا تثبت الا لمن يملك ، ولا تثبت لمن أراد بيعا أو اخراجاً من ملك لانها لدفع الضرر وأله أعلم ، ولا شفعة في كراء ، أصل عندنا وعند مالك وغيره ، وقال بعض أصحابه فيه الشفعة ، وذلك مثل أن يكرى شريك في دار نصيبه لاحد فلا يشهد عريكه في الكراء خلافاً لابن نافع وابن كنافة ، قال العاصمي :

والخلفة في اكريسة الرباع والدور والحسكم بالامتشاع

وزعم بعض أنه لا خلاف بين المالكية في أن الشريك الشفعة اذا اكرى سهمه ثم باعه فللشفيع أخذه بالشمسنعة والكراء ، والمذهب أنسه لا يصبح بيعه وهو في الكراء ، وتيل : أن تخل المشترى على أنه يتم البيع عند انقضاء المدة فيكون كالبيع ، واستثناء مدة مخصوصة للسكئي مثلا ، وعلى هذين التولين كليهما لا شفعة في الكراء ، ا

ياب

تجب لشريك وجار لدفع ضر" أو اشتراك نفع ٠ • • •

بساب في الشميافع

(تجب) الشنعة (الشريك) في البيع عاتل بالغ حاضر ، ولمجنون وطفل وغائب بخلائف ، وجازت بوكالة مبن ثبتت له ، والظاهر أن مجيز أنمال المراهق يجيز شهعته ، واختلف نبين أمر طفلا نشيع له ، وكذا العبد ، وجازت باذن سيده ، ولا يشفع العبد لنفسه لأنه لا ملك له ، ومن اثبت له الأملاك اتبت الشفعة له ولا لسيده الا أن أمره أو أذن له في التجن كل شيء حتى الأصول أو في الأصول أو فيها ، وفي بعض المنتولات ، ومعنى وجوب الشفعة أنه لا يمنع منها أن أرادها ، (و) تجب أيضا لسر (عجار) ملاصق (الدفع ض) علة لوجوب الشفعة الشريك والجار الملاصق ، أي وجبت لهما لدفع ضرياتي من شركة المشترئ في بقائه شريكا ، وفي حال القيام بالقسمة لاحتياجها للمؤنة واحداث المرافق في الحصة الصائرة إلى الشفيع كمصعد وباب وبالوعة (أو انستراك نفع) بين

البائع ومريد الشفعة أو للدفع والاشتراك معاً ولمنع المخلو لا لمنع الجمع ، وقيل : عليّة الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة الى الشفيع ، ولذا قسال بعضهم : لا شفعة في الاصل الذي لا تمكن فيه القسمة ، ولهذا أيضاً قال بعضهم : لا شفعة للجار الملاصق وانما هي للشريك ، كما يدل له قول جابر : قضى رسول الله يهي بالشفعة ، في كل ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحسدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، فخرج بذكر القسمة ما لا تمكن فيه لأن قوله : ما لم يقسم غاية ، والغاية شرطها الامكان ، فليس غاية لشيء لا يمكن قسمه اذ لا يقال مثلا : لا اكلمك ما لم يتكلم الحجر الا حيث أريد التعليق بمحال مثلا .

وقد يقال قوله: ما لم يقسم سالبة وهى تصدق بنفى الموضوع فيشمل ما اذا لم يكن القلول للقسمة ، وقد يقال أيضاً : يقاس ما لم تمكن قسمته على ما أمكنت قسمته لمضرر الشركة ، ومما يدل على أنه لا شغعة اللجار ما روى « انه لا شغعة الالشريك » فيأو لل أصاديث ذكر الجار بالشريك ، فان الشريك يسمى جاراً لانه يجاور شريكه ويساكنه في الدار مثلاً كالمرأة تسمى جارة لهذا المعنى ، ويحتمل أن المراد الجار احق بالبر والمعونة ونحوهما بسبب سبقه اى قربه ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها : « قلت : سبب سبقه اى قربه ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها : « قلت : يا رسول الله أن لى جارين فالى أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً »(١) أى لائه ينظر الى ما يدخل دار جاره وما يخرج ، ولائه أسرع أجابة لجاره عند النائبة ، ومرادها « الى أيهما أهدى » هداية زائدة على الواجب ، أو أهدى أو كرد ، أو أرادت هدية التعظيم وهو الأصل في الهدية لا مطلق الاعطاء ، والا فلكل من الجارين عطية ، والذي عندى أن الشفعة تكون الاعطاء ، والا فلكل من الجارين عطية ، والذي عندى أن الشفعة تكون

⁽١) وواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ،

• • • • • • • • • • • •

بالشركة والجوار كما ذكر المصنف لأن العلة تنفع المضرة وجلب المنفعة ، وهي توجد في الجار كما في الشريك ، ولو لم تمكن القسمة أيضاً ، فمعنى توله: الشفعة ما لم تقسم أن ذلك فيما أمكن قسمه ، وأما ما لم يقسم فمتى بيعت حصة فيه أدركت شفعتها ، غاذا قسمت وضربت المدود غلا شفاعة الا بسبب آخر كالمنافع والمضار " فتحمل أحاديث الجار على ظاهرها المتبادر وهـو الملاصق .

نهمني « لا شنعة الا لشريك » أنه لا يتقلمه الجار ، فاذا تركها الشريك او لم تكن الشركة فهي للجار ، ويقويه حيث أبي رافع المذكور الن له بيتين في دار سعد متميزين لا شائمين ، مذكر الشفعة في شنائهما الا انه نكرها من عنده لا من الحديث ، لكن نكره أياها كالحديث المومّوف تقويه الفاظ الجار في الأحاديث ، والأصل عدم تأويل الجار بالشريك ، ولا يقال : يلزم من حمله على الظاهر أنه يكون أحق بصقبه من الشريك لأنا نقول : المعنى حقيق بصقبه أو أحق مهن ليس مجاور الا من الشريك ، ومهن اثبتها بالجوار أبو حنيفة ، وفي الجامع لبعض الحنئية : أن لم يقطع طريق ، وكذا يشترط من أثبتها من أصحابنا ، ورده أبن بركة بأنه لو صح ذلك لم يمنع الطريق لحصول الجوار مع وجود الطريق ، قلت : بل الطريق غاصل مانع من الجوار ، وممن اثبتها بالجوار: « البسوى » ، قال : ومن كان اقرب كان أولى بين الدارين ، والجار المقابلة في السكة غير النالفذة ، أسا المقابلة في النائذة فلا شفعة له اتفاقاً ، واتوى حجة على ذلك قوله على : « الجسار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وأن كان غائبًا أذا كان طريقهما واحداً » غتراه قال : طريقهما واحداً ، وما ذلك الا لكون كل منهما له حصة متعينة تحتاج الى طريق يكون واحدا لهما معا تارة ولكل واحد طريق تارة ، والترتيب فيها ، قيل : هو المختار ، فأولى بها شريك لم يقاسم ، ثم المقاسم ، ، ، ، ، ،

وذكر بعضهم أن توله: ماذا وتعت الحدود النح مدرج من كلام جابر ، ولو كان مرتوعاً لقال: اذا وقعت الحدود ، وهيه أنه ليس في ذلك عليل قاطع على الادراج ، والأصل عدمه .

(والترتيب) لفة : جعل كل من متعدد في منزلته التي يستحتها) وعرفا : جمل الانسياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة المعتلية ، وان لم تكن مؤلفة ، والتأليف مرتبة الوضع كما في الترتيب أو غير مرتبة فهو أعم من الترتيب من وجه والتركيب ضمها مؤتلفة أو غير مؤتلفة مرتبة أم غير مرتبة فهو أعم منها مطلقا ، والتأليف أخص من التركيب مطلقا ، وتيل : الترتيب أخص مطلقا من التأليف ، وتيل : مترادفان (فيها) أي في الشفعة ترتيباً مخصوصا من التأليف ، وتيل : مترادفان (فيها) أي في الشفعة ترتيباً مخصوصا (قيل : هو المختار) أن تلت ما هذا الترتيب (فه) سائل نقسول (قولي بها شريك لم يقاسم) شريكه بكسر السين المهلة ، ويجهوز فتحها ، أي لم يتاسمه شريكه .

(ثم") الشريك في الأصل أو في المنافع والمضار (المقاسم) بالكسر والفتح ولا شفعة للملاصق وكذلك شريك في مصلحة لا في المبيع لم يكن قط شريكا هو والبائع في المسأل المشفوع والمسأل المشسفوع به والمراد بحديث « الجار أحق بصقبه » الجار المشترك في المنافع والمضار ، وقبل الشريك ، ومقابل ذلك القول أنها للشريك فالمقاسم فالملاصق ، فالتعبير بسر « قبل » للاعلام بأن ذلك قول لا للتمريض ، ويجوز أن يكون مقابله أنهما لا تكون الا للشريك بل هي المقاسم شريك المنافع

والمضار ، وأما الشريك في ذلك الأصل ، نلو شناء لأخذها بالبيع ، نان هذه كلها اقوال موجودة ، قالتمبير بقيل التبريض ، وكذا هو التبريض ان قلنا انه أراد بالجار والشريك شريك المنانع والمضار وشريك الأصل ، وأراد في الترتيب انها بعد المقاسم الملاصق لأنه قد لا يخلو من نفع أو صر " ، ومما يقارب القول بالترتيب ما يأتي في قوله بعد : وكذا أن تعدُّد جان مشفوع نيه وتخالفوا بالترب اليه ، وكانت الشفعة في الجاهلية للجسار مطلقاً أو الشريك أو الصاحب وجعلها النبي ﷺ اذى السبب ، والمراد بالتحدود المفروية المانعة للشفعة ما يكفي حدا بين السهام وأو خطاً يخط على ما مر" في البيوع ، وقيل : ثبتت لكل جار ولو مقاسما لقوله على . ﴿ جار الدارَ أحق بدار الجار » (١) ، أذ لم يقيده بالتصال الخشب ولا بشيركة الحالط ، ولقوله على : « الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها ، وان كان غائباً أذا كان طريقهما واحداً ١ (٢) وانما تثبت للمقاسم (أن بقيت بينهم) بين البائع والمقاسم ، والطلاق ضمير الجماعة على الاثنين مجاز على الصحيح ، واسا حديث « اثنان جماعة » فمعناه أن حكمهما حكم الجماعة أو انهما جماعة تحقيقاً لاجتماع واحد الى آخر ، لكن الجماعة التي هي اثنان يرد اليها ضهير الاثنين غالباً وأصالة ، والجماعة التي هي ثلاثة نصاعداً يرد اليها ضمير الجمع ، (شركة) بكسر الشين وفتحها وضمها وسكون الراء وبالفتح وكسر الراء (في كطريق أو مرسى) أسم مكان من الارساء مهو بضم الميم أو من الرسو نهو بفتحها ، والارساء : الاثبات ، والرسو : الثبوت ، (الدور) جمع دار سبيت لدوراتها إلا أو) لـ (حبيوت أو) لسرا حدادين) بالتخفيف جمع غدان

⁽۱) تقسدم نکره ،

⁽۲) تقسدم بُکره ۰

أو اجتماع ماء في جسر أو سد أو ساقية ويشفع بها ، وبطريق وان غير جائزين في اقل من خمسة شركاء ، • • • • • • •

بالتشعيد وهو في عرفهم أرض الحرث ، وقد يطلق على أرض نيها بعض نخل أو شجر ، وأما في اللغة مالندان بالتخفيف والتشعيد بمعنى الثور ، وقيل : الثوران يقرفا للحرث ، و « التون » أصل ، وأما المدادون عجمع سلابة للداد بالتشعيد فيهما وهو الصيت النجافي في الكلام ، وشديد الوطء .

ومالك المئين من الابل الى الالف ، والمتكبر والجمال والراعي صاحب البتر وصاحب الحمر وصاحب الوبر الذي يعلو صوته في حروثه ومواشيه ، ومكثر الابل ، ولعل اطلاق الفدان على الأرض اطلاق لاسم الحال على المحل ، ومرسى الدار وغيرها نسحة ينزل نبها بالمتاع (أو اجتماع ماء) عطف على الشركة أو على الكاف (في جسر) أو ماجل عرف لبعض وهو المراد ، وأما لفة : فها يعبر عليه ، وجيبه منتوحه وقد تكسر (أو سد") أي فاصل من نحو طين وحجر بضم السين ونتحها ، وقيل : المضموم الجبل والمنتوح غيره (او ساقية) فاذا بيع ما يستى من الجسر أو السد أو الساقية ، غلمن له جعل ماء في ذلك الجسر أو السد أو الساتية يجتمع أن يرده لننسبه بالشمعة ان لم يكن مشتريه من له ذلك (ويشفع بها) أي بالساقية ، والمجرور نائب بشفع ، (وبطريق وأن) كانا (غير جائزين) اذا كان في ماله أو قربه أو بيع بعض الساتية وله فيها نصيب شفع المبيع أو بيع ما يستى بها ولمه نيها نصيب شفعه حال كونهما (في) ملك ﴿ أقل مِنْ حُسِمة شركاء ﴾ واسناد الجواز للساقية والطريق مجاز ، مان الجارى : المساء في الساقية ، والناس في الطريق ، وانها نسرته هكذا لجمعه بين توله : غير جائزين ، وتوله : في أقل من خمسة شركاء ، ولو المتصر على قوله : فير جائزين لفسرت ذلك

بساتية تسقى لاتل من خمسة رجال ، وبطريق الأقل من خمسة رجال وعلى هذا ، وعلى أن في أمّل من خمسة شركاء تفسير لغير الجائزين تكون الواو للحال أي يشفع بهما ، والحال اتهما غير جائزين أي هما الأقل من خمسة شركاء غالقطع ان كان بعضها أسفل من بعض وبيبعت السفلى فالشفعة للأولى مالثاتية عالثالثة ، ولا شفعة الرابعة لأنها خامسة الا جائل بالنسبة للمبيعة فالشفعة الى المبيعة وينظر اليها والى ثلاثة بعدها ، وقيل الى أربعة ، والأول أكثر ، والساقية على رجلين يشفع بها السابق أو يشرى ، وأن طلبا معاً شفعة أو شراء نبينهما نان اشتركا نعلى الرؤوس ، وأن كانت الساهية على واحد والطريق على آخر فكلاهما شغيع ، ويشفع من عليه الساتية مال صاحبه أن كانت غير جائزة وكانت لأقل من حمسة ، وكذا في الطريق وهو والقنطرة على الساتية لا يقطعان الشفعة ، وقيل : أن توالت ألجائل المائية حسبت أجالة وأحدة أن لم تفرق بين كل أجالتين من الصافية احالة ، وقيل : ولو غرقت ، وكذا إن كأن في مال رجل أجائل فهو كالمسافية ، وان كان لخيسة رجال خيس نخلات في اجيل واحد وله اجالة واحدة والأرض شركة ، ونظة كل واحد معينة ، واشترى آخر ما يسقى من تلك الساتية غطلب الشغيع الشغعة غلا شغعة لأنها حمس أجاثل ، وقيل : بثبوتها ما لم نفتح لكل واحد اجالة ، والأرض بين خمسة هي خمسة اجاتل ، والمشترك بالتسمية اجائل ، وقيل : اجالة ما لم يقسم ، ولا شفعة بطريق ذى ثلاثة أبواب رابعها للمسجد ، وحساب الاجاثل من الأعلى .

ونزلت مسألة في زمان أبي زكريا ، انتسوا جناباً وماءهم مختلط اذا كثر نجعل بينهم الشفعة ، وذلك في النخل وغيره ، قال ابن بركة : من باع ارضاً في وسطها أو طرفها ساقية تسقيها عليه نخلة عاضدية لا حوض

لها لم تشفع الأرض أن كانت جائزة والنخل المشترك وتتسم ثبرته أحالة واحدة ولا شفعة بين نخلتين وقيعتين وتشفع الأرض الوقيعة لا العكس ، والوقيعة التي لا أرض لها ، واذا اشترى على أن لا ساتية ولا طريق نلا شفعة ، وثبوت الشفعة الجار قول البعض اصحابنا ويعض قومنا ، ويه قال بعض المالكية شنفوذا عندهم •

وخطًّا ابن الماجشون من قال به منهم ، وقال ينتقض حكم من حكم به ، ومن باع طريق داره دون داره فلا شفعة في الطريق ان كان مشتركاً بأن كان طريقاً لغيره أيضا ، وقيل : بالشفعة فيه ، ولا شفعة في الأندر وهو موضع تيبس الثمار والزراع عند قوم ، والذهب انها فيه ، ولا في الحيوان عاملا أو غيره ، وقال بعض بثبوتها نيه ، وهو قول عن المازني ، واذا قسمت الأرض وبقيت البئر وباع بعضهم سهمه من البئر غنيل : لا شفعة ، لأن البئر تبع للأرض ، والمذهب ثبوتها ، وفي النظة أو الشجرة الواحدة شفعة كاثنتين فصاعداً ؛ وقالت المالكية : لا شفعة فيها ولا شفعة في البيع الفاسد ولا بالقيمة اذا نات المبيع وغرم المشترى الثبن ، وقال بعض المالكية بثبوت الشفعة بالقيمة ، يعطيها الشفيع لا بثمن البيع لبطلائه ، وتصبح في كل تعويض ولو لم يسم بيعاً كهبة أصل بعوض ووصية بعوض ، قال العاصمى :

ولم تبيح المجار عند الأكثر وفي طريق منعت وأندر والحيوان كسله والبئر وجملة العروض المشهور وفي الزروع والبتول والخضر وفي المفيب بأرض كالجرزر ونخلة حيث تكون واحدة وشبهها وفي البيوع الفاسدة ما لم تصحح نبتبضها تجب

كذاك في التعويض ذانيه يجب

والمضرية المعتبرة فيها اشتراك الطرق والمراسى لما مر أن لم يكن طريق غيرها ، وهل للشفيع أو للمبيع أو لهما احتمال ؟ وتعتبر في اجتماع الماء • • • • • • • • • • • •

(والمضرة المعتبرة فيها) اى فى الشفعة هى المضرة اللازمة دائماً ، كما نص عليه أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة فلا شفعة فى شجرة أو نخلة بيعت لتنقل من الأرض كما نص عليه المصنف فى التاج أذ قال : وعن هاشم ابن الجهم أنه تليض بمال بصرمة من عنده واشترط اخراجها من أرضه ، قال خميس : واحسب وزيادة من الدراهم ، وانما أراد بذلك احتيالا على الشفيع ، فالاخراج حيلة تزيل الشفعة ، ومن المضرة (اشتراك الطرق والراسى) المعدة (لا بر") من الدور والبيوت والفدادين ، وانما يشفع بالطرق (ان أم يكن طريق فيها) أى كل طريق أريد أن يشفع بها غانما يشفع بها أن لم يكن غيرهسا .

(وهل) مراد الشيخ بتوله : اذا لم يكن طريق غيرها أنه اذا لم يكن المستعم) لأن الشنعة لدنم الضرر وهو مدنوع عنه بسلوكه للطريق الذي المتص به عن المشنوع ، (أو) اذا لم يكن (أس) سلسيء ا (أبيع) لأنه اذا كان له طريق آخر غير مشترك فالضرر مدنوع بأن ينشى نيه دون الطريق المشترك ، (أو) اذا لم يكن (أهما) أى للشنيع والمبيع ، واذا كان طريق غيرها لواحد منهما نقط فالضرر موجود ، والذي يظهر أن له الشنعة ولو كان لهما طريق لأنه لا يبطل حقه في طريق الأصل المبيع ، ولعلهم اعتبروا قلة الضرر اذا كان لهما أو لاحدهما طريق ذلك (الحتمال) لا أقوال ، والاحتمال مصدر يطلق على الواحد وغيره ، (وتعتبر) المضرة (في اجتماع الماء) ماء المطل أو يطلق على الواحد وغيره ، (وتعتبر) المضرة (في اجتماع الماء) ماء المطل أو

المين أو البئر (كما مر") آنفاً في هذا الباب أن اجتماع الماء في جسر أو سد أو ساقية يشفع به بعد ما مر" أن الشفعة لدفع ضر أو اشتراك نفع .

(وتختص) الشنعة (في بساتين) جمع بستان وهو ما اشتمل على نخل أو شجر أو كليهما ، هذا مراده ، (وقصور) جمع قصر وهو ما اشتمل على نحسو دور ويطلق على المنزل ويطلق على البيت المنى بالحجر ، وحكى الأخيرين في القاموس قولين ، (واسواق بشريك) نيهن (غير مقاسم) لشريكه ، ومن الشركة الاشتراك في الطريق أو الساقية للبساتين نبينهما الشفعة بذلك (لا) تكون شفعتها (بحم) حسبب (مضرة) نقط أو يتعر لا تختص بخبرة ، غان غيرهن يشفع نيه بمجرد مضرة ولو لم تكن شركة ، وذلك أن المضرة لا تزول نيهن بالشفعة ، وصحت الشفعة على هذا للشريك لائه أتوى من الجار في الضر نيشفع أيزيل بعض الضر ، ويضمحل عدم زوال المضرة بشفعته لحديث « لا شفعة الا للشريك » (۱) وذلك مطلق في التصور والأسواق ، متيد في البستان بكونه مشتملاً على خمسة أبواب أو أكثر ،

قال أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر رضى الله عنهم: أن أشترك في جنان رجلان أو أكثر فاقتسموه وقد أحاط الزرب أو الحائط به أدركها بعضهم على بعض ما لم يبلغوا خبسة فصاعدا ، وقيل : أربعة ، وقال المسنف في

ا (۱) تقسيم فكره ٠

« التاج » : اذا أحيط على بستان بجدار نبيع منه شيء نان اشتراه من له في البستان شيء عهو أولى بالشفعة كان المشترى أول البستان أو آخره أو عليه طريق أو ساتية أو لا ، فكل من له نيه شيء نهو شنيع الا ما كان غير مقسوم غالشريك أولى ممن يشفع بالحقوق والمضار ، وأن كان في البستان ساقية غير جائزة وعليها نخل عاضد أى لا حياض لها عبيع من النخل شيء عليس للذي عليه الساتية غضل على سائر أهل البستان في الشفعة بالقياس ولا بالطريق ولا بالمسقى ، واستحقاق البستان أولى من سسائر المضار ، والسقى والطريق أولى من المقايسة ، وقيل : هي أولى منهما ، وتيل : الكل سوااء ، والحدود والسواقي والطرق قاطعة للقياس لا لحق الشفعة من المجرى والطريق ، وقيل : كل بستان لا يدخل من باب الشفعة نيه لطالبها من أهله أن أحيط عليه ولو لم يكن على الطالب لهــا طريق ولا ساقية ، ومن باع من أسفل نخله قطعة فلا شبعة لأنه الشفيع ، والرسيس التي لا يعمل لها طريق ولا ساتية لها لا شنعة فيها الا بالمتايسة ، وهي ان كانت بين النخلتين من هذا النخل سنة عشر ذراعاً تشافعتا لا أن كان أكثر ، ولكل من الثلاثة بالرسيس ثلاثة أذرع ويترك الباتي بحاله أن لم يأت عليه أحدهما أو غيرهما ببيان الا أن كان المسال كله لواحد ، غان الأرض لربها وتكون الشنعة في النخل المجتمع في مكان وله ماء واحد ، وقسم النخل والأرض لا الماء ، وأن قسم الماء لا الأرض ثبتت الشفعة اليضا .

وزعم اهل مكة انها تكون فى الذى لم يقسم وان كانت نخلة رجل فى خلال نخل آخر نباعه ربه نطلب رب النخلة أخذه بالشفعة ، نقيل : ان كانت النخلة محدودة الأرض وعليها ممر ساتية وان لشىء من النخل الو

طريق له غلها الشغمة ، وأن لم تحد الأرض بل اشتركت فكل نظة نالها مياس تلك النخلة في الأرض غلها شفعة بالقياس أن لم تكن لها ساقية ولا طريق ، وأن لم تقايس شيئاً من هذا النخل لم تشقيع بالقياس ، وقيل : ان كان النخل على ساتية جائزة شفع بعضه بعضاً به ، وقيل : لا يشفع به ، وتشفع النخلتان المتقايستان ما لم تقع الحدود بينهما ، وقيل : لا شمعة بالقياس ، والقياس قبل : أولى بالشفعة ، وقبل : المضرة أولى ، قبل : اذا بيعت سفلى النخل على ساقية جائزة غبالمقايسة تشفع واحدة من أعلاها غقط لا بالساقية أن سقت أسفل منها أربعة أموال ، وأن كان أسفل منها ثلاثة فان كأن أعلى منها نخلة تقاسمها شفعتها بالقياس ولا يشفعها احد الأموال ان بيعت وتقايسها أسفل منها ، وان بيع الاسفل من الثلاثة كان لها الشفعة بالمضرة ، وأن بيع الثاني كانت للثالث ثم نها ، وأن بيع الثالث كان لها أيضاً ثم لا شفعة في قول ، ومن أشترى نخلا متقايساً وقد باع البائع ثلاثاً أخرى تقاسم الأولى غله أن يشفع الكل أن تقايست ، وأن كان لها نخل عاضد يقايس عاضد نخل البائع ، وللبائع عواضد اخرى تقايسها ، مقيل : هي شمعتها كلها وانها لا تكون اذا باع رب النخل نخلة لا تقايس نخل الطالب للشفعة ، وإن كان على جائزة ثلاث نخلات كل منهما لرجل نبيعت العليا وطلب رب السفائي شفعتها فلا يجدها لأن الوسطى قطعت القياس بينهما لمسا قيل أن العاضدية التي على جائزة تشفعها أربع من أعلاها وواحدة من اسفلها ان قايستها ، وقيل : تشفعها بالقياس علياها وسفلاها ، وأن كانت على غير جائزة شفعتها من أعلاها ثلاث ثم لا شفعة بمضرة وقد صارت حِلْمُونَ أَن كَانَ أَعَلَاهَا مِنَ الثَّلَاثَةُ شَيءً ﴾ لأن الرابعة المبيعة السغلي خامسة ولا شيفعة غيها ، غاذا شفعها ثلاث من أعلاها ، غلاول ثم الثاني ثم الثالث ثم انقطعت بالساقية ، وتشفعها السفلى بالقياس أن كأن بينهما ، وقيل :

علياها وسفلاها كانت على جائزة أو غير جائزة ، وقيل : أربع من أعلا وواحدة من أسفل ، وهذا في النخل العاضدي .

(وهل يشفع باختلاط ماء في اندار) :جمع أندر ، جمع ترخيم أذا حذفت هيزة المفرد ، وهي أندر - بفتح الدال - فجمع الباقي على أفعال كأنه جمع نتر ، والمشهور في الجمع أنادر ، والمراد موضع درس الطعام وموضع نشر التمر مثلاً يباع الاندر فيشفعه الاندر المختلط المساء معه ، لأن المتلاط الماء بينهما ننع لهما ألو مضرة ، أو نفع لواحد وضر" لآخر ، أعنى أصحابهما " لأن اختلاط الماء زيادة للماء غيسقيه اصحابها لشجرهم أو حرثهم أو لا يمكن ذلك أو لم يتهيأ له العدم ، الشهر أو الحرث مثلاً هنالك فيتضر "روا به ، ومعنى اختلاط المساء غيهما أن يجرى ماء من أحدهما للآخر ، ومن شأن الاندر أن يكون صلباً لئلا يختلط الحب بالتراب عهو يجمع الماء ، (و) باختلاط ماء في (سقوف) هذا قول ، وهو الصحيح ، يباع بيت وستفه أو سقفه نيشنعه الآخر لأخذ الماء أو حبسه أو تبديل اللجرى في السقف أذا بيع سقف يجرى اليه ، او بيت وسقفه الذي يجرى اليه ، من يجرى منه يشفعه ليقطعه عنه أو يبدل مجراه ، وفي العكس يبدل من يجرى اليه المجرى أو يتطعه أيضاً ، (أو لا) يشمع باختلاطه فيها ، قيل : لأن المتصود بالشفعة دمع الضرر والضرر معدوم في حقهما أو حق احدهما خبطات الشغعة لأنها غير دافعة للضرر ، فأن اختلاط الماء على البيوت منفعة لصاحب الماء ، وصاحب البيت قد يكون له منفعة بأن يحتاج اليه ، وقد يكون مضرة متثبت الشبقعة ، ولكن لا تثبت بهذه المضرة لاتها غير دائمة ، وسبب الشفعة يجب أن يكون لازماً ، وهددًا قول ثان ، وهو ضعيف لاته غير مطرق العلة ،

لأنه انها يتصور كون اختلاط المساء منفعة لصاحب المساء اذا أريد بالصاحب: من جرت العادة بصرف المساء اليه ، وليس على البيوت مضرة في ذلك حتى نتفع بالشفعة ، وذلك (قولان) ، والأو لى بشفعة المساء شريك الجزء ، ثم الذى يسدث عنه ، ثم شريك العين وللذى ماؤه في ليل شفع ما نيسه ، وللنهارى شفع ما في النهار ، ويشفع الليلى النهارى ، وبالعكس ان كان يسد واحد عن الآخر ، وأن استووا فتال فتال وهكذا ، وقيل : لا شفعة الا من يسد عنه البائع أو الشفيع ، وقيل : ذلك في المربوط الذى لا يتحو لل الشركاء فيه عن أمكنهم ، وأما المسقى منه بالدوران ليلا ونهاراً لا يعرف الأول ولا الآخر فللسابق لانها مشتركة ، ومن ورثه اثنان وهلك أحدهما عن أولاد ، فقسموا حصتهم من المساء وهلك واحد منهم والماء يسد ونه بالدوران فالعم والاخوة سواء ، وأن اشترك بين الاخوة ، فهم أولى ، وكذا أن ربط ويتسادوه دون عهم فهم أولى .

(وتدرك) الشفعة بطرح الميزان عند بعض ، كما أن اختلاط المساء تدرك (به في غدان وجب) ودار اذا اجتمع ماء الثلاثة أو اثنين ، كما تعرك بين فد انين أو جبين أو دارين به ، وبيعت دار سليمان بن محسبن في شروس ، فحكموا بأن الفعان يشفعها لأنه اذا أخذ المساء يرده اليها ، وعن بعض : لا شفعة بين الأجباب الا أن ثقبت من أسفل ، فالله أعلم ، وقيل : فيها الشفعة أن ثقبت .

وفي « الأثر » : ولما الأجباب اذا كان الماء يختلط نبها عند امتلائها نبينها الشفعة كما يشفع بالجذع على جدار بين داركين ، وكل من له جذع في ذلك الجدار ادرك به الشفعة ، وتيل : لا شفعة بين الدار والقدان باختلاط وبين بيت في آخر وغار في غار ونخلتين في جدر ، وان كان فدان احد فوق فدان الآخر ، • • • • • • • • • • •

المساء لانتفاع صاحب الدار بخروج المساء وصاحب الفدان بالسقى به ، ووجه مثبتها لحوق المضرة لصاحب الفدان بمنع صاحب الدار ماءه على قول مجيز منعه ، ولحوقها لصاحب الدار على قول من لم يجز له منع مائه ولو احتاج اليه ، فيشفع صاحب الفدان الدار لتضرره بمنع مائها على قول جواز المنع ، وصاحب الدار الفدان لتضرره بعدم منع مائه ولو احتاج اليه عند من لم يجز منعه ، والذي يتبغى أنه لا يهسك ماء داره الا أن لم تكل مدة الحيازة .

وفي « الاثر » : وقيل : لا شفعة بين الدار والفدان اذا لم يكن لهما الا باب واحد ، (وبين بيت في) بيت (آخر) ، وذلك الآخر غالمبيع منهما يشغعه الآخر (وغار في غار) آخر ، وذلك الآخر المبيع منهما يشغعه الآخر للاشتراك ضراً ونفعاً ، وذلك بأن يدور بيت بآخر أو غار بآخر أو بهشى في بيت أو غار حتى يوصل آخر ، (ونخلتين) أو أكثر ال في جدر ال أى أصل واحد ظهر اشتراكهما في جدع على الأرض أو اختلطا وتلاصقتا بالعروق تحت الأرض لشدة القرب بينهما الشفعة لاشتراكهما في الجدر ولاختلاط النهار ولتواة المضراة بينهما ، غصاحب كل واحدة أولى من صاحب الأرض أن كانت الأرض لغيرهما .

وفى « التاج » : ان كانت نخلة بين ثلاثة الأحدهم جدَّعها وللآخر أرضها وللثالث الثمرة ، غباع صاحبها وصاحب الجذع غرب" الأرض أولى ، وكذا نخلتان متقاربتان لا من أصل فى أرض غيرهما ، (وان كان فدان أحد فوق فدان الآخر

وارب) الندان (المفوقاتي قطعة من ارض وراء جسره) أي خلف جسر رب النوتاتي ، والجسر هنا السد أو ما يعبر به ، والقطعة من النوتاتي ، أو كاتت بينهما وهي من النوتاتي ، بل نسر أبو ستة به كلام الشيخ ، اذ قال : هي كالحريم الذي يترك الطابية (صحيت) شفعة (بينهما) بين الندانين أو بين أصحابهما نيهما (باختلاطه) أي الماء (في) الندان (السفلاني) مع النوتي ، (وفي القطعة) من النوتاني ، وبهذا حكم أبو زكرياء وأبو عبد الله ابن حيان وأقراهما أبو حامد الترفي ، لكن ذلك في مسالة وقعت في تبزدا والجسر صغير أذا أمتلا السفلي طلع الماء النوقاتي ، وإنها أثرت القطعة الشفعة بينهما مع أن بينها وبين النوتي جسرا أنها منه ، لكنها قطعت منه النوتي أو به الشفعة غاولي أن تكون الشفعة أن لم يكن بينها جسر ، وإذا أدركت في النوتي والقطعة أو بها يشفع السفلي في النوتي والقطعة ، ويشفع صاحبها في السفلي .

(وقيل: ان باع) الشخص (السفلاني) نتائه (شفع) الشخص (الفوقائي) ذلك الندان (لا عكسه) أى خلافه ، لأن منفعة النوتى في السفلى لدخول ماء السفلى التطعة من النوتى ، ولا نفع للسفلى في النوتى والقطعة ، وصاحب التول الأول اعتبر منفعة امتداد ماء السفلى للقطعة ، فان امتداده اليها زيادة ماله وتنقص له والضمير للفوقائي ، أى لا يشفع عكس النوقائي وهو السفلاني ما باع الفوقائي من الغدان أو للحكم ، وعليه فالتقدير لا يثبت عكسه والسفلاني والفوقائي نسب لسفل وفوق على غير فالتقدير لا يثبت عكسه والسفلاني والفوقائي نسب لسفل وفوق على غير

ولا بين بيت فوق غار لم يشتركا طريقاً أو مرسى الغار ، وان كان بيت على آخر ولم يشتركا فيهما ، فهل لكل شفعة آخر أو لا ؟ أو لرب البيت لا الغرفة ؟ • • • • • • • • • • • • • • •

تياس ، والقياس السفلى والفوقى ، وأما القطعة فاذا بيعت شفعها السفلى لاختلاط المساء ، وأذا بيعت مع الفوقائى ، فقيل : يشفعهما السفلانى معا لاشتمال عقدة واحدة عليهما مع أنهما كثىء واحد ، وقيل : القطعة وحدها بقيمتها لأن سبب الشفعة فيها ، هذا تحرير المسألة والله أعلم .

(ولا بين بيت) لرجل (قوق غار) لآخر (لم يشتركا طريقاً أو مرسى) وانظر بين ذلك (الغار) وبينهما الشفعة ان اشتركا طريقاً أو مرسى ، وانظر لم يشافعا بالمضرة ، فان سقف الغار هو أرض البيت فقد ينهدم وقد يضره بالمشى وانعمل فوقه ، والذى عندى أن كلا يشفع الآخر مطلقاً اذا كان السقف خلقة لا بناء " ، وينبغى أن تكون فيهما الاقوال المذكورة بعللها في قوله : (وان كان بيت على) بيت (آخر ولم يشتركا فيهما) أى الطريق والمرسى ولا في أحدهما ، (فهل لكل ") من رب البيت ورب الغرفة وهى البيت نوق آخر (شفعة آخر) وهو الصحيح فيها قبل لمضرة الغرفة على البيت والشفعة لدفعها فيشفعها صاحب البيت ليزيل المضرة ويشفع صاحب البيت والشفعة لواحد تغليباً لغرفة البيت ليتبكن من المضرة كيف شاء ، (أو " لا) شفعة لواحد تغليباً لجهة عدم المضرة ، وهى أن البيت لا يضر الغرفة فلا يشفعها فلا تشفعه ، لجهة عدم المضرة ، وهى أن البيت لا يضر الغرفة فلا يشفعها فلا تشفعه ، المصالح فلتغلب المضرة ، فتكون الشفعة بينهما ، كما هو القول الأول ، المصالح فلتغلب المضرة ، فتكون الشفعة بينهما ، كما هو القول الأول ، (أو الرب البيت) الشفعة أن بيعت الغرفة ولو لم يشتركا في المرسى أو الطريق (لا) لرب (الغرفة) أن بيعت البيت ، لأن الضار الغرفة لا البيت ؟ الن الضرة لا البيت ؟

اقسوال ، ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰

وهذا القول أو الى ، كما أن الأرض تشنع الشجرة بلا عكس في قول مختار ، تلك (اقوال) ثلاثة لمسايخ ثلاثة : ابى يحيى الفرسطائي ، وابى عيسى الدرفي ، وأبى الربيع الألوتي ، ولا أدرى تول كل واحد ، ثم رأيت في ترتيبي لنوازل نفوسة أن الأول لأبي الربيع ، والثاني لأبي يحيى الفرسطائي ، والثالث لأبى عيسى ، وأما أن تراكبت البيوت وقد أشتركت طريقاً أو مرسى ، ففي « الديوان » ما معناه انه ان كان لرجل بيت في أرض رجل نباع صاحب البيت بيته شفع صاحب الأرض ، وقيل : لا ، وكذا لو باع صاحب الأرض لم يشمعها البيت ، وقيل : يشمعها ، وان اشتركه رجلان مالشريك قبل صاحب الأرض ، وان سلم شفع صاحب الأرض ، وقيل : لا ، وان اشترك رجلان في أرض مالشريك قبل صاحب البيت ، وأن تركها مصاحب البيت ، وقيل : لا ، وكذا ان اشتركا في الغرفة ، ويشفع صاحب البيت الغرفة ، وان ترك شفع صاحب الأرض ، وإن باع صاحب الأرض مصاحب البيت ، وأن ترك لم يشغع صاحب المفرفة ، وإن باع صاحب البيت مصاحب الأرض ثم صاحب الفرغة ثم الذى بجنب البيت ، وان بيعت الغرغة وتحتها غرغة أو أكثر مالشفعة لتاليتها ، وأن كاتت هدده التالية مشتركة نبين الشركاء ، وأن ترك واحد فلآخر ، وأن تركوها فلصاحب البيت ، وأن ترك فلصاحب الأرض ، وقيل: لا شفعة بين الأرض والبيت .

وفى « الأثر » : اذا تراكبت البيوت أربعة أو خمسة نباع الفوتاني فالذي تحته أحق بشفعته فالتالى ، فالتالى الى الأرض ، وأن باع السغلاني فالذي فوقه فالتالى ، فالتالى الى الأعلى ، وأن باع الأوسط فالذي تحته وهكذا

وتصح بين اشجار في أرض الغير فيما بينها أولا ، ولرب الارض عليها.

الى الأرض ، وذلك ان لم يشتركوا طريقاً أو مرسى ، وان اشتركوهما وكاتت أبوابها مصطفة متقابلة فى موضع واحد متراكبة فهم سواء ، قال الشيخ : والقياس يقضى بغير هــذا .

(وتصح) الشفعة (بين أشجار) شامل النخل مع النخل ومع الشجر (في أرض الغيم) غير اصحاب الأشجار ، واختلفوا في تحول « ال » على غير للازمتها الاضافة معنى (فيما بينها) بين الأشجار اذا بيعت و احدة شفعها صاحب الأخرى لاجتماع مائهن أو لأن مرساهن واحد أو اختلاط الثمار أو نحو ذلك من المضار ، والا نبالقرب على قول ، وقيل : الشريك نيها وقتاً (أو لا) يتشديد الواو ، أي أن الشفعة لصاحب الشجرة الأخرى المشتركة معها في المنفعة أو المضرة ، والشريك فيها تبله ولو سبقه صاحب الأرض ، (و) تصح (الرب الأرض عليها) أي على الشجر أض أو البض (١) الى صحة الشغمة (أيضاً) أي رجوعاً ومتا (ثانياً) أي اذا بيعت الشجرة شفعها صاحب الأرض بعد سا يترك صاحب الأخسري شفعتها (لا عكسه) ، وهو أن يشفع صاحب الشجرة الأرض اذا بيعت ، أي اذا بيعت الأرض لم يشفعها ساحب الشجرة ، واثبات الشفعة للأرض على الشنجرة لا المكس يدل على أن الصحيح أثبات الشمعة للبيت على الفرمة في المسألة تبلها ، وذلك أن الشجرة تضر الأرض ولا تضرها الأرض ، فأن الشجر كالغرفة ، والأرض كالبيت ، ولذلك قيل : المناسب أن يجروا الأقوال الثلاثة في الأرض والشجرة كما في البيت والغرفة ، ولكن اقتصروا هذا على ان الأرض تشفع الشجرة لا العكس ، فأن الشجرة تضر الأرض ولا تضرها

⁽١) كذا في الأصل .

الأرض ، كما أن الدابة تضر الشجرة والشجرة لا تضرُّها ، وقد يقال : ان الشجرة تنتفع من الأرض والأرض لا تنتفع من الشجرة ، ثم اطلعت على الخلاف في « الديوان » قال : ولو كانت لرجل شجرة في ارض رجل آخـر غباعها غان صاحب الأرض يردها بالشفعة ، واما ان باع صاحب الأرض فلا يدرك صاحب الشجرة الشفعة ، ومنهم من يقول : يدركها ، وان اشترك رجلان شجرة في أرض رجل نباع واحد سهمه نشريكه أولى ، وأن ترك ماصاحب الأرض ، وقيل : لا يشفع صاحب الأرض الشجرة ، وان اشترك رجلان ارضاً ولرجل آخر فيها نخل او شجر فياع احدهما سهمه فشريكه أولى ، وأن ترك مصاحب الشجرة ، وقيل : لا يشعم صاحب الشجرة الأرض ، وفي ترتيبي للقط الشيخ موسى بن عامر : وإن كانت في قدان رجل شجرة غيره ، ولغيره شجرة أخرى قباع واحد من اصحاب الشُجِرة شجرته ، قال : أحق بالشفعة صاحب الفحدان ، وان تركها غصاحب الشجرة ، قال بعضهم : يدركها حين يختلط الماء في الغدان ، وقيل : لا ، وذكر المصنف في بعض مختصراته أن الشفعة تثبت في الأصل بمرور ماء الفيث من بعض لبعض ، (ولا شفعة لفاتب) عن الموضع الذي بيع نيه الاصل بقدر نرسخين سواء غلب الشفيع عن المبيع أو غاب البائع المسترى عن المبيع وقت البيع مرسخين ، وفي ترتيبي للقط الشيخ موسى : من كان على طرف الحوزة مخرج من منزله عجاوز حد الحوزة ولم يجاوز ستة اميال من منزله وبيع شيء غلا يدرك شفعته ، وقيل : يدركها ما لم يجاوز الستة أميال ا ه ٠

وان بيع في غير وطنه مان كان في البلد شمع ، وان لم يكن لم يشمع ولو لم يعد ستة أميال (ولو قدم) الغائب (من يومه) أي يوم الغائب ونسب اليوم اليه لبيع ماله شمعته ميه لولا الغيبة أو الضمير للبيع لعلمه من المقام (مطلقاً)

سواء غاب لغير حج وغزو أو لهما (عند المغاربة) أهل نفوسة وأهل تيهرت وأهل سجاماسة وما بينهن ذلك مذهب أبى عبيدة من المشارقة لتقدم سبب الشغعة على قدومه رأيت في كتلب أبى زكريا ما لفظه : روى الشيخ رضى الله عنه وعن جميع المسلمين عن أبى محمد وارسفلاس عن أبيه عن أبى يحيى الفرسطائي أنه لقى رجلا في ناحية زويلة نقال — أى الرجل — له — أى لأبى يحيى : نقيا أبى يحيى سليمان بن ماطوس صالحة ، غير أنه أزاح الشغعة عن اليتيم والغائب أى منعها ، قال — أى الشيخ — : فقال أبو يحيى الفرسطائي نقدمت ألى أبى يحيى سليمان بن ماطوس ناخبرته بذلك أبو يحيى الفرسطائي نقدمت ألى أبى يحيى سليمان بن ماطوس ناخبرته بذلك أبو يحيى الفرسطائي نقدمت ألى الرجل — ذلك أى الثبات الشفعة لهما تعطيل الحقوق يا جاهل ، (وقيد) عدم الشفعة (عند المشارقة) أهل عمان ومكة وغيرهها .

وكم من امام في الأولى حل" مكة وأعوائه في الصين أو في خراسان

والتاء عوض عن ياء النسب في المغرد (بكونه) اى الماتب تاجراً او زائراً او مصلحاً او طالب علم أو غير ذلك (لا حاجاً ولا غازياً لم يتأخر عن الصحابه) مان تأخر الحاج الى عاشر المحرم بالبقاء في مكة والغازى بعدما رجع اصحابه لم يشفع ولو عند المشارقة ، وان قدم الحاج بعد العاشر شفع ، وان رجع الفازى بعذر شفع متى قدم ، قيل : وكذا المسافرون مطلقاً المريدون للرجوع الى البلد الذي غيه الشفعة لهم الشفعة الى رجسوع مثلهم ، وكذا الوالى لا تنوته الى أن يرجع ، وان كان واليا أو مرابطاً الى غير مدة نحتى ياذن له الامام بالرجوع ويكانبه ، ويدركها هؤلاء في

المشنوع أي الذي لم يقسم وفي المقسوم ، قال العاصمي :

وغائب باق عليها وكذا نو العذر لم يجد اليها منفذا

يعنى أن الغائب الشقعة أذا مدم وأو طالت غيبته ما لم تمض عنه سنة بعد قعومه وعلمه ، وكذا اليتيم والمجنون والبكر والريض ونحوهم لهم السنة بعد العلم والبلوغ والصحو والصحة والكبر ، وقيل في الغالب أذا قرب مكانه ولا مؤنة في مجيئه فانه كالحاضر بعد علمه ، (ولا) شميعة (اليتيم او مجنون او ابكم لا تفهم اشارته) أو كتابته النهم لا غعل لهم في تلك الحال ، وأن ترك الشفعة وقد قدر عليها باشسارة أو كتابة ماتته ، وأها أن تحبس لهم الشفعة الى البلوغ والصحو والنطق فتعطيل لحق المشترى الى غاية لا يدرى أتوجد أم لا ، ومتى توجد ، ولا شفعة لهم ولو برؤوا بعد البيع بن يومهم لتقدم سبب الشفعة وهو البيع " ولا شسفعة لطفل أو مجنون لهما أب غائب لم يترك لهما خليفة ، ويشفع الأبكم الذي تفهم اشارته والأبكم الأخرس وهو من انعقد لساته عن الكلام ، وقيل : الأخرس مع عي وبلك ، وقيل : من والد لا ينطق ولا يسمع ولا يبصر ، والمراد هنا من لا يتكلم ، قال المصنف : والمريض ، قيل : لا يتخذها حتى يصبح ولا تفوته ، وقيل : إن خاف خروج المشترى الى حج أو سفر وكل ا من يأخذها له ، وقيل : له أن يوكن مطلقاً أى أو يأخذها بها قدر ، نان لم يناعل غاتته ، وعلى أسير لا يتدر على طلبها أن يشهد أخذها أي على قول مثبتها للغالب (الا بخليفة) عليهم أو وكيل أو وصى يستخلف أو يوكل او يوصى عليهم (قبل البيع) واما بعده فلا شنفعة عندهم ، كما أنسه

لا شفعة لفاتب قدم بعد البيع وبالغ وصاح وناطق بعده ، وقد يقال بالمنع ان وكله من غيبة على الشفعة قبل البيع (عند الاكثر) مقابلة ثبوت الشفعة لهم ، ولا بلا خلافة اذا بلغ وقدم وصحا ونطق ، غذلك قولان ، ويأتى ثالث ان شاء الله هو إنها لهم اذا كانت بالشركة لا بالجواز ، ولا شفعة لن تكنل باليتيم ، وقيل له : واذا عرضت على وكلاء هؤلاء أو خلائفهم أو أوصيائهم ولم يأخذوها أو قطعت عنهم بوجه انقطعت ، وعن بعض اذا عرض المبيع عليهم ولم يشتروه لهؤلاء فاتت الشفعة ان لم تؤخذ من الخليفة حتى قدم الغائب أو بلغ اليتيم أو نصو ذلك شفعت الشفعة من القسادم والبالغ لا من الخليفة لبطلانه ان كان استخلفه عن الغيبة غقط ، وأما ان استخلفه عن نفسه فليأخذ الشفيع من أيهما شاء ، وأن نزعه من الخلافة أو تركها اخذها من المستخلف لا من الخليفة ، وأن غفال أبو الصبى أو وصيه حتى انقضى هدة عا بطلت ، وأن لم يكونا فالمسلطان في موضع الصبى في ذلك ، وأن لم يكن أيضاً فقيل : هي له أذا بلغ ، قال العاصمي :

والأب والوصى مهما غفسلا عن الخذها محكمها قلا بطلا

(ولا تدرك) الشفعة (عليهم) على الفائب واليتيم والمجنون والأبكم ان اشترى لهم متكفل أو محتسب أو أبوه فمات أو خليفته فزال من الخلافة أو مات أو جن ولو جوزوا بعد البرء لوقوعه في حال لا تدرك عليهم فيه ، وكذا لو جوز الفائب بعد العلم (ان لم يكن لهم خليفة) بالمثناة تحت في يكن لأن الخليفة يذكر وتاؤه للنقل من الوصفية الى الاسمية ، وتأنيثه شاد" ، وان كان لهم خليفة أدركت عليه شفعة ما اشترى لهم هو أو الفضولي

وان تبرأ من الخلافة بعد الشراء قبل اخف الشفيع لها فله احياؤها لقدوم أو بلوغ أو افاقة أو نطق أو لاستخلاف عليهم ، ولا يدركه على العشيرة ، وأن كأن الشفيع مع الغائب في بلد فاشترى الغائب فيه ما للشفيع شفعته شفعه أن شاء ، • • • • • • • •

والمتكفل والمحتسب ان ثبت البيع ، ومن ذلك أن يشترى الخليفة أو الوكيل أو نحوهما لليتيم أو الجنين أو الأبكم أو الغالب أو اشترى لهم أبوهم نمات الأب أو نحو الخليفة تبل الشغعة أو اشترى الرجل نحدث له الجنون أو البكم الذى لا يفهم معه ، وأما أن اشترى غفاب غانه يدرك فتؤخذ منه أن لحته قبل تمام مدة الشفعة ، (وأن تبرأ) الخليفة (من الخلافة) أو جن أو مات (بعد الشراء) لهؤلاء و (قبل أخذ الشفيع لها) أى الشفعة ، وقبل : لا يجد خليفة الأب وخليفة الوصية التبرؤ والله أعلم ،

وان ظهرت خيانة خليفة الآب أو الوصية نزعا ، وتيل : لا بل يترن بهما الآمين ، (فله) أى للشفيع (احياؤها) أى احياء الشفعة بأن يشهد أنه باق على طلب حقه الى أن يجد سبيلا (اقدوم) من غيبة (أو بلوغ) من يتم (أو افاقة) من جنون (أو نطق) من بكم ، وهذه اللام والتى في توله من يتم (أو افاقة) من جنون (أو نطق) من يكم ، وهذه اللام والتى في توله والأبكم (ولا يدركه) أى لا يدرك الشفيع الاستخلاف (على المشيرة) لأن أخذ شفعة ما اشترى اليتيم ومن ذكر ليس صلاحاً لهم ، بل أن استخلفوا لهم لحاجة أو لأن صلاحهم في أخذها منهم أخذ الشفيع الشفعة أن شاء ، غلو استخلفوا لهم لياخذها ولا صلاح لهم في أخذها ولحاجة أخذها ولو استخلفوا لمرد الأخذ فتط ، ولا صلاح لهم في أخذها ولحاجة أخذها ولو استخلفوا ولا أخذ الشفيع مع الفسائب في بلد) أو في المياله أو أراد بالبلد ما يشمل الأميال (فاشترى الفائب فيسه) أى في بلاد أمياله أو أراد بالبلد ما يشمل الأميال (فاشترى الفائب فيسه) أى في بلاد (ما الشفيع شفعه أن شاء) ولو غابا عن المبيع وأن كان في بلد

آخر لم يشنع لانه غائب الا أن كأن معه وكيله على الشفعة أو مأموره بها أو خليفته .

(وتدرك) الشنعة (على شريك) شركة شائعة سابقة (فيها اشتراه) النفسه ولشريكه (ولو غاب شريكه) لانه بهتام شريكه فكما صح شراؤه عليه صحح أن يؤخذ ما اشتراه كله بالشنعة سهمه وسهم شريكه كانت الشركة بعقد أو لا) وأن اشترى الغائب الشريك شفع منه الحاضر منه (ويقسوم الأب مقام طفله) ابنه الطفل بدون استخلاف (فيها له) أى لطفله من نحو شفعة يلخذها له (أو عليه) من نحو ادراك شفعة تدرك عليه فيما اشترى الطفله وفيما اشترى هو لطفله ، ويجوز له أن يستخلف من يلخذ الشسفعة لطفله ، ومن أجاز للام شراء الأصل لابنها أذا قعدت عليه أجاز لها أن تأخذ اله الشفعة ، والطفلة كالطفل قال المسنف : وإن كان والد الصبى حيا له الشفعة ، والطفلة كالطفل قال المسنف : وإن كان والد الصبى حيا وله أن يأخذها أذا رجع ، وأن كان لأبيه وكيل جائز الأمر ولم يأخذها له فأتت الأب شفعة ولده اه .

(ويدركها غائب ويتيم) بعد القدوم والبلوغ (قيل : في شياع) اى يدركها في مبيع ذى شياع ، اى ذى انتشار ، أى غير متسوم ، ولا يدركانها في المتسوم بالحقوق لقوته بشخصه نفات ، هذا تول ثالث ، ووجهه أن الذى لم يتسم أنفتوا على جواز شفعته في الجملة والمتسوم مختلف نيه

.

غلضعفها فيه بالخلاف أزيحت عنهما ، قال عمنا موسى بن عامر : لا شفعة لغائب ، وقيل : هي له أن أحياها ، وقيل : وأو لم يحيها أذا جاء رماها في حينه ، وقيل : الى ثلاث سنين ا ه ، واجازها جابر لهما مطلقا ، ونفاها أبو عبيدة مطلقاً مَّاتُلا : لا يحبس مال الناس الى أن يبلغ اليتيم أو يقدم الفائب ، وأثاه رجل مسلم يسألة وكان غائباً عن شخعته غقال له : اذهب ألى اشبياخ البصرة وسل : هل لجابر فيها الثر ؟ فجاء الى منزل اليحمدى ، وفي رواية منازل محمد نساله نقال : ان جابرا اجراها ، نرجع الى ابي عبيدة فاخبره ، فامره إن يأخذ بقول جابر فيأخذ شفعته أى فان تحاكما حكم الحاكم بها شاء من قول جابر أو غيره أو رجح أن كان أهلا للترجيح ، قال المصنف ، وقيل : أن اليتيم مخير أن أخذ له وصيه أو وكيله شعّعته من المتسوم أو اشتراه له في اخذه ، وفي تركه وأخذه من الوكيل قيمة ما أعطى من ماله ١ والغلة لن أخذ المسال وعليه ما لزمه من الغرم ، وما أخذه الوكيل له من الشغمة الشاعة ، أي شغمة غير المتسوم ، أو اشتراه له بعله غيو يلزيه ولا خيار له نميه ، وأن أخذها يتيم أو غائب بعدما استغل منها المشترى غللاً كثيرة لم يلزمه ردها ويحسب ما استغل مما غرم على المسأل أن عمر نيه عمارة كبناء أو غرس ، وأن كان الغرم اكثر فله أن يرجع على الشغيع بغضل ما غرم ، ولا رد عليه للشنفيع في العكس ، والعبل في المغرب أن لا شفعة لغائب ولو قدم من يومه ا ه ومرادى بالمصنف صاحب النيك هذا .

(وتؤخذ) الشنعة (من دمى) والمسرك مطلقا حيث تعر عليه ، بك غير الذمى أولى بأن تؤخذ منه (أن السترئ من مسلم) ولو بواسطة موحد أو كان شريكا لذلك المؤحد ، والمراد بالموحد الموصد الموافق الموفى ، أو الموافق غير الموفى والمختلفة (باسلام) متعلق بس « تؤخذ » ، والباء للسببية أي يشفع الموحد بتوحيد ما اشتراه مشرك من موحد ، ويكون الموحدون كلهم

او جوار ، ولا يدركها من مسلم مطلقاً ، ويدركها طالبها بالاسلام ما لم تتم ثلاث سنين • • • • • • • • • • • • • •

سواء في شفعته الموافق والمخالف ، والقريب والبعيد ، فهن سسبق اخذها الا ان كان موحد شريك في الاصل أو في المنفعة أو المضرة فهو أولى من غيره لأن له سبب الاسلام وسبب الشركة ، وكذا المشترى ان اشترك في ذلك هو أولى من غيره من الموحدين للسببين ، وأن اشترى المشرك من مشرك نم يشفع الموحد بمجرد التوحيد بل بالشركة في ذلك أن كانت كما لو باع مشرك لموحد ، (أو) لـ (حجولار) مطلقاً فهو أولى ممن يشفع بمجرد التوحيد لأن ذا السببين وذا السبب القوى لا شفعة له لذى السبب الواحد وذى السبب الضعيف ، وقيل : المجاور أن لم يشترك نفعا أو ضراً كغيره من الموحدين .

وان أمر يهودى موحداً أن يشترى له ماشترى وادعى أنه اشترى لنفسه الأجل الشفعة غلا شفعة عليه ، قاله في نوازل نفوسة ، (ولا يدركها) أى النفى بن الشفعة ولو بواسطة مسلم (من مسلم) أى موحد أى لا يدرك الذمى بن الشفعة ولو بواسطة مسلم (من مسلم) أى موحد (مطلقا) ولو كان الذمى شريكا في الأصل ، بل يشفع المسلم بالشركة في الأصل أو المنافع سواء اشترى الموحد بن ذمى لو موحد الأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ، والموحد شفيع بتوحيده لمسا اشترى الذمى بن موحد ، والشفيع اذا اشترى ما لفيره فيه شفعة الا يشفع اذا تساويا في السبب أو كان المشترى أتوى ، والاسلام أتوى بن شركة الذمى اذا كان المشترى مسلما (كما أن أن اشترى مسلما (كما أن أن اشترك في المنافع (ويدركها) أى الشفعة (طالبها بالاسلام) تعليقه بطالب أولى بن تعليقه ببدرك ، والأولى عدم التقيد ليرجع الكلام إلى بن له الشفعة بالشركة أو بالجوار مثلا ، ولعل الباء ظرفية أى تدرك في الاسلام بسبب الجوار أو الشركة بأن كان المشترى أو الشفيع مسلمين أو الشفيع (ما لم قتم ثلاث سنين) بن وقت المشترى أو الشفيع مسلمين أو الشفيع (ما لم قتم ثلاث سنين) بن وقت

على المختار ، وقيل : لا تنقطع بمرور الزمان ، وقيل : الذمى والمسلم فيها سواء لاستواء الكل في الحق ، ولا يدرك ولد على ابيه شفعة ما اشترى ، • • • • • • • • • • • • •

الشراء والعلم بالبيع ولو غاب الشنيع على التول بأن له الشخمة (على المختار) ، واذا تبت ثلاث سنين غلا شفعة له لثلا تعطل المتوق الى غير نهاية كما في مقابل المختار ، مان نبه التعطيل كما قال ، (وقيل: لا تنقطع بمرور الزمان) وما تقسدم ﴿ وقيل) أي قال موسى بن على : (الذمي والمسلم فيها سواء لاستواء الكل في الحق) غلا يشفع الموحد بمجرد التوحيد ما اشتراه الذمي من آخر أو من موحد بل بالشركة ، غان استويا نبها عالموحد أولى ، وأن كان سبب الذبي أتوى مثل أن يشترك في الأصلِّ والموحد في المنافع فالذمي أولى وحيث تركها من هو أولى بها فلمن دونه ١٪ وسبب الشركة الاوى من سبب الاسلام وحده ، ولذا يأخذها الذمي من الموحد ، وقيل : يشفع الذمي ما اشتراه موحد أن كان الذمي شريكاً في الأصل ، ولا يشفع أن كأن شريكاً في المتفعة ، وهو داخل في كلام المصنف ، واذا اشترى الذمي أصلا هو فيه شريك لم يشفعه الموحد ، ويشفع الولد الموحد ما اشتراه أبوه المشرك من الموحد ، وتشفع حصة المشترك أن اشترى هو والموحد من موحد ، قال المسنف ، وهو التول الأوسيط وهي بين أهل الذمة كما هي بين السلمين ، وأن باع مسلم لوالده الذبي مُلاشفيع شفعته وليس كبائع لوالده المسلم ، وكذا في الزوجة ان كانت ذمية ، وان اسلم الوالد أو الزوجة قبل أخذ الشفيع شفعته فلا شفعة له منهما بعد اسلامهما ، وأن باعت النبية لزوجها غلا تؤخذ منسه الشفعة ، وكذا لا تؤخذ فيما باع ذمي لوالده الذمي أه.

(ولا يعرك ولد) ذكر أو أنثى (على أبيه شفعة ما أشترى) أبوه كان

وفى أدراكها فيما باع قولان ، وتدرك بين زوجين وبين أخوين وبين أم وولد وبينه وبين جده ، ويدركها ولد الابن أن كأن أبوه حيا لا أن كأن

الولد بالغا أو غير بالغ بالخلامة سواء باع الأب بننسه أو وكتل أو أمر ون يبع عند الله وفي الحكم ، كره الأب أو لم يكره احتراماً له وسعداً للفريعة ، وقيل : يدركها ولده البائغ كسائر حقوقه من الديون التي له على أبيـــه بلا حاجة الأب اليها ، والصحيح الأول عندهم لحرمة الأب وشفعة ما اشترى نقض لنعله وايضا مال الولد لأبيه غاذا شلقع من أبيه رجع لأبيه ، وهــذا اذا احتــاج الأب ، أو على اطلاقه على ما مر" ، والأم كالأب في التولين ، والذي عندي أن الولد يدركها عليهما في الحكم كسائر حقوقه من التيون ونحوها ، وأما نيما بينهم وبين الله غلا يدركها أن كرهها الأب أو الأم ، ويشنع الأب والأم ما اشترى الولد أو باعه ، (وفي ادراكها) أي ادراك الولد اياها (فيما باع) الآب ومثله عندى الأم (قولان) قيل : يدركها لأن مراد الأب شراء من يشترى عنه بالسعر شهرا مطلقا سواء الولد وغيره ، وقد حصل البيع بالشفعة على السعر مثلاً ، وقيل : لا يدركها لأن شنعة ما باع نتض لفعله لأنه أراد اثبات المبيع لذلك الذي اشترى ، واذا أذن له نيها جاز قطعا (وتدرك بين زوجين) اذا باع أحدمها لغير زوجه أو اشترى شنع الآخر ، وكذا في توله (وبين الخوين وبين ام ووالد) وقيل : لا يشفع الواد ما باعت الأم أو اشترت ، ولم يذكره المصنف والشيخ (وبينه وبين جده) ويدركها جميع القرابة بعض على بعض الا الأب أو الأم (و) ما مر من أن الولد يشغع ما باع جده هو على اطلقه ، وأما أن يشفع ما اشترى جده مانما (يدركها) أي الشفعة على الجد (ولد الابن) أو ولد البنت طفلا بالخلافة أو بالغا (أن كان أبوه حياً) ، وانما يدركها الولد أن كان كبيرا (لا ان كان صغيرا) ، والكبير هو البالغ ، والصغير غيره ، وذلك لأن الطغل مع جده مثله مع أبيه ، قال المصنف : غاذا كان ولد الولد طفلا ومات البوه غجده كأبيه لا تدرك له الشفعة على جده ا ه ، وان مات الأب شغع ابنه البالغ من جده ، وان باعت امرأة شيئا فأراد زوجها أخذه كان أوالى من الشفيع ، وله أن ينزع شفعة زوجته ، ولها أن تنزع من زوجها ولا يكلفها أن تطلبها ، وان لم يتفاوضا ، وقيل : لا ، الا ان كان مفاوضاً ، قال أبو الحوارى : وهذا عندى مما يؤكد الشفعة للزوج أن لو كانت لها ولم يزل ، والصحيح أنه كغيره ،

(وفيها باع والد اوالده) مواجهة أو باستخلافة منهما أو من أحدهما (كعكسه) وهو ما باع ولد اوالده (قولان) قال بعض : لغيرهما شفعة ما باع الحدهما الآخر ، وقال بعض : لا ، وصدر الشيخ يحيى بتول اثبات الشفعة غيما باع الولد اوالده ، بل جعله من نفس كلامه ، وحكى الآخر بتوله : ومنهم من يقول : لا يدركها ، فالأول هو الصحيح عنده ، وأما أن باع الوالد لولده غجزم بالشفعة ولم يذكر خلافة فهو مختاره .

قال المصنف : قال أبو المؤثر : ان باع ولد لوالده شيئا غلا يشفع منه وتدرك في عكسه ، وان باع الأب لابنه رخيصاً قوه به العدول ثم يلخذه الشفيع بالقيمة ، وغضل الثمن اللابن ، وقيل : للأب ، وإن باع الآبن لأبيه وغيره غائشفعة في حطة الغير ا ه ، وقيل : في الكل اما بناء على أن غيها باع الابن لأبيه الشفعة ، واما على أن الشفيع يأخذ الكل المتحد الصفقة ولو لم تكن له شفعة بعضه أو يترك الكل ، قال عمنا يحيى : وإذا باع الوالد أرض ولده الطفل غلا يعرك شفعتها لنفسه ولا لولده الطفل الا يشفعها لولده الطفل ا ه ،

• • • • • • • • • • • •

لأن البيع تسليم منه للشفعة وترك لها ، قال المصنف : وأن باع الأب مال صغيره وهو شفعة له ، فتيل : له شفعته .

قالوا في « الديوان » : أن أشترى رجل لنفسه ما يعرك أبنه الطفل شنعته ، فأنه يردها له بالخلافة ، وكذا خليفة اليتيم أن أشترى ما اليتيم فيه الشنعة ، فأن اليتيم يدركها عليه بالخلافة ، وكذا أن باع ما لابتنه الطفل فيه شنعة ، فأنه يرد هاله ، والله أعلم .

فيمن لا يشفع وربما ذكر فيه شفيع

قالوا في « الديوان » : وانها يترك الشفعة الحسر البالغ ، الصحيح المتل ، لنفسه أو لابنه الطفل أو لمن استخلف عليه تبل البيع ، أي أو أمر او وكال عليه قبله والعبد الماذون له في التجارة ، ويدركها مولاه أيضًا ، ويدركها منهما من هي له ، قال المصنف : ولا شفعة في الصوافي ولا لها ، وقيل : هي نيها لا لها ، ومثلها أموال المساجد والموقونات على أبواب البر" كلها الا ما وقف على قوم سنين معينة ثم يرجع الى الوارث ، غان الشفعة غيه لطالبها من يصير اليه اذا انتهى الى سنيه c وذكروا في « العيوان » : أن مال المسجد والمقبرة اذا بيع يشفعه الشقيع ، واذا اشترى قائمها شيئًا مُفيه الشفنعة للشغيع ، أ ه ، بايضاح وزيادة وطُخيص . `` ولا شفعة فيما باع احد الزوجين لآخر ، وصحت فيما باعت ام لولدها ، ولا تصح لخليفة ، وان لوصية أو وكيل ، ، ،

(ولا شفعة فيها باع) السيد لعبده على قول من أثبت البيع بينهها كوتال : ان العبد يهلك ، ولا فيها باع العبد لسسيده كذلك ولا فيها باع (احد الزوجين الآخر) بعد التزوج ولو كان الشنفيع شريكا في نفس الأصل المبيع ، وان باع رجل لامراة أو امراة ارجل ثم تزو جها ، فللشفيع شفعته لوتوع العتدة في وقت له فيه الشفعة ، وفيها باع احد الزوجين المشتركين للآخر شفعة ، (وصحت فيها باعت ام لولدها) وفيها باغ ولد لأمه يشفع الشفيع ما باع أحدهما للآخر ، (ولا تصح الخليفة) ان كان خليفة لغائب أو يتيم على ما مر او ابكم أو مجنون لانه ان كان هو الباتع فلا يكون باتعا شاهعا ، والها أن يشفع على نية الغائب ويعطى الغائب فله ذلك ، وصفة الشفعة لنفسه أن يباع أصل قرب أصل الغائب أو مشتركا فيه الغائب فتوهم أن له أن يباع أصل قرب أصل الغائب أو مشتركا فيه الغائب فتوهم أن له أن يشغع لنفسه ، لأن له سلطانا على أصل الغائب مثلا ، كل ذلك لا يجوز ، والمنف أراد بعض ذلك كما ياتي قريبا .

(وان) كان (لموصية) أو وان كان يشغع لوصية لا لنفسه كتولك تا أضرب زيدا أن تعد وأن قام ، غالواو للعطف على المحنوف ، ويجهز أن تكون حالية ، أى لا تجوز لخليفة ، والحال أنه لوصية ، فينهم بالأولية أنها لا تصحح لظيفة غير الوصية ، وصفة الشفعة لنفسه أن يتوهم جوازها له لأن له تسلطاً على أصول أوصى بها لتنفذ لها الوصية ، أو يصدق غلتها ، وصفة الشفعة للوصية أن يشفع فيجعل ما يشفع في الوصية لاتساعها ، فيعطى ثمن ما بيع من غلة أصول الوصية أو من مال آخر للوصية ، كل ذلك لا يجوز ، (أو وكيل) العطف على خليفة وكان بأو ملاحظة لمعنى قولك : ولا تصح الشفعة الرجل أن كان خليفة أو وكيلا ، وكذا في مثله

على بيع أو شراء فيما باع أو اشترى لمن استخلف عليه أو وكتل ، ولا لغائب آخر ونحوه ، • • • • • • • • • • •

(على بيع أو شراء) متعلق بوكيل (فيها) متعلق بتصح (باع) الخليفة أو الوكيل من مال من وكل) استخلف عليه لأنه لا يكون بائعاً شافعاً (أو الشترى) من مال غيرهما (أن) أو متعلق بد «باع» أو اشترى (استخلف عليه) الخليفة (أو وكل) عليه الوكيل) لأنه لا يكون بائعاً مشترياً .

(ولا) تصح (الخاتب آخر) استخلف أو وكلّ عليه أيضاً ، (ونحوه) كيتيم ومجنون وأبكم ، وحاصل المعنى كما ينيده الاعراب أن الخليفة والوكيل لا يشفعان ما باعا من مال المستخلف عليه والموكل عليه ولا ما أشستريا للمستخلف عليه والموكل عليه ، ولا يشفعانه لغائب آخر أو نحوه ممن المستخلف عليه أو وكل عليه ، وبقى عليه أن يقول : أن ما باعا من مالهما لمن استخلف عليه أو وكل عليه لا يشفعانه لمن استخلف أيضاً أو وكل عليه ، ولو قال : ولا لمن استخلف بالواو لموفى بذلك ، وذلك أن الواحد عليه ، ولو قال : ولا لمن استخلف بالواو لموفى بذلك ، وذلك أن الواحد لا يكون بائعاً شفيعاً ولا مشتريا شفيعاً ، والبيع والشراء تسليم الشفعة ، كما لا يكون بائعاً مشترياً ، لكن يجوز لصاحب الشيء المبيع أن يزيد وينادى الطو اف بزيادته أذا أراد شراءه لمن ولى أمره ، لأن الطو اف كالبائع صورة فكأن صاحب الشيء غير بائع ، أو لأن اختلاف الجهة كاختلاف الذات ، غان البيع منه لمساله والشراء منه لمن ولى عليه ، كما أجاز بعضهم أن يشفع ما باع من ماله لمن ولى عليه لآخر ولى عليه ، وأن يشفع لنفسه مسا اشترى لمن ولى عليه من مال غيره وسيشير اليه بتوله : وتيل أن باخ من ماله لمن ولى عليه من مال غيره وسيشير اليه بتوله : وتيل أن باع من الخ نوده ، الخ ،

ولا لوارث ميت فيما باعه خليفة وصيته ، ولا لراهن فيما باع مرتهنه أو المسلط ، ولا لهما فيما باعا ، ولا المرتهن فيما باع المسلط ، ويدركها الموصى له فيما باع خليفة الوصية ان أوصى له الميت بنصيب معروف من ماله أو من أرض معروفة ، وان قريباً أو أجنبياً ،

(ولا) تصبح الشفعة (لوارث ميات فيها باعه خليفة وصياته) أي وصية ميت لانفاد الوصية ، لأن البائع باع عنه نيابة من الميت ولو أعطوه ما يكفيه للوصية أو جعله الميت بيده ، (ولا اراهان فيما باع هرتهنه) من الرهن (الم المسلط) أي الذي جمل الراهن والمرتهن الرهن في يده لاته كوكيل الراهن ، (ولا لهما) أي للمرتهن والمسلط (فيما باعا) أي باع المرتهن أو المسلط ، يعنى لا يرد أحدهما البيع الذي باعه بالشفعة ، (ولا الرتهن فيها باع المسلط) ولا للمسلط فيما باع المرتهن لجريان البيع على أيديهم ، وفي ذلك كله خالف أثسار الى بعضه بتوله : ولرتهن شقعة الخ ، (ويدركها الموصى له فيما باع خليفة الموصية) أو الوارث لانفاد الوصية (ان أوصى له) : أي للذي غرض أنه مومى له (الميت بنصيب معروف من ماله) ثلث ماله أو ربعه أو خمسه أو أمّل أو أكثر لأنه بذلك شريك في جميع الأصول ولم يترك الشفعة بالفعل بل بالقو"ة فصحات له مع عدم بقاء ما به الشفعة في ملكه ، وهيه لهذا نظر، ظاهر ، ﴿ أَو) بنصرب (من أرض معروفة) ، فيشمع تلك الأرض وما جاورها ، ومثله الشهر وغيره أن أوصى له به ، وأما أذا أوصى له بنصيب من ماله ، مانه شمنيع في كل الأصل ، (وان) كان الموصى انه (قريباً) ياخذ وصية الاترب ويشفع بها أيضاً أو لا يأخذها ولا يشفع بها ، (أو اجنبية) هو من لا يأخذ وصية الاقرب ولو كان قريبة أو رحما

ولكل من خليفتى وصية شفعة ما باعه الآخر أو اشتراه باجازة مستخلفهما ان استخلفهما مفترقين لا ان جمعهما ، وكذا ان كان لك غائب خليفتان ، • • • • • • • • • • • •

وبالأولى له الشاهة ان كان وارثا لانه يأخذها بما أوصى له به أن أجار له الورثة الوصية ، أو كانت بحق له على المورث ، وأما وأرث غسير موصى له غلا يشفع المبيع ، وأن جازت زيادته حين البيع وجاز المحليفة أن يبيع له لانه يعد تاركا الشفعة حيث جاز له أن يدفع الوصى ما ينفذ به الوصية ويمسك الشيء ولم يفعل ، وأنها أجاز عمنا يحيى وأصحاب « الديوان » للوارثين شفعة ما باع خليفة الوصية نظرا الى أنهم شركاء ولم يتركوا الشفعة بالفعل بل بالقوة فقط ،

(ولكل من خليفتي وصية) او خلائفها اذا تعدد الخليفة (شفعة الباعه الآخر أو اشتراه) من مال الوصية (باجازة يستخلفهما) أن يفعل كل منهما ما يفعل ولو وحده ، وقيل : ولو بلا اجازة (أن استخلفهما مفترقين لا أن جهعهما) جعلهما خليفة واحدا لأنهما حينئذ بمنزلة رجل واحد ، ولا يصح بيع واحد أن جمعهما الا أن أجازه الآخر ، ورخيص ولو جمعهما ، وتوجيه عبارته جريا على المشهور أن يقال قوله : أن استخلفها ، بفتح ههزة أن على تقدير باء التصوير أعنى صورة أجازة مستخلفهما أن يفعل كل واحد ما يفعل ، ووحده ، بأن يستخلفهما مفترقين ،

(وكذا أن كان لك غائب) أى لمثل غائب ، وهو اليتيم والمجنون والأبكم والمحاضر الصحيح البالغ (خليفتان) أو أكثر ، نان جعلها خليفة واحدا أم

يشفع واحد منهها ما باع الآخر ، والا شفع ، والشفعة انها تثبت فى ذلك كله حيث تثبت بها يثبت به فى غيره من نحو الشركة ، (وقيل) : أى وذكر وليس مقابلاً لقول سابق (أن باع خليفة غالب أو نحوه) أى نحو غالب كيتيم ومجنون وابكم (ارضه) أى أرض الخليفة نفسه (لا يشفعها له) لفاتب ونحوه (ولا) يشفع أرض من استخلفه ولا غيرها (للفسه أن باع أرض من استخلفه ولا غيرها (للفسه أن باع أرض من استخلف عليه) أو غيرها فى « نوازل نفوسة » كل ما جرى عقده على يد أحد ، فلا يشفعه لنفسه ولا لن ولى أمره ، وقد رتبت ذلك الكتاب لينتفع به ، (وجوار) للخليفة أن يشفنع (فيهما) فى المسألتين أذا باع أرضه شفعها لنحو الغائب المستخلف هو عليه ، وأذا باع أرض نحسو الفائب شفعها لنفسه ، قبل : للمأمور شفعة ما اشتراه لآمره ، وقيل : لا .

(و) جواز (الرتهن شفعة ما باع ان شارك الراهن) في الأصل (وله) الى الراهن (اليضاء و) جوز (الخليفة الوصية اليشنع لنفسه والوصية (ووكيل على بيع أو شراء رد ما باعوه بشفعة) أو اشتروه الفذا اشترى الى لنفسه بالشفعة وأشهد على ذلك وحفظ الثمن او «الواو» في باعوه النح الوكيل وخليفة الوصية عبر لها عن الاثنين أو الموكيل مع الخليفة باعتبار وكيلين اوكيل مع الخليفة باعتبار وكيلين الوكيل مع الخليفة باعد وكيل مع الخليفة باعتبار وكيلين الوكيل مع المؤلين الوكيل الو

وللوارث شفعة ما باعه خليفة الوصية ، والمختار ما مر ٠

(و) جوز الملوارث شفعة ما باعه خليفة الموصية ، والمختار ما مر") من منع شفعة الخليفة على نحو غائب ، والمرتهن والوكيل والراهن وخليفة الوصية والوارث لما مر" من أن الواحد لا يكون بائماً شفيماً ولا مشترياً شفيماً ، تالوا في (الديوان » : ويدركها المقارض لمال التراض لا لننسه ، ولا يدركها صاحب المال ويدركها كل واحد من المعتبدين ويدركها الراهن للرهن ولا يدركها المرتهن ، ويدركها صاحب الموض لا الذي في يده الموض حتى يدخل في ملكه ، ويدرك المرتهن شفعة ما باع من الرهن أن كان شريكا للراهن ، وخليفة الوصية ووكيل البيع والشراء يردها لنفسه ، ويتركها الراهن اذا باع المرتهن كما في (الدفتر » ، ويشفع الورثة ما باع خليفة الوصية ، وفي ادراكها على صاحب المال غيما اشترى المقارض تولان ، وتدرك على المقارض ولا تدرك على وكيل الشراء بل على موكله أن تبين أنه اشترى لفيره الذي وكله ، وأن لم يتبين الا بقوله لم يشتغل به ، انتهى الشترى لفيره الذي وكله ، وأن لم يتبين الا بقوله لم يشتغل به ، انتهى كلام « الديوان » بتلخيص والله اعلم ، وقيل : تدرك على كل من ولى الشراء .

يساب

المشفوع عليه هو من انتقل اليه الملك أو خليفته ببيع • • •

بــــابه في الشفوع عليه

يؤتى بـ « على » لتغلب الشاة عليه واستيلائه عليه بالقهر اذا كان يتملك ما اشتراه قهرآ ، ويجوز أن يقال : المشغوع عنه ، وهو أولى ، (المشغوع عليه هو من انتقل اليه الملك أو خليفته) أو مأموره أو وكيله على قول نيهما أو قائم المسجد أو مال المقبرة أو نحوهما في قول ، وقال عمنا يحيى : تؤخذ من الآمر لا من المأمور والوكيل (ببيع) متعلق باتقل وشامل للقضاء في الحقوق لانه بيع ، وقالوا : من له على رجل دنائير أو دراهم نمائه يتعرض بها ما يشاء ما عدا الصنف الذي باع له أولا على الراجح ، فاذا تخيى له أصلا أخذ منه بالشغعة الا أن قال : ليس وناء من حقه ، أو قال : حقه أكثر غلا شغعة ، وحيث كان الحق غير معرف غالشغعة بتقويم العدول ، ومن قضى في مرضه حقاً يخير فيه الوارث بين تسليمه ورده بها على مورئه فالوارث أولى من الشغيع ، ألا أن قال الميت أو المقضى له

ليس وفاء من حقه فلا خيار الوارث ولا شفعة اشافع ، ويشفع ما قضاه وارث الأحد حقاً على الميت ، (أو تولية أو أقالة) ، قال المصنف : قيل : لا شمعة فيها ولا في الشروى ، وهي أن يشتري شيء ويشترط البائع على نفسه للمشترى أن أستحق منه المبيع شرواه فيستحقه من عنده أن استحق ، ويحكم له به على البائع نيسلم اليه مثل ما استحق منه ، وان أخذ الشفيع شفعته قبل الاقالة ثبتت وبطلت الاقالة ا ه ، ومثلها التولية ، وكذا ذكر البسوى قولاً : أنه لا شفعة في الاقالة ، وهو قول من قال : انها نفسخ بيع ، وذلك اذا أمّال البائع ، وان ملنا باجازة أن يميل غهره فالشفعة ثابتة ، (أو هبة ثواب) أي عوض سابق أو متأخر ، ولا شفعة في هبة الأجر وغيرها مما عدا هبة الثواب ، ولا في الصدقات بانواعها ولا في الهدية لغير ثواب وهي داخلة في الهبة ، وقبل : لا شفعة في هبة الثواب وهديته أيضاً وهو ظاهر عمنا يحيى ، والصحيح ثبوتها ، وتؤخذ بالقيمة قيبة الأصل ، وقيل : بما عين من الثواب ، وأن لم يعين فبالقيمة بالعدول ، (أو مبائلة بقيمة) من كلا الجانبين متكون الشفعة فيهما أو من جانب متكون غيه وفي الجانب الآخر ، وتيل : غيهما لدخول القيمة ، ولا يضر تقويم أحد لنفسه أو مع غيره مهن ليس بائماً ولا مشترياً مان ذلك التقويم لا يوجب الشخمة ، ولا شفعة في مبادلة بلا تلمة ، وقبل : ثبتت ، وعليه نبالأولى تثبت اذا كانت القيمة في جنب ، وسواء في تلك الاقوال تبديل الشيء بجنسه او بغير جنسه وتدرك أيضاً في الاجارة وفي الاقرار ، وقيل : لا ، وأصل الشيفعة في الشراء للاحلايث السابقة ، وقيس عليه غيره بجامع التعاوض ، وأراد بالبيع فيها مطلق التماوض •

قالوا في « الديوان » : كل من باع نصيبه من الشركاء الى خيار مدة

معلومة أو تزوج به امرأة بغير شهود أو استأجّر به أجيراً ، ولم يدخل الأجير العمل وما اشبه ذلك مما كان موقوماً فباعه شريكه قبل أن يستحقه من كان موقوماً اليه مَالشمعة إن انتهى اليه ذلك ، وقيل : للذي جعل في نصيب جميع ما ذكرنا ، ومن باع من جنانه بيع الخيار ثم باع سهما آخر بيعاً ثاماً ، غالشفعة المشترى اولا بالخيار ، وقيل : الثاني الذي اشترى بدونه ا ه . (لا) من انتقل اليه الملك (بصداق أو فداء) أو خلع (أو) شيء ا(مراجع به) مراجعة لفداء غاتها لا تكون الا باللهال ، وكذا اذا كان الطلاق لا يملك رجعته مأعطاها أصلا لترضى له بالراجعة ، وسواء في ذلك كله ما عقد له أولاً أو ما تضى له نيه ولا شفعة في شيء من ذلك ولو كان بتقويم ، وذلك مذهب أبى الربيع سليمان بن ابى هرون التهلوشائي وهـو مذهب الربيع وابن عبد العزيز ، ووجه تولهم : يمنع شفعة الصداق أنه من مكارم الأخالق المناتية للبيع البني على الماكسة والمضاينة ، والغداء والراجعة مبنيان عليه وتابعان له ، وكذا الخلع ، وقال ابن عباد : في ذلك شفعة بالقليمة ، مان طلقها تبل الدخول شفع نصفه بها فاته يستحق شفعة النصف بالعقد ، واما النصف الثاني محتى يدخل ، قان استمتاعه بها كالعوض منها اليسه غنزل النكاح منزلة البيع ، ولا شنعة في الوصية ولا نيما يعتق عليه السيد عبده الو أمته أو يكاتبه ، وقيل : في الكل ، ولا يخفى أنه الذا أثبتت الشفعة في الصداق فبن قال : تستحق الصداق كله بالعقد حتى ينفسيخ نصفه بعدم الدخول ، يقول : يشفعه كله ، ماذا عدم التخول بالطلاق قبل المس انفسخ نصف الشفوع ، ومن قال : تستحق النصف بالعقد ، قال : يشفيع النصف مقط ، ماذا الدخل أو وقع ما بمنزلة الدخول شمع النصف الآخر ، وذلك في حياة الزوج ، وان مات وقضى لها الوارث اصلاً في صداقها الذي هو دراهم بثلا كانت الشنعة ثابتة .

وفي أثر قومنا : أن وقع البيع بعين ودنع عوضا أو بالعكس ، نتيل : يشغع بما دنع ، وقيل : بما عقد البيع ، وأن كان العوض مجهولا نهنه ما يزول جهله باعتبارهما القيمة وقت العقد ، مثل أن يشترى بريع دار وعبد اشتراه بمائة ، ويذكر في البيع أنه أشتراه بمائة فالشفعة بقيمة الربع وبمائة العبد ، ويؤخذ الأصل المدنوع في دية الخطأ أو العبد أو أر ش الخطأ أو العبد فينجم على الشفيع ما ينجم على الجاني ، وهنه مالا يزول جهله كالشقص المعنوع في صلح الانكار، أو صلح الدم أو للزوجة في الصداق أو للزوج في الخلع أو دنعه العبد في عقه أو كتابته أو دنعه الأب نيما رد من هبته لابنه أو في الرد بالعيب أو الاستحقاق أو في المشغوع أن كان المدنوع مما يشغع ، قال العاصمي :

وشنعة في الشَّقص كان عن عوض والمنع في غير اعتياض منتَّر ض

(وان تو"متادلا ارضا بقيمة باخرى بدونها) أى بدون تيمة (شفعت) الارض (المقو"مة) دون التي لم تقو"م ، وقيل : تشغع لدخول القيمة بينهما ، ومن يقول بثبوت الشغعة في المبادلة ولو بلا قيمة لا في هذا الجانب ولا في الجانب الآخر يقول : بثبوتها في الجانبين بالأولى اذا كانت القيمة في احد الجانبين ، وقد مر في الحديث أن المقايضة بيع ، وهي المبادلة ، نفيهما الشغمة لأن الشغمة متطقة بها هو بيع ، وهذا بيع ولم يخص بيع تقويم من غيره ، قلت : ولعل المسانع اعتبر أن الشغمة أنها تؤخذ عن المشترى من البائع اعتبر أن الشغمة أنها تؤخذ عن المشترى أن كلا بائع مشتر محض ، وان تصورنا وان قو"متا جبيعا وقد اشتركا غيهما أو جاورهما اخذهما بالشفعة .

وأرضا مع دنانير بارض ، وان وهب واهب جزاء من اصل الحصد ثم باع له الباقى ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

(و) لا تشنع احدى الأرضين ان تبادلا (ارضا مع دناني بارض) بلا وناتير لأن الأرض التي مع دنانير لم تجعل لها قيمة غضالاً عن أن تكون بالثمن مدخل الجهل ، مان الدنانير مع الأرض كالعروض أذ جعلا جانبا على حدة ، ومثل ذلك فيما يظهر ما اذا كانت كلتا الأرضين معها دنانير ، ومثل الدنائي الدراهم وما ينزل منزلتهما من الفلوس والمثاتيل وغيرها اتفق ما كان مع كل أرض أو اختلف كدنائير مع أرض ودراهم مع أخرى ، وسواء في ذلك اتفق المبدلان أو اختلفا كتبديل أرض بشجر أو بحيوان ، وقال أبو الربيع سليمان : فيهما الشفعة لأنهما حيث اتخلا الدنانير علمنا اتهما تبادلا بالقيمة ا ه . وان جعلا لكل أرض قيمة شفعتا كما يشمله قوله : أو مبادلة بقيمة كما مر" ، قال المصنف : اذا كان مال بمال ودراهم زائدة ، فللمبادل قدر ما بادل والباقى للشنيع بالدراهم ، وقيل : لا شنفعة ان بودل أضبل بحيوان ، وتدرك ان بودل بكيل أو وزن ، وقيل : تدرك ان بودل بعروض مطلقا بالتقويم وهو الأكثر المعول عليه عند المسارقة > وأجاز بعضهم أن يأخذ شفعته بمثل تلك العروض ، وتيل : تقوم أن لم تعرف قيمتها ، وقيل : ان كان أصل بأصل وزيادة دراهم فللشفيع من الأصل قدر ما ينوب الدراهم ، وقيل : لا شنعة فيه ، ومن أعطى رجلا مالاً على ان يعوضه شيئاً بلا شرط بيتهما أو به فاذا أخذه شفع الشغيع بمسا يعوض ، وتبل : حتى يعطيه ويتبل ويعوض ، ومن أثاب أتحدا وقال : أنه لم يشترط على تواباً فالشفعة بثمن المال لا قدر الاثابة ا ه .

(وان وهب واهب جزءاً من اصل الحد ثم باع له) الجزء (الباقي) أو

وهب له جزءاً ثم باع جزءاً وبقى شيء غير الجزءين (فراراً من الشفعة) لاته حينئذ شريك في الأصل فلا يشفعه أحد (صح) فعله (في الحكم) ولا شفعة ، (وحرم عليه ذلك عند الله وعلى المشترى والشهود) وعلى الكاتب لأنه سعى في قطع الشفعة ولا يريح رائحة الجنة قاطعها ولا جاهل فرائضه ولا ناكحة بلا اذن من وليها ولا مصلية بطهر تفتيش ولا تاركة بحيضه ولا تاطع بين والد وولده أو زوج وزوجته أو سيد وعبده وريحها يؤجد من مسيرة خمس ماية علم ، غهؤلاء أبعد عنها أكثر من هذه المسائة ، (واستظهر تحليفهما) أي البائع والمشترى ردعاً لهما وطلبا للاترار (أن أتهما) أنهما فعلا ذلك تطعا للشفعة ، والأوالى ذكر قوله : واستظهر تطيفهما أن أتهما ، بعد قوله : وقيل : يشنع ان علم ، وما تقدم من أبطال الشنعة في الحكم هـو القول الأخير في « الديوان » يقول البائع : والله ما وهبته نرارا ، والشترى : والله ما تبلته غراراً ولا علمت انه وهبه لى غراراً وما ذكره من استظهار التحليف لا يظهر على ذلك القول لأن الحاكم لا يحكم بالشفعة في ذلك ، وانما يظهر على القول بأنه يحكم بها في ذلك كما قال (وقيل : يشفع) الشنيع (أن علم) بفعلهما وهو التول الأول فيه ، والتولان في كل حيلة ، والاستغلاء ونحوه مالرد بالشمعة بالتيمة ، وتيل : لا بها بل يأخذه أو يترك ، والحق الرد للتيمة ، ومن عبنا يحيى من أبى محمد وأفي بن عمار عن بعض مشايخنا : أو أن المُشترى وضع رجلاً في الأرض ورجلاً في السُّماء طلباً لقطع الشمعة

ما تسعر اى لانها يردها اهل العدل المقيمة ولانه لا تنفعه الحيلة عند الله سبحانه لا تخفى عليه خامية ، واشترى بحيى بن نمام — فقيه من قومنا — حصبة من حمّام واشهد البائع أنه صبدقة غافتى الفقهاء : لا شفعة فى الصدقة ، فقل الشفيع المقاضى : لا أرضى الا بفقهاء الحضرة ، فرفسالسوال ونادى بأبى عمرو الاشبيلي من علماء الانعلس فأوجب الشفعة أو وقال : هذه من حيل الفجار ، فقال ابن نمام : هذا أى أمر الشفعة أو الاشبيلي لجوابه الصائب عقاب لا يطار نحت جناحه ، فالحق خير ما قيل : هات مالى وخذ حمالك ، ولو أخرت الهبة عن البيع لبنت الشفعة تولا واحدا لأنه شهمة تبل الهبة ، وأن باع ووهب له جزءاً باقيا واتهما فالمنف ، ولم يذكر كم وبين البيع والهبة حيث سبقت الهبة ، فالطاهر أن القولين ثابتان مطلقاً .

وقال المصنف: من عرض عليه رجل ارضاً يشتريها فسلا يجوز ان يبادله بنخلة ثم يشتريها منه لأجل الشفعة ان كان ذلك في اليوم ، وكذا ان شرط انها بيادله النخلة ثم يبيعها فهبلالة فالسدة ، وان كان البسلال معروف الثمن ثبل غالشفعة في ذلك كله ، وان لم يكن شبرط ولا ثمن معروف صح المبادلة والبيع ، ومن بادل انساناً بنخلة من ماله ثم اشترى ما بتى من المسال الذي فيه النخلة فلا شفعة لشفيع ان كانت النخلة تشفع الباتي أو تقايسه ، ومن اعطى ــ قيل ــ رجلاً من قطعته أو داره شيئاً فــي مقسوم أو متسوماً ليبيع له الباتي ويكون شفيعاً لم يجز ذلك الا ان اعطاه متبل أن يعرضها على البيع وقبض وكان له ثم يعرض عليه البيع ، فهناك بكون شفيعاً ، وان أعطاه بعد أن عرضها عليه كان له ما أعطاه والشفيع بكون شفيعاً ، وان أعطاه والشفيع

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شبغمته لا المعاخل غيها بالعطية ، وقيل : اذا أعطاه في مجلس وتغزقة ثم باع له وقد أحرز المعطى له جاز ذلك في الحكم وكان شغيعاً ، وان كاتت العطية لغلام واشترى باتى المسال وصيه أو وكيله في المجلس المشبعه نبه بالعطية غهى له والشفعة للشفيع ، وأن أعطت أمرأة رجلاً مالاً ثم تزوجها بيوم أو أيام ولم يحرز عليه فعليه الاحراز ولا ينفعه القبول ، وكذا أو باعت له مالاً ثم تزوجها كان للشفيع شفعته ا ه والله أعلم .

باب

اذا آراد الشفيع احد شفعته اتى المشترى بما يشفع به ومعه

بسسب

في أخد الشهعة

(اذا اراد الشغيع اخذ شفعته) من المسترى مثلاً (اتى المسترى) بالنصب على المعولية ، في النهار أو في الليل مع ضوء النار واما بلا ضوء نار منيه الخلاف السابق في البيع مراجعه إن شئت ، وفي لقط ابى عزيز ولقط المسيخ موسى : ان اعطاه الشخيع ماله بليال ماخذه المسترى مهل تنقطع الشفعة بذلك أى تبطل ولا يجددها ؟ قال : لا اعلم ، وان اتى المسترى الى الشفيع بليال مطلب اليه ماله ملا تفوته الشفعة أن لم يعطه الا أن كأن الضوء ، وعلى الشفيع السكة التى السترى بها ، وأما الصداق الا أن كأن الضوء ، وعلى الشفيع به ومعه أمينان) أو أمينتان وأمين ، واجيز غلاثة من أهل الجملة ، وأجيز اثنان ، والجمليتان بمنزلة الجملى ، وأن شفع غلاثة من أهل الجملة ، وأجيز اثنان ، والجمليتان بمنزلة الجملى ، وأن شفع

فيقول له : انك اشتريت كدار فلان ولى شراءه بالشفعة وقد اخذتها وهذا مالك ، • • • • • • • • • • •

بلا حضرة شبهود جاز ، وانها الاستشهاد مخافة انكار المسترى أن يكون الشهيع قد أخذ شفعته أو فعل ما يلزمه ، والمراد بالمعية أن يكون بحضرته عند المسترى أمينان سواء أتى بهما كما هو ظاهر العبارة أو كانا عند المشترى (فيقول له : انك اشتريت كدار) أي بثل دار (فلان) أي يتول : انك اشتريت دار فلان . أو يقول : انك اشتريت نظة فلان ، أو يقول مثل ذلك مما يشتمل على ذكر أصل مبيع ويجوز أن يقول : انك اشتريت الدار التي في موضع كذا أو النظة أو نحو ذلك ، ويميز ذلك بما لا يلتبس بغيره ، والغرض التبييز ، فلو قال : اشتريت داراً في حارة كذا أو نخلة في جنان كذا الجساز اذا لم يشتر فيه نظة أخرى ولم يشتر فيها داراً أخرى وعليه التبيين ما أمكن لئلا يلتبس بما لا شفعة له فيه مثل أن يتعدد البيع ، كها اذا اشترى عن غلان في عام ثم اشترى شيئاً آخر في عام آخر واسم ذلك الشيء واحد أو القل من عام أو أكثر (ولي شراءه) أي شراء ذلك المثل (بالشفعة) وهددا صريح في أن الأخذ بالشفعة شراء (وقد اختتها) أي الشفعة (وهذا مالك) وان أتى بما يشفع به الى الشاهد فأعطاه كبشي الى المشترى مقال : الخذت شفعة ما اشتريته في مكان كذا ودراهمك عند الشاهد ، غان الشفعة باطلة لاته لم يأت بصفة الشفعة ، ولى مد المسترى يده وطلب الدراهم غلم يدععها له لغاتته الشقعة ، ومن طلبها غمنع منها غلته نهى وغلتها له ، وأن باعها المشترى بطل بيعها ، ولا يجوز لن يشترى منه ان علم وأن لم يبنعه ولكن دعاه الني رأى السلمين نتواني في طلبها حتى غات وقتها فاتنه ، وأن طلبها من الثاني أذا منعه الأول وقد أحتج عليه غان توانى عن طلبها غلاحق له على واحد منهما ، ومن استحتها من فيرمى له ما اشترى به ان عرف نوعه وكميته ، وتفوته بالخلاف ان رماه له ، وبناقص وباكثر عند الأكثر ، • • • • • • • • • •

أحدهما دغع اليه الثبن الذي بيعت له ، وان منعه ظلماً فسد البيع الثاني وعلى الأول رد الثبن اليه وعلى الشغيع رده للأول ويقاصص بما استغل منها ان غصبها ، ويلخذها من الثاني ولو لم يعلم هذا الثاني بالغصب لاتها لشائمها بالأخذ الأول ، وان أراد أخذها بالبيع الثاني اذ لم يصح له الأخذ الأول منه غله أن يطلبها في وقتها (فيمهي له) أي المشترى (ما أشترى به ان عرف نوعه) دراهم أو دنائي الو شعيرا أو غير ذلك مما اشترى به (وكهيته) أي عدده بنتح الكاف نسبة الى كم الاستغهامية أي ما يتأل في جواب كم ، وشعد الميم لأن النسبة الثنائي ، وإن اشترى بجزاف شفع بجزاف ، قيل : أو بقيفته ، ويحتمل أن يريد بالكبية ما يشمل الجزاف بجزاف ، أي الشفعة (بالخلاف) أي بغير ما اشترى به (أن رهاه) أي انخلاف (في الشياري به (أن رهاه) أي المكس ، لأن ذلك خلاف ، الا أن اشترى بكسر من الدينار غائه يعطى الدراهم التي يسواها الكسر وهي التي يعرك أن تشاخا ، وأن لم يتشاحا ورضيا بوزن الكسر من الدينار كصف دينار ذهبا بالوزن جاز أن كان الكبر، سكة موجودة أعطاها .

(و) تنوت (بناقص) تولا واحدا ان رماه (وباكثر عند الاكثر) ، لأن اخذه لها على غير صفتها ترك لها ، ورميه أكثر كعدم الرمى لانه لا يعلم منه حق المشترى حتى يعين ، والمشترى مبنوع من التصرف نيه حتى يغززا له حته ، وقال غير الأكثر لا تفوته برمى الاكثر ، لانه رمى له حقه وزيادة غليرد الزيادة ، وذلك كله اذا عرف النوع والكبية ، ووجه القوت أن للشفيع أن يتناولها تناولا واحدا ، غان صح تناوله اكتسبها والا لم

يصح له تجديدها ، ومن حق المشترى أن ينقد له الشفيع الثبن من جنس ما اشترى به بلا زيادة ولا نقصان ، غاذا تناولها مخالفا لذلك غاتته ، الا ترى أنه لو أراد أن يتناولها بلا موافقة لذلك لم يعرك على المشترى كما لو أرادها بلا ثبن ، غاذا كان لا يدركها عليه الا بما وافق فعل المشترى فاتته لتركه ما أمر به صار تاركا للشفعة لأن الشفيع مخير بين ما أمر به صار تاركا للشفعة لأن الشفيع مخير بين أخصد الشفيع وتركها ، فهو على أخذها حتى يتركها صراحا أو يفعل ما ينزال منزلة تركها .

قال المصنف : على من علم ببيع شفعته أن يصل المشترى الى بيته ان كانا في بلد واحسد أو ترب منه ، فاذا قدر عليه بقرب المسانة والمواجهة وقف عليه وأخذها ، وأن كان حيث لا يصله وهسو يسمع صوته أسمعه بكلام يفهمه ويقول : أخنت شفعتى منك يا غلان كم الثبن ؟ وجاز ، رددت بالشفعة ونزعت منك يا فلان ، وان قال : إنا مطالبها منك أو أريدها أو أحبها منك نهو ضعيف ، واثباته أوالي ، وأن غاب المسترى بعد الشراء وقد قام الشفيع اليها قبال مضى اجلها ادركها اذا رجع وليس عليه ان يخرج الى موضع هو نبه ، وكذا أن اشترى وهو غائب على القول بجوازها بين من غاب أحدهما عن الآخر ، وأن تقاربت بالادهما خرج اليه أن قدر على زاد وراحلة مع أمان وامكان ، وأذا وقع الشراء بشيء ماستحق ملا شنقعة ، وكذا الحرام ، وذلك اذا اشترى به خصوصاً أو احضره واشترى به ، وإن اشترى بوجهه مأعطى ذلك ثبتت الشنعة ، وميل : صبح البيع وثبتت الشفعة ، ويضمن المشترى لصاحب الشيء ، وقيل : صح البيع وثبتت الشفعة ، ويضبن الشترى لصاحب الثيء ، وتيل : صح البيع لصاحب الشيء وثبتت الشغعة ، وأن أقر" المسترى بكم أشترى نشغع به الشفيع مقالت البيئة أنه اشهرى بالأكثر لم يدرك الزيادة ، وأن قالت بأقل رد للشميع . (وان قال مشتر الحد: قد الشتريت مالك فيه شفعة ، فادفع لى مالى) المسال الذى استريت به و خذ ما استريت ، (الربه) الى المسترى البيان) انه تد اشترى ما له شفعته ، واان لم يبين له فالحجة غير تائمة على الشفيع ، فاذا علم بعد ذلك شفع (ان لم يصدقه) في الشراء ، وان صدقه فليحضر له ماله ويأخذ شفعته ، والا فاتته ان قال له ذلك في بيته أو في الموضع الذى نزل فيه أو السوق ، وان قال المشترى أو خليفته الشفيع : اشتريت لك كذا فأعطنى مالى ، أو اشترى لك فلان كذا فأعطنى ماله ، فقال : قبلت ، ثبت الشفيع بالشراء ، قال العلمة عمنا الحاج يوسف في ترتيب القط أبى عزيز : وسائته عمن اشترى ما الحد فيه الشفعة كيف يأخذ شفعته ؟ فقال : اشترى رجل من « تملوشايت » فد ان أنه الشفعة من الشفيع ، فقال له : أنها أتكم بلسان الخلافة ، فلان اشترى الجسر الذي الك شفعته اشتراه لك ، فقال له الشفيع : قبلت الشراء ، فقال الخليفة الشفيع : أن لم تأتنى بمالى فلا شفعة لك ، فمكث الشفيع أياماً ثم آتاه الشفيع : أن لم تأتنى بمالى فلا شفعة لك ، فمكث الشفيع أياماً ثم آتاه بالمن فقال له : قد فاتتك الشفعة فاختصما .

قال الفتى: حين قلت له: اشتريت لك ، فقبل الفدان بالشراء ، فالفدان له ، ولو قلت له أولات: الفدان الفلائى اشتريته ولك شفعته العطنى مالى و خذ شفعتك لفاتته ان لم يعطك وقد وجدته فى الدار أو فى السوق على التول بالنور ، وقال : اشترى الحاج مسعود الملوشائى فدانا وهو فى مزغورة عند عمنا عيسى الطرميسى وهو تلميذ عنده وهو فى تبلوشايت وقصد الى الشنيع قبل أن يمضى الى اهله ومعه شاهدان ، فقال له :

اشتریت لك الفدان الفلانی ولك شغعته ماعطنی مالی وحد شغعتك ، مقال : معلت خیرا ، نحتال فی مالك وناتیك به وهو جاهل بالسالة ، غبض غباع شیئه واتاه بالثین بعد ایام كثیرة ، فقال له : خذ دراهمك ، فقال له الحاج مسعود : قد ماتتك الشفعة ، فقال له : الم تقل لی ائتنی بالدراهم ؟ فقال : قد ماتتك ، غارتهما الی الفتی ، فقال المفتی : فاتتك ، ففضب الشفیع ، فقال : اتبضون الی هذه الشرقیة و تتعلمون هذه المشئومات ، اه، وفی « الاثر » : اذا طلب المشتری من الشفیع الآخذ بالشفعة أو تسلیمها فاراد الشفیع آن یماطله لینظر و یتدبر فلا یؤخر علی الشهور ، فیتال : اما تأخذ بالشفعة و تحضر الثمن ، واما أن تسلم له ما اشتراه لینتفع به ، ولا یؤخر ساعة و علیه العمل و انعقد علیه الحكم ، وقیل ، یؤخر قدر ما یستشیر أو یتدبر ، قال العاصمی :

وليس الشفيع من تأخير في الأخذ أو في الترك المشهور

وان اخذ الشسفيع الشفعة بدنائير حرام مواجهة فليس بآخذها ، وان اخذها ثم أتى بها نهو آخذ حيث جاز له أن يأخذها ثم يأتى بالثمن وان أخذ ببشترك فهى له ، ويرد الشريك نصيبه ويأخذ الشفعة ممن أقر الباتع أنه بايعه ، وأن أنكر المشترى سلم اليه الثمن ، وقيل : الى الباتع ، وقيل : يكون مضمونا المشترى ، وأن نسبب الشراء الى غيره حلف الغير ، وأن لم يعين الغير شطع الشفيع عن نفسه الضرحتى يرى من يعارضه وأن كانت بيئة عمل بها ، وأن اشترى رجل نخلة تقايس نظة أخرى ، فطلب شفعته ، ققال المشترى : اشتريتها وقيعة ، أى لا أرض لها ، صعتى . ولا شنعة أن لم يبين أنها بأرضها ، والأرض تشفع الوتيعة كان شفعتها أعها الى المشترى خارت شفعها أن وأن أشتريت المائن ، الشتريت المشترى المائي المشترى المنتريت المائية ا

وان صدقه وقال له : اذهب معى لمنزلى او بيتى او للسوق ان لم يجده فيه ولم يبعد وجد بفرسذين ، فله ذلك ، • • • • •

غان كان غلان حيث تناله الحجة احتج له بما أقر المشترى ، والا غاتته ، وان كان صبيا أو حيث لا تناله أخذها من المسترى ، كما أذا شهدت البيئة أنه اشترى ولم يذكر غيره ، وأن ذكره فله أخذها أيضا حتى يبرز له من يطالبه ، (وأن صدقه) أو شهد الشهود بالشراء (وقال له : اذهب معى لمتزلى أو بيتى) أو دارى (أو للسوق أن لم يجده فيه) أى فى واحد مسائل نكر ، وأن وجده فى واحد لم يجد أن يتبعه إلى آخر ، وهذه المسائل على القول بالفور .

اذا طلبها اليه ، وان طلبها اليه ليلا نلم يجد المصولح ، قالمنر له ، اعنى الشفيع ، فله التوسع حتى يجد المصباح ، ولا يتوان في الاستصباح ، وكذا في الميزان والمفتاح ، واذا وسبع المشترى عليه في الثبن حتى يجد جاراً ، لأن احضار الثبن حق له وقد وسبع فيه ، فان احضار الثبن ليس شرطاً في صحة أخذ الشفعة مطلقاً ، بدليل أنه يعذر اذا طلب الذهاب معه الى السوق أو المنزل أو البيت ، أو طلب المفتاح أو الميزان أو المسباح ، فتبين أنه قد تصبح في الجملة بلا احضار ثبن لضرورة ، فتصح ايضاً اذا وسبع له لأن الضرورة انها هي لتضييق المسترى ، ولولا تضييقه لم يكن ذلك ضرورة ، فالتضييق حق له ، فاذا وسسع حصل الوسع ، وانها ذلك ضرورة ، فالمرورة لو كان الاحضار حقاً لله كتحريم الربا ، الا ترى انه لو سلمها اليه مع بطلانها بوجه لجازت .

(وان اخبره اهين بالشراء ف) هو (حجة عليه ان صدقه في قول) سسواء اخبره بدون أن يسأله أو بعد السؤال ، وقيل : لا يكون حجة الا أهينان غالواحد ليس عليه حجة في الحكم ، ولو صدقه وأتر بالتصعيق غلا تفوته به الشفعة في الحكم ، الأن اخباره ليس بحكم عليه بل اخباره بها عنده ، بخلاف الأهينين ، غان اخبارهما ولو لم يكن حكماً ، لكن اذا تحاكما لم يكن وجه لالغائها ، لانها القاعدة في غالب الأحكام وهو مختار الشيخ ، وقيل : أن أخبره البائع أو المشترى أو شاهد واحد من شهود الشراء فحجة ولو غير عدول ، وأن أخبره غير الشهود نحتى يكونوا عدولا أبو العلاء وأبن سليمان : أنا بلغه بيع شفعته ولو من غير المشترى ولم يتل شيئا يطلبها أبطلها ، وأن أرسل اليه المشترى رسسولا غاهله ولم يتل شيئا وطلبها من غد غانته ، وقيل : لا حتى تهضى اللدة ، والشهرة حجة اذا

بلغت الشغيع ، وعن بعض : اذا أخبره المشترى فهو حجة في طلبها ، ولكن يلزمه دفيع الثمن حتى يصبح البيع بشهدة أو بالترار البسائع ، وأنه أن لم يصدقه فطلب المشترى جعمل الثمن عند أمين فاتته الشهنعة .

(وعلى المشترى بيان ما الساترى به وكميته ونوعه) وان تال : لا أعرف كميته أو نوعه ، ولم يحاكمه ولا رفعه للجماعة حتى مضت المدة غاتته ، ولو اسقط قوله ما اشترى به و « الواو » بعده لكان أولى بأن يتول : بيان كمية ما اشترى به ونوعه للاختصار ، (وتفوته أن غريط بعسد اخبار ااباتع) له (و) تفوته أيضاً بعد اخبار (الشنرى أو الشاهدين) شاهدى البيع والشراء أو الأمين الواحد ، وقيل : بعد اخبار البائخ والمشترى جميعا وهو ظاهر العبارة ، وقيل : يكفى البائع أو المشترى وهو أنسب بقوله ، وان قال مشتر لاحد : قد اشتريت مالك ، وعلى الظاهر من العبارة لابد من اخبارهما جميعاً غيكون هذا حكاية الكلام « الأثر » ، وان قوله : وأن قال مشتر الغ مرض لكون تول المشترى حجة ، وقيل : ما سوى هؤلاء ليس حجة الا اثنان امينان غصاعدا فانهها حجة ولو لم يكونا شهاهدى البيسع والشراء 6 وقيل: لا يكون البائع والمشترى حجة على الشغيغ ولا احدهما لاتهما يجران لانفسهما الثبن ويدعيان عقد البيع ، أما الباتع فيدعيه ويدعى أنه وصله الثبن من المشترى أو أجل له عليه والمسترى يدعى العقد وأنه اوصل كذا للبائع أو أجل عليه أو في ذمتة ، ودعواهما ترجع على الشفيع فلم يكونا حجة .

وفي لقط أبي عزيز : وسالته عن الشنيع أذا أتى المشترى ولم يعرف

واستحسن رمی دینار او درهم له ان لم یعلم نوعه او کمیته ، •

بكم اشترى غرمى دينارا أو درهما غاخبره الأمناء فى ذلك المكان ، قال : الباقى دين عليه ، وان الخبروه قبل الرمى غرمى له بعض مله نقيد بطلت الشفعة ا ه .

ومن باع بمايتين ما اشترى بماية قبل علم الشفيع ، غان شفع بالعقد الأول رجع المشترى الأخير على الأول بما اشترى به ، وأن شنع بالأخير سلم الى من بيده الشيء ، وقيل : يشفع بالأخير وان علم ولم يطلب حتى بيع للثاني مانت ، وقيل : هي له منه ، وأن ولاها الشتري غيره غله أخذها من المولى له ولا يضره ، قيل : ترك الطلب ، وأن كانت الشفعة للمولى له أو للمشترى الثاني بعد الأول مله ، الا أن أستوياً ميها مللاخي ، وأن باع الشافيع ما به يشفع قبل أن يعلم بالبيع لم يشفع لزوال المضرة عنه ، وتيل : يشنع لوجوب الشفعة له من تبل ، ولا ثفعة لن اشترى ما به الشفعة بعد البيع لأنه اشترى بعد البيع ، ومن شغع أصلا بما اشتراه ولم يعلم الشفيع بالشراء فله شغعة ما اشترى وما شفع بما اشترى ، وقيل: ما اشتراه مقط ، الا أن شمع غيره بعد ذلك الذي أشهتراه المسترى ، (واستحسن رمي دينار او درهم) أو كليهما (له) للمسترى (أن لم يعلم نوعه او كهيته) لأن العنائي والدراهم أثمان الأشياء قصح رميها ، ولو خرج بعد الرمى أن الشراء بغيرها ، وانها لم يجب رمى ذلك لانه يمكن أن يكون الشراء بفير الدنائير والدراهم كالمكيل والموزون ، ولو عرف أنه بأحدهما ، لكن لم يعرف كميته لم يجب أيضا الرمى لأنه لا يجزيه ما رمى بلا علم بل يزيد او ينقص اذا علم ان لم يوافق ، والذي عندي أن رمى العراهم والدنائير ضعيف لامكان المضالفة ، وتركه أولى الا أن علم الشراء بها وأم يعلم الكنيسة .

وفي « الديوران » ، وان لم يعلم بالثمن عليعرض عليه ما فوق ثلاثة

وقال : أخذت شفعتى ومالك في يدى ، فاذا حضر الآجل أعطيته لك ثم يصرفه في حوائجه أن احتاج اليه ، • • • • • • • •

لا وجوباً (واراه اياه) المنعول الأول ضمير المسترى والثانى للثبن ، وهذا أولى من العكس ، (وقال : اخنت شفعتى ومالك فى يدى ، غاذا حضر الأجل أعطيته لك ، ثم يصرفه فى حوائجه أن احتاج اليه) وأن جاء الأجل وقد حصل عنده ما أراه على شاء أعطاه وأن شاء أعطاه والم شاء أعطاه غيره من جنسه ، وأن نقد أعطاه غيره من جنسه ، ويدخل فى المبيع بالتصرف والانتفاع ، ولو قبل الأجل فى حينه ، وأن أعطاه الثمن فى الوقت قبل الأجل أو لم يدم النوع أو الكمية ورمى ما مر أنه يرميه أو لم يرم أو علم ولم يرم حتى بلغ الأجل وأعطى جاز برضى الشفيع ، لا أن لم يرض ، عانه لا يدرك عليه الا أذا حل الأجل .

وفي « الديوان » : ان اشترى بالدين غليعط الشغيع في الحين ، وتيل : عند الأجل ، وان لم يعط عنده بطلت ، وتيل : لا ، وتيل : يجعله في يد الأمين الى الأجل ، وان أعطى الثمن أخذ المبيع وغلته ، وان لم يعط غللمشترى ا ه ، واذا أخبر الشغيع أمين أو غيره بكمية الثمن وعدده غرمى أقل أو أكثر غلته ، وتيل : لا ، لأن الواحد ليس حجة في الحكم ولو أمينا ، وهو أقرب ، وقال مالك : أن كان الشغيع مليئا أخر بالثمن الى الأجل ، وأن كان معنما غجاء بالميء غله ذلك ، وقال الليثى : أن كان أثنة معنما أخذها والا أشمني يجد ، قال أبو سعيد : وهو الصواب ، وتيل : لا يدخل الشخيع غمتى يبد ، قال أبو سعيد : وهو الصواب ، وتيل : لا يدخل الشخيع ألاصل حتى يبلغ الأجل ، ومدة الشغعة أنما هي من حين علم قبل الأجل أو بعده ، وقيل : لا يدخل الشخيع ألله بأن الأجل ، ومدة الشغعة أنما هي من حين علم قبل الأجل أو بعده ، وقيل : لا يدخل الشخيع النفاع" بالشغوع غيه حتى ياخذ الشغعة ، لأنه مال المشترى ما لم

ياخذه بالشفعة ، ولو قيل : ان الصفقة للشفيع ، لانه انها هي له على شرط ان ياخذ شفعته بعد ، ويجوز للمشترى ان ينتفع ويغرم اذا اخسنت الشفعة عن الشفعة وله قدر عنائه ، وقيل : لا يحل له الانتفاع حتى يقطع الشفعة عن نفسه ، واذا بيع الى أجل فلا يحيل المشترى البائع على الشفيع ، لأن من شرط الحوالة حلول الدين ، ولا يضنن البائع الثمن للبشترى لأن له منفعته في ذلك ، لانه لو لم يشفع الشفيع أم يجد عند المشترى وغاء بثبنه عند حلول الأجل ، والحمالة معروف كالقرض لا يؤخذ عليها عوض ولا نفع ، قال الماصهى :

ولا يحيسل مشستر لبسائغ على الشفيع لاقتضاء ماتع وأيس للبائع ان يضمن عن مستشفع لمستن منه الثمن

واعلم أن الشفيع ينزل منزلة المشترى في الثبن والأجل والحاول ، لكن أن كان الشفيع غير ملىء فليأت برهن يساوى أو يزيد على الثبن أو ضمين ، والا أزمه تعجيل الثبن ، والا فلا شفعة كذا قالوا ، قال العاصمى :

ويلزم الشغيع حال المشسترى من جنس أو حسلول أو تأخير وحيثما الشغيع ليس بالملى قيل: الكفالة أو الزهن اجعل

والذهب انه تصح له الشفعة ان شفعها ، ويجبر على الثبن على الأجل ويبيع عليه الحاكم ما شفع ان عسر أو هرب ، والمشترى الثبن أذا شفع الشفيع ولو قبل أن ينقد هو الثبن للبائع ، وأن كان الأجل فأنقده الشفيع غليدهمه للمشترى ، وأذا كان الأجل ولم يشفع حتى حل الأجل أو

وان شفع بحيوان أو متاع اتى الشفيع بعدول يقو مونه على صفته يوم الشراء أو مثلها أن أمكن ، • • • • • • • • • • •

ذهب بعضه نهل يؤجل مثل ما مضى أو ينقد الثمن على الأجل الأول ؟ تولان في الذهب وغيره ، والأول أصوب ، واذا أخذ الشقص على دين في الذهة نقيل : يلخذه بمثل التين ، وقيل : بالقيمة ، وقيل : ان كان عيناً غبمشله والا غبالقيمة .

(وان شفع بحيوان او مقاع) غير مكيل أو موزون (اتن الشفيع) بعد أن يتولى قد أخنت بالشفيعة بها الستريت (بعدول) ثلاثة مطلقاً ، وقيل : ان كانوا عدول على وان كانوا عدول ولاية كفى اثنان ، وانباً يأتى بهم الشفيع لأنه مأبور بتسليم الثبن الى المشترى ، والثبن يحصل بالعدول غعليه أجرة العدول ، ومالا يحصل الواجب الا به فهو واجب ، وهكذا انما يأتى يهم من عليه الحق ، والمراد أن على الشفيع أجرتهم لا على المسترى ، وأما نفس العدول فيتفتان عليهم (يقو مونه على صفته) صفته الموجودة هو عليها (يوم الشراء) ان لم يحضر ، أو حضر وتغير ، ولا حاجة للصفة ان حضر ولم يتغير على صفته في غير يوم الشراء ، لانه يلزم الشغيع أن يعطى ما اشترى به المشترى لا ينتصه عن حته ، لأن الصفقة له وقعت ، بدليل ما اشترى به المشترى لا ينتصه عن حته ، لأن الصفقة له وقعت ، بدليل على صفته يوم المخاصمة وعليه المصنف في « المصباح » (او) على (مثلها) على صفته يوم المخاصمة وعليه المسنف في « المصباح » (او) على (مثلها) له دفع المثل من أمكن ، وقيل : يرد الشفعة بذلك المناع نفسه ان وجده والا غالتيمة .

قال « المصنفة » ، في « المصباح » : أن اشترى بمتاع أو حيوان أو

ويقبل قول المشترى في الثمن والصفة مع يمينه ان لم توجد بينة ، وان اشترى بـ كرطب وعنب ، • • • • • • •

حبوب ردها بتيبة ما اشترى به المشترى الا ان اصاب ما اشترى بعينه فليردها به ان لم يزدد في عينه ولم ينقص ولم يحدث عيب نيه ، قال الصنف : وقيل على الشفيع ان يدفع للمشترى مثل ما اشترى به من الانواع ان عرف وزنه أو كيله والا أو كان كسيّف أو نحوه فقه يتفع له القيمة برأى العدول ، أو يحلف المشترى بالله ما يعلم أن ما اشترى به أتل منها اه ، والظاهر أنه لا حلف بعد هذا التقويم ، وأن أخذ الشفعة الحد بنقد البلد فقال المشترى : اشتريت بالدنائير ، غليات بها ولا تفوته ، أو يأت بالدراهم .

(ويقبل قول المسترى في الثمن) كم هو وما نوعه (والصفة) اى صفة الثمن ككونه سكة بلد كذا (مع يهينه) ان العدد كذا لا اتل ، وان النوع هو كذا لا غيره ، وان الصفة كذا وكذا (ان لم توجد بيئة) ، ومعنى تول الشيخ: ان التول تول الشفيع انه اذا للم يصدق المشترى والبائع نقال نان الشراء وقع بكذا من الدناتير أو الدراهم نشفع به أو لم يقل بكذا ولكن لم يصدق البائع أو المسترى في توله فاته لا تفوته الشفعة بذلك ، ولو كان المشترى يلزمه النطف غيطف غيطيه الشفيع ما حلف ويحسب ما اعطاه تبل أن لم توجد بيئة ، وانها تبل تول المشترى في الصفة لأن القول توله في الثمن وان وجدت أى البيئة عمل بها ولا يمين عليه ، ولا يمين على البائع في الثمن ، ولا في الصفة ، ولا كلام بينه وبين الشفيع ، وقول البائع في الثمن ليس حجة ، وقيل : حجة غليعط الشفيع المشترى ما قال البائع أن الم ينكر المشترى ، وقيل : ولو أنكر (وان اشترى بد كرطب) بمثل رطب (وعنب) مما يوجد

واتى للشفعة بوقت لا يوجد فيه ، اختير فواتها ، وقيل : يدركها بقيمته عينا يوم الشراء ، وان رمى له الثمن الذى اشترى به ثم ذهبا وتركاه وهلك ، فهو من مال المشترى ، • • • • • • •

وقتاً دون وقت (وأتى) الشديع (الشفعة) أو أتى المسترى لقطمها (بوقت) أى فى وقت (لا يوجد) ما أشترى به (فيه ، أختي فواتها) حيث لم يعط ما به الشراء لانه ربما يكون التعطيل من ذلك الشفيع ، قاله الشيخ ، وبحث فيه أبو عبد الله كيف يقطع الحق بأمر متوهم ، وقد مر أن حق الشفيع لا ينقطع على المختار الا بأمينين ، ويجاب بأنه يهكن أن يكون عالماً بالبيع وبما وقع به ، أو بالبيع وضيع ، ألا ترى أنه يتهمه المشترى فيحلفه أنه لم يعلم ويتصور ذلك بأن يوجد الرطب مثلاً عند المشترى ولا يوجد عند غيره ، أو يشترى بذلك فى وقت وجوده ويشنع الشفيع فى وقت عدمه لائه تأخر زمانه وتأخرت الشفعة حتى عدم ذلك لعدم علمه بالبيع .

(وقيل: يدركها بقيمته) اى بقيمة ما به الشراء (عينة) تمييز أو حال ، والتمييز أولى لجبوده (يوم الشراء) لا بقيمته يوم أخذ الشفعة ، والعين الذهب والفضة ، وأن قال الشفيع ، بين لى ما اشتريت به ، أو بكم اشتريت ؛ ولم يبين له حتى غات وقت الشيء ولم يوجد ثم بين له شخيع بالقيمة ، (وأن رمى) الشفيع (له) أى المشترى (الثين الذى اشترى به ثم ذهبا) أى الشفيع والمشترى (وتركاه) أى الثمن (وهلك فهو) هالك (من مال أل الشقيع والمشترى) لانه ماله تركه حتى ضاع ، وقد وجب عليه قبضه وبرىء الشفيع ولو لم يتبضه المشترى ، لانه لزمه الثمن لزوماً مضيقاً عكان الى المعين اترب منه الى دين فى الذهة ، حتى أنه لو رفعه بعد الطرح لفاتته الشافعة ، والفالب

في المشترى كراهة الشفعة والنفار منها ، فلو كان ينتظر قبوله لم تحصل لانه لا يتبل نساغ للشفيع أن يطرح في حجر المشترى أن أبي من التبض ، وان لم يجد حجره وضع أمامه ، وان وضع أمامه وقد أمكنه الوضع في حجره لم تفته عندى ، ولتلك العلة لم يمنع الوضع في الحجر أو في أمام كما منعه بعض " في الدّين ، وقد مر" أنه أجازه بعض في الدّين ، بل أجاز غير واحد أيضًا في المعين اذا امتنع صاحبه من قبضه ، وأن وضع الشغيع وتبيَّن بعد ذلك أنه لا شفعة له وضاع فهو من مائه لا من مال المسترى ، كما أذا ضاع قبل أن يوصله الى المشترى وليس الوضع لازماً ، قان شاء الشفيع عرض عليه الثمن وأخذ شفعته ، غان لم يقبضه رجع به وطالبه بالقبض بدون أن يضعه ، غاذا وضعه له لم يصح له أن يرفعه ، قال المصنف في بعض مختصراته : وأن أعطاه الثمن غلم يقبل منه الحتج عليه بالجماعة أو بالحكم في تبوله حته ، وأن سلم اليه بعض الثمن وسلم اليه الشفعة لم يضر "ه تأخير بقيته على ثلاثة ، وعليه أن يونيه البقية ، وأن أَخَذ بعضاً أ ولم يسلمها ولم يتمه الى ثلاثة ماتته ، وقيل : أن لم يسلم الثمن اليها بطلت ، قال : واذا عرض عليه أخذه فأبى منه قامت عليه الحجة ، ولو لم ينظر الى االدراهم ال ويقبل قول الشفيع في الثلاثة مع يمينه أنه عرضها عليه ولم يتبلها ، مان مضت معليه البيان أنه عرضها عليه ميها وأبى من الهذها ، واذا تواري - قيل - المشترى عنه لمنا جاء بالثهن حتى مضت ا فان اشهد على احضار الثبن وتوارى الشترى وابتناعه عن تبضه قله حجته ، وإن ادعى بلا شهود وقد مضت لم تقبل دعواه في الحكم ا ه ، وقبل : ان رماه ولم باحده المسترى مهو دين على الشفيع .

(وتفوته) أي تنوت الشَّفيع الشَّفعة (أن رفعه هو) أي أن رفع

الشفيع الثبن بعد ما طرحه لأن رفعه ترك لها ، وبيان لما في قلبه من الرضي بتركها ، واذا رضى بتركها في تلبه لم يحل له أخذها (أو خليفته) أو وكيله استخلفه أو أمره لذلك أو كان خليفة أو وكيلاً قبل (أو مأموره) الأنهما في مقامه ، ولو أمره أو استخلفه أو وكله تبل ذلك على الأخذ ، (وأن لم مرفعه) المامور أو الوكيل (بعد امره) أي أمر الشنفيع أياه برغعه لأن الأمر برفعه ترك للشفعة فسواء رفع أو لم يرفع والجواب محذوف ، أى وان لم يرفعه المابور مكذلك أو عطفه على جملة في أن رفعه الذكور فيكون كبن قال : أن رفعه المابور وأن لم يرفعه وأن مشى الشنفيع لرفعه أو مد يده لرفعه غسيته أحد بأخذه غاتته الشفعة كما لو أخذه ، وكما أذا أمر من يأخذه ولم يلخذه ، وان أشهد على أنه يرمعه للمشترى حنظاً له مرمعه أو أمر برمعه حنظاً المشتري معندي لا تفوته ، وجواب « أن » محذوف « أي » وأن لم يرقعه المامور بعد امره غاتته أيضاً ، أو يقدر له دليل تبل الشرط يغنى عنه أى : وتفوته بالأمر برمعه ، وأن لم يرمعه المأمور ، ومن أجاز الجمع بين الحقيقة والمجاز أجاز أن يقال : أراد بالرفع ما يشمل الرفع الحقيقي والأمر به ، غالرفع الحتيقي اعتبره لقوله : هو الخليفة أو مأبوره والمجازى وهو الأمر به لتوله: وإن لم يرفعه بعد أمره .

و (**لا**) تنوته ان رضعه (عبده) أو أمته (أو وقده) أراد ما يشمل البنت بلغ الولد أو لم يبلغ ، (أو سواهما) كولد ولده أو والده أو أمله أو زوجه أو صديته أو غيرهم من الأقارب وألأجانب (بلا أمره) ، وتفوته برضع شريكه الشبركة العامة أو في الشفعة أذا كان يشتم لنفسه وله أو نيها وفي بعض الأشياء ، وبرضع صاحب المسال أذا وقع القراض في الأصول

ويصح له اخذها بنفسه أو باستخلافه عليه ، وللمشترى قطعها عنه كذلك ، والمأمور كالخليفة فيهما في الأظهر ، • • • • • • •

بالتجر، وبرغع المقارض ان شفع هـو أو صاحب المال للقرب من مسال القراض الذى هو أصل أو شركة أصل القراض وبرغع السيد اذا شفع الماذون لـه ، وان رغعه الشفيع أو غيره مبن تفرت برغعه ، لكن بحيث لا يعلم أنه الثبن الذى شفع به مثل أن يرغعه أحد أو المشترى فيضعه فى موضع أو يسقط منه فى موضع أو يضعه فى موضع احتيالاً للشفيع فى زعمه غوجده لنشفيع أو من تفوت برغعه غرفعه على نية رغع اللقطة ، أو وضعه بحيث يظن الشفيع مثلاً أنه ماله فرفعه لم تفته .

(ويصح له) اى الشنيع (أخذها بنفسه أو باستخلافه عليه) أو توكيل ويتول : قد أخذت كذا منك لفلان بن غلان بالشفعة (والهشترى قطعها عنه) أى عن الشفيع القطع الجائز (كثلك) بنفسه أو باستخلافه أو توكيله بأن يأتى هو أو خليفته أو وكيله الى الشفيع فيتول : هات ثمن الشفعة ، فأن لم يعطه فاتته على ما مر ، وإذا قال المشترى أو نائبه لمستحق الشفعة أو نائبه : قد اشتريت أو اشترى فلان كذا فلا يقطع الشفعة على قول : أن المشفيع ثلاثة أيسام حتى تهضى ثلاثة من حين صحح عنده أته اشترى ، والتطع (والمسامور) بأخد الشفعة أو قطعها (كالخليفة فيهما) أى في الأخد والقطع (في الأظهر بدليل مسالة أخذ الثمن بعد طرحه حيث والقطع (في الأظهر) على الأظهر بدليل مسالة أخذ الثمن بعد طرحه حيث جعلوا المسامور، بمنزلة الآمر ، قاله أبو عبد الله ، وفيسه بحيث الأنهم لم يجعلوه بمنزلته بل جعلوا أمره برفع الثمن تركاً لها ، ولم يروا المسامور ولا تقطع بقطعه ، ووقف بعضهم ، قال عبنا يحيى : وأمسا المسامور ولا تقطع بقطعه ، ووقف بعضهم ، قال عبنا يحيى : وأمسا المسامور

مالله أعلم في الوجهين جميعاً ، ويعجبني أن يكون المامور في ذلك كله والخليفة سواء ، وقد قبل غير ذلك ا ه .

والظاهر ما استظهره المصنف وعهنا يحيى كالشيخ ، لأن المأمور يجزى في العقود وحلها وهو بمنزلة الآمر ، قال المصنف في « التاج » : في الوكالة أيها أي الشفعة ، فقيل : لا تجوز الا من مخدرة أو مريض علجز عن الطلب أو خاتف لا يتدر على الظهور أو نحوهم ، وقيل : أن رسول الشفيع أو وكيله أو مأموره يقوم مقامه في أخذها ولو غير ثقة ، أو خادمه أو خادم غيره باذن سيده أن لم يتوانوا أو يشغلوا عنها بموجب بطلانها ،

(و) تؤخذ الشفعة أو تقطع بحضرة الشهود لأجل الانكار ، واذا اخذت أو قطعت بلا حضرتهم صح فيما بينهم وبين الله و (جاز الشهود) أى للنين أريد أن يكونوا شهوداً على الأخذ في القطع (أن يذهبوا مع كل) من الشفيع والمشترى أو نائبهما (لأخذ أو قطع) لأن الشفيع أخذها والمشترى قطعها غير مفاجئين (لا مفاجئين بهها) أى بالأخذ والقطع ، ويبحث (١) بأنه يجوز أخذها بغتة وفي حين عقلة بلا شك ، وأنها يهنع قطعها غقط بالبغتة أو الغفلة ، والظاهر الجواز أيضاً ، فأنه أذا كان المشترى قطعها غلاشهود أن يحضروا لذنك ، وأن أراد بالبغتة ما دون السوق والدار فذلك لا يجده ولا يجده الشهود ، وأنت خبير بأن قطعها على قول الفسور أو الحساب من يوم القطع ، غاذا قطعها جاز الشغيع أن يبقى بلا قطع أقل من ثلاثة أيام ، يوم القطع ، غاذا قطعها جاز الشغيع أن يبقى بلا قطع أقل من ثلاثة أيام ،

⁽١) كذا في الاصل ولعل صوابها : ويتجه ، مصححه ،

وللشفيع الهروب والاختفاء من المشترى بعد أخذها حتى يجد الثمن ، وله البحث خلفه حتى يلحقه ، وحرم السعى في قطعها عند الله ، • •

لأن المراد بهما اثنان ، قلب هبرة الفجأة ياء فالتقى ساكنان هذه الياء إياء الجمع غدننت الياء الأولى ، (والشفيع الهروب والاختفاء من المشترى بعد اخذها) أى اخذ الشفعة من المشترى وهو غير عالم بكم وقع الشراء به فيكون له التأخير حتى يعلم بكم ، وله أيضا بعد علمه ثلاثة أيام ، أو يؤخذ عليه بتول الغور بعد علمه (حتى يجد الثمن) ولو بعد مضى أجل الشفعة ، واذا وجده برز اليه وأعطاه ، وأن لم يجد حتى مضى ، ولكن اذا مضى اليه ليلفذ تبل الاختفاء وأراد أن يختفي بعده ، وتال المشترى : هات الثمن ولم يعطه غاته ، الا أن تال : أنت معى للبيت أو للدار أو للسوق أو للميزان على ما مر " ، غله أن يأخذها عند الشهود ثم يختفى ، ووجه الاختفاء حدّر أن يقطعها عنه المسترى بأن يتول له : هات ولا يجد .

(وله) أى المشترى (البحث خلفه) أى خلف الشغيع (حتى يلحقه) ويتلاحقان ولو على الخيل ، (وحرم) على المشترى والبقع والشهود (السمى في قطعها عند الله) مثل أن يرسل أمينين إلى الشغيع غيخبره بالشراء ثم يستتر أو يهرب حتى تمضى مدة الشغيع غتفوته في الحكم ، ولزمه تسليمها اليه غيما بينه وبين الله لانه لا يجوز له أن يسمى في قطعها الا أن تركها الشغيع له ، وقيل : أذا استتر المشترى أشهد الشغيع على أخذها قبل المضى غتصح له ولو بعده ، والعمل في هذه البلاد بالأول ، وأما أن يأتى المشترى الى الشغيع ويقول له : هات ، لتفوته أن لم يعطه غليس بقطع مذموم ، وأن الشترى رجل عداناً غتصد ق له البائع بآخر غهما للشغيع ، وكذا العوض ، كذا قال عمنا موسى ، وليس من قطعها الذموم عقد البيع

خلرج الأميال بقصد التفويت ، لأنها لما تثبت وليس هارباً من حق ثابت ولا ماكراً بشيء لم يكن ، وليس منه أيضاً أن يتفقا على البيع بما لا يجد الشفيع مثله ان لم يقصد أن يتقاضى بعد ما يجد ،

(وان حطّ باتع عن مشتر شيئاً من الثمن عما وقعت عليه المصفقة مسلمحة في المعليمة) لتوله على: « المؤمن سمح اذا باع ، سمح اذا اشترى ، وسمح اذا قضى وسمح اذا اقتضى » (۱) ، أو كما قال ، غان المراد عند بعضهم أن يترك الباتع شيئاً من الثمن أو يزيد المشترى شيئاً ، وقوله : عما وقعت الخ ، بدل اشتمال من قوله عن مشتر والرابط « ال » في الصفقة ، اى صفته أو محنوف ، أى انصفقة له) اعطى المشفيع (حال كونه (كالموالى له) — بفتح اللام — أو أعطاه كاعطاء الموالى له — بالفتح — الموالى له) — بنتح اللام — أو أعطاه كاعطاء الموالى له — بالفتح الموالى سبالكسر — ، ويجوز أن يقال : المولى — بتشديد اللام مع اسقاط الألف قبلها ويتخفيفها مع اسقاط الألف — ، ووجه الشبه أن " البائع اذا أسقط عن المشترى شوئاً ، ثم ان المشترى ولا « لغيره سقط عن المولى له ما أسقط البائع عن المشترى (ما خرج من يد المشترى فقط) لا ما وقعت له ما أسقط البائع عن المشترى (ما خرج من يد المشترى فقط) لا ما وقعت به الصفقة ، والصفقة له كان قبل الثمن أو بعده ، للحديث السابق ، به الصفقة ، والصفقة له كان قبل الثمن أو بعده ، للحديث السابق ، والصفقة كانها للشفيع والموالى له ، والشفيع أعظم فيها ، وإنها يعطى والمسئقة كانها للشفيع والموالى له ، والشفيع أعظم فيها ، وإنها يعطى

⁽۱) رواه التربذي .

لا برحم أو هدية أو نحوهما ، وأجبرا ما وقعت به وباعطاء الثمن للمشترى لا للبائع ، وأن أعطياه له فأداه للبائع ثم رد له شيئا بمسامحة رد ه نهما وحرم عليه أمساكه ، • • • • • • • •

الشائع المولى له والمشترى لأنه انها ثبتت الشفعة والموالاة بعد حصول الملك المشترى ، فأن اخذ المشترى من الشفيع أو الموالى له ويعطيان المشترى ولو قبل أن يعطى البائع لا البائع ، ويعطيان المشترى جميع ما وقبعت به الصفقة أن سامح البائع المشترى بالثمن كله أو نصفه أو ثلثه على وجه صلة رحم كانت بينهما أو هدية أو مكافأة لاحسان سبق أو الثواب متأخر ، قاله عمنا يحيى الا تثيلات ، ثم رأيت المصنف أشار اليه بقوله : (لا برحم) ، بباء التعليل عطفاً على مسامحة المنصوب لأنه في معنى : لمسامحة (أو هدية أو نحوهها) مما ليس من المسامحة في البيع ،

(واجبرا) اى الشفيع والموالى له إعطاء (ما وقعت) صفة ذلك (به) كله ولا يحطان ما حط البائع ، لأن " هذا الحط ليس مما جر"ه البيع ، (وباعطاء الثمن المشترى) ولو لم يعط البائع أو لا يعطى (لا البائع) ولا يصبح " اعطاؤه البائع الا ان رضى المشترى ، لأن " الخصم في ذلك هـو المشترى دون البائع ، والشفيع لا تجب لله الشفعة الا بعد حصول الملك المشترى ، (وان اعطياه له) المشترى قبل أن يعطى البائع ، (فاد"اه) أى أوصله المشترى (البائع ثم رد له شيئا بهسامحة) بيعية لا رحبية أو نحوها (رد"ه) أى رد " المشترى الشيء (الهما) أى المشفيع والموالى له (وحر"م عليه المساكه) لانه مالهما ، فلو أعطى من عنده فرد " المه بعضاً أمسك كل ما أعطاه ، وقبل : أنها يعطى الشفيع ما وقعت به الصفقة ،

ولو حط على المشترى شيئاً مسامحة في البيع فيمسك المشترى هدذا الشيء لنفسه.

قال المصنف في « التاج » : من اشترى - قيل - مالاً بمائة وترك عشرة أو غيرها أو باع نه قيمته ماية بسبعين احساتاً منه اليه ومحاباة غَاخذه الشميع ، فالموجود في هذا أنه أن ترك له شيئاً من الثمن فأنه ينحط ، قبل : عن الشغيع ، وقيل : أن ما وهبه الباتع للمشترى نهو له ، ويأخذ الشنفيع باصل الشراء الا أن سمى حظاً من الثمن ، أي قسال : ثمناً أو تسعا أو نحوهها ، فالشفيع مثل ذلك ، وأن وهب له الثبن كله فعلى الشفيع أن يرد عليه الثمن كاملاً أى لأن هذا ليس من باب المسامحة في البيع ، وقيل : ان كان محرماً من البائع أو ظهر عند البيع ذكر الاحسان اليه ، غبالقيمة يأخسذ الشفيع غيعطى قيمته ، التي هي مائة مثلاً ، يوم الشراء ، وان شاء ترك الشفعة ، قال عمنا يحيى : وعليه العمل ، وقيل : ما وقعت به الصنتة ولو صلة أو هدية أو نحوهما ، قال الشبيخ موسى : وايضاً مسالة أحمد التنعجي باعت له جداته مداناً بعشرين ديناراً بيسع الاسترخاص وقيهته ستون دينارا فأخذه الشنيع بعشرين ، وأن لم يكن شيء من ذلك نما عليه الا ما عقد عليه البيع ، وقيل : أن الحط والضعة والاحسان والبراءة بمنزلة واحدة ، وفي ذلك خلاف ، (قال) خميس : ونحب أن يكون للشفيع ما للمشترى أن كان مما يتغابن في مثله ، وأن كان النظر اته محاباة له أو هبة أو صعقة عليه ، ولا يتغابن في مثله مانه له خاصة ، والشفيع يأخذ بالقيمة ، وعن موسى : من اشترى قطعة - قال هشام -أو غيرها مما يشفع بقليل احساناً فليعط الشفيع الثمن كله ، وقيل: ما به الصفقة اه. ولزمهما ما وقعت به الصفقة للمشترى ولو قضى للبائع سلعة قبل اخذ ثمن أو بعده ، • • • • • • • • • •

(وازمهما) اى الشفيع والموالى له (ما وقعت به الصفقة) ، حتى انه لا يعطى الدنائير بدل الدراهم ، أو الدراهم بدل الدنائير الا ان اشترى بتسمية من دينار او بدينار او دينارين أو أكثر مع تسمية مثل النصف أو الثلث أو غيرهما ، غانه يعطى بدل التسمية دراهم (المهشترى) متعلق بوقعت (ولو قضى المباقع سلعة) أو غيرها عوضاً عما اشترى به (قبل أخذ) المشترى أو الموالى لـ (سثهن أو بعده) من الشغيع أو المولى له غان الصفقة للشغيع وهى واقعة بالدنائير مثلا غليعط الدنائير لا السلعة التى تضاها المشترى البائع لأن القضاء بيع ثان الا أن رضى المشترى ، ومثله ضامن دنائير أعطى المضمون عليه عروضاً غان أجاز صح والتولية كالشفعة ، وقبل : يجوز الدنائير بدل الدراهم والعكس ، وقبل : لا يجهز أن يعطى وجد المثل ، وقبل له الا ما وقع به القضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ، وأن لم يوجد المثل غليعطيا ما وقعت به الصفقة : وقبل : قبمة ما وقع به التضاء أو ما وقعت الصفقة ،

وفى « الديوان » : وروى عن الشيخ أبى عمران أن الشغيع بالخيار بين الثمن وما قضى له غيه غان استحق الثمن فى يد البقع غانما يرد الشغيع شغمته بتيمة ما اشترى به المشترى ، وقيل : انفسخ البيع ا ه النها بيع مثل البيع الأول وباعتبار أتها نسخ بيع أغسخه المشترى عن نفسه الى مشتر آخر برضاه يعطى ما وقع به القضاء أن وجد المثل ، والا غالقيمة ،

وان اشترى بمائة دينار ما يسوى عشرة خير الشفيع في الترك او اعطاء المائة ، وعليه العمل ، وقيل : يقوم بعدول يوم الشراء وهو الاعدل · · · · · · · · · ·

كما لو نسخ بين البائع والمشترى فانه يرد ما اخذ من المشترى ، وكذا التولان بالاعتبارين اذا اتنال البائع المشترى بعد القضاء ، أو رد المشترى ما اشترى بالعيب بعد القضاء ، واختير أن الرد بالعيب بحكم الحاكم فسخ ببع وبغير حكمه ببع ثان ، ويجب رد مثل ما به الصفقة وقيمته أن لم يوجد مثل في المنفسخ ولا يرد ما به القضاء لأن القضاء مبنى على فاسد ، وتقدم بحث في البيوع والفداء ، قيل : فسخ نكاح خاتما ترد ما به الاصداق لا ما به القضاء ، وقيل : ما به القضاء ، وقيل : ما به القضاء ، وقيل : ما به

القضاء ، وقيل : طلاق مانها تعطى ما اخنت أو مثله أن مقد أو قيمته أن لم يوجد مثل لا ما به القضاء لئلا يكون ميه أكثر مما أعطى ، هذا حاصل الجمع بين ما قاله الشيخ وما قال غيره ، وتقدم بحث في باب المعداء .

(وان اشترى) بكثير ما يسوى تليلا مثل أن اشترى (بهاية دينار ما يسوى عشرة) ونحو ذلك مما لا يتغابن غبه الناس (خير الشفيع في الترك) للشفعة (آو) أخذها و (اعطاء المسائة) ، قال أبو زكرياء : ويكون اثم ذلك على من فعله (و) هذا (عليه العمل) لأن الصفقة وقعت بالمساية غبها يحكم وعند الله علم السريرة ، قال أبو زكرياء : هذا القول عليه الكثر العمل (وقيل : يقو م بعدول يوم) أى تقويم يوم (الشراء و) هذا القول (هو الأعدل) لتبادر أن ذلك تطبع للشفعة ، ولكن لا يعلم الحقيقة الا الله

تعالى ، وعلى التولين يأثم الباتع والمشترى اذا نويا تطع الشفعة ، وان نوى أحدها دون الآخر أثم وحده ، والذى عندى أن الشفعة بالقيمة اذا احتالا بذلك ، أو احتال المشترى لأن الزائد بمنزلة الصدعة أو الهبة ، وأما أن اشتعت حاجة المشترى الى المبيع وعلم به الباتع فأبى الا بغلاء شديد غلا شفعة الا يما أعطى ولو ألفاً غيما يسوى مأية .

قال في « التاج » : ومن أراد أن يشترى من رجل نظة فقال شفيعها :

لا أدع شفعتى لأحد ، فاشتراها مريدها بعشرين وهي تسوى خيسة لكلا

تؤخذ بنه بالشفعة غان أراد البائع والمشترى بذلك الاضرار بالشفيع أثما به

والا فلا ، وله الخيار في الأخذ أو الترك ، وإن أعطى رجل لرجل شيئا بن

مال ويتفق له بأكثر ويكثر في عطية الثين حتى يحضر الشفيع فيأخذ شفعته

فذلك حرام لا يجوز ، وليست تلك بعطية ولا يجوز ذلك للبائع ولا للمشترى ،

وعلى المشترى رد ما أخذ على ذلك من أجر ولا توبة أنها حتى يرد ما أخذ

الا أن لم يقتر ، وأن بأن عذره ، وعلى البائع أخبار الشفيع ، ومن أحتال

عليه وداسه حتى زاد عليه في الثمن فأن أحله من ذلك والا لزمه أن يرد

ما زاد عليه من الثمن ويرجع ألى ثمن المثل ، ومن أشترى شفعة بهائة الف

تسواها وقضى فيها ما قيعته ماية فليشفع بما به البيع لا بالقضاء الا أن

أو قيهة المال ، ومن أشترى نظة وقطعتها الريح فأخذها الشفيع جاز

له ولا يطرح عنه النقص من القيهة ، فأن شناء غلا يشفع ويطرح أن

قطعها مشتريها ولا يطرح عنه النقص من القيهة ، فأن شناء غلا يشفع ويطرح أن

و في « الديوان » : وقيل ينتفع بها ينوب الباتي ويطرح عنه النقص ولو جاء من قبل الله ، وغير النخلة وغير الربح مثلهما ، ولا يكتم البائع والشهود الشراء او ما وقع به او عدده ان سألهم الشفيع ، ولا مخاصمة ولا يمين بين المشترى والشفيع على مثل ما أضر به من المثمن ، ومن أشهد شهودا انه قضى فلانا شيئاً من ماله ولم يقل بحق له على غير ذلك فلن كان في الصحة ثبت وشفع بقيمته ، وأن كان في المرض فهو الى الضعف أقرب ، وأن أشهد أن مآله من موضع كذا وكذا لفلان بحق له على" أذا نزل به الموت أو ان مت مان أشهد به في المرض وقام وأراد أحده مهو نه والمشهد له بقيفته ، وأن مات فهو له بعينه والوارث أن يرد قيمته ويأخذه الا أن قال ليس له بوفاء ، ومن أشترى أرضاً ثم ولاها غيره فأخذها الشفيع وطلب أن يكتب له ملكا اشتراه من الرجل مكره قال : يأمره الوالى أن يكتب انه اشترى وانه سلم الى الشغيع ولا حق له غيه ، وأنه تبض من الشغيع الثمن اذا صح البيع والشغعة ، ومن باع ما هو شفعة لرجل فطلبها الرجل فقال له : انى قد استثنيت على المشترى أنى متى جئته بالثمن رد لى مالى فاعترف بذلك له ، فإن علم بذلك منهما أو من أحدهما قبل أن يطلب شمقعته ثبت قول البائع ، والا غليس قوله بشيء بعد طلبها وله شفعته ، واذا قام المشترى بعيب محط له البائع اراشه حط عن الشمنيع ولو بحال لا يجهوز رده بعیب مثل أن يظهر عيب تديم وقد حدث آخر عند المشترى غان له أر ش التديم ولا يجد الرد ، وأن أطلع الشفيع على العيب ورجع بالأر ش على المشترى رجع المشترى به على البائع ، قال العاصمى :

وما بعيب حط بالاطلاق عن الشفيع حط باتفاق

• • • • • • • • • • • • •

وكل ما ازم المشترى من أجرة عدول أو أجرة طواف أن التزمها أو نحسو ذلك ازم الشفيع ، الا المكس ، فالحق أنه لا يلزم الشفيع أن يرده المشترى خلافاً لمن زعم من تومنا بلزومه ، قال العاصمي :

وما ينوب المشترى نيها اشترى يدنعه له انشفيع محضرا والله أعلم .

باب

يأخذ الشفيع الكل أو يتركه ان كان كالمشفوع عليه واحدا ،

بساب

في كلية ما ياخذ الشفيع ، وكبية ما له بين الشركاء ، وما له وحده لا يأثناركه فيره في الشفعة

(ياخذ الشغيع الكل) كل المشغوع نيه (أو يتركه أن كأن) الشغيع كالمشغوع عليه) في الوحدة كما قال (واحداً) وذلك أنه لو أخذ بعضاً وترك بعضاً كان شريكا ، والشركة ضرر ، قال المصنف في « التاج » : وقيل : أن تفرقت قطع وشغعتها لواحد بسبب واحد غعليه أن يأخذ الكل أو يدعه وكان كل منها يشغع بسبب لا تشغع به أخرى غله أن يأخذ ما شاء من القطع بما له من شركة أو طريق أو ساقية أو غيرها ، وأن كان المال قطمة نبيع منها كل ناحية بعقدة غير الأخرى غله أن يأخذ أى عقد شاء أو اكثر غان كانت القطعة طويلة تشغع نخلتين أو واحدة من أولها ثم بيعت شبئاً غملى ما مر ، وأن بيعت كلها بقيهة واحدة وقال الشغيع : أنه

وان تعدد ففيه توزيع المشفوع فيه بينهم هل على قدر حصصهم ؟ فمن له كثلث اخذه منه ، وهكذا ان تساووا في المجيء اليها ، • • •

لا يتدر أن يأخذها كلها غلياخذ الكل أو يدعه ، وأن رهن رجل تيل : تطعة من ماله بيد رجل ثم بيعت قطعة أسغل منها غالراهن أولى بالشفعة من المرتهن أن طلباها أه ، وفي « الديوان » : أن أشترى رجل ما لرجل شغعته غلا يشفع بعضاً ويترك بعضاً وتيل : يرد تسمية أن شاء ، وتيل : له أن يرد موضعا معينا بتيمته ، وأن تعددت الصفقات أيها شاء ، وأن أشترى ما لآخر غيه شفعة في صفقات في جنان واحد غاسام له الشغيع الصفقة الأولى غلا يدرك عليه بعد الشفعة لأنه شبريكه ، وأن أسلم له أنوسطى أدرك ما قبلها ، وأن أخذ الأولى أخذ الكل أن شباء أه .

(وان تعدد) الشنيع بالشركة في الأصل أو في الننع واتحد المشنوع عليه (ف-) ــتعدده (فيه توزيع) أي تقسيم (المشفوع فيه بينهم) أي بين الشبعاء (هل) التوزيع (على قدر حصصهم) أي أن انصبائهم أتى بها يشفعون أذا بنينا على هذا (فهن له كثلث) أي مثل تلث من التسميات كنصف وغيره (أهذه) بالقيمة (هنه) من المشفوع فيه (وهكذا) من له ربع أخذه منه أو خمس أخذه وغير ذلك ، وذلك على حساب رد المياث ، فلو بيع ثلث أصل ولرجل نصفه والآخر سعسه لجمع النصف وهو ثلاثة من ستة الى السدس فيحصل أربعة فيتسمان الثلث المبيع على الأربعة ، لصاحب النصف منها ثلاثة ولصاحب السدس واحد ، (وأن تساووا في الجيء اليها) أي الى الشفعة ، وأن تلت : هو فرض كلامه أي الى الناسة ، وأن تلت : هو فرض كلامه أي الى الكن فيه تساو لم يكن فيه تساو لم يتعدد الشفيع غانه لا شفعة لصاحب السبب

انضعيف مع صاحب القوى ولا لذى سبب مع ذى سببين ، (والا) يتساووا في المجيء (ف-) هي (ل-) ال السب (سها وان سلهها بعضهم فللباقى اخذها جميعاً او تركها) جميعاً لئلا يدخل الضرر بالشركة لو شفع بعضاً فقط ، هذا قول أول وهو الصحيح عند بعض لأن القاعدة أن الكثير يجر الكثير ، والقليل يجر القليل كالربح في الشركة فانه على قدر المال وكالفرماء عند المحاصة ، فأن صاحب الكثير له أكثر مها لصساحب القليل ، وهو قول ثان في « الديوان » وعمنا يحيى ،

(او على رؤوس الرجال) ومثلهم النساء وسهم المراة كالرجل ليس لمساحب الحصة الكثيرة غضل على صاحب القليلة لأن الشفعة لأجل الشركة والملك ، وكلهم شريك مالك ، ولم يخص الحديث شريكا بغضل وزاد الشيخ هنا دون « الديوان » وعمنا يحيى أنه أن تسابقوا غللسابق وأن سلم بعض غللباتي وصد رعنا يحيى وأصحاب « الديوان » بكون الشفعة على الرؤوس وهو مذهب الشعبى ، وهذا القول ثان غذانك (قولان) ، ولهم قول ثابت وهو أن الشفعة لمن هـو من قرابة البائع دون باقى الشركاء ، وقول رابع وهو أن من سبق فله سهمه فقط ولو ترك الباقون ، والظاهر أن الخلاف فى عمنا يحيى أنها غيه للسابق ، وأن استووا فى الجيء فعلى الرؤوس عمنا يحيى أنها فيه للسابق ، وأن استووا فى الجيء فعلى الرؤوس بلا خلاف .

قال المصنف في « التاج » : ان كانت الشفعة لناس سواء غان سبق واحد فله الا فعلى الرؤوس ، وله طلب واحد بعد واحد ما لم يحكم الحاكم

• • • • • • • • • • •

وهو الاكثر ، وقيل : على السهام ، وان أبطل واحد شفعته لم يضر غيره ، وان كان شغيع بطريق وشغيع بساقية وشاغع بالقياس فللسابق والشريك في الأصل قبلهم ولو سبقوه ، وان يكن سبق فعلى الرؤوس ، وقيل : على السهام كما مر .

والشريك في المنزل أولى مهن يشفع بالجذع على الحائط أو بالميزاب أو بالمريق أو المرسى أو غيرها ، وإن كان لمنزل ميزابان أو أكثر كل ميزاب على أحد الجيران أو قطعه لها ساتيتان أو طريقان أو أكثر على أناس شتى ، فالسابق أو للى على ما مر ، وقيل : أن الشفعة أذا لم يأخذها الأول غلا أرى لمن هو أعلى منها شيئاً ، وقيل : أن أخذها الأول والا فالمثاني والا فالمثاني ، وقيل : أن الخذها ولو علم بالبيع حتى يعلم أن الأول ترك ، وكذا الثالث مع المثاني ، وكذا ما بعدهما .

وفي « الاثر » : اذا وجبت الشفعة لاثنين فأكثر فشفع واحد منهم فان لبقية شركاته أن يأخذ ضعه فيما شفع بقدر انصبائهم ، فبن له ربع فله ربع ما شفع ، وهكذا على الانصباء لا على الرؤوس لأن الشفعة وجبت بشركتهم لا بعددهم ، ولذلك كان من اشترك من الورثة في نصيب واحد مسمى أو بتعصيب أولى بذلك النصيب كأربع زوجات باعت احداهن ، فالزوجات الثلاث احق بنصيبها ، قال العاصمى :

والشركاء للشفيع وجبا أن يشفعوا غيه بقدر الانصبا

(وان اختلفت اسباب شركتهم كتارك جدات ونساء) زوجات (وبنات فباعت بنت منهن فريضتها) وذلك تبل القسمة ، وأما بعدها فالمعتبر الشركة في شيء معين أو منافع (فهل البنات) الباقيات (احق بشفعتها) اى بشفعة تلك الفريضة (من غيرهن) من الجدات والنساء (الا أن تركن) أى البنات ، فللجدات والنساء على الرؤوس أو الانصباء ، أو للجدات أذ كن " أقارب دون النساء أن لم يكن " أقارب على الخلاف ، والاستثناء منقطع وأن بفتح الهمزة مصدية .

(وهكذا) ان باعث زوجة غريضتها فشفعتها لباتى الزوجات الا ان تركن فللبنات والجدّات ، وان باعث جدة فغريضتها لباتى الجدات ، الا ان تركن فللبنات والزوجات (فيحجب بعضهم) أى بعض الشركاء ، هذا كلام عام فلمثال السابق وغيره ، وذلك لم يؤنث الضمير (بعضاً) ذكوراً أو اناثاً ، أو ذكوراً واناثاً لأن الشريك في السهم اترب ، وكذا الاخوة وغيرهم من الشركاء الذين جمعهم نصيب معروف من الميراث أو باق بالعصبة أو من غير الميراث ، مثل أن يهب رجل لزيد وعمرو وبكر ثلث الدار ويهب لغيرهم ثلثيها ، فاذا باع أحدهم ، غمن اشترك في الناث معه أولى بالشفعة ، وكسذا الوصية وغيرها ، هذا قول ، (أو هي السابق) من الشركاء (مطلقاً) اتفقت شركته مع البائع أو لم تتنق (وصحح) وعليه عمنا يحيى (وعليه الاكثر) كما أن

قولان ، وكذا ان تعدد جار مشفوع فيه وتخالفوا بالقرب اليه ، فهل لا قربهم اليه ، ثم لتاليه ان تركها الى آخرهم ، ويه يفتى أو للسابق منهم ، وان وجد اقرب منه ، واسم الجار يشمله • • • • • • •

الأكثر على استواء صاحب التليل بصاحب الكثير في الشنعة لعبوم توله : « الجار أحق بصقبه » (۱) ولم يخص واحداً والقرابة المذكورة انما تنفع في النسب لا في الشنعة لأنها حق للشركة ، وان لم يكن سبق معلى الرؤوس ، ويحتمل أن يريد بالاطلاق سواء اتفقت الشركة أو لا ، وسواء صاحب الكثرة وصاحب القلة ، فيكون هـذا القول الثاني شاملاً لهذه النسالة والتي قبلها ، وذانك (قولان) .

وفي « الديوان »: ان كانت الشاعة الأخوين نمات احدها قبل ان يرد الشاعة وترك ولدين نماتهما لا يعركان الا سهم أبيهما ، وأما عمهما غان سبق اليها غليردها كلها ، وقيل : لا يعرك الا سهمه ، وقيل : من سبق من الولدين غليردها كلها ، وقيل : لا يعرك الا سهمه من نصيب أبيه اه ، من الولدين غليردها كلها ، وقيل : لا يعرك الا سهمه من نصيب أبيه اه ، الشاغوع فيه وتخالفوا بالقرب اليه) أى الى المشفوع فيه وقد شاركوه كلهم في موجب شفعة كطريق للخاصة ومرسي (فهل) شفعة ذلك (الاقربهم اليه ثم تتاليه أن تركها) من هو أقرب ثم تاليه ثم تاليه وهكذا (اللي آخرهم و) هـذا قول (به) لا بغيره (ايفتي) لأن التربب أوالي ، وإن السحة الشفعة من هي الله بأن شفع كما لا تصح التربب أوالي ، وإن السحة غيره ، (أو) هي (السحابق منهم وأن وجه أقرب هنه و) لم يسبقه اليها هـذا الاترب لان (اسم الجار يشمله أقرب هنه و) لم يسبقه اليها هـذا الاترب لان (اسم الجار يشمله

⁽۱) تقدم نکره ۰

قوله ﷺ: « الجار أحق بصقبه » (١) ، كما مر" ؟ قولان ، وان كان لدار بيوت أو غيران لناس وبابها واحد فباع أحدهم بيته أو غاره ، فاصحاب البيوت أو الغيران سواء في الشفعة لتساويهم في الطريق ، الا ان زاد أحدهم بالمرسى ، فذو سببين ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

لقوله على: ((الجار احق بصقبه)) (١) كما مر") ونيه أن أنصقب الترب فالمعتبر القرب ، فالمعتبر الأقرب فالأقرب ، فكيف يجعل دليلاً على أنها للسابق ؟ الجواب أنه أراد بالصقب الشفعة ولو كان أصله القرب كما مر" اول الكتاب وان لم يكن سبق معلى الرؤوس وذانك (هولان ، وان كان لدار بيوت أو غيران) أو بيوت وغيران جميعاً (لذاس وبابها) أى باب البيوت او الغيران (واحد) يعنى أنه يدخل اليها من باب واحد أولاً وهو باب اندار (فباع أحدهم) أي أحد أصحاب البيوت أو الغيران (بيته أو غاره ، فأصحاب البيوت أو الفيران سواء في الشفعة لتساويهم في الطريق) ومرسى الدار والساحة نلتى في الدار فهي السابق أو على الرؤوس أو للقريب دون الأجنب خلاف (الا أن زاد احدهم بالرسي) بأن جمع مرسى واحد بيته أو غاره ، والبيت المبيع أو الغار المبيع واصحاب البيوت والغيران شافعون يشفع صاحب البيت لصاحب الغار ، وصاحب الغار لصاحب البيت ، ومن زاد سببا فهو أولى وذو الخشبة في الجدار أحق ، (ف) الذي زاد في المرسى احق بالشخعة لأنه (فو سببين) الطريق والمرسى الجامع بين بيته مثلاً والبيت المبيع بل ذو اربع ذلك ، وساحة الدار ومرساها خارجاً ان كان ، ولكن لم يعد ذلك وهو موجود الأن الطريق آت على كل

⁽۱) تقسم ذکره ۰

فذكره وحده مع السبب الخاص وهو المرسى ، ونو سببين (احق واقوى من ذي) سبب (واحد) وكذا اذا زادت الأسباب لكل ، فكل من زاد بسبب ثالث أو رابع أو خامس فصاعداً كان أحق ، وكذا ذو السبب الاتوى احق ، ويظهر أن ذلك انذى ذكره لمصنف اذا لم تكن جذع أو خشبة بيت على آخر فان كان فصاحبه أولى من سائر أصحاب البيوت وهـو شريك في الشفعة مع من شارك البيت بالمرسى الخاص ، بل هـذا يفيده توله : ذو سببين أحق وأتوى الخ .

ويؤيد ما استظهرته تول « الديوان » : وان كانت ساحة الدار بين قوم وقد قسموا بيوتها عباع واحد منهم فان الشفعة للذين يلونه ، فان ام يأخذوها كانت الشفعة لأهل الساحة بينهم ، فان اقتسموا الساحة فلا يدرك كل واحد منهم شفعة ما باع صاحبه من كان بجانبه ، ومنهم من يقول : لا يدرك كل واحد منهم ما باع صاحبه الا في الساحة التي بينهم ا ه فانهم ، كما أنه لو اشترك واحد منهم في نفس البيع لكان هو الشفيع لا غيره ، نعم لا شفعة عند بعضهم بالخشبه على حائط ، والعمل اليوم على أن بها الشفعة وهو الصحيح عندى ولا سيما ان اشتركا الجدار الذي بينهما .

قال المصنف في « التاج » : ان كان الجدار بين رجلين شركة بين بيتين نبيع احدهما فلنشريك في الجدار أن يشفع بحصته نيه الجدار والبيت معا ، وكذا البساتين التي في البيوت التي تدخلها الحرم فاتها تشفع البساتين كالبيوت ، وأسا غير ذلك من الأموال والبساتين التي ليست كالمساكن ، فإن كان الجدار الذي بينهما مشاعاً أي لم تتبيز حصته من موضع كذا الى موضع كذا ، فاتما يشفع الجدار وحده أن اراد ، وأسا

الجدان بين البيتين لا يعرف أن هو فهو شركة بيتهما فيشنع به البيت ، وان كان مجارى ميازيب المنزل على مال أو ارض غلا يشغمان المنزل لأن المساء لهما يخرج مخرج المنامع والمضار ، وكذا قالوا : ان الاسغل من الأموال لا يشنع الأعلى لعدم المضرة ، وقيل : يشنفعانه ، وأن كأن في بیت میازیب وکل منها یجری علی بیت رجل مکل من اهل البیوت بشفع انبیت الجاری علیه میزابه ولا حجة له فی جار علی غیر منزله ، وان کان البيت الذي استحقه بالشقعة بينه وبين المنزل الذي لم يستحقه ، وجدار عليه جنوعهما معا مله شفعة المنزل بشفعة الآخر ، وكذا أن كأن الذي أخذه بشفعة الأول بينه وبين منزل ثالث جدار عليه جذوعها فله أخذه أيضاً بشفعة الثاني ، وعلى هذا القياس والبيان ولو كانت ماية بيت لأنه اخذ شفعته بشفعته ، وقيل : غير هذا ، قال أبو على : لو كان بين منزلين جدار وبيع احدهما فللآخر شفعته ولو لم يكن عليه جنوع وهو حسن ، وقيل : يشفع الجدار فقط الا أن يقع الجدار أو عليه مضرة لسائر البيت أو لبعضه غاته يشفع بالمضرة ، قال أبو على : أن خلص الجدار الحدد المنزلين غلا شفعة فيه ، والذي تشغع به المنازل هو الميازيب والمشاعب والجذوع والشركة أ ه .

(وهل في الدروب) خبر ومبتدأه شفعة (وهي) في اللغة الأبواب الواسعة للسكك والأبواب الكبار وكل مدخل الى أرض الروم ، ويجمع المفرد أيضاً على دراب ، وقيل : الناقذ الترب ب بفتح الراء ب وغيره بالسكون وغير ذلك ، وليس ذلك بمراد ، وفي عرف بعض الاقوام وهو المراد هذا (السكك) أي الطرق (الغير النافذة) الراجح اسقاط « أل » الداخلة على غير لاضافته وليس بوصف بل قال غير واحد : لا تدخل عليه « ال »

التى فيها دور كثيرة شفعة أم لا ؟ قولان ، فعلى ايجابها فيها فهل لاقربهم اليها بابا أو هم فيها سواء ؟ قولان ، • • • • • • •

ولو لم يضف ، ووجه المخالها اذا أضيف اذى « ال » بلا وساطة أو بها ملامحة معنى الصغة بها مثل الحسن الوجه غان غيراً بمعنى مغاير ، ويسطت ذلك في النحو ، (التي فيها دور كثيرة) سواء كانت أرض السكة لهم أو الغيرهم ، لكن يملكون المجاز ميها وسواء بتيت على أنها غير نامذة أو كانت غير نامذة ، ثم نفذت لكنها للخواص (شعفه أم لا) شعفة فيها في السائلة من حيث كان اعتبار السكة ، واما بشركة غير سكة فيها الشفعة (قولان) ، وهكذا قدر أن شئت ، والشريك في الدار أحق من أصحاب السكة (فعلى) هذه « الفاء » للاستثنات أو رابطة لجواب شرط محذوف والتي بعدها زائدة أو هذه للاستئناف والتي بعدها رابطة الجواب (ايجابها) أي الشاعة (فيها) أي في الدروب (فهل) شمعة ذلك (القربهم اليها) أي الى الدار المبيعة (بابا) وعليه « الديوان » ، ونصه : وان كانت السكة غير نائذة غباع واحد من الصحاب السكة داره ، غان الشفعة للذي بجنبه عن يمينه وعن يساره غان أسلماها غليردها الذي تابل باب داره وهو الصحيح عندى لأنه أدخل في حديث : « الجار احق بصقبه » (١) اى بقربه واشد احتياجا الى دفع المضرة المشروع لها ثبوت الشغعة ﴿ أو هم فيها سواء) يشغع من في أول السكة آخرها وبالعكس ، وذلك للاشتراك في الطريق ، ولانه لا يجد أحدهم باباً لم يكن من قبل الا باذن ، وعليه أبو الربيع سليمان وذلك (قولان) .

⁽۱) تقسم نکره ،

وتصح بين دور مصطفة أو متقابلة في سكة اشتركت في مرسى • وحدة أن لم يكن بين أبوابهن أربعة عشر ذراعا أن تقابلت وسبعة أن اصطفت بسطر فالتى معها فيه ومقابلتها من آخر سواء ، • • • •

(وتصح) الشنعة (بين دور مصطفة) كل واحد غير متصلة بالأخرى (أو متقابلة في سكة) نامدة كما قال عمنا يحيى عن شيخه (أشتركت في مرسى وهده) - بنتج الحاء وتشديد الدال مضمومة - أي وحد اشتراك الرسى أو حد" المرسى المسترك (أن أم يكن بين أبوابهن أربعة عشر ذراعاً) ان مصدرية مدافقة غالهمزة مفتوحة والمصدر خبر لقوله حد"ه (أن تقابلات وسبعة) العطف على أربعة عشر فالتفي منصب على الشفعة (إن أصطفت بسطر) أي في سطر سواء انفصات كل واحدة أو انفصلت المواليتان لها عنها أو اتصلتا ، وترك الشفعة المتصلتان ، والمعنى أن أشتراك المرسى هو أن لا يكون بين أبوابهن أربع عشرة بل يكون أمّل أن تقابلت وأن لا يكون سبعة بل أقل أن أصطفت 6 مان كانت أربع عشرة في المتقابلة أو سبع في المصطفة فسلا اشتراك في المرسى ، فاذا كان بين المتقابلتين اقل من اربع عشرة ، غلادار المقابل بابها باب الأخرى شفعة هذه الأخرى ، ولكل دار شفعة المصطفة معها أن كان بينهما أقل من سبع ، وأذا تقرر ذلك (ف) ـ الدار (التي معها) أي مع الدار البيعة (فيه) أي في السطر (ومقابلتها من) سطر (آخر سواء) اذ كان بين المتقابلتين اقسل من أربيع عشرة وبين المصطفتين الله من سبع فالشفعة لن سبق ، وقيل : على الرؤوس ، وقيل : للمتابل لانه أكثر ضررا الا أن شاركت المصطفة تلك المبيعة نهو أولى ، وأن كانت المقابلة متباعدة بأربع عشرة فاكثر فلا شفعة لها بل المصطفة التي تقارب بأمل من سبع ، وأن كانت المصطفة متباعدة بسبع فاكثر فلا شفعة لها بل للمقابلة التى تقارب بأقل من أربع عشرة ، وانما جعلوا مرسى المقابلة ثلاث عشرة ومرسى المصطفة ستاً لكثرة مضرة مقابلة الأبواب ، وايضاح المسألة أن المتصلة أوالى ، وذلك للاشتراك مثلاً في الجسدار ، وأن لم تشترك فيه أو انفصلت بفسحة أو اشتركت وتركت الشفعة ففيها الشفعة ، أما على الاطلاق أو القربى ، فالقربى القولان ولا شفعة للتى بين بابها وباب تاليتها ذلك العدد .

وفي « الديوان » : لا شفعة في قصر العامة الا لشريك ، ولا شسغعة في طريق العامة وساقيتها وبئرها الا بالشركة ، وقيل : هي نيها ويدرك اهل الساقية وأهل الطريق شفعة ما باع من كان فوقه ومن كان تحته ثم كذلك متواليين الى آخرهم ، وقيل : كل من باع فاصحابه اليه سواء من تحت ومن فوقه ، وقيل : للسابق ، وقيل ، للآخرين اللذين انقضت عنهما الساقية دون غيرهما والعامة ، قيل : ما جاوز الأربعين اي لا الأربعون وما دونها ، وقيل : ماية ، وقيل : عشرة اه .

وقال المصنف في « المصباح » : وقيل : ثمانون واتلها الربعون ا ه ، والدخل الأربعون في العامة ، وقال في « التساج » : ان كانت الأبواب على طريق جائز فلا شفعة بسببها ولو تقابلت ، وان جمع البلب ببتين أو ثلاثة شفع بعضها بعضا ، ولا شفعة بالدعن (١) الا ان كان عليها غماء مستوعب ببيت الجار ، وان كان ميزاب ببت على آخر وشعابه اللي آخر وطريقه من آخر وجذوعه على آخر فالكل شفعاء على الرؤوس ، ومن سبق غله ، ومن الشترى منهم لم يشفعه آخر الا من اشترك في الأصل ، وقيل : في طريق فيها اربعة أبواب انها جائزة ، وقيل : أن كانت خمسة غان بيع الأسفل شفعه

⁽١) كذا في الأصل •

وان أخذت قناة أو ترعة من واد أو من شعب ثم قسمت على ثلاثة أو أربعة ثم قسم كل على قسمين أو ثلاثة ، فباع سفلانى ، • • •

الثانى مما يليه من اعلاه ، وان لم يأخذه اخده الثالث ثم لا شهمة على التول بالأربعة ، وعلى التول بالخمسة يأخذه الرابع ان لم يأخذه الثالث ، ثم لا شفعة لاتها تصير بالخمسة جائزة ، وان بيع الثانى فالثالث أو لى به الوان لم يأخذه الرابع على تول ، وان بيع الثالث أخذه الرابع على خلافا مندنا ، وكذا في السحواقي مثل الطرق والخالف واحد كانت خلافاً عندنا ، وكذا في السحواقي مثل الطرق والخالف واحد كانت الأبواب والأجائل في جانب الطريق أو الساقية أو جانبين ، الا أنسه قيل في الأبواب : ان تقابل بابان فالمقابل باب المبيع أو الى به الأسه المرت أو الى به الأسه المرت أرا اه .

(وان اخنت قناة) ، وهى ساقية إعلاها كو"ة على صورة الأنف ، وتطلق على تلك الكو"ة أيضا ، وان كانت تحت الأرض سبيت قنية ، بتشديد الياء ، (أو 'تر"عة) ، بضم التاء واسكان الراء ، منتح الماء بدون كو"ة ، والمراد ذلك ونحوه (من واد او من شعب) ، بفتح الشين واسكان العين : الجبل ، وبكسر الشين واسكان العين : مسيل الماء في بطن أرض ، وما انفرج بين انجبلين ، والطريق في الجبل ، وبضم الشين واسكان العين : المسيل في الرمل ، وما صغر من التلعة وما عظم من سواقي الأودية ، (ثم قسمت) تلك التناة أو الترعة (على ثلاثة أو اربعة) أو اثنين ، أي على ثلاثة أتسام أو أربعة بدليل الناء ، ولو أراد على ثلاث قنى أو تراع لكان الانصح اسقاط تاء ثلاثة ، ولو قسمت على خمسة أو اكثر لم تكن شهفعة كما مر" في الطرق ، وقيل : تكون ، (ثم قسم كل على قسمين أو ثلاثة) أو أربعة (فباع سفلاتي) سهمه من المساء أو أرضه أو شجره أو بعض ذلك ،

فالمقاسم معه احق به ثم الى فوق الى آخرهم ، وان باع وسطانى فالمقاسم معه أيضاً وتساويا ان باع فوقانى ، وقيل : مطلقا ، • • • •

(فَالْقَاسَمَ مِعْهُ آحَقَ بِ) مبيعه (ه) في الشفعة (ثم) الشفعة ذاهبة (الى فوق) ، نمن تلا هذا السفلاني من نوقه أن تركها السحاب السفلاني أوالي ، وهكذا (الى آخرهم) .

(وان باع وسطائى فالقاسم معه) أحسق" (ايضاً) ثم الذين يلونهم من نوتهم والذين يلونهم من تحت ، (وتساوياً) أى القاسم وغيره ممن تحته ، وهم المتوسطون والأسفلون (أن باع فوقائى) ، وذلك فيها بين القسم المتسوم الى أقسام ، والمتسم الآخر المقسوم الى أقسام ، ولها أصحاب القسم الواحد اذا أصطفت أربعة ، قال عمنا يحيى : أو خمسة أو سنة ، فباع القاصى ، فالذى يليه أحق بشفعته ثم الذى يليه الى أقصاهم ، وأن باع صاحب الأوسط ، فالذى عن يمينه والذى عن يساره ، ثم الذين يلونها وهكذا ، الأوسط ، فالذى عن يمينه والذى عن يساره ، ثم الذين يلونها وهكذا ، كذا ينبغى للمصنف أن يقرر ، ولم يقرر كذلك ، بل ذكر أنه قيل : يتسلوى أصحاب القسم الواحد سواء في الشفعة (وطلقاً) قريبهم ويعيدهم ، أصحاب القسم ألفر وهو يعيد ، فأن أصحاب القسم الواحد أو لى من غيرهم ، وأن تركوها فلفيرهم ، ولعله أراد بالسفلاني والوسطائي والفوقائي : أصحاب القسم الواحد ، فلا يكون ذلك بعيداً ، واعلم أن الشريك في قسم من أقسام القسم الواحد أو لى من غيره .

قال الشيخ والمصنف في « التاج » : أصل ذلك الاختسلانة من جهسة المضر"ات لاختلاف الأسباب ومعانى المضار ، غين تتوى عنده سبب عمل به » ومن لم يتتو" عنده جعله كغيره .

وفى « الديوان » : لا تدرك الشفعة فى الوادى الكبير الفحل الذى يجرى الى المروج ، وأما أن أتخذ منه الناس المصارف فى كل ناحية ، فأن أهل كل مصرف يتداركون الشفعة فيما بينهم ما لم يجاوزوا خمسة رجال ، وأن كانوا أكثر من خمسة فهم عامة لا يتداركونها ، وأن أتخذ اثنان من الخمسة مصرفا من هذه المصارف غباع واحد منهما سهمه فصاحبه أوالى ، فأن تركها فليرد من الخمسة ، ا ه .

قال عبنا يحيى : وان اقتسم الفدّان اربعة نفر أو خمسة أو اكثر فباع واحد مالذى بليه احق ، مالتالى وهكذا ، متوسط ماليمين والشمال ، ثم من تلاهما وهكذا ، وقبل : القاصى والدائى سواء ، ا ه بتصرف .

قال عبنا بوسى: ان اقتسم أربعة نفر وصارت شبورة لغيرهم فى سهم أحدهم نبيعت ، نمن هى فى أرضه أولى بشفعتها ، اه ، (وأن تعدد الشغوع عليه فالشفيع أن يشفع) لكل ، وله أن يشفع (لواحد فقط) ، مع أن الصفقة واحدة ، وله أن يشفع لاثنين ويترك الثالث ، وهكذا أن زادوا أن شاء شفع للكل ، وأن شاء شفع لمتعدد وسواء اشتروا بثمن واحد بحاصونه على أنصبائهم أم كل وأحد بثمن مخصوص ، و « فاء » فقط : زائدة لتزيين اللفظ أو عاطفة على محذوف أو استثنافية ، وأنما صح له أن يشفع لواحد ، لأن الشفعة حق له على كل واحد ، وله أن يأخذ حقه مهن شاء ويتركه مهن شاء ، ولم يتخل ضررا فى ذلك على المسترى ، لأن الشركة حاصلة ولو لم يشفع .

وفي « الديوان » : وان اشترى رجل من رجلين ما يدرك فيه رجل آخر الشفعة فاراد أن يرد سهم أحدهم دون الآخر ، فلا يصيب ذلك ، وكذلك أن

اشترى ما للرجلين فيه شفعة فأسلمها أحدهم وأراد الآخسر أن يرد سهمه دون سهم صلحبه ، وأبى له المشترى من ذلك وقال له : رد الجميع أو اترك ، فأن القول قول المشترى يرد الجميع أو يترك ، وقيل : يرد ما شاء من ذلك ويترك البقية .

وفى أثر تومنا : من باع شقصاً لرجلين أو أكثر فى صفقة وأحدة وأراد أن يشقع لبعض دون بعض ، أو أشتراه وأحد وأراد أن يرد بعضه بالشفعة دون بعض ، فليس له ذلك الا أن رضى المشترون جميعاً أو المشترى الواحد أن لم يتعدد المشترى ، ولما ما أشترى صفقتين أو صفقات ، فله أن يشفع ما أراد من الصفقات لواحد أو متعدد ، قال العاصمي :

والشقص لاثنين فأعلى يشترى بهنع أن يأخذ منسه ما يرى ان كان ما اشتراه صفقة وما في صفقات ما يشاء التزما

وبن اشترى حظوظ رجلين فصاعداً كلا على صفقة وحده ، فالشفيع شفعة بن شاء بنهم ، (وان اشتريت اجنة) جمع جنان المعبر به عن المورد كبناء وأبنية وغير الأجنة كالدغور ودار وجنان وغير ذلك بشل الأجنبة (في مواضع) أو في موضع ، لكن له شفعة البعض نقط كما قال (بصفقة وله شفعة) بعضها (واحد) أو اثنين أو أكثر ، أو بعض واحد أو بعض هذا ، وبعض هذا أو أكثر ، (فله شفعته) أى ذلك الواحد أو الاثنين اللذين الله شفعته وباله شفعته كاننا ما كان (فقط)

على الاصح بقيمة العدول ، وقيل : يشفع الكل أو يتركه لاتحاد الصفقة ، وان اشترى اثنان أرضا • • • • • • • • • • • •

لا جبيع ما وقعت عليه الصفقة (على الأصح) الذي عليه العمل كما في نوازل تقوسة (بقيمة العدول) يقومونه فيشفعه بما ينوبه من الثمن من بين الكل .

قال فى « التاج » : وان قال المسترى : خذه بكذا وكذا من الثمن أو اتركه ، وهو أكثر مما رآه العدول مانه لا يجده ، وأن عين ثمن كل على حدة واتحدت الصفقة مانشفعة بما عيبن ، (وقيل : يشفع الكل أو يتركه لاتحاد الصفقة) .

قال المصنف في « التاج » : من باع — قيل — مالا بشربه من المساء ولرجل شفعة المساء قطلب اخذه بها وكره المشترى ذلك ، فقيل : ان سعيد بن المبشر قال في ايام الامام غسان : ان الشفيع اما أن يأخذ المسال والمساء ، واما أن يدعهما ولا يترك النخل موادى لا ماء لها ، وقيل : ان له أخذ المساء انه قضى بين خصماء بذلك ولم ير غير ذلك ، وقيل : ان له أخذ المساء بالشفعة بالقيهة ، والأول أكثر ، وأن بيع كل وحده غماله الا شفعة مأله شفعته فقط ، وكذا الخسلاف ان بيسع بصفقة منزلان أو أحدهما وهو أو بعضسه شفعة لا البساقى ، أو مال ومنزل ، أو مال وعبد أو حيوان أو غير ذلك ، أو مال وعبد أو حيوان أو غير ذلك ، أو مال وعبد أو حيوان أو

(و) يدل للأول الذي هو الأصح أنه (أن اشترى) مشرك أصلا من مشرك وموحد في صفقة ، فإن شفعة الاسلام تعرك فيها ينوب الموحدين فقط ، وأنه أن الشترى موحد ومشرك من موحد ومشرك ، فالموحدين أخسد ما ينوب الموحد البائع منها عند المشرك المسترى ، وذلك ربعها ، وأنه أن الشرى (أثنان ارضا) أو غيرها من الاصسول

من واحد ولها شفيع وأحدهما أبوه ، فله ما لغيره كعكسه ، وفي نصيب أبيه ، قولان •

(من واحد ، ولها شفيع ، واحدهما) اى احد الاثنين المستريين (ابوه) اى ابو الشفيع ، (فله) اى الشفيع (ما لفيه) اى شفعة ما لفير أبيه ما ينوب باه ، لأن الولد لا يشفع ما اشتراه أبوه الا أن كان موحداً والأب مشركاً ، (كمكسه) وهو أن يبيع رجلان أحدهما أبو الشفيع ، ارضاً أو نحوها غانه أنها يشفع نصيب البائع الذي ليس أباه (وفي نصيب أبيه) في المسألة الثانية التي قال : أنها عكس الأولى ، كما نص عليه الشيخ وعمنا يحيى ، لا فيها وفي الأولى أيضاً كما هو ظاهر كلام المسنف " (قولان) ، قيل : يدرك شفعة ما باع أبوه ، وقيل : لا ، لانها نقض لفعل أبيه كما مر " ، ثم ظهر أن المصنف المطلع على خلاف لم يذكره الشيخ وعمنا يحيى ، وهو أن بعضاً قال : أن الولد يشفع أبضاً النصيب الذي السيراه أبوه لاتصاد مسفقة ما لولده شفعته ، نالتولان في المسألة ، والله أعلم ،

ياب

هل تجب على الفور بشرط العلم والقدرة وامكان الطلب وتفوته بصلاة ركعتين نافلة قبل أن يأخذها ، • • • • • •

بساب

في وقت اخذ الشفعة ووقت غواتها بهما تفوت به

(هل تجب) الشنعة (على الفور) ، بنتح الناء ، اى الضيق وعدم التوسيعة (بشرط العلم) بالبيع أو نحوه (والقدرة) على أخذها (وابكأن الطلب) لها ، غلو لم يعلم ولو الى أن مضت سينون وجبت عليه على الغور بعد العلم ، وكذا أن لم يقدر لمرض أو عدو أو نحوهما أو لم يمكن الطلب لكون المشترى جباراً لا يطيقه ولا يقهر له ، ولكن يشهد شهودا على أخذها ، غاذا قدر وأمكن الطلب وجبت على الغور بعد أقهدرة وامكان الطلب ، (وتفوته بصلاة ركعتين نافلة قبل أن يأخذها) وبركعة نافلة عند مجيز التنفل بركعة ، ولا تفوت بالفرض ولا بسنة المغرب والفجر والوتر وركعتى الطواف ولا بنفل دخل غيه قبل أن يعلم ، ويدل لذلك أن الأجير وركعتى الطواف ولا بنفل دخل غيه قبل أن يعلم ، ويدل الذلك أن الأجير بالزمان أو بالقوة يصلى هؤلاء السنن بلا أنن ، وداخل النقل لا يجوز بالزمان أو بالقوة يصلى هؤلاء السنن بلا أنن ، وداخل النقل لا يجوز

له ابطاله لقوله تعالى: ﴿ لا تبطلوا اعمالكم ﴾ (١) ، وعهدة هذا القول ان سكوته مع العلم والقدرة وامكان الطئب قرينة تدلي على رضام باسقاطه حقه في الشفعة ، وقد ورد في الشرع ان السكوت يقوم مقال الرضى في مواضع منها قوله ﴿ البكر تستأمر واذنها صمتها » (١) ، وهنها أن يأتى مشتر الى بائع فيضع له الثمن ويأخذ المبيع بدون تكلم ، وذلك في محدود ، فلو لم يرض البائع لقال : لا ، وفيه خلاف ، ومنها أن يقول مشتر : اخذته بالشراء بكذا ، ويقول البائع : بل بكذا ، فيسكت المشترى أو يتأخر كلام المشترى ، فالقول تول المتأخر ، وقيل : لا تشترط القدرة والامكان ، فهتى علم ولم يهض فاتته ، وهذهب المسارقة أنه الذا علم وأمكن الطلب ولم يطلب فاتته ، لكن يوسعون في الأجل ثلاثة أيام ، قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة : هذا هو اللائق بحسال الناس .

قبال في « التاج » : من أخذها — تيل — بحق قله في أحضان الثمن ثلاثة أيلم ، وقيل : يومان ، وقيل : قدر ما يصل بيته ويعد العراهم ، وأكثر ما عرف في أجله ثلاثة أيام الا أن وقع البيع على أجل معين ، فقيل : أذا علم ببيع شفعته وأخذها وقد يتى من الأجل ثلاثة أيام فصاعدا ، فليس له أجل غير ذلك ، وأن بتني منه أقل منها فله الأجل الى تمامها ، وقيل : له الأجل الى ثلاثة بعد أجل المسترى وتعد بلياليها وساعاتها جميعا حتى تتم ، فأن دفع الثمن فيها والا فاته شفعته وقد حضر وقت غريضة ، فله أن

٠ ٣٣ : عبد (١)

⁽٢) تقسدم ذكره ٠

يصليها ان خاف نوته باشتغاله بطلبها قبلها ، ولا يتنفال قبل طلبها ، ولا ينتظر صلاة جماعة الا ان كان امام مسجد وخاف بطلانها بتركه ، ولا تقوم صلاتها الا به ، وان علم وهو محتث من خبث أو أحدث قبل العلم ، فلا يستنج ان كان لغير صلاة الا ان خاف أن يتنجس منه لانه في غير وقت الصلاة وسبيلها ، وان كانت عليه ثياب نجسة ، فلا يذهب الى البيت لأخذ غيرها الا ان حضرت فريضة وخاف فوتها ، وان بلغ البتيم في النهار وقد علم ببيع شفعته في حينه ، فلا له أن يغتسل قبل أن يطلبها الا أن حضرت أيضا فله أن ينتسل ويصلى ، ولا يجوز له أن يتشاغل بلكل أو شرب أو غيرهها الا ان خاف على نفسه ، فله أن يتناول قدر ما ينجيها به ، وان حضر ماء وخاف فوته فله سد" مائه فيما بينه وبين الله لئسلا

قال خميس: واما في الحكم غلا أعرف شيئاً ، وعندى لا يعدى بذلك فيه ولا له أن يقضى حاجة أحد ولو أباه وأبه ممن يلزمه القيام بأمره الا أن خاف عليهم ضراً ، وأن رأى منكراً وكان في النظر أنه يقتر على تغييره غله ذلك ، وأن يحبس من أمتنع ، وأن كان لا يقدر على ذلك غطلب شفعته أولى له ، وأن نزل به ضيف ولم يكن عنده من يخلفه فيهم أو خاف عليهم الضر غذلك عذر ، وكذا أن عاهد أحداً يقعد له في مكان نهـو عذر له عند الله لا في الحكم وتفوته به ، ومن علم ولم يطلب واحتج بالتقية فعليه أن يشهد سراً بنزعها وأنه لم يمنعه من أخذها الا الخوف على نفسه أو ماله من المشترى ، وأن لم يشهد هكذا خيف عليه موتها ، وأن علم ونسى الطلب من حينه وخرج إلى المشترى ونسى نزعها حتى المترقا فلا يعسـذر بالنسيان عند الأكثر ، ولا خلاف أنها لا تفوته برد السلام وفي ابتدائه به خلاف ،

ومن علم ببيعها في نافلة غلينصرف عنها ولا يتمها ، وكذا العيدان اذا قام غيره بها ودنن الميت اذا قام غيره ، والذي عندى انه لا ينصرف عن نثل دخله قبل النعلم حتى يسلم ، ومن علم في ضيعة يخاف فوتها ولم يجد من يخلف عليها غليشهد شاهدين على اخذها ، غان لم يجدهما غانه يعرك شفعته ، وأن علم عهو في عمل غله أن يحرز ما كان من حيل أو مسحاة ونحوهما من آلات العمل أن خاف ضياعها ولم يجد من يظفه عليه ، ويعذر حانظ أمانة بعذر أو غيره أن خاف عليها حتى يأبن عليها ، وإن وجد بن يشهده مهو أوالي ، مان أمكنه الاشهاد ، وجهل أن يشهد أو تعبد تركه خيف عليه فواتها ، ولا يتشاغل بالاشهاد ان أمكنه الطلب والحروج الي المشترى وتبطئها الزيادة على رد السلام كأن يقال : سلام علىك 6 نعتول : وعليك السلام ورحمة الله ، وقيل : لا ، وأن زاد : وبركاته ، بطلت ، وأن منال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، نود" الشفيع مثل ذلك لم تبطل ، وأن قال للشغيع : كيف حالك ، فقال : أنا في خير أو عانية أو في ستر الله بطلت لأنه غير التحية ، وما كان مثل هذا نهو في حكمه (أو وقتها موسع) وذلك (قولان) بني في « الديوان » على انها على النور وذكر غيره بقيل ، وصدر عمنا يحيى به أيضاً ، ولكن ذكره بتول واختار ما اختاره المسنف .

(و) اذا بنينا على أن وقتها موسسع نس (سهل حدّه) اى حسد التوسيع (ثلاثة أيام بعد العلم) عسلا ً بأتل الجمع ، غان ما غوق الثلاثة كالثلاثة ولا بحصر خصر حكمها في أدناه وهسو الثلاثة وعليه ابن عباد ، قال أبو عبد الله : وهو المعمول به في زماتنا في الجزيرة ، ويؤيده حديث :

حنى ان ادّعى المشترى أن الشفيع فرّط بعد علمه حلف أنه شفع عنده أو سنتان أو ثلاث أو لا يبطل الحق تقادمه • • • • • • • •

« من اشترى شاة محفلة غله الخيار والنظر الى ثلاثة أيام » (١١) الخ (حتى) تال الدمامينى : في مثل « حتى » هذه انها للغاية ، ومعنى هذه الغاية ان ما بعد « حتى » مرتب على ما قبلها ومتولد عنه أو هى المبتداء ، كانه تال ناس (سان ادعى المشترى ان الشفيع فرط بعد علمه) حتى مضت ثلاثة آيام (حلف انه شفع عنده) أى عند علمه المؤجل له ثلاثة أيام بعد ثبوته ، وأن بأن أنه شفع بعد غير هذا العلم وهو أن يعلم ولا يطلب الا بعد ثلاثة بعلم موجود عنده بعدها سابق أوله في أول الثلاثة ، كذا ظهر لى في تقرير كلام المصنف تصحيحاً له ، وألا لم يظهر لكلمه معنى ، وكان الدق أن يتول بعد تمام الاتوال : وأن ادعى أنه غرط بعد العلم حتى مضت المدة حلف أنه أنها شغم عند العلم .

وفي « الاثر » : وان كان في بلد غير بلد المسترى اشهد وسار في حينه أو يوكل ان منعه عذر مرض أو نحوه أي على قول من قال : لا يجوز التوكيل في أخذ الشفعة الا لعذر ، وأجله ثلاثة أيام مطلقاً كانت مسافة البلد ثلاثة أيام أو أقل أو مسافة البلد ان كانت أكثر من ثلاثة ويدفع قيمة ما دفع المشترى ا ه ، وذلك بناء على ثبوت الشفعه لغائب أو أراد غائباً غير خارج فرسخين فتكون المسافة قليلة بعدم العلم في كل ذلك ، (أو) سبعة ذكروه في « الديوان » وذكره عمنا موسى أو سنة ذكره عمنا يحيى وعمنا موسى ، ونكروه في « الديوان » أو (سنتان أو تلاث أو لا يبطل الحق تقادم ...

⁽۱) تقسدم ذکره ۰

لا بقطع) الاستثناء منقطع ، أى لكن تبطل بقطع من المشترى لها (أو تسليم) من الشفيع لها أى أو ترك لها بأى وجه ونائبهما مثلهما ، وهكذا على الاتوال السابقة بالتوسيعة هى له فى مدتها ما لم تقطع أو تسلم ، وأصحاب غير القول الأول لم يجعلوا السكوت بعد العلم تركا ، وسواء فى تلك الاتوال : الذكر والأنثى ، وتقدم الكلام على المريض وغيره .

وقال في « التاج » من علم ليلا غلا تفوته ان لم يطلبها حتى اصبح والمرأة اذا علمت نهاراً غلا تفوتها حتى يدخل الليل لانهم قالوا : تطلبها فيه ولو من امرأة والرجل بالنهار ، وان من امرأة قيل : على المرأة أن تطلبها ليلا أن كانت مخدرة ولا يلزمها نهاراً ، ولزمها أن تشهد نيه على أخذها حين تعلم بالبيع ، وأن لم تردها من حين ما علمت أو توكل في طلبها غلا شفعة لها الا أن قالت : لم تجد من توكل ، وكانت مبن لا تبرز نهاراً فهى كالذي ليس عليه أن يطلبها ليلا ، وقيل : لها أن توكل في رد شفعتها ولو كانت تبرز للمشترى ، وأن تكون وكيلة ، وأن لرجل في نزعها من أمرأة ، وأن ذهب رجل الى أمرأة وكلمها في نزع الشفعة لم يكن ذلك حجة له عليها أن امتفعت ، وفي حكم الاطمئنان إذا لم يشك أنها هي فأرجو أن يسعمه ذلك ، وأن باعت أمرأة شيئاً فأراد زوجها أخذه كأن أولى من الشفيع ا ه ، تلك (القوال) لا احتمالات ،

قال عبنا يحيى والشيخ: (والمأخوذ به ثلاث سنين) وقتاً لها والمعبول به الآ في هذه البلاد ثلاثة ايام ، (و) الوقت الذي هو ثلاث سنين (هو وقت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاشهار في الاحكام ، والشفيع في شفعته ما لم تتم مدته او تقطع عنه أو يسلم أو يعمل في مشفوع فيه دالا على التسليم ، كأن يستاجره المسترى لحرث أو حصاد أو • • • • • • • • • • • •

الاشهار في الأحكام) حتى أن بعضاً يثبت الحيارة بثلاث سنين ، وقيل : تغوت بمرور عام بعد العلم ، وقيل : بمرور ثلاثة أيام بعد العلم كما مر" » قال العاصمي :

والترك للقيام بعد عسام يسقط شفعة مسع المقسام

أى مع الحضور ، وان غاب عد"ت السنة من وقت حضوره مع علمه ، وقيل : تفوت بمرور عام وشهر أو شهرين بعد العلم ، وأن الدعى المشترى انتضاء مدة الشفعة ولا بيان له وأنكر الشفيع وكان ذلك باختلافهما في انتضاء المدة مطلقاً أو في وقت الشراء فانتول تول الشفيع مدع يمينه ، قال العاصمي :

وأن ينازع مشتر في الانقضا فالشفيع مسع يمينه القضا

واذا أشهد الشفيع أنه قد أخسد شفعته من غلان ولم يعلم المشترى حتى مضى أجل الشفعة ، فقبل : صحت له ، وقبل : بطلت (والشفيع في شفعته بها لم تتم مسته) في الشفعة وهي ثلاثة أيام أو سبعة أو سسنة أو سنتان أو ثلاث (أو تقطع عنه) بأن يتول له : هات لي ثمن باشتريت وخسده بالشفعة ، ويصح ذلك بالتصمديق أو بالاشهاد كما مر" ، وأن تعدد الشسانعون وأراد قطعها غليقطعها عنهم كلهم أن أراد أبطالها (أو يسلم أو يعمل في مشفوع فيه) عملا" (دالا" على التسليم ابطالها (أو يسلم أو يعمل في مشفوع فيه) عملا" (دالا" على التسليم كان يستاجره المشترى لحرث) في المشغوع فيه (أو حصاد) فيه (أو

بناء فیه أو عبده أو دابته أو سكن فیه به أو عاریة من مشتریه ، فأن سلم له قبل شرائه أو أذن له به ، • • • • • • • • • • •

بناء فيه ، أو) يستأجر (عبده أو دابته) لعمل في ذلك المشغوع فيه كحرث وحصاد وجداد وتأبير وبناء ، وكذا غير دابته أو عبده كآلة العمل على علم منه ، وكذا أن طلب أن يعمل نيه غلان أو أن يخدم له عبده أو دابته أو آلته كأن يقول : آتى بعبد فالان يخدم لك في هذه الأرض ونحو ذلك ، وكذلك أن استعمله في ذلك بلا أجرة ، معمل لأن العبل للبشتري وأراده المشترى لنفسسه ووافقه ، ومن ذلك أن يتول له : انزع لى هسده النسيل (أو سكن فيه به) أي بكراء (أو عارية من مشتريه) أو خزن فيه متاعه بذلك أو طلب أن يسكنه فلان أو تربط دابة ونحو ذلك ما يتوله أو بغطه من ليس له الملك وسواء في ذلك كله عمل أو لم يعمل ، لكن قال له : نعم ، والمراد بالاستئجار ادخال المشترى الشغيع ونحسوه في العبال بالأجرة ، مالسين والتاء لغير الطلب ، أو المراد طلب العمل بالأجرة غهما للطلب فيقدر محنوف ، أي يستأجره المشترى وينعم له الشافع أو يريد به حينئذ مسببه ، مان طلب العمل بالأجرة سبب للعمل به وهو ايضاً لازمه ، وإن طلب الشفيع العمل فيه بلا أجرة أو نحوه ، فسحواء أنعم له المشترى أم لا ، وسواء في ذلك الأجرة المعلومة والمجهولة ، فإن ذلك كله مبطل لنشب معة لانه تقرير للملك في حسكم المسترى وتثبيت له وترك لحته ، غانك انها تعمل بالأجرة في ملك غيرك ، وكذا تطلب العمل بها في ملك غيرك وانما تطلب الاذن في غير ملكك .

(فان سلم) الشفيع الشفعة (له) أى للمشترى أى تركها له بأن قال : لا أشفم (قبل شرائه أو أذن له به) أى بالشراء بأن قال له : اشتر

كذا ، (فس) سفى ذلك (قولان) الأول ثبوت الشفعة بعد الشراء لانه انها سلم أو ترك قبل أن يكون له حق لانه انها له حق الشفعة بعد الشراء ، وبه وهب ما ليس له لم تصح هبته ، وبه قال اصحابنا ومالك : اتى رجل الى آخر فقال له : أريد أن اشترى الحصة التى لك شفعتها فى كذا فاسلم لى الشفعة ، فقال : قد فعلت ، فلما اشترى قام يطلب شفعته ، فقال مالك له ذلك ، وانثانى فواتها (واختير فواتها) عملا بقوله قبل الشراء ، وليس له ترك شىء أثبته على نفسه ، ومن الزم لنفسه شيئا الزمناه له ، والظاهر أن يدركها اذا قسال : اشتر ، لأن الشراء للشفيع ، وكذا الميت اذا أذن له الورثة أن يوصى بأكثر من الثلث أو يوصى للوارث ، هل لهم الرجوع بعد الموت أو لا ؟ قولان .

وهكذا كل من سلم حقه قبل أن يكون حقا ، وفي تعبيره بالاذن اشارة الى أن الشفيع له الحجة في الشراء قبل غيره ، وان سلم الشفعة بعد الشراء وقبل العلم بالثمن بطلت مع أنه ليس له أن يأخذ الشفعة بما لم يعلم من الثمن ، غان أخذها بما لم يعلم ولم ينقد الثمن ولم يذكره ، فقيل : له ذلك ، ويطلب أن يعلم كم الثمن ، وقيل : لا يأخذها حتى يعلم كم هو ويحضره أن كان الشراء نقدا ، وقيل : أن أخذها قبل العلم به صح " ، وله أن يتركها ما لم يعلم ، وأن أخبر الشفيع أن الشراء وقع بكذا فسلم الشفعة فضرج أنه بأكثر أو بثمن آخر ، أو أخبر أن المشترى غلان فسلم ، غاذا هو غيره أو اثنان أو نحو ذلك من المخالفات ، غله الرجوع في الشفعة ويطف أنه ما ترك الشفعة الا لما أخبر به أن أتهم ، قال العاصمي :

وليس الاسقاط بلازم لن أسقط قبل البيع لا علم الثهن كذاك ليس لازما من أخبرا بثهن أغسلي وبالنقص الشرا

وان بعده بسؤال بيع او تولية او هبة او اشارة فعل شيء فيه كغرس او بناء او حرث او استطعام من ثماره ، • • • • • • •

وفي « التاج » ، من أشترى من رجان أرضا على أن ليس لمه على صاحب الشفعة ساقية ولا طريق ثم طلبها الشفيع ، قال : لا شفعة له ان أبراه قبل البيع ، ولزمت ان بعده ، وقال ابن محبوب : لا يزول حق الشفيع من الطريق والساقية ولو ترى قبل الشراء ، وقبل : أن وقع البيع على أن ليس للمشترى عليه ساقية ولا طريق فلا شفعة له ، وأن أزيل ذلك بعد البيع وقبل طلبها ثبتت ، وكذا الميزاب وغيره ، وقيل : ليس لاحمد أن يشترى ما لاحد شفعته الا باذنه ، وأوكد ذلك في أصل مشترك وثماره ، ولصاحب الشفعة فيها من الشريك والعابل ، ولا شفعة العامل في التمرة أن لم يكن شريكا في الأصل ، ومن اشترى شفعة أحد برضاه غلا بأس ، وأن كره فأما في الحكم غلا يحكم له بها الا أن طلبها على موجب الشرع فيها ويعض كره ذلك ، وبعض لجاز ، وأحل " الله البيع ما لم تكن مدالسة في الشفعة ا ه . •

(وان) سلم ، و « ان » هذه غير وصلية بل جوابها هو توله : فان بسيوال الخ ، (بعده) اى بعد الشراء ، فان حصل تسليب الإ بسؤال بيع أو تولية أو هبة) بأن قال : بع لى ، أو ولنى ، أو هب لى ، أو قال : أنعل ذلك لغيرى أو أقل البائع أو نحسو ذلك مما يتوله من ليس الملك له أو سئل بعضا منه والسؤال الطلب ، (أو أشارة فعل شيء فيه) أى قال له : انعل كذا نبه كن نصح براى (كفرس أو بناء أو حرث) أو حصد أو جذاذ ، أو قال : أجز لى أن أغرس أو ابنى أو أحرث أو لفلان أو نحو ذلك ، (أو أستطعام من ثهاره) ، وبقوله : بأن قال : أطعمنى منه أو دابتى

وان لم يطعمه لا ان غرّه فأطعمها اياه لا بعلمه أو أكلها على ادّعاء أنه قد أخذ شفعته فاتته ، • • • • • • • • • •

او عبدى او ابنى او غيرهم مطلقا ان اطعمه منها ، (وان لم يطعمه) : « ان » وصلية ، و « الواو » عاطنة كما رأيت ، او للحال غلا يقد ر معطوف عليه (لا ان غر"ه فاطعمها) أى الثمار (اياه لا بعلمه) انها من المشخوع فيسه (أو أكلها على ادعاء انه قد أخد شفعته) ، فانكر ولم يبين أو ادعاه انه يجوز له الأكل لأنه على نية الشفعة ، فهذا لا يبطل الشفعة ، لأن ذلك ليس تسليماً للشفعة فاكلها معطوف على المنفى (فاتته) جواب لقوله فان بسؤال اتفاقا ، لأن ذلك ترك للشفعة واجازة للشراء ، وأما أن فره فأطعمه ثماره فلا تفوته ، لأن الرضى لا يكون على الجهل ، وكفا أن ادعى أنه أخد الشفعة أو قال : أن لى أن آكل لأتى على نية أخد الشفعة كأكل أو سرق أو غصب أو أكل ولم يعلم أن ذلك منها أو انها هى مثل أن لا يعلم ملكه حيث يصدق فى عدم العلم مثل أن يملك شيئاً وهو غائب أو مجنون بوجه ما فأكله تقرير منه لها لا استناط لها ، وكفا تفوت أن اطعمه بلا استطعام وقد علم ، وكل انتفاع على علم تفوت به ، وفي ادعاء الاتفاق نظر .

قالوا في « الديوان » : وان أسلم الشفيع الشفعة للمشترى فسلا يعركها ، وكذا أن أسلم بعضاً منها على هذا الحال أن كان في شيء واحد ، وأن كان في صفقة واحدة في مواضع مفترقة فاسلم البعض فقولان ، وأن قال الشفيع : بع لى ما اشتريت ، أو قال له : ولدى أو اقسم معى أو اقتسما الفله بطلت الشفعة ، وكذا أن أصدقه له المشترى أو استأجره أو استماره له أو أفسد فيه الشفيع شيئاً فطلب حل ذلك فهذا كله تسليم للشفعة ، وكذا أن طلب أن يحرث فيها شيئاً أو يحسد زرعه أو يتلع الشجارها أو يستيها ومسا اشبه ذلك من المنافع ، أو طلبه المشترى الى

هذه الوجوه غلجاب اليها ، ومنهم من يتول : ليس في هذه الوجوه كلها تسليم للشغعة الا أن سلمها بلسائه ا ه .

وقد يقال أيضا : لا يكون الاطعام على علمه بالشراء ابطالا للشنعة حتى يقارنه ما يدل على تقرير البيع للمشترى ، مثل أن يقال : تقبل الله عنك عطيتك أو صدقتك ، نان المتبادر من هذا أنه رضى أنه رضى بأن المبيع ملك مستمر المشترى والا فكثيرًا ما يناول الانسان لغيره مال ذلك الغير كالخديم والابن يناول المال لمالكه ، ومن اشترى ارضاً مبنى غيها مسحداً فلا بدركها الشفيع بعد ، ومن علم بالبيع ، وقال : ظننت أن ليس شفعة ، غلما سأل قيل له : انها لك ماتته ، وقيل : لا ، وإن لقى الشغيع المشترى وتوانى عن الأخذ أو تكلم تبله فاتنه ، وأن قال المسترى : أن شفعتك عندى لا تفوتك غمتي أردتها دفعتها الك ، فاذا مضت ثلاثة أيام فاتته في الحكم حتى يقول المشترى : سلمتها اليك أو تركتها لك أو تبرأت اليك منها ، ويقبل انشفيع : وأما عند الله غنصب له أن يوفى بمهده ، والمؤمن آخو المؤمن لا يغره ولا يخونه ولا يضره ، وإن سال عن كبية الثبن تبل أخذها بطلت ، ولكن يقول له : أخذت شمفعتي كم الثهن وأن انتفع بما يجوز الانتفاع به لكل الحد كشرب ماء من بئر أو بما ملكه المشترى كماء الاناء بعناء المشترى لم تفته ، (وان اظهر) الشترى (له) اى للشفيع (خلاف ما اشترى به ، كان قال له): انى اشتريت (بماية دينار) وهو قد اشترى باتل ولو بتليل ، (أو) انى اشتريت (وحدى) وهو تند اشترى مع غسيره (أو) انى اشتریت (مع غیره) و هو قدد اشتری وحده) (او) انی اشتریته (کله) وهو تد اشتری بعضه ، (آو) انی اشتریت (بعضه) وهو قد اشتری كله ، (أو) انى اشتريت (النفسي) وهو قد اشترى لغيره ، (أو) انى اشتریت (لفیری) وهو قد اشتری انفسه ، (أو) انی اشتریت شراء (حالات) نقداً أو عاجلات (وهو قد اشترى لأجل ولم يحل) ذلك الأجل ، مان حل " الأجل وطلب الشفيع الشفعة مقتل له المشترى : قد اشتريت بالحلول ولم يشفع بطلت ولو كذب ، لأنه قد حل ، وقيل : لا تبطل ، وأشار للقول الأول بقوله : ولم يحل ، وبقوله : بعد مما هدو ضرر للمشترى (أو وهبت لى بثواب) عدده ماية مثلاً غضرج أمّل ، أو وهبت لى بلا ثواب غاذا هي بثواب ، (أو) اني اشتريت أو وهبت لي (بمكيل) وهو قد اشترى او وهبت له بغير مكيل ، (أو) انى اشتريت أو وهبت لى (بموزون) وهو قد اشترى أو وهبت له بغير موزون ، (أو) انى اشتريت أو وهبت لى (بثهن) دنانير أو دراهم ، وهو قد اشترى أو وهبت له بغيرها ، وأشار الى ما نكرته بقوله: (فاذا هو) أي الشراء ومثله الهبة أو أراد أحدهها الواتع أو المشترى أي أمره أو العقد (بخلاف ما قال مما هو ضرر للشفيع فسلم الأجله) أي الأجل الضرر (لم تفته) شفعته (عند الاكثر) ، لأنه وقع التسليم على غير الشراء ، لأن ما اشترى كل" لا بعض او بعض" لا كل ، أو لأنه اشترى لنفسه لا لغيره أو بالعكس أو وحده لا مع غيره أو بالعكس أو ومع الشراء بكذا لا بكذا ، أو الخطأ أو العمد في المبيع بالكل أو بالبعض

او بالبغض او بالغير او بالشركة في الشراء او غيرها أعظم فالشفعة حينئذ أثبت ، وأصل ثبوت الشفعة في ذلك كله تخيير مشتر المضرات والمعيب ، وفاتته عند الأقل ، وأما أن قتال المشترى ما ليس ضرراً على الشفيع بل نفع له أو لا نفع له ولا ضرر فترك انشفعة لقوله مثل أن يقول : وهبت لي بثواب هو كذا فخرج أكثر وقد ترك أو خرج كما قال ، فأذا قال بكذا وخرج أتل أدركها ، وأن خرج سواء أو أكثر لم يدركها ، وأذا ظهر أنها ليست بهبة أدرك لائه ترك على غير ما في نفس الأمر غلم يثبت .

وفي « العيوان » : وان أسلم الشفيع الشفعة المشترى على معنى فضرح خلافه قبل : يدركها ، وقبل : ان خرج ما ينفع الشفيع ادركها ، وان خرج ما يضره فلا يدركها مثل ان سلم على أن الثمن عشرون فخرج عشرة ، وان خرج أكثر لم يدركها ، وان قلت : كيف عد المصنف شراء المشترى وحده ضرراً كشرائه مع غيره ، وعد شراء الكل ضرراً كشراء البعض ، وعد شراء الكل ضرراً كشرائه البعض ، وعد شراء الكل ضرراً كشراء البعض ، وعد شراء الكل ضرراً كشرائه لفيره أ قلت : عد ما ذكره ضررا على فرض ضره المشتيع ، غان الأحوال تختلف ، فاذا صح بالنظر أن الشافع ضره شراء المسترى وحده أو شراء الكل أو الشراء لنفسه وقد أخبره المشترى بذلك كاذباً أو ساهيا لم تفته عند الأكثر كما أنه قد يضره وان اشترى رجل من رجل أرضاً وله شنفيع فأتاه فأخبره أنه اشتراها بهاية وان اشترى رجل من رجل أرضاً وله شنفيع فأتاه فأخبره أنه اشتراها بهاية عالم غاذا هو قد اشتراها بهاية الى أبل غله اخذها حين غره والنظر يوجب عندى غير ذلك ،

قال الشيخ : لامكان أن الشفيع سلم لتعذر الثمن عنده في ذلك الوقت وهو الآن حاضر ، وأجاب بأن هذا النظر يثبت أن أخذها تبل تمام الأجل ، واما بعده غلا لاته له الاعطاء اول الوتت ووسطه وآخره ولا عذر له بعد كسائر الفرائض ، قلت : الظاهر قول عبناً يحيى مان الفريضة تؤدى بعد وقتها اذا نسيت أو نيم عنها أو صليت بلا طهر غلطا وليس الأجل مما يدرك بعلم العلماء غضلا عن أن لا يعذر في جهله كما لا يعذر جاهل الغرض ، وقد غره غرورا ، قال عمنا يحيى : وان اشترى بماية حاليَّة مَاخْبر بمائة آجلة نسلم الشفيع فاتته ، قال الشيخ : لأن المشترى انها ضر نفسه بذلك الخلاف ، وأن اشترى بمتاع أو حيوان فأخبر بخلاف فسلمها لذلك لم تفته الا أن كان تيمة الحيوان أو غيره مما به الشراء اكثر مما أخبر به لأن الخلاف نفع للبشتري ، قال عبنا يحيى : وان قال اشتريت دارين أو ثلاثة مثلا فسلم ماذا هو قد اشترى واحدة لم تفته ، وكذا في العكس ، وكذا غير الدار ، وكذا أن اشترى شيئاً وأخبره بغيره ، وأن وهبت هبة الثواب وأخبر أنه اشترى بمائة مثلاً لم تفته أن كانت تبهة الثواب ماية او اتل وماتت أن كانت أكثر ، وكذا أن اشتراها بماية وأخبر أنه وهبت له بثواب لم تفته أن كان قيمة الثواب أكثر وغاتت أن كاثب مائة أو أقل أ ه باختصار وايضاح .

قال الشيخ : انها لم تفته حين اخبره المشترى انه اشترى الكل او البعض او انه اشترى لنفسه او لغيره او اشتريت وحدى او مسع غيرى فخرج خلاف ما اخبر به لأن التسليم انها هو على غير الشراء ، ولا تغوته ايضا ان قال له اثنان او اكثر واشترينا جميعاً فخرج انه اشترى بعضهم لا كلهم ، وفي كل ذلك خلاف ، والحاصل انه ان اخبره المشترى عهدا او

وان اشترى ثلاثة أرضاً من واحد في صفقة واحدهم شفيعها لو لم يشتر معهم أو باعوها كذلك فلا يدرك أنصباء شركائه ، • • • • •

سهوا بخلاف الواقع نسلم الشفعة غليل غالته مطلقاً وعليه الربيع ، ولا تقوله مطلقاً ، وقال الجمهور ومنهم ابن عبد العزيز : ان كان ما أخبر به نفعاً للشفيع غالته أو ضراً لم تفته وهو المستخوذيه ، ولا في هذا الخلاف ما لو قال له : الستريت من غلان وهو السترى من غيره ، وان قال المسترى شيئاً وترك الشفيع الشفعة وبان أنه لم يتركها لقوله بل لغيره غالته مطلقاً .

قال المصنف: وإن أخبره غير المشترى بأكثر مما وقع به الشراء فتركها فاتته ، وإن قال الشفيع: أرجو أن الثمن عاجل فاذا هو آجل فاتته ، ومن بيعت شفعته فأخذ بعضها بطلت وفاتته .

وفى « الديوان » : ولا يأخذ الشنيع الأجرة على تسليم الشنعة غان اخذها فقد بطلت ويرد الاجرة ، وقيل : لا يردها ولا يأخذ الأجرة على ان يأخذ الشنعة ، وان وكل الشغيع من يأخذ الشفعة فاسلمها الوكيل للمشترى غلا تبطل ، واذا فعل الشفيع ما يبطل الشفعة في يعض ما بيسع بطلت الشفعة فيه ، وفي باتى ما يشفع ولو اختلف الجنس والمحل ،

(وان اشتری) اثنان أو (ثلاثة) أو أكثر (أرضا) أو نحوها مما يشنع (من واحد) نصاعدا (في صفقة) واحدة بثبن واحد (واحدهم شفيعها) بسبب سابق على ما اشترى وتوله (أو أم يشتر معهم) عائد الى توله شفيعها أي يشفعها أو لم يشتر (أو باعوها كذلك) في صفقة واحدة بثبن واحد واحدهم شفيعها بسبب سابق على ما باع لو لم يبع معهم (فلا يدرك انصباء شركاته)

وان تركها شفيع حتى باع ما به يشفع او وهبه او اصدقه بعد علمه بالشراء فاتته على المختار ، • • • • • • • • • • •

في الشراء أو في البيع بالشفعة من المشترى فلا يرد ما اشتراه شريكه بالشفعة ولا ما باع شريكه لان شركته لهم في الشراء أو البيع في صفقة وثبن واحد تسليم للشفعة وترك لها ، والصفقة انها صحت برضاه ولو لم يرض لم تصح لأن الأرض مثلا بيعت كلها ولا يصح بيع سهمه الا برضاه ، أو اشتريت كلها على أن له سهما معلوماً في الشراء ولا يصح له الشراء الا برضاه ، فاذا قد تم البيع أو الشراء برضاه وامضائه فلا يرده بالشفعة ويدرك شفعة ما لم تتحد صفقته معه ، ويأخذ الشفيع الآخر انصباء شركاء نلك المشترى أو البائع لا نصيبه الذي اشتراه لأنه شفيع مثله فاذا تعددت الصفقة والثمن أو تعدد الثبن واتحدت الصفقة فلكل واحد شفعة الآخر بسبب متدم مطلقا أو بسبب حادث بالشراء كل يشفع من بعده .

(وان تركها) اى الشفعة (شفيع حتى باع ما به يشفع أو وهبه أو الصدقة) أو أعطاه أجرة أو أر شا أو غير ذلك من وجوه خروج الملك (بعد علمه بالشراء فاتته على المختار) لأن ذلك ترك لها ولفتد آلة الشفعة وهي ما به الشفعة ، ولأن المتصود بالشفعة ازالة الضرر من جهة الشركة وهو ليس بشريك ، وتيل : لا تفوته لأن أخراجه من ملكه ما به الشفعة غير الشفعة ، ولأنه أنما أخرجه من ملكه بعد ثبوت حتى الشفعة له به وجره الشفعة الى مالكه فهو يشفع ما بيع تبل بيعه والمشترى الأول يشفع ما باع هو ثانياً قيل : وأن باع ما به الشفعة أو أخرجه بوجه ما من ملكه بعد أخذ الشفعة ، وتيل : حكم الحاكم بها ثبتت شفعته عند الأكثر وفاتته مطلقاً أن أخرجه قبل الشراء أو أخرجه بعده بلا علم بالشراء تبل ، والصحيح وهو

منهوم كلام المصنف عدم نواتها بالاخراج بعده بلا علم به ، ومن ادعى الاجماع عليه نليس عالماً بالخلاف اذ قيل : واذا باع أرضه من غير علم بالشفعة غلا تفوته قولاً واحداً في الظاهر لأنه معذور وليس كذلك وانظاهر أنها تفوته ولو لم يعلم .

(ومن له فدان) أو نحسوه مما يشخع (وله شفيع خباع الخر) سماه آخر الآنه غيره (منه ربعا) شائعاً (ثم) باع له ربعاً (ثانياً) شائعاً (فس) حباع له ربعاً (ثانياً) شائعاً وكخا غير الربع من التسميات ، وكذا أن لم يستوعب الأرباع أو غيرها مثل أن يتصمر على بيع ثلاثة أرباع أو أربعة أخماس أو جمع تسميتين نصاعداً في مثل أن يبيع ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما وهكذا أو جمع اثنين نصاعداً في بعضهن مثل أن يبيع ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما وهكذا أو جمع اثنين نصاعداً في بعضهن مثل أن يبيع ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما أو له البيع (فلشفيعه أن شفع) الربع بالنظر الى من تكرر لهما أو لهم أو له البيع (فلشفيعه أن شفع) الربع ألاول ثم) الثاني (كذلك) على الترتيب (الى آخرها ، وأن قصد أولا الثان) و لثالث أو لرابع (فله) ما تصدد اليه (وها بعده) أن كان بعده شيء (لا ما قبله) ألا سهم من لم يتعدد بعد غله أيضاً مثل أن يبيع كما مر ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما ثم ربعاً لأحدهما ثم ربعاً له غاذا بدأ بالربع الثالث غاته ما ينوب صاحب هذا الربع من الربع الثاني ، والأول ، وله ما ينوب عن الربع الثاني ، والأول لهما ، وأن بدأ بالثاني غله وما بعده دون الربع الأول لهما ، وأنها غيانه ما قبله غيا ذكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غاته ما قبل غيما ذكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غاته ما قبل غيا ذكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غاته ما قبل غيها ذكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غله الما قبله غيا قبل غيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غله الما قبل غيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله غيا قبله فيا قبل غيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله فيا قبل غيا قبل غيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله فيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصده لواحد ترك لما قبله فيا قبله فيا قبل غيا فكر المصنف وذكرناه لأن قبله فيا فكر المصنف وذكرناه لأن تصدد لواحد ترك لما قبله فيا فيكر ألم قبله فيا فيكر المصنف وذكر المصنف و أن الربع المربع المالية و أنها فيا بيوب المربع المربع المربع المربع المربع الميا فيا بعده كور المسائل المربع المر

وجو ز له الكل والبداية ومن أيها شاء ، قيل : وهو الاظهر ، وأن تعد د مشترى الأرباع فللشفيع أن يبدأ بأيهم شاء اتفاقا ، • •

لاتحاد المسترى واتحاد البائع أو لتنزيل ما تعدد منهما منزلة المتحد أذ كانت انعتدة من بائعين أو مسترين بمرة ثم بمرة وهكذا ولم يفت ما بعد لانه فى رتبته ، وأنها صحت له الشفعة مع أن ترك ما قبل يصير به المسترى شريكا غيكون شفيعاً والشفيع لا يكون مشفوعاً عليه لسبق الشفعة على الترك فله شفعة ما شاء وترك ما شاء فله أن يشفع أولا ويترك ثانياً ويشفع ثالثاً ويترك رابعاً وهكذا ، وله أن يشفع ثانياً ورابعاً ويترك كل ما شاء الا أنه أن يشفع أولا ويترك كل ما شاء الا أنه أن يشفع أولا ويترك كل ما شاء الا أنه أذا شفع شيئاً فلا يشفع ما قبله (وجوز له الكل والبداية ومن أيها شاء ، ولا يفوته فيل :) صيغة تمريض ، وعندى أنه لا ضعف في أنبدء بأيهم شاء ، ولا يفوته ما قبله بخلاف شفعة الكل مرة فأنه ضعيف لانفراد كل عقدة على حدة وتمامها ، (وهو الأظهر) بناء على أن قصده لتسمية ليس فيها ما يبطل قبلها ولا غيسه ما يدل على رضاه باستاط ما قبله ، وقياساً على ما أذا تعدد المشترى انتعدد المذكور في قوله ،

(وان تعدد مشترى الأرباع) أو غيرها من التسميات مثل أن يبيع ربعة لواحد ثم ربعة لثان ثم ربعة لثالث ثم ربعة لرابع ، أو يبيع ربعة لاثنين ثم ربعة لاثنين ثم ربعة للاثنة آخرين ثم ربعة الأربعة آخرين أو غير ذلك من التصرفات (فالشفيع أن يبدأ بأيهم) أى بأى المشترين أو بأى الأرباع ، والأولى أولى لأن هذا الضمير لا يستعمل لغير العقلاء الا لتنزيله منزلة العتلاء (شاء اتفاقا) مع أن الشراء مترتب لأن له أخذ الشفعة ما لم يقطعها المشترى أو يتركها ، وأن الشرى رجل دارا كانت بجانب رجل آخر ولم يشفعها الرجل حتى باع كل من بجانب تلك الدار داره فاراد الرجل أن يرد

الكل متيل: لا يرد الا التى بجنبه ، وقيل: يرد الكل ان شاء مرة أو بالترتيب في البيع ، واما أن يرد الآخرة قبل الأولى ملا يجدد ذلك ولا يبطل بذلك شمهمته ، وأن أسلم الأولى غلا يدرك غيرها ، قالوه في « الديوان » .

ومن اشترى شيئاً نشنع به ثم شنع منه آخر ما اشترى جر له ما شننع ايضاً بالثين ، وقيل : ما له الا ما اشترى ، (وكذا) المشغيع أن يبدأ بأى الأرباع مثلا شاء اتفاقاً (أن باعها) أى الأرباع (اربعة لواحد) بأن باعوا ربعاً لرجل ثم باعوا له ربعاً ، ثم ربعاً له ، ثم ربعاً له على الترتيب (أو) لل له (حقعد) كذلك مثل أن يبيعوا ربعاً لواحد ، ثم ربعاً لآخر ، شاشغيع أن يشغع ما شاء ويترك ما شاء وأن بدأ بما شاء ، لأن له الأخذ ما لم يتركها أو يتطعها عليه المشترى ، والظاهر أنه أن باع أربعة لواحد بمراات ، نفيه التولان : قول يشفع على الترتيب ويسقط عنه ما تعداى عنه ، وقول يبدأ بأيها شاء ، وهو الأظهر .

(ومن اشترى من احد ارضاً) او ما يشفع ، (ثم استحق") بالبناء للمفعول والمستحق غير المشترى (نصفها ام يدرك) بالبناء للمفعول (عليه) أى على المشترى (الشفعة البلقى له) أى للمشترى أى لا يدرك الرجل المستحق للنصف النصف الباتى للمشترى (بالشفعة) متعلق بسر يدرك » (في الحكم) ، لانه لم تثبت الشركة للمستحق الا بعد الاستحقاق والحكم به وهو بعد الشراء ، وأما نيما بينه وبين الله غانه يدرك الشفعة لتقدم الشركة تبل البيم ، وذلك بناء على صحة بيع ما لم يستحق وانفساخ ما استحق

وما حدث باصل بعد بیعه مما تجب به شفعة لم تدرك به ویشفع به ان كان قبله ولو زال بعده • • • • • • • • • • •

وحده ، وأما على القول بانفساخ الكل لاشتبال العقدة على غير جائز ، فلا شفعة أصلا ، ولا يصح البيع أن علم المشترى بالشركة ، قولا وأحدا لاشتبال العقدة قصدا على غير جائز ، وعليه البمين أنه ما علم أن ادعى عليه العلم ، وما ذكره المصنف أنما هو : أذا ترافع البائع والمستحق للنزاع عند من يحكم بينهما فحكم للمستحق ، وأما أن لم يترافعا بل أذعن البائع أو ترافعا ولم يقع حسكم وصح الاستحقاق فللمستحق شفعة الباقى أن أثبت البيع ، وإذا ترافعا فحكم للمستحق فلفيره الشفعة .

(وما حدث باصل) أى فى أصل (بعد بيعه) أو بعد اخراجه من ملك اخراجاً يشفع عليه (مما تجب به شفعة } كطريق ومرسى وساقية وجوار وغسير ذلك من كل ما يشفع به (لم تدرك به) شفعة لحدوثه بعد البيع ، (ويشفع به) أى بما تجب به الشفعة كما مثلنا (أن كان قبله) أى تبل البيع (ولو زال بعده) على قول مرجوح اقتصر عليه الاثر الدذى حكاه الشيخ ، ومقابله أنه أن زال قبل أن يشفع به غلا يدرك الشفعة ، وهو الراجح كما شمله قوله : وأن تركها شفيع حتى باع ما به يشفع ، الخ ، وأنما لم يذكره لأن غرضه حكاية كلام « الأثر » ، وهو غير مذكور فيه وكذا الشيخ ، غلو أسقطه المصنف لكان اسقاطه هو المناسب للاختصار وكان دافعاً لايهام أنه يشفع قولا واحدا ، أو أيهام أنه المختار أذ اقتصر عليه ، وفي العلم بالشراء وعدمه ما مر « هناك .

وفي « الديوان » : وان باع الشفيع نصيبه للمشترى قبل أن يرد الشفعة غلا يرد ها بعد ذلك ، وقيل : يرد ها ، وأن باعه لغير المشترى فأنه يدركها ا ه ، وأما الحدود والظل ومنع الربح ، غلا يشنفع بها حدثت

تبك أو بعد ، ولكن أن كان جوار فيه الشفعة عند بعض ، وأن كانت على جدار أرض رجل نخلة ولا طريق لها ولا مستى على الأرض فلا تشنعها النخلة الا أن كان لها فيها مسلك لستيها أو طريق اليها ، وأن كان بين شركاء بئر اقتسموا أرضها وعلى كل لصاحبه طريق ، وهم شركاء فى فهها ، فباع أحدهم نصيبه من الأرض والماء لغيرهم فطلب أحدهم شفعته فائما هى له فى فم البئر يأضده بمنابه من التيهة ، ولا شفعة فى الأرض ولا رجعة للمشترى أن طلب نقض البيع ويشفع الفم والماء ، وقيل : أذا تلاصقت أرضهما ولا تعرف حدود أرضه من حدود جاره فبينهما الشفعة ، واأن قطعت بينهما الصدود والجواميد فلا شفعة بينهما الا بشركة أو طريق أو ساقية ذكره في « التاج » ، والله أعلم .

باب

ان مات مشتر لم يشفع شفيع وارثه الا ان احياها في حياته ،

بــــاب في احكام الشفعة

(ان مات مشتر) ولم تؤخذ منه الشنعة في حياته (لم يشفع شفيع") بالتنوين ، (وارثه) بالنصب على المنعولية بد « يشفع » ، لأن الشفعة انما تؤخذ من المشترى (الا ان احياها) أى الا ان أحيى الشفيع الشفعة (في حياته) ، أى في حياة المشترى بأن أشهد أنه على الشفعة بناء على تراخيها في ثلاثة أيام أو غير الثلاثة على الخلاف في مد"تها ، أو أشهد لمانع لله من أخذها ولو على قول الفور لأن الشفعة ليست في ذمة المشترى ولا أمانة عنده فضلا عن أن تدرك بعد موته في ماله الذي اشتراه ، بلى أن أخذه الشفيع صحات له والا غلا ، وحيث لم يأخذها منه حتى مات ولم يحيها كان موته فواتا له وتركها حتى مات تركآ لها ، ولأن الارث يبدذه والشفيع تجبذه والارث أقوى ، وإن أحياها ثبتت له لأنها حينئذ بلزم المشترى تسليمها فتعلقت المشفوع فاستصحب تعلقها به بعد موت بلزم المشترى تسليمها فتعلقت المشفوع فاستصحب تعلقها به بعد موت

وان مات قبل اخذها اخذها وارثه مطلقاً بعده وتورث على المختار ، وقيل : الا ان احياها ، • • • • • • • •

المسترى ، واستظهر أبو عبد الله أنه أن لم يعلم بالبيع حتى مات المسترى أدركها كما يدركها أذا لم يعلم الا بعد بيع ثان أو ثالث نصاعداً ، وقيل : يدركها الشفيع ولو علم ولم يحيى ولو مأت المشترى عقب الشراء باتصال ولم يجد الاحياء أو لم يعلم حتى مات نفى ذلك كله فاتته لعدم الاحياء .

(وان مات) الشغيع (قبل أخذها اخذها وارثه) : وارث الشغيع (يطلقا) أحياها الشغيع في حياته أم لا (بعده و) ذلك لانه مات ، وقد ملكها ولانها (تورث) وتوهب وتباع ، وبيع الشغعة أن يبيع من له الشغعة شغعته لمن لا يستحقها ، فتكون له ويشغع ، ولا سبب له الا هذا ، أو يشترى غيبيع له الشغيع الشغعة غلا يؤخذ من يده ما اشترى ، وكذا هبة الشغعة ومطلق اخراجها من الملك (على المختار) تنازعه أخذ وتورث أو يعلق بتورث لأن أرثها وأسطة أخذها ، وذلك قول أبي الربيع ، ووجهه أنها تورث فورثة الشغيع بهتامه كسائر أبواله الموروثة وهي حق جر والملك الذي ورثوه ، وكما أن المتبايعين بالخيار ورثتهما بمقلمهما في الخيار ولو التعلق بالمال غير أن الأجل في الخيار عهدة منهما على بقاء الخيار ولو مع موتها أو موت أحدهما ،

(وقيل :) لا يأخذها وارث الشغيع ، (الا أن أحياها) شغيمها في حال حياته ، وهو قول أبى محبد وافى بن عبار ، لأن موته بدون أخذ ودون احياء ترك لها ، وليست عنده تورث أو تباع أو توهب ، وكما أن العيب لا يرده ورثة المشترى أن لم يحيه المشترى لأن موته بلا رد وبلا أحياء رضى به أن علم والا ردوه أن شاؤوا سواء حيى البائح أو مات ، وهو لم يتعلق بمال البائع غيلزم ورثته ، والبيع لا يكون الا برضى والارث

بلا رضى الا أنهما معا انتقال ملك والارث أقوى من الرجدوع بالعيب ، والحقوق التي لم تتعلق بمال لا تلزم الوارث ، ، وكذا وجوه التعديات في الأموال أو الأنفس لا تلزم الوارث أن لم تحيى في حياة مورثهم ، قيل : ولا يقاس على الداين لجواز الرضى به ولو كره البائع ، والداين ، لا يصح تركه الا برضى من هو عليه ، وكما أنه لا يدرك نزوع المضر"ة على ورثة محدثها الا باحياء النزع في حياته ، وكما لا يعرك نزوعها على من وهب له ما هي نيه أو بيع له أو أصدق الا بالاحياء عند من كان عنده ، وكما لا يدرك نزوعها ورثة من أحدثت عليه الا باحياته ، وكما لا تدرك التعدية على ورثة المتعدى الا بالاحياء ، والصحيح ادراكها فيما قيل ، وعلى الأول الشيخ ، والحاصل أن الحق يجوز تركه مطلقاً والمال لا يترك الا برضى المتروك لمه ، الأن تركه عقد لا يصح الا بين متعدد لانه ادخال ملك ، واعلم أن بيع الشفعة وهبتها الما للمشترى أو لغيره بعد بيع الشريك وتبل الأخذ ، والصحيح المنع ، وعلى الجواز علمن بيعت أو وهبت له أن يشنع بها نيكون له ما باع الشريك يرد"ه من المشترى بالشفعة ، واأن باع أو وهب للمشترى بتى للمشترى وتورث ، ومعنى ارثها أن وارثه يأخذ البيع بثبنه من المشترى بالشفعة الأجل شركة مورثه أو جواره على ما مر ، قال العاصمي:

ولا يصح بيع شمنعة ولا هبتها وارثها أن تبطلا

(و) اذا تلنا: الشنعة تورث وتباع وتوهب نه (من وهب الثنين شفعة او باعها الهما او ورثاها منه) النها تورث أو الحياتها (اثلاثاً) ثلث الواحد وثلثان للآخر تنازعاه وهب وباع وورث نصاحب الثلثين يأخذ ثثى

فهم على ذلك فى أخذها لا على الرؤوس ، وان سلمها احدهما للمشترى فللباقى سهمه فقط ، ومن اشترى ارضا تعدد شفعاؤها فمات احدهم فهى للباقين ، وان سبق اليها واحد من ورثته فله ارثه فقط ، • •

المبيع ، وصاحب الثلث يأخذ ثلث المبيع مفعول مطلق لأنه يصح الاضهار له نحو القيام تهته ، ويجوز كونه حالا فيقدر للآخرين حال من مجسرد الحذف لدليل اذ لا يكون الحال ضهيراً (فهم) أى الاثنان واطلاق صيفة الجهاعة على اثنين مجساز ، وقيل : حقيقة ، (على ذلك) المذكور من التسهيات (في أخذها لا على الرؤوس) وغير الاثنين والا ثلاث مثل الاثنين والا ثلاث ، (وان سلمها احدهها) أى أخذ الاثنين الموهوبة هي لهما أو الوارثين لها أو المبيعة هي لهما (المشترى فللباقي سهمه فقط) ، وأن باع احدهما أو وهب شفعته للمشترى قبل الشراء غلا شفعة للباتي ، وأسا الشفيعان أصالة لا هبة أو ارثآ أو شراء ، فاذا سلمها أحدهما للمشترى بعد البيع فهو كالشفيع ، والشفيع لا يشفيع ، وإذا وهبت الشفيع المشترى بعد البيع فهو كالشفيع ،

﴿ وَهِنْ اشْتَرَى ارضًا تعدد شفعاؤها فهات احدهم فهى ﴾ أى الشغعة أو الأرض بالشفعة (للباقين) — بكسر القاف ونتح النون — جمع المذكر السائم أن لم يكن سبق ، ﴿ وَأَنْ سَبِقَ اللَّهَا وَاحد مِنْ وَرَبْتَهُ فَلَهُ) منها (أَرِثُهُ فَقَطَ) ، ويحتمل أن يريد بتوله : فهى للباتين على قول أبى محمد وأفي بن عمار بمعنى أنها لهم ، ولو سبق البها ورثة الميت أو بعضهم أذ ليست لهم على قوله : أن لم يحيها مورثهم ، وأن أحياها فورثته بمقامه ، ويريد بقوله : وأن لم يحيها مورثهم ، وأن أحياها فورثته بمقامه ، ويريد بقوله : وأن سبق البها الخ أنه للسابق سهمه بناء على القول الآخسر :

وان واحد من الشفيعين الحيين اخذها كلها ، وان ورثة الهالك واحد الحيين فللورثة نصفها على ارثهم والآخر للحى ، وان واحد من الورثة وواحد من الحيين فربعها للوارث وثلاثة ارباعها للحى ، • • • • •

انها الشفيع الميت واو لم يحيها كما الحى ، (وان) سبق اليها (واحد من الشفيعين الحيين) أو الشفعاء الأحياء — أو بكسر الياء وفتح النون — فيهما فيكونان جمعين (اخذها كلها) بناء على أن الشفعة لمن سبق اليها ، وقيل : سبهه فقط .

(وان) سبق اليها (ورثة الهالك واحد) الشنيعين (الحيين فللورثة نصفها على ارثهم) لانهم في مقام مورثهم (و) النصف (الآخر الحي) الجارى للشفعة وأما الحي الآخر الم يجيء (ا) صير الورثة بمنزلة الحي المقاسم الحي نصفين وقيل الورثة ثث وللحي ثلث والورث وان سبق اليها (واحد من الورثة وواحد من الحيين فربعها الوارث وثلاثة ارباعها الحي السابق لأن الشفيع الحي حقيل له اخذها كنها والوارث ينزل بالثلث الذي له بالارث فاتتسموها بالحصص وصار لصاحب الكل ثلاثة أرباعها واصاحب الثلث ربعها لاته بمنزلة مال وثلث والثن واحد الحين لكان للحي ثلاثة أخماس ونالك بمنزلة مال وثلث مال كاتني عشر هي مال وثلثها أربعة المناجملة سنة عشر والمنا وثلثها أربعة المناجملة سنة عشر والكر وثلثه المناه المناه

قال الشيخ : وكذلك ايضاً ان باع أو وهب احد الشفيعين لثلاثة أو أربعة ، قال عمنا يحيى : وان سبق الورثة جميعاً فهى لهم كلها ، وان سبق احد الورثة وأحد الحيين فللحى ثلثها وللوارث الثلث ، وان جاؤوا جميعاً فللحيين ثلثان وللورثة ثلث ، قلعُوا أم كثروا ، وإن سبق ورثة الميت

⁽١) كذا في الأصل ،

ومن اشترى أرضاً شفعتها لثلاثة فماتوا قبل أخذها وترك كل منهم واحداً فهى بينهم على الرؤوس ، أن أتوها معا وللسابق أن تسابقوا ، وقيل : له ثلثها فقط ، وأن اشتراها ولها شفيع ثم تزوج الشفيع أمرأة فأصدقها نصف ما له في الأصل ثم أخذ شفعته لم تدخل معه فيها بصداقها علمت أو لم تعلم ، وأن سلمها للمشترى فليس لها عوض مثلها ، • • •

واحد الحيين نائحى نصف والورثة نصف على ارثهم ، وكذلك لو اشترى رجل من رجل أرضاً ولها شنيعان أو ثلاثة نوهبها أحدهما لرجل غيرهما أو باعها له غلبن سبقها من الشنيعين الأولين أو المشترى أو الموهوب له ، وان باعها أحدهما أو وهبها أول مرة لثلاثة أو أكثر نان سبق اليها الشنيع الأول نهى له أو النفر نبينهم على الرؤوس ، وأن جاؤوا جبيعاً نالنصف للشنيع الأول والنصف للنفر المشترين ، أو الموهوب لهم أو الوارثين تلثوا أو كثروا على الرؤوس .

(ومن اشترى ارضا شفعتها لثلاثة) او لاثنين او اربعة أو اكثر (فماتوا قبل اخذها وترك كل منهم) وارثا (واحداً) أو اكثر ، غان ورثة كل مبت بهتامه غلهم سهمه (فهى بينهم على الرؤوس ان اتوها معاً) في وتت واحد ، (و) هى (للسابق ان تسابقوا ، وقيل : له ثاثها فقط) ان كانوا ثلاثة ونصفها ان كانوا اثنين وربعها ان كانوا أربعة وهمكذا ، (وأن اشتراها ولها شفيع ثم تزوج الشفيع امراة غاصدتها نصف ما له في الأصل ثم أخذ شفعته لم تدخل معه فيها) أى في الأرض (بصداقها) غليس لها نصف الأرض لانها لم تدخل ملكه الا بعد الاصداق (علمت) بذنك (أو لم تعلم ، وأن سلمها للمشترى غليس لها عوض) نصفها (علمت) لائه لم يملك تلك الأرض بن ترك اخذها ، وانها لها عوضا لو ملكها تبل عقد الصداق ثم اخرجها من ملكه .

وان تزوجها بعد الشراء واصدقها كذلك ، ثم شفع فلها عليه عوض ان لم يعلم بذلك ، لا ان علمت ، الا أن لم يكن لها صداق غير ما اشترى فيجب لها حينثذ عوضه ، وقيل : تره لصداق مثلها ، وان سلمها الشفيع دخلت علمت أو جهلت ، وان أخذ بعضاً دخلت في الباقى ، ولها عوض ما أخذ ان جهلت ،

(وان تزوجها) من اشترى (بعد الشراء واصدقها) اى أصدق المراة نصف ما له فى الأصل (كذلك ثم شفع) المشترى بالبناء للمفعول أو الشفيع بالبناء للفاعل (فلها عليه عوض) عن نصف مثلها (ان لم يعلم بذلك) المذكور الذى هو أن ما اشترى فيه شفعة لفيره ، ولا شفعة لتلك المراة لأن ملكها بالصداق حادث بعد الشراء ، وذلك أن لها سببا بأن لها بعضا من الأصل الذى به لزوجها الشفعة ، لكنها حدث ملكها بعد الشراء (لا) عوض لها (ان علمت الا أن لم يكن لها صداق غير) نصف (بها اشترى) والاستثناء منقطع وأن مفتوحة الهمزة ، قان لم يكن لها صداق غيره (ف) سهى (يجب لها حينئذ عوضه) أى عوض نصفه ، وأن علمت ولها غيرها فلها نصف الفير نقط ، (وقيل : ترد لصداق مثلها) بكرية أو ثيبية وجهالاً وسباً .

(وان سلمها) اى الأرض أو ما اشترى وأنته نظراً للمعنى لانه الأرض (الشفيع دخلت) فى الأرض بنصف الأرض (علمت أو جهلت ، وان أخذ) الشفيع (بعضاً) من الأرض بالشفعة بناء على أنه يجوز له أن يأخذ بعضاً ويترك بعضاً أو على أن الشراء فى صفقتين أو صفقات فاخذ بعضاً وأقعا فى صفقة (دخلت فى الباقى ولها عوض ما أخذ) الشفيع أى نصف ما أخذ (أن جهلت) لا أن علمت ، فإن علمت نايس لها عوض

ما آخذ الشفيع لتوقف ما اشترى على ترك الشفعة وجهلها غرر بما أصدقها % ولا تكلف علم ما لم يفعل الشفيع وتخلت فيه أن ترك الشفعة لدخوله في ملك المشترى بالبيع لا بتركها من حيث أنه لا يحتاج الى عقد ثان في أخذها ولو كان أخذها الدخال بفعل تقدم ، وغير الأرض والنصف مثلهما .

قال عبنا يحيى : واذا اشترى رجل من رجل أرضاً ولها شنيع ، ثم حنث المشترى والشفيع بأموالهما للمسلكين من تبل أن يأخذ الشفعة نعلى المشترى أن يعطى عشر تلك الأرض مع عشر ماله ولا يعطيه منها ويعطيه من غيرها ، وليس على الشفيع أن يؤدى عشرها مع عشر مله ان لم يردها بالشفعة الا بعد الحنث أه ، قال الشيخ : لانها قبل أخذ الشفعة في ملك المشترى ما لم يأخذها الشفيع (ويبطل فعل) بالنصب على المنعولية (مشتر كبيع وهبة) ورهن (واصداق) في مدة الشفعة ثلاث سنين أو ثلاثة أيام ما لم يقطع الشفعة شيء ويتعطل الأمر ويشكل في قول من قال : لا حد الوقت الشفعة (الحد) بالرفع على الفاعلية (الشفيع شفعته) ، قال عبنا يحيى : وإن اشترى رجل من رجل أرضاً ولها شفيع ثم جعلها المشترى لوجه الله أو للأجر من قبل أن يأخذ الشفيع شفعته مله أخذها بعد ذلك من المشترى ، وما اخذ عنه المشترى من ثمنها عليجعله في مثل ذلك ، وأن تركها الشفيع فهي ماضية على ما فعل المشترى ، وأذا اشترى رجل من رجل أرضاً ولها شغيع ، ثم باعها المشترى من قبل أن يأخذ الشنيع شفعته أو وهبها أو أصدقها أو رهنها أو أكراها أو تسمها مح شركائه أو ولا ها لغيره أو أقال البائع نيها ، ثم سلمها الشعيع وترك أخذها ، عجبيع ما معل المسترى مما ذكرنا عهو جائز ، وان أخذها أبطل جميع ما نعل الشترى ، أ ه ،

فمن اشترى أرضا بعشرة دنانير فباعها لآخر بعشرين ثم باعها لثالث بطل بثلاثين فلشفيعها أخذها من أيهم شاء بما اشتراها ، فان شفع الأول بطل فعل الثانى الثالث ورد" كل" ما أخذ ، • • • • • • • • •

قال الشبيخ : وانما لزمه عشرها أي من غيرها أذا حنث بماله وجعل ما اخد من الشنبع في وجه الله لأن ذلك طاعة والطاعة يلزم منها المكف ما الزم نفسه ، واذا كان اخذ الشفعة مبطلا لفعل المشترى . (فهن اشترى ارضا بعشرة دناتي فباعها لآخر بعشرين) دينارا (ثم باعها) ذلك الاخسر (الثالث بثلاثين) دينار؟ (فلشفيعها اخذها من أيهم شاء بما اشتراها) هذا الذي أخذها هو منه ، وأن أخذ الشفعة كما لا تصبح له ، مثل أن يعظى اكثر من الثمن بطلت عنه ولم يدركها عند غير من أخذها عنه أياً كان ، الا ان أخذها من أحدهم قبل أن يبيع ، وبطلت مله أخذها ممن باع له هذا الماخوذ منه أو تاليه أو من بعد ذلك ، وعلى كل حال اذا تعاطى أخذها من أحدهم ويطلت لم يصح الرجوع له الى من قبل ذلك المشترى لأن أخذها من مشتر تسليم للبيع للمشترى تبله ، (فان شفع الأول) بالنصب على المنعولية أعطاه العشرة و (بطل فعسل الثاني والثالث ورد كل) منهم (ما أخذ (عليرد المشترى الأول المثاني العشرين ، ويرد الثاني المثالث الثلاثين ، واذا أخذ الشمعة من الثاتي أعطاه العشرين لا وأعطى هذا الثاني للثالث الثلاثين رداً وكان تصده الثاني تصحيحا لفعل الأول ، وأن أخذها من الثالث أعطاه الثلاثين وكان قصده اليه تصحيحاً لفعل الأول والثاني قبله ، قال عمنا يحيى : وكذلك أن تداولوها بالشراء وأحدا بعد وأحد إلى أكثر من ذلك أو اختلفت الأثمان كالدنانير والعراهم والمتاع باخذها مهن شباء بما اعطى في الشراء ، أو كان ثمن الأول أكثر والثاتي دونه والثالث دون الثاني والرابع دون الثالث

وتفوته الشفعة ان كان احدهم أباه ، أو شفيعاً مثله ، لا تؤخذ من موهوب له لا لثواب ، • • • • • • • • • • •

وهكذا ، أو كان واحداً أكثر وواحد أتل وهكذا ا ه ، وكذا ان كان بعضهم بالشراء وبعضهم بغير الشراء مما يجسوز نبه أن يشنع أو كلهسم بغير الشراء .

وفي « التيوان » : وتيل : لا يردها الشفيع الا عن المشترى الأول بالثمن الأول لأن غمل المشترى فيها باطل من البيع والهبة والنحلة والإجارة وما الشبه ذلك ، وكل من اخذت منه غمليه رد المبيع من تاليه ، وكل بن تاليه حتى يتبض الشغيع ، وان شفع كما لا يجوز شفع من الآخر كما يجوز ، وان فسحت لم يرجع بالشفعة لمن تبله ، وتيل : يرجع كما يرجع لما بعد .

(وتفوته الشفعة ان) تطعت عنسه بوجه أو (كان احدهم أباه) الابن لا يشنع أباه أو كان بين زوج وزوجة (أو شغيعاً بثله) لأن الشغيع لا يدرك عنده الشفعة ، وقال عبنا يحيى : وأن تداولوها بالشراء وأحداً بعد وأحد وكان غيهم أبو الشفيع أو شفيع بثله أو من تطعها عنه بالوجوه التي ذكرناها أولا قبل هذا بها يقطع عن الشفيع شفعته غلا يدرك أخذها عنده ولا عند من كان قبله من المشترين ، وله أخذها من عند بن كان بعده من المشترين ، وأن كان تجله من المشترين ، وأن كان آخرهم هو أبوه أو شفيع بثله أو بن قطعها عنه بالوجوه التي ذكرناها غلا يدركها عنده ولا عند من كان تبله أن كان أحدهم وأهبا ، ومرجع ذلك ألى ردها من أبيه ولو كان أبوه أجيراً فهي (لا تؤخذ من بوهوب له) هبة لغير ثواب (لا أثواب) ، وتؤخذ من غير الموهوب له سواء كان قبل الموهوب له ، وتبطل الهبة أن أخذها من الأول الواهب للثاني أو بعده أو لا أو وسطاً أو آخراً ، وتؤخذ من الموهوب له هبة ثواب كغيره من المشترين ، وأذا أراد

أخذها من واحد ، غان مدته عنده من حين شرائه أو الهبة له هبة الثواب ونحو ذلك لا من حين شراء من قبله أو الهبـة له ، قال عمنا يحيى : وأن اشتراها الأول نمكث فيها ثلاث سنين ثم باعها للثانى فمكث فيها ثلاث سنين ثم باعها الثانى للثالث غلاشفيع أخذها عند الثالث لا عند الأول ، وأن لم يطلبها عند الثالث حتى مكث ثلاث سنين أخر فلا يدركها عند واحد ا ه ، وهكذا غير ثلاث سنين من أقوال مدة الشفعة كل ومعته فلا تفوته عند من قال : لا يبطل الحق تقادمه ، ولو مكثت عند واحد ما مكثت الا بما مر من نصو القطع والترك والموت على ما سبق فيه ،

(ومن اشترى نصف دار او جنان وشرط) المشترى ال— (حيار) الى الأجل ثم بيع نصف آخر) او غير النصف (الآخر بدونه) اى بدون الخيار بيعاً قاطعاً نقدا او عاجلاً أو آجلا (قبل الأجل) المعقود لبيع الخيسار المنكور (ثم رضى) المسترى الأول (البيع بعد التمام) تمام الأجل بأن تم الأجل ولم ينكر ، فان ذلك قبول أو صر عبالقبول قبل الأجل (فقيل : ألأول شفعة المنتى او شفعة المشترى الأول شفعة النصف الثانى أو شفعة المشترى أي الشيعة بنه ، وذلك لسبقه بالشراء ، فان شفع قبل الأجل فذلك قبول البيع الأول وشفعة لنثانى ، وقبل : لا يكون قبولا حتى يصرح بالقبول قبل الأجل فيشفع أو يتم الأجل فيشفع ، وانما كان له الشفعة مع أن شراءه الأجل فيشمع أو يتم الأجل فيشمع أو الشفعة على شرط ، اعنى شرط الخيار ، لا لأنها من حقوق المبيع المستريه ، وانما يأخذها بعد تمام الأجل ولا تفوته بأيام

وقيل : عكسه ، وان وجد عيبا بارض اشتراها ، فقال له شفيعها : انا اخذها به ، فله ذلك ، ولا يردها مشتريها على البائع ، وله اخذها أيضا ان علم به بعد الرد ، • • • • • • • •

الخيار ، وان شاء رضى قبل الأجل واخذها (وقيل) : هذا هو انصحيح (عكسه) ناتب ، قبل : لأنه في معنى الجملة ، أى وقبل : للثانى شفعة الأول لان شراء الأول لم يصح آلا بعد الأجل ، فكأنه انعقد عند الأجل فكان للثانى شفعته لأن انعقاده بعد انبرام الشراء للثانى ، وكذا ان قطع الأول الشراء وجزم به قبل أجل الخيار وبعد البيع للثانى ، وكذا لو شرط البائع الخيار لنفسه الى الأجل ثم ياع النصف الآخر مثلاً لغير الأول بيعاً قاطعاً ثم أمضى البيع قبل التهام ، قاله عمنا يحيى ، ولو قرىء ببناء شرط ورضى المفعل للمفعل للمفعل المناب أقبل أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة : لو قيل لا يدركها الأول لعدم انبرام العقد ولا الثانى لتقدم العقد لكان وجها وجيها الأول لعدم انبرام العقد ولا الثانى لتقدم العقد لكان وجها وجيها عمسلا بالعلتين .

(وان وجد) المشترى (عيباً بسم) سنحو (ارض اشتراها) والبساء بمعنى فى (غقال له شفيعها: انا آخذها به) اى بالعيب اى مسع العيب (فله ذلك) ، ولكن ان قال له ذلك ولم يأخذها حتى مضى أجل الشفعة فاتته ، والحزم أن يأخذ الشفعة قال ذلك أو لم يقل ، ولا يضره عدم التبول ويضره عدم الأخذ حتى نفوت ، (ولا يردها مشتريها على البائع) ، وان ردها أخذها الشفيع أيضا من المشترى لأن الشراء للشفيع ورد العيب ليس بيعاً كما قال ، (وله) أى للسسفيع (أخذها أيضاً أن علم به) أى بالعيب (بعد الرد) ذكر العلم بالعيب لأنه يتصور للشفيع ردها أن علم أنه ردها بالعيب ، وأما أن لم يعلم لم ردها فلا يدرى كيف يشفع ولا يدرى أيشفنع بالعيب ،

ولا يضر م ، اذ ليس ببيع ، ويطالب بها المشترى ويجبر البائع بدفعها له ، وان أقال بائع مشتريا اخذها من أيهما شاء ، اذ هي بيع

أم لا (ولا يضره) ردها (أذ ليس ببيع) فيه أنه أو كان بيعاً أصحت الشفعة أيضاً ، والجواب أنه أو كان بيعاً لكانت الشفعة من المشترى وكانت له من البائع أذ كان الرد اليه بيعاً لكن ليس بيعاً .

(ويطالب بها المشترى ويجبر البائع بدفعها لمه) أى الى الشفيع المنابع المنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع أو المنابع المنابع المنابع المنابع أو المنابع أو المنابع أو المنابع ألم أو المنابع والمنابع ألم أخذ أن شابعة أو أنها الوقوف المشترى المنابع والمنابع والمنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع المنابع المناب

(وان اقال بائع مشتريا أخذها) شنيعها (من أيهما شاء) من المسترى الجل الشراء ، أو من البائع لشرائه من المسترى بالاقالة (اذ هي) اى الاقالة (بيع)

على المختار ، وكذا في تولية وقضاء ، ويرد الشفيع ما اخذ ان اطلع على على على المختار ، وكذا في تولية وقضاء ، ويرد الشفيع ، وكذا في تولية وقضاء ، وكذا في المشترى لا على البائع ،

من المسترى البائع (على المختار) مقابلة انها غسخ بيع ، وعليه فتؤخذ من المسترى فقط ، ولا يتم افساخه الا ان رضى الشغيع لأن الشراء له ، (وكذا في تولية وقضاء) اذ ولى " المسترى لغيره ما اشتراه أو تضاه له في دين فللشغيع أخذها من المسترى أو من المولى " له ، واخذها من المشترى أو من المولى " له ، واخذها من المشترى أو من المتضلى له بعد ما غيه القضاء لأن التولية والقضاء بيعان على المختار ، وكذا كل ما يجوز غيه أن يشغع ، ومن قال : التولية غسخ بيع سبق مع أحد الى غيره أو اعتبر أنها ولو كانت بيعا ، لكن غير مستقل بل مبنى على بيع آخر سابق ، والقضاء هنا فسخ بيع سابق مع أحد الى غيره أو بيع لكن غير مستقل ، فان الشغيع عنده يأخذها من المشترى ، وأن أصدق المشترى المشترى ، وأن أصدق المشترى ما اشترى أو وهبه أو أعطاه لأجير أو رهنه أو أكراه ، فانها يأخذ الشغيع من المشترى ، وأن كان للمقال أو المولى له أو المقضى له سبب شفعة غلا يرد منه الشغيع ، وأذا ردها من المقضى له ردها بما قضى فيه أقل مما به الشيراء أو أكثرن .

(ويرد الشفيع ما اخذ) بالشفعة (أن اطلع على عيب) ثابت (به) الباء « كمع » أو « ف » والضمير لما (قبل الشراء) متعلق بثابت الذى تدرته أو به (على المشترى) متعلق « بيرد » يرده المشترى الى البائع ان شاء (لا على البائع) لأن المشترى هو الذى آخذ المال من الشفيع ، وقيل : يرده على البائع وبه صدر في باب العيوب من البيوع من كتاب « الايضاح » ، وقد ذكرت المسالة فيها سبق تبل علمى بذكر الشيخ والمستف لها ، والعهدة فى المسبرى عند الربيع وابن عبد العزيز لاخذه المسال من الشفيع ، المسبب على المشترى عند الربيع وابن عبد العزيز لاخذه المسال من الشفيع ،

وعلى البائع عند ابن عباد لأن الصفةة للشديع ، وذكروا في « الديوان »

هولا أن يرده الشفيع بالعيب على البائع ا ه ، واذا رده الشفيع للمشترى

بالعيب السابق على الشراء غللمشترى المساكه وله رد ه أو أخذ الأر ش ،

وللشفيع رد ه الى المشترى بالأولى ولم يذكره المصنف لظهوره أذ لا يتوهم
خلافه ، وأما من قال بفسخ بيع المعيب غلا شيء للمشترى ولا للشفيع بل يرد
المشترى الثمن من البائع وعلى الخيار ، فالخيار للشفيع ، وأن حدث العيب عند
المشترى غلا رد ، وللشفيع أخذه الشفعة وله الأر ش أن لم يعلم به يأخذه

من المشترى ،

(وبن اشترى ارضاً) أو نحوها (ولها شفيع ، فعمل) المسترى (فيها كثيراً) أو تليلاً مما يتعنى فيه (كيناء أو حفر) أو حرث (ثم شفع) الشفيع (فيها ، فهل يدرك) المسترى (عليه) أى على الشفيع (ما تعنى) أى أجر التعب الذي تعبه (فيها) الانه ليس بمتعد ، أى أجر التعب الذي تعبه (فيها) الانه ليس بمتعد ، وهو تول أبى محبد وافي بن عمار (أو " لا) يدرك عليه المشترى ذلك ، كما لا يدرك الشفيع عليه الغلة الحادثة بعد البيع المدركة تبل الشفعة ، النه في الحتيقة متعبد الالاف ماله ، الأن أصل الصفقة في الحقيقة للمسفيع أق الحتيقة متعبد الالاف ماله ، الأن أصل الصفقة في الحقيقة للمسفيع أتله أبو عبد الله ، وظاهره أنه لا يدرك المشترى البدر (ا) ، وأما ما أتى به من خارج وكان تأثماً بعينه غير مبنى فانه ينقسله ، ويأتى الكلام على ذلك أن شاء الله ، وذلك (قولان) ثانيهما الؤلفي « الديوان » وأبى الربيع سليمان ، وله ما صرف من المسأل بالأجرة على من تعنى له الأجرة من تعنى

⁽١) كذا في الأصل ،

الشفيع ما حدث من غلة بعد الشراء وادرك قبل اخدها ، فكل غلة لم تدرك عند اخدها ، فهى الشفيع ، وان ادركت عنده فللمشترى بقيمتها يوم الشراء ، وان لم تكن عند البيل فبدونها ،

له من عبيده ومن يجرى عليه حكمه ، (ولا يدرك عليه) أى على المسترى (الشفيع) ولو حدثث بعد الشراء لانها تبع للأرض (ما حدث من غلة بعد الشراء وادرك قبل اخذها ، فكل عله لم تدرك عند اخذها فهى الشفيع) في تول .

(وان ادركت عنده) أى عند أخذ الشبعة أى ما أخذ الشنيع الشنعة الا وقد أدركت الغلة (ف) هم (فلمشترى بقيمتها يوم الشراء) أن حضرت الشراء لا بقيمتها يوم أخذ الشنعة ، يعنى يعطى للشنيع قيمتها التى تكون يوم الشراء ، ولهذا المشترى هذه الغلة المدركة قبل الشنعة التى وقسع البيع قبل أدراكها ، والمراد أنه يأخذ ما أعطاه للباتع ولا يزيد شيئاً لأچل الادراك ، وهذا معنى قوله بقيمتها يوم الشراء ، (وأن لم تكن) غلة الادراك ، وحدثت بعده وأخنت الشنعة بعدد أدراكها ، (ف) هم المشترى (بدونها) أى بدون القيمة لأنها غلته والخراج بالضمان ، وأن أدركت عند البيع نهى للشنيع .

وفي « الديوان » : وأن اشترى رجل نخلا فيها غلة قد ادركت غان الشغيع يرد الشغمة بما وقع به البيع كله ، وبعد ذلك يحط عنه المشترى ما ناب الغلة من الثبن ، وأن لم تدرك فليمسكها المشترى أيضاً » ويحط عن الشفيع قيمتها يوم وقعت الصفقة ، ومنهم من يقول : يردها الشفيع ما لم تقطع ، غاذاً قطعت نفيها قولان ، وأن اشترى الاشجار مع الغلة

بثبن اتل" من ثبن تيمة النبر غاته يقسم ذلك الثبن على تيمة النبر وقيمة الاشجار يوم وقعت الصفقة ويحط عن الشفيع ما ناب الغلة من الثبن اواما ما حدث عند المشترى من الغلات غانه لا يأكلها غان أكلها وشهما الشفيع غاته لا يغرمها وان لم يأكلها حتى رد" الشهيع شهته فهى الشفيع ، وقيل : لا يرد الشفيع منها الا ما كان على الاشجار ولم يدرك وان انن المشترى لمن يأكل تلك الغلة غاكلها ثم رد الشفيع شفعته ، غليس على الذى أكلها شيء ، وأما أن أذن الشفيع لمن يأكلها قبل أن يرد الشفعة نلا يأكلها ، وأن أكل غليغرم للمشهري ، وكذا من أقسد فيه شسيئا تبل الشفعة ثم شفعت ، وقيل : يغرم ذلك للشفيع اذا شفع ، تلت : وكذا قال عبنا يحيى ، وأن أفسد الشفيع قبل الشفعة ثم شفع غنيغرم للمشترى ، وقيل الشفعة ثم شفع غنيغرم وكذا قال عبنا يحيى ، وأن أفسد الشفيع قبل الشفعة ثم شفع غنيغرم وخطعت ، غالغرم في المسائل المشترى ، وقيل : لا شيء عليه ا ه ، وأن لم تكن شفعة بأن تركت أو قطعت ، غالغرم في المسائل المشترى .

قال عبنا يحيى : وان جعل المسترى المنسد في حل تبل الشفعة أجزاه ، ويحط المسترى تيبة با أنسد عن الشفيع ، وأنبا يعطى المنسد للمشترى أذا علم بانتطاع الشفعة ، وظاهر كلام المستف حيث لم يتكلم على ذلك أن حسكم الغلة والجناية لمن ثبتت له الغلة والمسال من شسفيع أو مشستن .

وقال المصنف في « المصباح » : ولا يجوز الشتر أن يتلف شديدًا مها اشتراه ما لم يقطع عن نفسه الشفعة ، غان أكل أو انتفع لم يعرك عليه شيء ولو رد ها الشفيع بعد ت ولكن لا يفعل ذلك ، والنفلة أذا أدركت وقد حضرت للبيدع غهى للمشدري ، ويستقط عن الشسفيع ما قابلها ، وله ما لم يعرك منها حضرت للصفقة أو حدثت بعدها ما لم تدرك اه .

وما شفع بتلك الارض قبل أن يشفعها شفيع ، فله كالغلة ، وان تغيرت بيد

وقال فى « التاج » : وان استغل المشترى من المبيع غلة ثم شمع فلا رد عليها فيها الا أن أدركت يوم البيع وشرطها على البائع عند البيع فللشفيع أو تحط عنمه قيمتها ، وقيل : بعمدها غرم فيها استغل ، فان كان ما غرم أكثر رد له الشفيع الفضل وفى المكس لا رد له على المشترى ، قال العاصمي :

وفى الثمار شنعة أن تنقسم وذا أن المشهور فى ذاك التزم ومشله مشسترك من الثمسر واليبس مع بدو صلاح قد ظهر

أي أن بيع النفل وثهره اليابس الذي ظهر صلاحه حتى بلغ أوان جذاذه شغع ان أتخل في المبيع والا نهو للبائع ، وان لم يؤير نهسو للمشسترى ، ويؤخذ بالشغعة ، وذكروا عن مالك أنه قال : لم يقل أحد قبلى بالشغعة في التبر شيء استحسنته ، وأن بيع التبر وحده على شجرته ، نقيل : نيسه الشغعة ، وقيل : لا ، وقيل : نيه الشغعة ان اشترك الأصل ، وكذا الكلم في سائر الثبار وغلة الأرض ، ﴿ وها شفع) المسترى (بقلك الأرض) التي اشتراها أو نحوها (قبل أن يشفعها شفيع فس) سهو ﴿ له كالفلة) الحادثة بعد الشراء المدركة قبل الأخذ في أنها له على ما مر" ، وأو شفع الشفيع تلك الأرض بعد أخذ المسترى الشفعة لشيء بسببها ، وتقد"م عن بعض أن الشفيع الأرض وما شفعت أيضاً بها اشترى ، وأما أن شفع الشفيع ومنع من الأخذ فأن له الأرض وما شفعت أيضاً بها اشترى ، وأما أن شفع الشفيع ومنع من الأخذ فأن له الأرض وما شفع المشترى بها ، وقيل : الأرض فقط ما لم يحكم له بالشفعة ،

(وان تفيرت) ارض او نحوها مما شفع (بيد) في يد (مشتر قبل أخذ

الشفيع) اياها بالشفعة ، (فأن) كان التغيير (بنقص من قبل) بكسر منتح اى جهة (الناس كافساد فيها) في نفسها أو شجرها أو نباتها أو غير ذلك ، (اهبر المفسد) ، ولو غير متعمد ، (يسم) اعطاء (قيمته) أي تيهة انساده ، أى قيمة المنسد - بفتح السين - (الشفيع) لأن الصفقة له ، وقيل للمشترى ، وقد مر" الخلاف ، ويشفع الشفيع بجميع ما به الشراء ثم يرد له الشترى قدر ما قبض من المفسد من القيمة ، وان قبض منه الشفيع بعد ما شفع لم يرد له المشترى شيئاً ، وكذا أن تبض قبل الشفعة ، ولكن لا يدرك الشميع القبض منه قبل أن يشمع ، (ويجزيه) أي المسد ـــ بكسر السين _ (تحليل المشترى قبل الأخذ لها) أي الشنمة ، ﴿ ويجبر) المسترى (بحط قدره) اى قدر ما أنسد المنسد وجعل في حل أو أخذ القيمة (من الثمن) عن الشفيع كما مر" عن عمنا يحيى ، (وكذا أن تفيرت) هي او غيرها مما يشنع (بنفسه أو طفله او عبده أو دابته) ، غانه يجبر بحط قدر المساد من الثمن أو بطفل غيره بأمره ، وقيل : يجبر أبوه ، وكذا أن أمر المجنون ويجبر مأموره البالغ العاقل ولو دلسه ، إ وان) كان التغير بنتص (من قبل الله) أي من جهة الله والجهـة مجازية في حقه سبحاته (كاذهاب سيل أو ربح) أو سبع أو حيوان لم يظهر له رب ، ومن ذلك أ الجراد ، ﴿ أَو ظَالُم ﴾ لا يقدر على أخذ الحق منه وعلى جبره حتى أن ما نعله يهدر كما يهدر معل الريح والسيل ، فلذلك عدد"ه من قبل الله (بعض) مفعول اذهاب (بناء أو شجر) أو غيرهما ، واما ان أذهب الكل مذهب مطلق ، فلا شنعة (خير) انشفيع (في أخذها بكل الثمن وفي الترك) لأن المشترى لا ضمان عليه في ذلك ولا تادر على التضمين ، وان شفعها ولم يعلم بالنقص لم يجز له ردّها .

قال المصنف : من اشترى داراً فباع أبوابها بنصف ثبنها ثم شفعت طرح عنه ثمن الأبوااب لأنه اشتراها بها ، وأن وجدت ردات بعينها على الشغيع ، وان باعها بثبن الدار كله ، فالدار الشغيع وليس عليه شيء لأن المشترى قد استوفى ثبنها ، وان أتلفها أو غيرها من البيع سرق أو حرق أو غيرهما بلا اتلاف من المشترى ، فالشفيع بالخيار في تركها وأخذها بما عليه من الثمن وكذا ما هو مثل هذا ٤ فان اشترى نخلا فوقع بعض النخل مطلب شفعته ، مان قطعها المشترى طرح عن الشميع بقدر ما قطع منها بقيمته وأخذ الباقى مع مواضع المتطوعة بنظر العدول ، وان وقعت بآغة لا منه خير الشغيع في أخذ القائمة مع المواضع والجذوع بالثمن كله وفي الترك ، وإن أتلف المشترى شيئاً من الجذوع والخوص وغيرهما طرح عن الشفيع بقدره ، وكذا ان كان على النخل يوم البيع تمر مدرك شرطه المشترى على البائع طرح عنه بقدره أيضاً من الثمن ، ومن اشترى أرضاً واخرج منها تراباً ، مقيل : تقوم يوم ياخذها الشمعيع ، مان كان التراب ينتص قيبتها عما اشتراها به لزمه قدر ما نتص منها ، وان كان لا ينقصها فليس ذلك بشيء ، وكذا ان جمع فيها تراب كالسماد الذي لو لم يشترطه المشترى لكان البائع ، غان اشترطه فهو الشنيع في جملة البيع ، وكذا ما يماثل هذا ، وقيل : أن كان للتراب قيمة غانه يعد منها ، وأن باعسه

وان بزيادة من ذاتها ، فللشفيع وله بلا قيمة لها أيضا ان كانت من مشتريها ، كان غرس فيها أو بنى ان كان الغرس والنقض منها لا بعناء لازم ، وان من غيرها أخرجه بعد أخذ الشفيع لها أو • • • • • • • •

المشترى حسب من ثبنه ، (وان) كان التغيير (بزيادة من ذاتها) مثل ان نبتت بقول أو نخل أو شجر أو نها ما فيها (ف-) الزيادة (الشفيع ، وله) زيادة (بلا قيمة لها ايضا أن كانت) تلك الزيادة (من مشتريها) أي من مشتري الأرض ، (كان) - بهبزة منتوحة ونون ساكنة - (غراس فيها أو بني) بيتاً أو ماجلاً أو ساقية ، أو حفر (أن كان الفرس والنقض) ، وهو مسا يحتاج اليه البناء من نحو حجر وطين وخشب أو بعضها (منها) أي من الأرض (لا بعناء لازم) أي ثبنت له الزيادة بغير أجرة التعب لا بأجرة لازمة ، الا أن تبر ع فهو عائد الى توله : غللشفيع ، وله أيضاً ، وقيل : للشنيع بعناء كما ذكره قريباً ، ومثل ذلك ما لو صنع شيئاً من اليفها او خوصها أو عيدانها أو جذوعها غائه للشغيع بلا أجرة ولو أهطى عليه أجرة ، وكذا في الحفر والغرس والبناء ونحوها أذا كان منها ، ولو أعطى أجرة ، ويجوز أن يريد بقوله : لا بعناء لازم ، أنه يأخذها بلا عناء لازم المشترى بأن استعمل ميها أحدا بأجرة ، والحاصل أنه لا عناء له على الشميع ، لأن الخراج بالضمان ، أذ أو استغل منها بالحرث الحادث كان له ما حرث لا للشفيع ، ولسه كل ما صرف من مال يدركه على الشفيع ، وكل مال مرفه في العمل مُذلك عناء لا يعركه كسَتَنَّى بدَّلوه وحبله وخنهته بفاسه ، وأن استأجرها أنه من يعمل أنه فذلك ماله يدركه ، (وأن) كان الغرس أو النقض أو نحوهما (من غيرهما أخرجمه ١١ من اشترى بنها (بعد اخد الشفيع لها) أي الأرض ، ولو أبي الشفيع (أو يتركاه فيها بقيمته ، وان غرس بها غصونا أو عيدانا ، فللشفيع مطلقا وعليه قيمتها للمشترى ان أدخلها من خارج ، وان أخرج منها نقضا أو فسيلا فبناه أو غرسه بأرضه لزمه رداه لموضعه وحفظه حتى • • •

يتركاه) باتفاقهما العطف على محل اخرج ، ولذلك جزم (فيها بقيمته) يوم الأخذ ، وقيل : يخير المسترى في الاخراج والترك بالقيمة ، وذلك اذا كان الغرس غير غصون أو عيدان ، وفي نوازل نفوسة : يؤخذ بنزع ما ادخل ولو يفسد لائه الذي أفسده ويرد ما أخرج الا أن كان يفسسد غاته لصاحبه في مكانه وليس عليه نقصان الأرض الا في الوجه الأول ، وقيل : لا يؤخذ بنزع ما يفسد وعليه قيمة الموضع .

(وان غربس بها) اى نيها (غصونا أو عيدانا): جمع عود ، تلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر ، الغصن له ورق ، والعود لا ورق له ، وفس) ـ تلك الغصون والعيدان (المشفيع مطلقاً) كانت من الأرض أو من خارج وذلك لضعف الغصون والعيدان عن امساك الأرض ، نلو نزعت لماتت بخلاف مسا غرس من الفسيل القوية ، والفرق أن الغصون والعيدان لا عروق لها قبل ، فعروقها من الأرض ، فكان الشفيع أحق بها بخلاف الغروس ، غان الراد بها هنا ما له عروق كودية وشجرة قلعت غفرست ، والفروس ، غان الراد بها هنا ما له عروق كودية وشجرة قلعت غفرست ، الخرج) المشترى (منها نقضاً أو فسيلاً فبناه أو غرسه بارضه) أى فى أرضه غير هذه (الزمه) قيمة النقض غير مبنى لا قيمته مبنياً ، ولو قبل : الرضح عني يوصله الى الشفيع والمكان ، ولا يكون المكان وحده قبضاً يرده بنفسه حتى يوصله الى الشفيع والمكان ، ولا يكون المكان وحده قبضاً الا أن آبراه ، ولو آخرجه وتركه غصير مبنى رده بنفسه ، وأسالفسيل الدى أخرجه نيلزمه (رده لوضعه وحفظه) بالسقى (حتى الفسيل الدى أخرجه نيلزمه (رده لوضعه وحفظه) بالسقى (حتى

يستغنى ، وما هلك قبل استغنائه لزمه قيمته للشفيع ، وان احدث مشتر زرعا في الارض ، ثم أخذها شفيع قبل ادراكه فهو له ، وللمشترى بذره ، والمختار أنه له بلا قيمة ، • • • • • • • • • • • • • • • •

يستغنى) بل حتى تكون كما كاتت ، (وما هلك قبل استغنائه ازمه قبيته الشفيع) تيمته يوم الاخراج ، وتيل : يمسك الشفيع الغروس فى أرض المشترى ، وتيل : يعطى المشترى تيمتها الشفيع ويمسكها ، ذكروا القولين ، والتول باعطاء المشترى المشفيع تيمة النقض منقوضاً فى « الديوان » ، والمصنف لم يذكر حكم النقض تبعاً لعبنا يحيى والشيخ ، وما كان ينبغى والمسنف لم يذكر حكم النقض تبعاً لعبنا يحيى والشيخ ، وهذا التول الثاني يهدمه ويرده ، ومعنى حفظ النقض حتى يستغنى أن يحفظه فى موضعه الأول حتى يتمكن صاحبه منه أو يتبضه صاحبه ، غلو رد "ه لموضعه وتركه تبل أن يتمكن صاحبه ويريه اياه وهلك أو ضاع فى الطريق لزمه قبهته ، وما ذكره المصنف يدل على أن الفسائل والنقض باقية على ملك من هى له لائها المضعة باسم الشجر والنقض ، وأن الغصون والعيدان تابعة للأرض مختصة باسم الشجر والنقض ، وأن الغصون والعيدان تابعة للأرض مختطة بها ليست معينة فقد ينقطع الغصن أو يقطع العود فيقع فى الأرض منبنبت .

(وان الحدث مشتر زرعا في الأرض ثم اخذها شفيع قبل ادراكه) وادراك الجذر ونحوه ان توجد غيه منعة الأكل (فهو له) أى للشغيع ، (و) لكن (للمشترى) عليه (بذره) بالمشل ان أمكن والا غبالتيمة ، (والمختار انه) أى الزرع (له) أى للمشترى كالبذر (بلا قيمة) أى يأخذ الغلة بلا قيمة تقدر لها يوم الشراء ، فالحاصل أن الغلة للمشترى وعلى الشفيع ما اشترى به المشترى كله ، وذلك دنع لتوهم ذلك ، ووجه آخر

وقد سهل الشرع فيه لا كغيره ، وكذا ان اخذها بعد ادراكه وما بها يوم الشراء من زرع فلشفيعها ، الا ان ادرك قبل ان يشفع ، فللمشترى بقيمته يوم الشراء ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

أنه قال : بلا قيمة ؛ دفعاً لقول من قال : يعطى نقص الأرض بل كراءها تسميل من الشرع له في مثله كما قال (وقد سهل الشرع فيسه) وفي مثله (لا كفيره) .

وقال المصنف في « التاج » : والزرع لمن زرعه وعليه كراء الأرض الشغيع بحساب الأشهر من يوم زرع الى يوم حصاده ، (وكذا) أن الزرع المسترى ، و « الكاف » لمجرد التنظيم ، فان ثبوته له بعد الادراك هسو الأصل وقبله هسو الفرع ، وأولى من ذلك أن ترد التشبيه الى انتفاء التيبة أى كذلك بلا تيبة ، وأما الخلاف فلا خلاف في أن المدركة للمشترى (أن اخذها) شغيعها ، والضمير للأرض (بعد ادراكه) أى انزرع ، لأنه غلة وهى بالضمان ، (وما) كان (بها) أى في الأرض (يوم الشراء من زرع ف) هو (الشغيعها الا أن ادرك) الزرع (قبل أن يشفع) الشغيع (ف) هو (المشترى بقيمته يوم الشراء) يعطيها الشغيع نوائد ،

قال في « التاج » : ومن فاسل - قيل - رجلاً على أرض ثم باعها من قبل أن يفسل فيها شيئاً فله الشيفعة ولو لم يفسل لانه شريك ، وقيل : لا ، حتى يتم ما شرط عليه ويحل له القسم ، وفي لقط أبى عزيز : وسالته عمن اشترى ما لرجلين فيه شفعة فلم يطلبها حتى مات واحد منهما فورث منه المشترى ، هل يدرك الآخر الشفعة ؟ قال : لا ، وأن وهب أحد الشفيعين الأرض التى يدرك بها الشفعة أو باعها له فالباتين أخذها ،

وان ورثوها نباع او وهب له احدهم ، غلا يجوز الا حصته ، وان ورث الشترى من الشفيع ولو قليلاً لم يدركها الباتون والمشترى يأكل المسار ما لم يشغع ا ه .

قال عبنا موسى: ليس فى الشغعة رد الغلة والعناء ، ومن باع نصف غدّان كان بينه وبين شريكه بعشرة ورجع على الشريك ، غقال : بع لى النصف الذى نك بعشرين غفعل ، غانه يدرك شفعة الأول ، قيل : قدرك الشفعة فى الفدادين والصب ، وقيل : فيه فقط ، وتعرك فى المقاسم ولو أقسدها المساء وخرّبها ، وأما أن باع فدّاناً وله سهم فى مقاسم المساء فالبيع جائز فيما بينه وبين الله ، وأما فى الحكم فلحتى يذكر فى البيع ماله فى المقاسم من التسمية ، ومن اشترى ما لرجلين فيه شفعة فأحياها أحدهم فلم يأخذها حتى تم ثلاث سنين أو مات المشترى فلا تنفع تأك الحياة الا أياه ، ومن اشترى ما لرجلين فيه شفعة فباع الشفيع لرجلين أو ثلاثة هل عليهم أن يحيوها أذا لم يصلوا اليها ؟ قال : نعم ليس لهم من المدة الا ما بقى للشفيع ، قيل : له أن أحياها أحدهما دون صاحبه ؟ قسال :

وذكر أبو يحيى غيبن اتفق مع آخر أن يبيع له غدائه وتقاطعوا الثبن غلب كان عند البيع أعطاه غدائه هربا من الشفعة أنه يدركها في الحكم اه . وفي ثوازل نفوسة : لا تدرك الشفعة بما دخل بعد البيع في ملك الشفيع ، وأنه أذا وهب أحد الشركاء الشفعة للمشترى ، غلا يدركها الباتون ، وأن سلمها له فقال : لا آخذها ولا أريدها فللباتين الشفعة ، وأنه أن وهب أحدهم شفعته للمشترى أو باعها أو أعطاه المشترى عليها رشوة على وجه بيعها أو هبتها ، فلا شفعة للباتين لائه صار المشترى شفيعة

مثلهم ، ولا يأخذ الرجل الرشوة على الشغمة ولا على المضر"ة إن يبجوزها ، وليس لواحد من الشركاء غيما ورثوا من الشغمة اخذ أو رد" الا في سههه ، وما غعله غير المسترى والبائع مما يزيل الشغمة كأن باع للمشترى أو وهب وغير ذلك ليس يقطع بشفعة ، واذا لم يطلب الشغيع شغمته حتى مضت ثلاث سنين وادعى انه لا يعرف غلا يعنر بالجهل ، ومر" خلافه ، ومن اشترى أرضاً غشغع فيها غيرها فاستحتات بطلت الشغمة ، واذا خاصم الشنع المشترى في البيوع التي يد"عى فيها الشغمة ، فلا شغمة له خاصمه في نزع المضر"ة أو انتقال الملك ، وان خاصم على الشغمة أو على ما يدركها به ، فلا تبطل ا ه .

وفي « الديوان » : ان اشترى رجل بما يوزن وغيره بها يتو"م نطلب ماله الى الشغيع نابى حتى يتو"م ما يحتاج التتويم نليس له الا أن يعطى ما يوزن ويترك البقية حتى تقو"م ، وإن لم يفعل بطلت الشفعة ، وإن منع الباتع المشترى حتى يتبض الثمن نليعط الشهيع الباتع الثمن على المشترى وتكون عقنته على المشترى نيما ذكر في « الدفتر » ، ولا يدرك الشفعة في بيع الخيار والبيع المخير نيه الى رؤيته حتى يتم ، وإن رد الباتع المشترى ما اشترى به من العروض لعيب غلياخذ تبهتها أو مثلها والشغعة صحيحة ، وان ورث المشترى بعض شفعة ما اشترى أو اشتراه أو وهب له غفيره من الشركاء في الشفعة يرد ما نابه من ذلك ، وقيل : لا ، وأن ورثها البائع أو وهبت له غاته يردها أن شاء ، وأن باع الشفيع شفعته لرجل غاته يتصد المشترى الأول بطلب الثمن الى الشفيع الذى باع ، وأن لم يعطه غلا تبطل الشفعة ، وقيل : يتصد المشترى الأول الى الثانى ، وأن لم يعطه بطلت ، الشفعة ، وقيل : يتصد المشترى الأول الى الثانى ، وأن لم يعطه بطلت ، المشترى الأثمر شيئاً ، وكذا الموهوب له ، وأن استحق ما رده ولا يدرك هذا المشترى بالشفعة رجع بالثمن على الشفيع أو على المشترى على قول المشترى الأشيرى الثانى على الشفيع أو على المشترى على قول المشترى الثانى بالشفعة رجع بالثمن على الشفيع أو على المشترى على قول المشترى الثانى بالشفعة رجع بالثمن على الشفيع أو على المشترى على قول المشترى الثانى بالشفعة رجع بالثمن على الشفيع أو على المشترى على قول

من يقول : يقصد المشترى الأول للثانى ، وعلى الشيفيع على قول من قال : يقصد للشيفيع ا ه .

وقال عبنا يحيى: من اشترى ارضاً ورد" بها شفعة ثم استحقت الأرض بالأهناء بطلت الشفعة نيما بينه وبين الله ، وصحت فى الحكم ، لانه لا حكم لمستحقها نيها الا بعد استحقاقها ، ويترالد المشترى والمستحق الغلة والعناء نيما بينهما وبين الله لا فى الحكم ، وإن استحقت بغير الأهناء أو بحكم حاكم غير عدل ، فليس على الشفيع رد الغلة على المستحق ولا ترك الشفعة ، ولا يبطل ما شفعه شافع بأرض اشتراها ثم ردها بعيب ، وإذا أحييت الشفعة أو المضرة على هارب أدركت عليه إذا قدم ولو غاب أكثر من مدتها إذا لم يبنع من الآخذ بهما إلا غيبته وإلله أعلم ،

خاتمــة

خاتمـــة

في دعاوى الشفيع والشترى

(ان قال باتع) لمشتر: (بعت) لك (بهاية و) تال له (بمشترى):
بعت لى (بخوسين ، وثبت قول الباتع بعدول) أبناء ، والراد اثنان
غصاعدا (شفع المبيع) بالنصب على المعولية (شفيعه) بالرفع على
الفاعلية (بهاية) أثر" بها الباتع (لا بها أقر به المشترى عند الاكثر) لأن
العدول أولى من توله ، ولانه يجبر على الملية ، وقيل : يشفع بخبسين عملا"
باتراره ، ولا يخنى حسنه لانه أنها يعطى الشفيع المشترى فيعطيه ما
أقر" به الحديث : « أقرار الرجل على نفسه خير من الشهادة عليه » (1)

⁽۱) تقدم ذکره ۰

وبه صدروا في « الديوان » وحكوا الأول تولا "، تال عبنا يحيى : وكذلك ان تال رجل : لى عليك كذا بشهادة غلان ، نقلت : ان شهد فقد الجزته وأقهته مقام شاهدين ، ثم قلت : لا أجيز الا شاهدين ، فقيل : يحكم عليه به ، وقيل : لا الا بشاهدين ، وان لم يبين البائع شفع الشفيع بما اقر " به المسترى ، وان قال المسترى : اشتريت بماية ، وقال البائع : بعت بخمسين ، فالقول قول المشترى مع يبينه ، والشفيع على البائع يهين ما قبض من المسترى الا خمسين ، فاذا حلف ، فان طلب البائع بقية المائة اليه كان له ، لانه قد أقر "له به ، ويحكم عليه بتسليمه اليه ، وان قال : انا بعت له بخمسين ولا أطالبه بما أقر " به لم يكن على البائع يمين للشفيع ، فان لم يحلف على الخمسين ولا أنه ما قبض منه ماية ، وأقر أنه باعها له بخمسين أمر البائع أن يسلم للشفيع خمسون ، وأن قال المسترى : بماية ، والبائع بخمسين الا أنه لم يتبض شيئاً منها سلم الخمسين للبائع ، ولا يلخذ من الشفيع وما يجب للبائع عليه لم يجب له على الشفيع ، قاله المصنف في « التاج » .

وان ادعى المسترى الشراء بهاية والشغيع بخمسين ووافق البسائع احدهما ، فتيل : يقبل تول من وافقه منهما ، وتيل : قول الشغيع ، وان اتى المسترى بالبيان على المسلية اخذها من الشغيع ، ولا يدرك البائع على المسترى الخمسين التى بينهما فى الوجه الذى اتفق فيه مع الشفيع ، وان خالف البائع كلا منهما وادعى أن الثمن مليتان ، فان بين أخذ المايتين على المشترى ولا يدرك على الشفيع الا الماية التى ادعى الشراء بها ، قاله

ويقبل قوله مع يمينه في كمية الثمن ونوعه ان اختلف مع الشفيع ولا بيان له ، وان بخبر ، فان حلف على دعواه خير الشفيع في الآخذ او الترك ويأخذه بما اقر به ان لم يحلف ، • • • • • • • •

المصنف في « الورد البسام مختصر الأحكام » احكام المسايخ » (ويقبل قوله) اى تول المسترى (مع يهينه) لانه المباشر للفعل » واليهين على أقوى المتداعيين وهو أتوى » (في كمية الثمن) اى عدده كعشرة دنائير أو ثلاثين صاعباً (ونوعه) كالدنائير والحب « ان اختلف مع المسنع) كان يتول المسترى : السنريت بالدنائير » وقسال الشفيع : بالدراهم » واتفقا في العدد » وهسذا اختلاف في النوع » وكان يتول المسترى : اشتريت بعشرين دينارا » أو قال الشفيع : بعشرة » وهسذا اختلاف في العدد » (ولا بيان له) أى المشفيع و « الواو » للحال .

(وان) كان البيان (بخبر) لا بشهادة ، لأن ذلك منه بيان شيء ثابت باتفاقهما ، لكن اختلافهما في كبيته او نوعه ، وان كان له الخبر او الشهادة عمل بها ولا يمين ، وان كانت الشفيع عمل بها ، وان بينا جميعا عمل ببينة المشترى ، (فان حلف) المشترى (على دعواه خير الشفيع في الاخذ) بما ادعى المشترى (او الترك ، وياخذه) أي يأخذ الشفيع البيع او يأخذ المشترى ، أي يحتج عليه ويجبر له (بها اقر" به) لا بما اتر" به المشترى (ان لم يحلف) ذلك المسترى على دعواه نكولا عن اليمين ، وانها جعلوا عليه البينة لانه ازمه أن يبين ما اشترى به الشفيع ، وتيل : التول تول المشترى ان لم يدع ما يبعد ، وبه قال ابن القاسم وابن الماجشون ، والتول بأن التول قول مطر"ف من المالكية وهو ضعيف ، وقال بأن التول قول بأن التول قول مطر"ف من المالكية وهو ضعيف ، وقال

ابن حبيب : يقوم ميخير الشميع ان يشمع أو يترك ، ورد بهذا عن ابن الماجشون أيضاً ، قال العاصمي :

مالتول تول المشترى مع الحلف وقيـــل : مطلقاً ولا يعتمد وباختيــار للشفيع يحكم

وحیثما فی ثمن الشخص اختلف ان کان ما ادعاه لیس یبعد وابن حبیب قال : بل یقو ّم

(وان قال) الشغيع (لمشتريه) أي لمسترى المبيع: (الشتريت) كذا ولي شغعته (وجحدت) الشراء بغتج التاءيّن (بيئن) الشغيع على الشراء بشهادة (لا بخبر بعد جحد) لأن الشراء انتقال ملك ، وهو مذهب أبي الربيع سليمان ورواه عن أبي زكرياء الألوتي ، وروى غيره عنه أن الخبر يجزى ، قال في نوازل نقوسة : وقد نزلت في تغرمين في زمان المشايخ غجعلوا الخبر جائزا فيها اه ، ويجزى الخبر قبل الانكار ، (فان لم يكن) له بيان كما ام تكن له شهادة (حلف المشترى) بأمر (حاكم) انه لم يشتر .

قال المصنف في « التاج » : فاذا طلب الشغيع الشفعة عند الحاكم فانه يسأل المدعى عليه ، فأن اعترف بالشراء أوصل كلا الى حقه والا يتن الشفيع على الشراء ، وأنه فيها له شفعته ، والا حلف المدعى عليه ، وأن نكل فللشفيع حجته ، وله أن يخاصم البائع أن كان المبيع بيده ، ولا يسبح الحاكم البينة الا بحضرة المشترى ، ولا تجوز المدالسة في الشفعة ، وقيل : اذا دار بما يسعه منها جاز له ، والنيبين في الشفعة اذا اتر المشترى بالشراء وانكر انه اشترى ما للشفيع شفعته أو انكر الشراء اصلا أن يحنف بالله أنه ما اشترى ما يعلم للمدعى فيه حقا من قبل الشفعة الى الآن ، وذلك بعد أن يحب وضعها ، وأن أقر " أذ قامت عليه بينة فقال : أنه قياض أو عطية حلف بالقطع لا بالعلم لائه صح أنه شفعة لغلان ويتى أنه اشترى بدراهم ، وأن رد " اليمين اليه حلف ، ويؤخر في الحلف (بعد أن يرسل) الحاكم (أمفاءه) الى المبيع (فيروفه) لائه يحلف يميناً قاطعة فيما روى الشيخ سليمان أبو الربيع عن أبى زكرياء الالوتى قاله عمنا يحيى .

(وان حلق على جحده ثم اتاه صاحبه) وهو الشفيع المذكور المخاصم معه (أو شفيع آخر على ذلك) المذكور من الشراء المدعى (مرة اخرى) ولو اتى صاحبه أو شفيع آخر ببيان الشراء (فلا سبيل عليه بعد اليبين ان لم يدع) ذلك الشفيع الأول أو الشفيع الآخر عليه (شراء بعده) أى بعد اليبين لجوازا تذكيرها وتأثيثها ، ولنسه عليه يهين الخسرى أن يبيتن ، (وان جحد البائع والمشترى) جهيما الشراء (فلا سبيل الشفيع عليهما) باليهين ولا بالترافع

الى الحكم لأن ذلك منه دعوى على غير شىء لاتكارهما البيع غليس بالدياً على شيء لانه بنى على شراء غير ثابت مبنى على بيع غير ثابت ، فكأنه يدعى لغيره اذ ادعى البيع المشترى ثم أراد الشفعة من المشترى ، وأن بيتن الشفيع أخذ الشفعة بخلاف ما أذا أقر "البائع بالبيع أو سكت أو غاب ، فأن جاتب (١) البائع كالمأمون في وقسوع البيع أن سكت أو غساب ، ومأمون أن أقر " ، فالشفيع حينئذ يدعى لنفسه غافهم ، وأن ادعى من كان الأصل في يده أنه عمار اليه بالتبرع لا بعوض ، وقال الشفيع : صار اليك بالعوض ليشفع ، فالمقول قول من هسو بيده ، فقيل : يحلف مطلقاً ، وقيل : أن أتهم فالشراء أو بنبوع من العوض ولا شفعة ، قال العاصمى :

ومن لــه شفعة شقص يدعى بيعاً لشخص تــال بالتبرع فما ادعــاه فعليه البيئة وخصمــه يمينــه معيّنــه

وقيل: بالشغعة بالقيمة اذا لم تجر العادة بتبرع مالك ذلك بمثل ذلك لمثل من كان بيده ، وذكروا أن بعض المالكية من بلد سبتة وهو يحيى بن تمام المتفقة اشترى حصة من حمام ، فخاف الشفعة ، فأشهد له البائع بالصدقة فرغعه الشفيع الى تاضى سبته وهى بلدة فى هذا البر الواسع يقابلها الجزيرة الخضراء من الاتعلس بينهما عرض البحر المعروف بزقاق سبتة ، فقضى بأنه لا شفعة فى الصدقة ، فرفع الشفيع أمره الى قرطبة من الاندلس فحكموا له بالشفعة ، فاخذها .

قال المصنف في « الورد البسام » : من ادعى على أحد أنه اشترى ما له

⁽١) كذا في الأصل .

ميه شمعة مجحد مالبيان عليسه ، مان أتى به ملختلما في تسمية ما اشترى

فادعى الشغيع أنه نصيب شريكه ، وقال الشترى : أنه نصف نصيه ، أو تال الشغيع انه نصيب شريكه في موضع كذا ، وقال المشتري في موضع آخر غطى الشغيع البيان اذ هو مدع ، وان اختلفا في الثهن فالشترى مدع ، وأن احْتَلْمًا في جنس الثبن قبل قول المشترئ ، وأن قال الشفيع : اشتريت بمجهول أو بما يكون على نيه القيمة ، وقال المشترى بخلاف ذلك ، أو ادعى الشفيع الأجل والمشترى عدمه ، قبل قوله والشفيع مدع ، وإن ادعى المسترى أن الشراء على ما تدرك به الشفعة كهية لا لثواب وادعى الشفيع خلامه ، أو ادعى الشميع حدوث المئة عند المشترى واخذها أو اكلها وادعى الشنيع انه اشتراها مع الشجر فيحط عنه منابها من الثبن ، وقال المسترى حدثت عندى مأكلتها ملا احط عنك شبيئاً تبل قول المشترى ، وان اختلفا في بناء أو نبات أو شجر غنال الشبرى : أنا أحدثته وطلب تبهته نهو مدّع ، وان قال : اشتريت إن وكاني غلا تدرك على الشفعة ٧ وقال الشفيع : بل لننسك فهاتها قبل تول الشهيع ، وإن قال : أن هذا النساد مثل الحرق والهدم هو من المشترى ليحط عنه تيبته ، وقال المسترى من البائع وحدث من قبل الله غالقول قول المشترى ، ومن اشترى ما شفعته لطفل أو مجنون او غائب ماماق المجنون او بلغ الطفل او عدم الفائب ماراد اخذها منه مادعى المشترى أن خليفته اجاز له أو علم ولم يطلبها منه مالشترى مد"ع ، وان ادعى الفائب أو نحوه أن خليفته طلبها من المشترى فلمتنع أو ْفَرَّ " وكنَّذَيه الشبوى غالتول تول الشبرى ، ومن اشبرى ما الأحد شفعته وقد حضر معه منكث مدة ولم يطلبها منه ثم طلبها وقال: لم اعلم بالعيب الا الساعة تبل قول الشنيم ، لا أن قال : أم أعلم أن لي شفعته ، وقبل :

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وان ادعى المشترى انه اجاز له الشراء عند ازادته الشفعة او قطعها عنه بعده او اطعمه من ثمار المبيع بعلمه او نحو ذلك مما يفو تها عنه كلف بيانا وان بالخبر ، والا م م م م م م م م

يقبل قوله مع يمينه ، وان قال : اشتريت ما لك شفعته وانت حاضر ولم تأخذ نهو مد"ع ، وان قسال : طلبتها منى ولم ترنى الثبن وادعى الشفيع الاراءة فالقول قول المسترى ، وان قال : لا شفعة لك لأتك أخرجت ما به الشفعة من ملكك قبل الشراء فالقول قول الشفيع ا ه .

 حلف الشفيع) انه انتنى ذلك (وشفع ، وكذا ان) كان الشفيع الا عى انه (أخذها فجحده المشترى) انك لم تأخذ شيئاً فان على الشفيع البينة انه الخذها ولو بالخبر ، والا حلف المشترى ، ولا يجد الشفيع ان يجدد شفعة لائه قد اقرا بانه شفع ، ولا شفعة مرتين ، ولو لم تنقض مدة الشفعة ، لان اليمين لقطع الدعوى .

وفى « التاج » : وأن رد اليهين على الشفيع حلف ا ه ، وإن أقر الشفيع بتسليم الشفعة وادعى ما يبطل تسليمه فهو مدع ، وكذا أن ادعى تسليمها بأجرة فقد بطلت وهو مدع في الأجرة ، كذا في « الديوان » .

قال عمنا يحيى: ومن قال لرجل: أذنت لى فى احداث المضرة او جو رتها بعد حدوثها أو كان ما تثبت به كالاثمار والمدة ، بين وان بخبر ، والا غله اليمين على الرجل الا ان اتهم فى ذلك الذى يدعى قبله ا ه ، وان قبل الشفيع: انى احلف لقد اخبرنى من أنق به ببيعها حلفة المشترى على علمه ، وقال فى رجل أزال الى آخر مالا فاستوجبه الشفيع بقولهما ذلك وطلب منه شفعته فقال المزيل: اشهدت له بحق وقد رده على أنه أن وقع الخذها قبل الرد غلبس رده بشىء وله شفعته ، وأن أنكر أزالته الى أحد وادعى الشفيع أنه قبل أرى عليه يبينا على هذه الصفة ، وأن الدى أنه ما أزاله ، قال خميس : فما أزى عليه يبينا على هذه الصفة ، وأن الدعى أنه باعه وادعى انتزاعه من المزال اليه بالشفعة وهو يستحقها فيصف صفته هذه أن أنكر حلف ما قبله له حق مما يدعى عليه من الشفعة أنه أزالها وتكون اليمين بينه وبين من بيده ما انتزعه بها ، وأن رد اليمين اليه حلف أنه

انتزعه من غلان بعد أن يقف عليه هو وخصهه والحاكم أو رسوله، ويسمى الثمن غان حلف منع منه من يدعى المال ، وإن طلب المشترى يمين الشغيع أنه طلبها له لا لغيره أو بعكسه حلف أنه أخذها كذلك ، ولا يجوز له أن يوليها غيره قبل أداء الثمن ، وإن أدعى المشترى أنه أعطيها أو تصدق عليه بها أو قر له بها بلا عوض أو قويض بها وطلبها منه الشغيع غعليه لسه اليمين ، وإن أشتغل بطلب الثمن إلى أن مضت ثلاثة أيام ولم يحضره نقيل : تنوته ، وقبل : لا .

ومن اشترى - قيل - ارضا واشترى فيره اخرى تشفعها فقال : اشتريت قبلك ، غقال أحدهما : احلف بالعلم والآخر بالقطع غاليمين في هذا بالعلم ، وان بيَّن أحدهما شفع ، وقيل : أن أشهدت أمرأة جميع مالها لرجل بحق وطلب الشفيع شفعته بتلك الشبهادة وأن الرجل لما علم يذلك رد المال على المراة واحتج الشغيع أنه قد استوجيه بها وعادت تقول : انها لم تشهد به لأحد ، وشك الشاهدان في معرفة وجهها لما اشهدتهما به للرجل مطلب الشفيع يمينها انها ما هي التي شهدا عليها مقيل : ان طلب شفعته في حين مطلبها بعد أن قابت عليسه الحجة بعلم الشماهدين وصحت الشهادة وحكم له بشنعته فأخذها ثم رجعا أو أحدهما أو شبكا في شهادتهما فقد مضى الحكم في الشفعة ولا رجوع لهما أذا وقع ، وأن رجعا غرما المال · وان رجع احدهما غرم النصف على قول ، وان لم تصح شهادتهما أو شكمًا تبل وتوع الحكم أو رجعا تبل أن يأخذ الشفيع شفعته أو يحكم له بها انتقضت القضية ولا شفعة له ولا يمين له عليها ، وإن أنكر من شهد لــه بالمال بحقه غاراد الشغيع يمينه كانت له ان صبح عنده انتقال الملك اليه ويحلفه ما السهدت فلانة بنت فلان لسه بهذا المسال ولا ازالته اليه ولا رده عليها بعد أن أشهدت له به وهو شفعته وبعد أخذها ولا قبله له حق من

قبل شفعته غيه ، ولا ينفع من شهد له بالمال رده الى المراة بعد مطلب الشفيع ولا مطلب له على المرأة ، وكل ما يدعيه المشترى على الشفيع مما يبطل الشفعة غاليمين للشفيع ان شماء حلف واخمذ وان شاء ردّها على المشترى فيحلف على ما يراه الحاكم العدل جمائزا من دعواه من لفظه ، ويكون فيه انقطاع الحكم ، والشفعة أمرها دقيق ، ويجب امعان النظر فيه ولا تجوز فيه الحيل ولا المدالسة ولا المداهنة كذا في « التاج » .

(وان عارضه البائع جاحداً البيع بعد اخذها) أى بعد اخذ الشفعة (بيتن الشفيع الشراء للمشترى و) بيتن (الأخث) باسكان الخساء (منه) أى من المسترى (بالشفعة) فتصح له (أن اتحد شهود الشراء والأخذ) قال عبنا يحيى : يخبرون بالشراء أو لا ويشهدون بالشفعة ثانيا ، وقيل : عكسه الواو هنا للترتيب أعنى في قوله ، والأخذ منه ، فالشرط في قوله ان اتحد شهود الخ فكانه قال : يجب بيان الشراء أولا والأخذ ثانيا أن اتحد شهودهما ، وأما أن كان شهود الشراء غير شهود الشفعة فلا يجب الترتيب ، فلو أتى بشهود الشفعة أولا جاز ، وعلى كل حال لا يلزم اتحساد شهود الشراء واللشفعة (ولا تقبل شهادة الشفعة على البائع) يعنى أن من شهد بالشيع أو يقر لهم البائع ، (فان لم يكن) بيسان (حلف البائع) أنه ما باع الأن الدعوى بعد ثبوت الشفعة له لا للغيره لانتقال ما للمشترى اليسه .

وأن أتى ببيان على ما ذكرنا وحكم له بذلك ثم عارضه المسترى جاحدا أخذه منه بالشفعة لم ينصت اليه ، ولا يرفع مما شفع ، وكذا البيع والهبة والصداق على هذا الحال ، • • • • • • • • •

(وان اتى) ذلك الشفيع (ببيان على ما ذكرنا) من أن البسائع باغ للمشترى وأنه أخذ الشفعة من المشترى (وحكم له بذلك) المبيع بالشفعة (ثم عارضه المشترى جاحداً أخذه منه بالشفعة لم ينصت اليه ، ولا يرفع مها شفع) أى لا يخرج ببناء « ينصت » ويرفع للمنعول والفاعل هدو الحاكم والنائب ضمير الشفيع ، كما أن فاعل شفع هدو ضهير الشفيع ، وكذا البيع والهبة والصداق على هذا الحال) أذا حكم بواحد على أحدث م جاء يدعى لم ينصت ، ووجه الجحود والادعاء بعد الحكم أن يدعى مثلا أن الحكم بالشفعة أو الهبة أو الصداق أو البيع شهوده لا تجوز شهادتهم لأجل كذا أو زو روا أو كأن الهبة أو نحو ذلك بالتهر لأنه لم يدع ذلك عند التحاكم بل بعد الحكم .

قال عبنا يحيى: ولو أن رجلا باع الآخر داراً أو نداناً بشهادة الشهود ثم باعها المسترى لرجل آخر غيره بشنهادة الشهود الأولين ثم عارضه فيه البائع الأول غشهد له الشهود عليه غليبلغوا له الخبر على الشراء الأول ثم يشهدوا على الثانى ، وتيل عكسه ، وأن كان الشهود الأولون غير الآخرين فلا يشهدوا له بذلك ، فأن لم تكن له بيئة فعلى البائع الأول يمين ، وأن أتى بالبيئة على ما ذكرنا فليحكم النحاكم بها على البائع الأول ، وأن عارضه البائع الثانى فلا يشتغل الحاكم بتوله ويرفعه له منها بغير خصومة ولا شهادة ، وكذلك لو أن الأول وهبه وباعه الثانى

ومسائل الشفعة اكثر من هذا ، فلتطلب من المطولات •

او وهب الثانى وباع الأول ، أو كان الاختلاف بالاصداق مسع الهبة أو البيع ، وكذلك ان اختلفت كبية الثبن أو نوعه غليس فى ذلك الاختلاف ما يضر الشهادة ، وأما ان اشترى الأول دارا واحدة أو غداناً واحداً غباعه من غيره وزاده من عند نفسه غلا يشهد له الشهود بذلك حين بليع غيره ، وكذلك ان باع الثانى نصفه أو ثلثه أو بعضاً منه وقد اشتراه على الأول كنه غلا يشهد له الشهود بعد ذلك لأن التجزئة لا تجوز فى الأصل .

وروى أبو الحسن الشروسى عن أبى الخير الجناونى عن أبى يحيى الدرفى: أن التجزئة فى الأصل جائزة فى قول بعض الفتهاء وليس العمل على ذلك ، ولا تقوت شنفعة البالغ بنعل أبيه مع المشترى ما يبطل الشفعة ويرد الشسفيع المبيع بعيب الى المشترى والمشترى الى البائع وأن لم يعلما به ، وأن رضيمه الشفيع الآخر بعد رد الأول أخذه ، وللشفيع رده بعيب حادث عند المشترى لم يعلم به ، وتيل : لا ، ويسائل الشفعة أكثر من هذا فلتطلب من المطولات) وقد اختصرتها الك يا طالبا والسلام عليك والله أعلم ،



فهرس الجزء الحادى عشر من كتاب شرح النيل

الكتاب الثالث عشر: في الرهن

نصل: في صفة التبض
باب ، في صنة عند الرهن
نصل: في شروط الرهن عند العقد أو يعده
غصل : السخرى ما لم يشترط عند عند بيعه عند الأجل الخ
غصل : في التسليط على الرهن
باب : في احكام الرهن
باب : نيما للراهن أو المرتهن من الانمعال في الرهن
باب : في حتوق الرهن على الراهن
باب : نيما يكون على المرتهن من حتوق
نصل: ان ضاع رهن بيد مرتهنه نتيل: لا يرجع أحدهما
نصل : دخول صيد مرهون الحرم كذهابه غان خرج منه
باب : نيما يجوز المرتهن أن يفعله
باب : غيما يجوز للمرتهن أن يشعله في الرهن

40.	فصل : ان رهنت المة هي زوجة مرتهنها قبل الخ				
۳۲۲	بلب: في بيع الرهن				
	غصل : أن قال الراهن أو قريبــه أو صحديقه للمرتهن				
٥٨٢	خـخ حالك على الراهن				
797	خاتبة : في اختلاف الراهن والمرتهن ودعواهما				
	الكتاب الرابع عشر: في الشفعة				
777	باب : في المشنفوع فيه				
۲۳٦	باب : في المشاشع				
۳٦٧	غصل : فيهن لا يشفع وربها ذكر فيه شفيع				
۳۷٤	باب : في المشمغوع عليه				
ንሊፕ	باب : في أخذ الشنعة				
713	باب : في كمية ما يأخذ الشنبيع وكمية ما له بين الشركاء الخ				
٤٣٠	باب : في وقت أخذ الشفعة ووقت فواتها وما تفوت به				
703	باب: في أحكام الشفعة				
173	خاتمة : في دعاوى الشنيع والمشترى				
193	الفهسرس				







Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)		



